

تحقيق الأستاذ القاضي  
حمود الباجي

# كتاب الخراج

للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم

113 ~ 182 هـ

صاحب الإسماعيلي حنيفه

اقتح عليه إنشاءه وتصنيفه

كبير ملوك الأرض في عصره

هارون الرشيد أمير المؤمنين



مكتبة يوسف والي

# كتاب الخراج

للقاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم

113 ~ 182 هـ

صاحب الإمام أبي حنيفة

اقتح عليه إنشاءه وتصنيفه

كبير ملوك الأرض في عصره

هارون الرشيد أمير المؤمنين



## بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

السياسة المالية كسبا واستعمالا وحباً وغماء شغلت المجتمع البشري في كل زمان ومكان وفيها علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع المؤلفات العديدة. وانعقدت من أجلها الندوات والمؤتمرات واللقاءات، وصدرت التشايع المختلفة المشارب والانتهايات، فمن راحالية إلى اشتراكية ومن شرقية إلى غربية.

وبداية من القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي اهم الخلفاء العباسيون بنظام الحماية القربا من العدل الاجتماعي ومعاملة كريمة للطوائف العائشة تحت راية الإسلام في ثلاثة ارباع العالم.

وكان كتاب القاضي أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان وقاضي قضاة بغداد في عهد الرشيد 113 — 182 في نظام الخراج مصدرا لها أخذ عنه الحكام الشرعيون والمؤلفون وما يزال إلى الآن مرجعا، ولا تخلو مكتبة خاصة أو عامة الا ومن بين ما تحتوي عليه كتاب الخراج لأبي يوسف.

ولهم به الافارقة مدة قضاء سليمان بن عمران قاضي قضاة القيروان وخليفة الامام سحنون الذي كان يقضي براي الإمام أبي حنيفة النعمان ولولا الحملة التي قام بها المهدي بن تومرت في سنة الاحماس. 555 وبعدها لتوحيد المذهب وتعبه لما خالف المذهب المالكي من المؤلفات لكان لنا تراث ضخم من اللصفات الحنفية المستقاة من كتاب الخراج وغيره.

وتغل مقدمة كتاب الخراج وهي تقع في نحو عشرين صفحة قمة الترغيب في العدل والتقوى والترهيب من الحيف والظلم وتتضمن من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وكلمات الخلفاء الراشدين كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز. وانها تتجاوز كتاب الخراج لتكون توجيها دينيا لقضاة المسلمين وولاة أمورهم في كل زمان ومكان.

أما المؤلف فالترجمة له وردت في كتب الفقه والسير والتاريخ لأنه استلم المشعل من يد شيخه أبي حنيفة النعمان وفي عهد الحضارة الإسلامية واتساع رقعة الفتوح العربي، وامتداد الحكم الإسلامي إلى أقاصي الشرق ومجاهل القارة الإفريقية فهو غني عن الترجمة.

وكتاب الخراج لم يكن دراسة موضوعية خاضعة لأسلوب البحث وإنما كان أجوبة مفصلة عن أسئلة الخليفة هرون الرشيد في السياسة الجبائية وفي معاملة رعايا الامبراطورية الإسلامية المترامية الأطراف من العرب وغير العرب ومن أهل الجزيرة العربية وغيرهم من أهل الأقاليم الأخرى حسب القضاء النبوي وقضاء الخلفاء الراشدين من بعده وحسب الاجتهاد الشخصي لأبي يوسف في ضوء ما جد من الأحوال المتطورة، واتساع رقعة النفوذ الإسلامي. وقد ابدع أبو يوسف في أجوبته بفضل رصيده من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقضية الصادرة عن رجال الصدر الأول، وجسم الفروقة بين أرض العشر

وأرض الحراج وأرض الاقطاع والأرض الموات والأرض المملوكة عن المخاريب الذين اشبهوا السلاح في وجه المسلمين، وأعطى أحكام الكنوز والركاز وما يخرج من البحر ورايه الخاص في تخميسه كالكنز الركان اتباعا لراي عبد الله بن عباس وأورد أحكام المياه أنهارا وأودية وآبارا والوثائق الرسمية التي أورد نصوصها في كتابه سواء موثيق الرسول أو خلفائه التي أعطيت للشعوب وخاصة أهل نجران المسيحيون توضح سياسة الإدارة الإسلامية الراشدة ازاء النصارى واليهود في كل مكان خفقت فوق ارجائه راية الإسلام.

ومن جهة أخرى فإن كان كتاب الحراج يمثل تاريخا مفصلا للفتح الإسلامي في مرحلته العراقية الاثرانية على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وبقيادة خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح وكذلك فتح الشام، وحرص أبو يوسف على ان يعيش مع خطوات الفاتحين عند كل قرية وكل اقليم وما يلائم ذلك من الاسمال القضائي والجباي والامني بأهل البلاد بحيث يصلح أن يكون مرجعا هاما يرجع إليه في التعرف على حركات الفتح والموئيق التي أعطاهها قادة الجيوش والحلفاء للشعوب المنصوي ابتاؤها تحت راية الإسلام.

كما يصلح أن يكون عمدة في القصاص والحدود التي اوجز أحكامها ايجازا غير محل بأبسانيدها من الكتاب والسنة.

وحين نعيد طبع هذا الكتاب ونشره فذلك ليطلع الجيل القادم والجيل الصاعد على أحكام الشريعة الإسلامية في الوضعيات التي عليها مختلف المجتمعات بعد أن عجزت التشريعات البشرية عن حل مشاكلها.

ومن وراء ذلك نقدم للعالم الادارة العادلة لشؤون غير المسلمين من أهل الذمة والمحميين وأصحاب المهور ريين على المستوى الذي وصلت إليه في العهد العباسي القوي الزاهر.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ هذا ما كتب به أبو يوسف رحمه الله إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد ﴾

أطال الله بقاء أمير المؤمنين، وأدام له العز في تمام من النعمة، ودوام من الكرامة، وجعل ما أنعم به عليه موصولاً بنعيم الآخرة الذي لا ينفد ولا يزول، ومرافقة النبي ﷺ.

إن أمير المؤمنين أيده الله تعالى سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج، والعشور والصدقات والجوالي (١)، وغير ذلك مما يجب عليه النظر فيه والعمل به، وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته، والصالح لأمرهم. وفق الله تعالى أمير المؤمنين، وسدده وأعانه على ما تولى من ذلك، وسلمه مما يخاف ويحذر وطلب أن أبين له ما سألني عنه مما يريد العمل به، وأفسره وأشرحه، وقد فسرت ذلك وشرحته. (دستور السلوك لولاة الأمور).

يا أمير المؤمنين، إن الله، وله الحمد قد قللك أمراً عظيماً : ثوابه أعظم الثواب وعقابه أشد العقاب. قللك أمر هذه الأمة فأصبحتَ وأمسيّت وأنت تبني لخلق كثير قد استرعاكهم الله واثمنك عليهم وابتلاك بهم وولّك أمرهم، وليس يلبث البنيان — إذا أسس على غير التقوى — أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه وأعان عليه، فلا تضيعنَّ ما قللك الله من أمر هذه الأمة والرعيّة، فإن القوة في العمل بإذن الله.

---

(١) جمع جالية، وأصلها الجماعة التي تفارق وطنها وتنزل وطنًا آخر، ومنه قيل لأهل الذمة الذين أجلاهم عمر رضي الله عنه عن جزيرة العرب «جالية»، ثم نقلت هذه اللفظة إلى الجزية التي أخذت منهم، ثم استعملت في كل جزية تؤخذ وإن لم يكن صاحبها جلا عن وطنه.

لا تؤخر عمل اليوم إلى غد، فإنك إذا فعلت ذلك أضعت، إن الأجل دون الأمل، فبادر الأجل بالعمل، فإنه لا عمل بعد الأجل. إن الرعاة مؤذون إلى ربهم ما يؤدى الراعى إلى ربه. فأقم الحق فيما وُلاك الله وقلدك ولو ساعة من نهار، فإن أسعد الرعاة عند الله يوم القيامة راجع سعدت به رعيته ولا تزغ فتزيغ رعيته. وإياك والأمر بالهوى والأخذ بالغضب، وإذا نظرت إلى أمرين أحدهما للآخرة والآخر للدنيا، فاختر أمر الآخرة على أمر الدنيا، فإن الآخرة تبقى والدنيا تفتنى. وكن من خشية الله على حذر، واجعل الناس عندك في أمر الله سوا القريب والبعيد، ولا تخف في الله لومة لائم. واحذر فإن الحذر بالقلب وليس باللسان، واتق الله فإنما التقوى بالتوقى، ومن يتق الله يقه. واعمل لأجل مفضوض، وسبيل مسلوک، وطريق مأخوذ وعمل محفوظ، ومنهل مورود. فإن ذلك المورد الحق والموقف الأعظم الذي تطير فيه القلوب وتنقطع فيه الحجج لعزة ملك قهرهم جبروته، والخلق له داخرون بين يديه ينتظرون قضاءه ويخافون عقوبته وكأن ذلك قد كان، فكفى بالحسرة والندامة يومئذ في ذلك الموقف العظيم لمن علم ولم يعمل، يوم تزل فيه الأقدام وتتغير فيه الألوان، ويطول فيه القيام، ويشتد فيه الحساب، بقول الله تبارك وتعالى في كتابه: ﴿وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون﴾ وقال تعالى: ﴿هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين﴾ وقال تعالى: ﴿إن يوم الفصل ميقاتهم أجمعين﴾ وقال تعالى: ﴿كانهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار﴾، وقال ﴿كانهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها﴾، فيألفها من عثرة لا تقال، ويألفها من ندامة لا تنفع، إنما هو اختلاف الليل ونهار: يلبان كل جديد، ويقرآن كل بعيد، ويأتیان بكل موعود، ويجزي الله كل نفس بما كسبت إن الله سريع الحساب. فالله الله فإن البقاء قليل والخطب خطير والدنيا هالكة وهالك من فيها، والآخرة هي دار القرار: فلا تلق الله غدا وأنت سالك سبيل المعتدين فإن ديان يوم الدين إنما يدين العباد بأعمالهم ولا يدينهم بمنازلهم. وقد حذرك الله فاحذر، فإنك لم تخلق عبثاً، ولن تترك سدى. وإن الله سائلك عما أنت فيه وعما عملت به، فانظر ما الجواب. واعلم أنه لن تزول غداً قدما عبد بين يدي الله تبارك وتعالى إلا من بعد المسألة فقد قال ﷺ: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن علمه ما عمل فيه، وعن عمره فيم أفناه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيه أنفق، وعن جسده فيم أبلاه»، فاعدد يا أمير المؤمنين للمسألة جوابها فإن ما عملت فأثبت فهو عليك غداً يقرأ، فاذا كشف قناعك فيما بينك وبين الله في مجمع الأشهاد، وإني أوصيك يا أمير المؤمنين بحفظ ما استحفظه الله ورعاية ما استرعاك الله، وأن لا تنظر في ذلك إلا إليه وله. فإنك إن

لا تفعل تتوعد عليك سهولة الهدى، وتعمى في عينك وتتعمى رسومه ويضيق عليك رحبه، وتنكر منه ما تعرف، وتعرف منه ما تنكر، فخاصم نفسك -صومة من يريد الفلج لها لا عليها، فان الراعي المضيع يضمن ما هلك على يديه مما لو شاء رده عن اكله الهلكة بإذن الله وأورده أماكن الحياة والنجاة، فإذا ترك ذلك أضاعه وإن تشاغل بغيره كانت الهلكة عليه أسرع وبه أضه، وإذا أصلح كان أسعد من هنالك بذلك ووقاه الله أضعاف ما ربي اه. فاحذر أن تضيع رعيتك فيستوفى ربها حقها منك ويضيعك — بما أضعت — أجرك، وإنما يدعم البنيان قبل أن ينهدم. وإنما لك من عملك ما عملت فيمن ولاك الله أمره، وعليك ما ضيعت منه، فلا تنس القيام بأمر من ولاك الله أمره فليست تُنسى : ولا تغفل عنهم وعما يصلحهم فليس يُغفل عنك، ولا يضيع حظك من هذه الدنيا في هذه الأيام والليالي كثرة تحريك لسانك في نفسك بذكر الله تسبيحا وتهليلا وتحميدا، والصلاة على رسوله ﷺ نبي الرحمة وإمام الهدى ﷺ . وإن الله بمنه ورحمته جعل ولاية الأمر خلفاء في أرضه، وجعل لهم نورا يضيء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور فيما بينهم وبين ما اشتبه من الحقوق عليهم. وإضاءة نور ولاية الأمر إقامة الحدود ورد الحقوق إلى أهلها بالثبوت والأمر البين، وإحياء السنن التي سنّها القوم الصالحون أعظم موقعا فان إحياء السنن من الخير الذي يحيا ولا يموت، وجور الراعى هلاك للرعية ، واستعانت به بغير أهل الثقة والخير هلاك للعامة. فاستتم ما آتاك الله يا أمير المؤمنين من النعم بحسن مجاورتها واتمس الزيادة فيها بالشكر عليها، فإن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه العزيز ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد﴾. وليس شيء أحب إلى الله من الإصلاح، ولا أبغض إليه من الفساد، والعمل بالمعاصي كفر النعم، وقّل من كفر من قوم قطّ النعمة ثم لم يفرعوا إلى التوبة إلا سلبوا عزهم وسلّط الله عليهم عدوهم، وإني أسأل الله يا أمير المؤمنين الذي منّ عليك بمعرفته فيما أولاك أن لا يكللك في شيء من أمرك إلى نفسك وأن يتولّى منك ما تولى من أوليائه وأحبابه، فإنه وليّ ذلك والمرغوب إليه فيه.

### أهداف الكتاب كما حددها المؤلف :

وقد كتبت لك ما أمرت به وشرحته لك وبينته، فتفقهه وتدبره وردّد قراءته حتى تحفظه، فإني قد اجتهدت لك في ذلك ولم ألك والمسلمين نصحا، ابتغاء وجه الله وثوابه وخوف عقابه، وإني لأرجو — إن عملت بما فيه من البيان — أن يوفر الله لك خراجك من غير ظلم مسلم ولا معاهد، ويصلح لك رعيتك فإن صلاحهم بإقامة الحدود عليهم. ورفع الظلم عنهم

والتظالم فيما اشتبه من الحقوق عليهم وكتبت لك أحاديث حسنة، فيها ترغيب وتحضيض على ما سألت عنه، مما تريد العمل به إن شاء الله، فوفقك الله لما يرضيه عنك، وأصلح بك، وعلى يدك.

### فضل الجهاد :

قال أبو يوسف رحمه الله : حدثني يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن طاوس عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ : «ما عمل ابن آدم من عمل أنجى له من النار من ذكر الله. قالوا : يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد في سبيل الله. ولو أن تضرب بسيفك حتى ينقطع، ثم تضرب به حتى ينقطع، ثم تضرب به حتى ينقطع» (قالها ثلاثاً). وإن فضل الجهاد يا أمير المؤمنين لعظيم وإن الثواب عليه الجزيل.

قال أبو يوسف : حدثني بعض أشياخنا عن نافع عن ابن عمر أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث يزيد بن أبي سفيان إلى الشام، فمشى معهم نحواً من ميلين، فقيل له : يا خليفة رسول الله، لو انصرفت، فقال : لا، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من اغبرت قدماه في سبيل الله حرّمهما الله على النار.

قال أبو يوسف : حدثني محمد بن عجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : غدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها \* وبلغنا عن مكحول في تفسير قوله «غدوة أو روحة في سبيل الله» إنما هو غدوة أو روحة تخرج فيها بنفسك خير من الدنيا وما فيها تنفقها ولا تخرج بنفسك.

### فضل الصلاة على النبي :

قال أبو يوسف . وحدثني أبان بن أبي عياش عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : من صلى عليّ صلاة واحدة صلى الله عليه عشر صلوات وحطّ عنه عشر سيئات.

قال أبو يوسف : وحدثني بعض أشياخنا عن عبد الله بن السائب عن عبد الله — يعني ابن مسعود رضي الله عنه — قال : قال رسول الله ﷺ : إن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام.

### مواعظ نبوية :

قال أبو يوسف : وحدثني الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ قال : كيف أنعم وصاحب القرن قد التقم القرن وحنا جبهته وأصغى سمعه ينتظر متى يؤمر، قلنا : يا رسول الله كيف نقول ؟ قال قولوا : حسبنا الله ونعم الوكيل عليه توكلنا.

قال : وحدثنا يزيد بن سنان عن عائذ الله بن إدريس قال : خطب شداد بن أوس الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال : ألا وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الخير بخذافيره في الجنة، وإن الشر بخذافيره في النار. ألا وإن الجنة حُفَّتْ بالمكاره (١)، وإن النار حُفَّتْ بالشهوات. فمتى ما كشف للرجل حجاب كره فصر أشرف على الجنة وكان من أهلها، ومتى ما كشف للرجل حجاب هوى وشهوة أشرف على النار وكان من أهلها. ألا فاعملوا بالحق ليوم لا يقضى فيه إلا بالحق تنزلوا منازل الحق.

قال وحدثنا الأعمش عن يزيد الرقاشي عن أنس قال : لما أسرى بالنبي ﷺ ودنا من السماء سمع دويًا، فقال : يا جبriel ما هذا ؟ قال : حجر قذف به من شفير جهنم فهو يهوي فيها سبعين خريفًا، فالآن حين انتهى إلى قعرها.

قال : وحدثنا الأعمش عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : يرسل على أهل النار البكاء فيبكون حتى تنقطع الدموع، ثم يبكون حتى يكون في وجوههم كهيئة الأخدود.

قال : وحدثني محمد بن اسحاق قال حدثني عبد الله بن المغيرة عن سليمان بن عمرو عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يوضع الصراط بين ظهري جهنم عليه حسك كحسك السعدان ثم يستجيز الناس، فجاج مسلم ومخدوش، ثم ناج ومحتبس منكوس فيها.

---

(1) كذا في التيمورية وفي أحد أصلي البولاقية. وفي الأصل الثاني منها : وإن الجنة حزنة برة.

قال : وحدثني سعيد بن مسلم عن عامر عن عبد الله بن الزبير عن عوف بن الحارث عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ : يا عائشة، إياك ومحقرات الأعمال فان لها من الله طالبًا.

قال : وحدثني عبد الله بن واقد عن محمد بن مالك عن البراء بن عازب قال : كنا مع النبي ﷺ في جنازة، فلما انتهينا إلى القبر جثا النبي ﷺ فاستدرت فاستقبلته فبكي حتى بل الغرى، ثم قال : إخواني، لمثل هذا اليوم فأعدوا.

قال : وحدثنا مالك بن مغول عن الفضل عن عبيد بن عمير قال : إن القبر ليقول : يا ابن آدم، ما أعددت لي ؟ ألم تعلم أنني بيت الغربة، وبيت الدود، وبيت الوحدة.

قال : وحدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : يقول الله عز وجل : أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، اقرءوا إن شئتم ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين جزاء بما كانوا يعملون ﴾ وإن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها، اقرءوا إن شئتم ﴿ وظل ممدود ﴾ ولوضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها، اقرءوا إن شئتم ﴿ فمن زُحِرح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز، وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور. ﴾

قال أبو يوسف : وحدثني الفضل بن مرزوق (1) عن عطية بن سعد عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : إنه من أحب الناس إليّ وأقربهم مني مجلسًا يوم القيامة إمام عادل، وإن أبغض الناس إليّ يوم القيامة وأشدّهم عذابًا إمام جائر.

قال : وحدثنا هشام بن سعد عن الضحاک بن مزاحم عن عبد الله بن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : إذا أراد الله بقوم خيرًا استعمل عليهم العلماء وجعل أمواهم في أيدي السمحاء. وإذا أراد الله بقوم بلاء استعمل عليهم السفهاء، وجعل أمواهم في أيدي البخلاء.

(1) في التيمورية : مسروق

ألا من ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم في حوائجهم رفق الله به يوم حاجته ومن احتجب عنهم دون حوائجهم احتجب الله عنه دون خلته وحاجته.

قال : وحدثني عبد الله بن علي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه ويتقى به، فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجراً، وإن أتى بغيره فعليه إثم (1) .

قال : وحدثني يحيى بن سعيد عن الحارث بن زناد الحميري أن أبا ذر سأل النبي ﷺ الإمرة، فقال : أنت ضعيف وهي أمانة وهي يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى ما عليه فيها.

قال أبو يوسف : وحدثني إسرائيل عن أبي اسحاق عن يحيى بن الحصين عن جدته أم الحصين قالت : رأيت رسول الله ﷺ ملتحفاً بثوبه قد جعله تحت إبطه وهو يقول : أيها الناس اتقوا الله واسمعوا وأطيعوا، وإن أمر عليكم عبد حبشي أبجدع فاسمعوا وأطيعوا.

قال : وحدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع الإمام فقد أطاعني. ومن عصاني فقد عصى الله، ومن عصى الإمام فقد عصاني.

قال : وحدثني بعض أشياخنا عن حبيب (يعني ابن أبي ثابت) (2) عن أبي البخري عن حذيفة قال : ليس من السنة أن تشهر السلاح على إمامك.

قال أبو يوسف : وحدثني مطرف بن طريف عن أبي الجهم عن خالد بن وهبان عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : من فارق الجماعة والإسلام شبراً فقد خلع ربة الإسلام من عنقه.

(1) في التيمورية «فإن عليه إثم»

(2) الزيادة من التيمورية.

قال : وحَدَّثني محمد بن اسحاق عن عبد السلام عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : قام رسول الله ﷺ بالخياف من منى فقال : نَصُرَ الله امرؤًا سمع مقالتي فادّأها كما سمعها، فربّ حامل فقه غير فقيه، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه. ثلاث لا يغل عليهن قلب مؤمن (1) : إخلاص العمل لله، والنصيحة لولاة المسلمين، و (لزوم) جماعتهم فان دعوتهم تحيط من ورائه.

قال : وحَدَّثني غيلان بن قيس الهمداني عن أنس بن مالك قال أمرنا كبرأؤنا من أصحاب محمد ﷺ أن لا نسب أمراءنا ولا نغتصبهم ولا نعصمهم، وأن نتفي الله ونصبر.

قال : وحَدَّثني اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر عن وائل بن أبي بكر قال : سمعت الحسن البصري يقول قال رسول الله ﷺ : لا تسبوا الولاة، فإنهم إن أحسنوا كان لهم الأجر وعليكم الشكر، وإن أساءوا فعليهم الوزر وعليكم الصبر، وإنما هم نعمة ينتقم الله بهم ممن يشاء، فلا تستقبلوا نعمة الله بالحمية والغضب، واستقبلوها بالاستكانة والتضرع.

قال : وحَدَّثني الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد ربّ الكعبة قال : انتهيت إلى عبد الله بن عمر، وهو جالس في ظل الكعبة والناس عليه مجتمعون، فسمعتة يقول : قال رسول الله ﷺ : من بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع، فان جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر.

قال : وحَدَّثني بعض أشياخنا عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله ﷺ : يا معاذ أطع كل أمير، وصلّ خلف كل إمام، ولا تسب أحدًا من أصحابي.

قال : وحَدَّثني إسماعيل بن أبي خالد عن قيس قال : قام أبو بكر رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس، إنكم تقرأون هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾

(1) في النهاية : هو من الإغلال الحياينة في كل شيء. ويروى يغل (يفتح الياء) من الغل وهو الحقد، أي لا يدخله حقد يزيله عن الحق. وروى يغل (بالتخفيف) من الوغول الدخول في الشر. والمعنى أن هذه الحلال الثلاثة تستصلح بها القلوب فمن تمسك بها طهر قلبه من الحياينة والدغل والشر. و«عليهن» في موضع حال بعده : لا يغل كائنات عليهن.



عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم ﴿١﴾ وإنا سمعنا رسول الله ﷺ يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقابه.

قال : وحدثني يحيى بن سعيد [ عن إبراهيم (١) ] عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عمر ابن عبد العزيز قال : إن الله لا يؤاخذ العامة بعمل الخاصة، فإذا ظهرت المعاصي فلم تنكر استحقوا العقوبة جميعا.

### وصية أبي بكر لعمر:

قال أبو يوسف : وحدثني إسماعيل بن أبي خالد عن يزيد بن الحارث أو ابن سابط (٢)، قال : لما حضرت الوفاة أبا بكر رضي الله عنه أرسل إلى عمر يستخلفه، فقالا، الناس : أتخلف علينا فظا غليظا، لو قد ملكنا كان أفظ وأغلظ ؟ فماذا تقول لربك إذا لقيته وقد استخلفت علينا عمر رضي الله عنه ؟ قال : أتخونوني بري ؟ أقول : اللهم أمّرت عليهم خير أهلك . ثم أرسل إلى عمر فقال : إني أوصيك بوصية إن حفظتها لم يكن شيء أحب إليك من الموت وهو مدركك، وإن ضيعتها لم يكن شيء أبغض إليك من الموت ولن تعجزه. إن الله عليك حقا في الليل لا يقبله في النهار، وحقا في النهار لا يقبله في الليل، وإنها لا تقبل نافلة حتى تؤدي الفريضة، وإنما خفت موازين من خفت موازينه يوم القيامة باتباعهم الباطل في الدنيا ونخفته عليهم وحق لميزان لا يوضع فيه إلا الباطل أن يكون خفيفا، وإنما ثقلت موازين من ثقلت موازينه يوم القيامة باتباعهم الحق في الدنيا وثقله عليهم وحق لميزان لا يوضع فيه إلا الحق أن يكون ثقيلًا. فإن أنت حفظت وصيتي هذه فلا يكونن غائب أبغض إليك من الموت، ولا بد لك منه. وإن أنت ضيعت وصيتي هذه فلا يكونن غائب أبغض إليك من الموت، ولن تعجزه. وقال موسى بن عقبة قالت أسماء بنت عميس : وقال له يا ابن الخطاب إني إنما استخلفتك نظراً لما خلفت ورائي وقد صحبت رسول الله ﷺ فرأيت من أثرته أنفسنا على نفسه وأهلنا على أهله حتى أن كنا لنظل نهدي إلى أهله من فضول ما يأتينا عنه، وقد صحبتني فرأيتني إنما اتبعت سبيل من كان قبلي : والله ما نمت فحلمت ولا توهمت فسهوت وإني لعل السبيل ما زغت. وإن أول ما أحذرك يا عمر نفسك، إن لكل نفس شهوة

(١) الزيادة من التيمورية.

(٢) بهامش الولاية : في نسخة أخرى «عن أبي سابط»

فإذا أعطيتها تمادت في غيرها، واحذر هؤلاء النفر من أصحاب رسول الله ﷺ الذين قد انتفخت أجوافهم وطمحت أبصارهم وأحب كل أمرىء منهم لنفسه وإن لهم خيرة عند زلة واحد منهم، فإياك أن تكونه. واعلم أنهم لن يزالوا منك خائفين ما خفت الله ولك مستقيمين ما استقامت طريقتك، هذه وصيتي وأقرأ عليك السلام.

### خطبة لأبي بكر:

قال : وحدثنا عبد الرحمن بن اسحاق عن عبد الله القرشي عن عبد الله بن حكيم قال : خطبنا أبو بكر رضي الله عنه فقال : أما بعد فإني أوصيكم بتقوى الله، وأن تشنوا عليه مما هو أهله، وأن تخلطوا الرغبة بالرهبة وتجمعوا الإلحاف بالمسألة فان الله تعالى أثنى على زكريا وأهل بيته فقال تعالى ﴿ إِنْهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ ﴾. ثم أعلموا عباد الله أن الله تعالى قد ارْتَهَنَ بحقه أنفسكم وأخذ على ذلك مواريثكم واشترى منكم القليل الفاني بالكثير الباقي، وهذا كتاب الله فيكم لا تغنى عجائبه ولا يطفأ نوره، فصدّقوا بقوله، واستنصحو كتابه، واستبصروا عنه ليوم الظلمة فانما خلقتكم للعبادة ووكّل بكم الكرام الكاتبون يعلمون ما تفعلون. ثم اعلّموا عباد الله أنكم تغدّون وتروحون في أجل قد غيب عنكم علمه، فإن استطعتم أن تنقضي الآجال وأنتم في عمل الله فافعلوا، ولن تستطيعوا ذلك إلا بالله. فسابقوا في ذلك مهل آجالكم قبل أن تنقضي فيردكم إلى أسوأ أعمالكم، فان أقروا جعلوا آجالهم لغيرهم ونسوا أنفسهم، فأنهائكم أن تكونوا أمثالهم. فالوحي الوحا، النجا النجا، فإن وراءكم طالبا حثيثا أمره سريع.

قال أبو يوسف : وحدثني أبو بكر بن عبد الله الهذلي عن الحسن البصري أن رجلا قال لعمر بن الخطاب : اتق الله يا عمر (وأكثر عليه) فقال له قائل : اسكت فقد أكثرت على أمير المؤمنين. فقال له عمر : دعه، لا خير فيهم إن لم يقولوها لنا، ولا خير فينا إن لم نقبل. وأوشك أن يرد على قائلها.

### خطبة لعمر:

قال : وحدثني عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح بن أبي أسامة الهذلي قال : خطب عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : أيها الناس إن لنا عليكم حق النصيحة بالغيب والمعونة على الخير. أيها الرعاء إنه ليس من حلم أحبّ إلى الله ولا أعم نفعاً من حلم إمام ورفقه. وليس من جهل ابغض إلى الله وأعم ضرراً من جهل إمام وخرقه وإنه من يأخذ بالعافية فيما بين ظهرانيه يعط العافية من فوقه.

قال : وحكّنتي داود بن أبي هند عن عامر قال : قال عبد الله بن عباس : دخلت على عمر حين طعن فقلت : أبشر بالجنة يا أمير المؤمنين، أسلمت حين كفر الناس، وجاهدت مع رسول الله ﷺ حين خذله الناس، وقبض رسول الله ﷺ وهو عنك راض، ولم يختلف في خلافتك اثنان، وقتلت شهيداً. فقال : أعد عليّ. فأعدت عليه. فقال عمر : والله الذي لا إله غيره لو أن ما في الأرض من صفراء وبيضاء لي لافتديت به من هول المطلاع.

قال : وحكّنتي بعض أشياخنا عن عبد الملك بن مسلم عن عثمان بن عطاء الكلاعي عن أبيه قال : خطب عمر الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : «أما بعد فإني أوصيكم بتقوى الله الذي يقي ويهلك من سواه، الذي بطاعته ينتفع أولياؤه وبمعصيته يضر أعداؤه فإنه ليس لهالك هلك من معذرة في تعمد ضلالة حسبها هدى، ولا في ترك حق حسبه ضلالة. وإن أحق ما تعهد الراعي من رعيته تعهدهم بالذى الله عليهم في وظائف دينهم الذي هداهم الله له، وإنما علينا أن نأمركم بما أمركم الله به من طاعته وأن ننهاكم عما نهاكم الله عنه من معصيته، وأن نقيم أمر الله في قريب الناس وبعيدهم ولا نبالي على من كان الحق. ألا وإن الله فرض الصلاة وجعل لها شروطاً، فمن شروطها : الوضوء والخشوع والركوع والسجود. واعلموا أيها الناس أن الطمع فقر وأن اليأس غنى، وفي العزلة راحة من خطاء السوء (1). واعلموا أنه من لم يرض عن الله فيما كره من قضائه لم يؤد إليه فيما يحب كنه شكره (2). واعلموا أن الله عبداً يمتنون الباطل بهجره ويحيون الحق بذكره رغبوا فرغبوا ورهبوا فرهبوا، ان خافوا فلا يأمنوا أبصروا من اليقين ما لم يعابنوا فخلصوا بما لم يزايلوا. أخلصهم الخوف فهجروا ما ينقطع عنهم لما يبقى عليهم، الحياة عليهم نعمة والموت لهم كرامة.

### وصيته لمن بعده :

قال : وحكّنتنا إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد الايامي (3) قال : لما أوصى عمر رضي الله عنه قال : أوصي الخليفة من بعدي بتقوى الله. وأوصيه بالمهاجرين الأولين أن يعرف لهم

(1) كذا في التيمورية. وفي البلاقية «من خلال السوء».

(2) كذا في التيمورية. وفي البلاقية «فيما يجب عليه من شكره».

(3) زيد بن الحارث بن عبد الكريم الايامي، انظر الإكليل للهمداني : الكتاب العاشر 69.

حقهم وكرامتهم. وأوصيه بالأنصار الذين تَبَوَّأُوا الدار والإيمان من قبل أن يقبل (١) من محسنهم ويتجاوز عن سيئتهم. وأوصيه بأهل الأمصار فإنهم رداء الإسلام وغيظ العدو وجباة المال، أن لا يأخذ منهم إلا فضلهم عن رضی منهم. وأوصيه بالأعراب، فإنهم أصل العرب ومادة الإسلام، أن يأخذ من حواشي أموالهم فيردّ على فقرائهم. وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله ﷺ أن يوفي لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا فوق طاقتهم».

قال : وحدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة اليعمری أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قام في يوم الجمعة خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه. ثم ذكر نبي الله ﷺ وأبا بكر الصديق رضي الله عنه. ثم قال : اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار فإني إنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم وسنة نبيهم ﷺ، ويقسموا فيهم فيثبتم ويعدلوا عليهم، فمن أشكل عليه شيء رفعه إليّ.

قال : وحدثني عبد الله بن علي عن الزهري قال : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال له : يا أمير المؤمنين، لا أبالي في الله لومة لائم خير لي، أم أقبل على نفسي ؟ فقال : أما من ولي من أمر المؤمنين شيئاً فلا يخف في الله لومة لائم، ومن كان خلواً من ذلك فليقبل على نفسه ولينصح لولي أمره.

قال : وحدثني عبد الله بن علي عن الزهري قال : قال عمر رضي الله عنه : لا تعترض فيما لا يعينك، واعتزل عدوك، واحتفظ من خليلك إلا الأمين فإن الأمين من القوم لا يعادله شيء. ولا تصحب الفاجر فيعلمك من فجوره. ولا تفتس إليه سرّك. واستشر في أمرك الذين يخشون الله.

قال : وحدثني اسماعيل بن أبي خالد عن سعيد بن أبي بردة قال. كتب عمر بن

(2) كذا باليولافية. وفي التيمورية «تبوّأوا الدار والإيمان أن يقبل».

الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى : أما بعد، فإن أسعد الرعاة عند الله من سعدت به رعيته، وإن أشقى الرعاة من شقيت به رعيته. وإياك أن تزيع فتزيع عمالك، فيكون مثلك عند الله مثل البهيمة نظرت إلى خضرة من الأرض فرتعت فيها تبغى بذلك السمن، وإنما حنفتها في سمنها. والسلام.

قال : وحَدَّثنا مسعر عن رجل عن عمر رضي الله عنه قال : لا يقيم أمر الله إلا رجل لا يضارع ولا يصانع، ولا يتبع المطامع. ولا يقيم أمر الله إلا رجل لا ينتقص غربه، ولا يكظم في الحق على حربه.

### عثمان وعلي :

قال أبو يوسف : حَدَّثني بعض أشياخنا عن هانئ مولى عثمان بن عفان قال : كان عثمان رضي الله عنه إذا وقف على قبر بكى حتى يبل لحيته. قال فقيل له : تذكر الجنة والنار ولا تبكي، وتبكي من هذا ؟ فقال : إن رسول الله ﷺ قال : القبر أول منزل من منازل الآخرة، فإن نجا منه فما بعده أيسر منه، وإن لم ينج منه فما بعده أشد منه. وقال رسول الله ﷺ : ما رأيت منظرًا إلا والقبر أفظع منه.

قال أبو يوسف : وسمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول : قال علي لعمر رضي الله تعالى عنهما حين استخلف : إن أردت أن تلحق صاحبك فارقع القميص، ونكس الإزار واخصف النعل، وارقع الخف، وقصر الأمل. وكل دون الشبع.

قال : وحَدَّثني بعض أشياخنا عن عطاء بن أبي رباح قال : كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه إذا بعث سرية ولَّى أمرها رجلاً ثم قال له : أوصيك بتقوى الله الذي لا بد لك من لقائه ولا منتهى لك دونه، وهو يملك الدنيا والآخرة. وعليك بالذي بُعثت له، وعليك بالذي يقربك إلى الله عز وجل فإن فيما عند الله خلفاً من الدنيا.

### كيف تدار شؤون الناس :

قال : وحَدَّثني اسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر البجلي عن عبد الملك بن عمر قال : حَدَّثني رجل من ثقيف قال : استعملني علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على عكبراء فقال لي — وأهل الأرض معي يسمعون — : انظر أن تستوفى ما عليهم من الخراج. وإياك أن

ترخص لهم في شيء، وإياك أن يروا منك ضعفا ثم قال : رح إليّ عند الظهر، فرحت إليه عند الظهر فقال لي : إنما أوصيتك بالذي أوصيتك به قدام أهل عملك لأنهم قوم خدع، انظر إذا قدمت عليهم فلا تبيعن لهم كسوة شتاء ولا صيفا، ولا رزقا يأكلونه. ولا دابة يعملون عليها. ولا تضرين أحدا منهم سوطا واحدا في درسم ولا تقمه على رجله في طلب درهم، ولا تبع لأحد منهم عرضا في شيء من الخراج. فإنما أمرنا أن نأخذ منهم العفو. فإن أنت خالفت ما أمرتك به يأخذك الله به دوني وإن بلغني عنك خلاف ذلك عزلتك. قال قلت إذن أرجع إليك كما خرجت من عندك قال : وإن رجعت كما خرجت. قال فانطلقت فعملت بالذي أمرني به. فرجعت ولم أنتقص من الخراج شيئا.

قال أبو يوسف : وحدثني بعض أشياخنا عن محمد بن كعب القرظي قال : لما استخلف عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه بعث إليّ وأنا بالمدينة فقدمت عليه قال : فلما دخلت عليه جعلت أنظر إليه نظرا لا أصرف نظري عنه تعجبا. فقال : يا ابن كعب أنك تسنظر إليّ نظرا ما كنت تنظره إليّ قبل. قال قلت : تعجبا. قال : وما عجبك ؟ قال قلت : ما حال من لونك، ونحل من جسمك، وعفا من شعرك. قال فكيف لو رأيته بعد ثلاث وقد دُليت في حفرتي. وسالت حدقتاي على وجنتي، وسال منخراي صديدا ودمًا : لكنني لي أشد نكرة !

قال : وحدثني بعض أشياخنا عن عمر بن ذر قال : لم تكن همة عمر بن عبد العزيز إلا رد المظالم والقسم في الناس.

قال : وحدثني شيخ من أهل الشام قال : لما استخلف عمر بن عبد العزيز مكث شهرين مقبلا على بته وحزنه لما ابتلي به من أمور الناس. ثم أخذ في النظر في أمورهم ورد المظالم إلى أهلها، حتى كان همه بالناس أشد. من همه بأمر نفسه، فعمل بذلك حتى انقضى أجله رحمه الله تعالى فلما هلك جاء الفقهاء إلى زوجته يعزونها ويذكرون عظم المصيبة التي أصيب بها أهل الإسلام لموته . فقالوا : أخبرينا عنه، فإن أعلم الناس بالرجل أهله. قال فقالت : والله ما كان بأكثركم صلاة ولا صياما، ولكن والله ما رأيت عبد الله كان أشد خوفا لله من عمر. كان رحمه الله قد قرغ بدنه ونفسه للناس فكان يقعد لحوائجهم يومه، فإذا

أمسى — وعليه بقية من حوائجهم — وصله بليته. فأمسى يوماً وقد فرغ من حوائجهم فدها بمصباح قد كان يستصبح به من ماله، ثم صلى ركعتين ثم ألقى واضعاً يده تحت ذقنه تسيل دموعه على خده، فلم يزل كذلك حتى برق الفجر فأصبح صائماً. فقلت له : يا أمير المؤمنين، لشيء ما كان منك ما رأيت الليلة ؟ قال : أجل، إني قد وجدتني وليتُ أمر هذه الأمة أسودها وأحمرها فذكرت الغريب القانع الضائع، والفقير المحتاج، والمُسير المقهور، وأشباههم في أطراف الأرض، فعلمت أن الله تعالى سائلني عنهم، وأن محمدًا ﷺ حبيبي فيهم، فخفت أن لا يثبت لي عند الله عذر، ولا يقوم لي مع محمد ﷺ حجة، فخفت على نفسي، والله إن كان عمر ليكون في المكان الذي ينتهي إليه سرور الرجل مع أهله فيذكر الشيء من أمر الله فيضطرب كما يضطرب العصفور قد وقع في اللاء، ثم يرتفع بكأؤه حتى أطرح للحاف عنى وعنه رحمة له. ثم قالت : والله لوددت لو كان بيننا وبين هذه الإمارة بعد ما بين المشرقين.

قال : وحَدَّثني بعض أشياخنا الكوفيين قال : قال لي شيخ بالمدينة : رأيت عمر بن عبد العزيز بالمدينة وهو من أحسن الناس لباساً، وأطيبهم ريحاً، ومن أخيلهم في مشيته، ثم رأيته بعد أن ولي الخلافة يمشي مشية الرهبان، قال : فمن حَدَّثك ان المشية سجية فلا تصدقه بعد عمر بن عبد العزيز.

قال : وحَدَّثني بعض أشياخنا عن إسماعيل بن أبي حكيم، قال : غضب عمر بن عبد العزيز يوماً فاشتدَّ غضبه — وكان فيه حدة — وعبد الملك ابنه حاضر. فلما سكن غضبه قال له : يا أمير المؤمنين في قدر نعمة الله عندك وموضعك الذي وضعك الله به وما ولاك من أمر عباده أن يبلغ بك الغضب ما أرى ؟ قال : كيف قلت ؟ فأعاد عليه كلامه. فقال له عمر : أما تغضب أنت يا عبد الملك ؟ قال : ما يغني عني جوفي (1) إن لم أرَ الغضب فيه حتى لا يظهر منه شيء.

(1) كذا في التيمورية. وفي المطبوعة «عوفي».

## باب في قسمة الغنائم

قال أبو يوسف : أما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من قسمة الغنائم إذا أصيبت من العدو وكيف يقسم ذلك، فإن الله تبارك وتعالى قد أنزل بيان ذلك في كتابه فقال فيما أنزل على رسوله ﷺ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ، وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. (1) فهذا، والله أعلم، فيما يصيب المسلمون من عساكر أهل الشرك، وما أجلبوا به من المتاع والسلاح والكراع فإن في ذلك الخمس لمن سمي الله عز وجل في كتابه العزيز، وأربعة أخماسه بين الجند الذين أصابوا ذلك : من أهل الديوان وغيرهم، يضرب للفارس منهم ثلاثة أسهم : سهمان لفرسه، وسهم له، وللراجل سهم على ما جاء في الأحاديث والآثار، ولا يفضل الخيل بعضها على بعض لقوله تعالى في كتابه ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ ولقوله تعالى ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ والعرب تقول هذه الخيل وفعلت الخيل، لا يعنون بذلك الفرس دون البرذون، ولعامة البراذين أقوى من كثير من الخيل وأوفق للفرسان، ولم يخص منها شيء دون شيء، ولا يفضل الفرس القوي على الفرس الضعيف، ولا يفضل الرجل الشجاع التام السلاح على الرجل الجبان الذي لا سلاح معه إلا سيفه (2).

قال أبو يوسف : حدثنا الحسن بن علي بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قسم غنائم بدر : للفارس سهمان، وللراجل سهم.

(1) سورة الانفال الآية 41.

(2) وإذا تعدد المركوب للملك واحد فإنه لا يستحق الأعلى الواحد الذي قاتل عليه، الموطأ صفحة 283.



قال وحدثنا قيس بن الربيع عن محمد بن علي عن اسحاق بن عبد الله عن أبي حازم قال : حدثنا أبو ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه قال شهدت أنا وأخي مع رسول الله ﷺ حينما (1) ومعنا فرسان لنا، فضرب لنا رسول الله ﷺ ستة أسهم أربعة لفرسينا وسهمين لنا فبعنا الستة الأسهم بختين (2) ببيكرين.

قال أبو يوسف : وكان الفقيه المقدم أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول : للرجل سهم، وللفرس سهم. وقال : لا أفضل بهيمة على رجل مسلم. ويحتاج بما حدثناه (3) عن زكريا بن الحارث عن المنذر بن أبي خميسة الهمداني أن عاملاً لعمر بن الخطاب رضي الله عنه قسم في بعض الشام للفرس سهم وللراجل سهم فرفع ذلك إلى عمر رضي الله عنه فسلمه وأجازه، فكان أبو حنيفة يأخذ بهذا الحديث ويجعل للفرس سهماً وللرجل سهماً، وما جاء من الأحاديث والآثار أن للفرس سهمين وللرجل سهماً أكثر من ذلك وأوثق العامة عليه ليس هذا على وجه التفضيل ولو كان على وجه التفضيل ما كان ينبغي أن يكون للفرس سهم وللرجل سهم لأنه قد سوى بهيمة برجل مسلم إنما هذا على أن يكون عدة الرجل أكثر من عدة الآخر، وليرغب الناس في ارتباط الخيل في سبيل الله. ألا ترى أن سهم الفرس إنما يرد على صاحب الفرس فلا يكون للفرس دونه، والمتطوع وصاحب الديوان في القسمة سواء. فخذ يا أمير المؤمنين بأي القولين رأيت، واعمل بما ترى أنه أفضل وأخير للمسلمين فإن ذلك موسع عليك إن شاء الله تعالى، ولست أرى أن تقسم للرجل أكثر من فرسين (4).

قال : حدثنا يحيى بن سعيد عن الحسن في الرجل يكون في الغزو ومعه الأفراس، قال لا يقسم له من الغنيمة لأكثر من فرسين.

قال : وحدثنا محمد بن اسحاق عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول قال : لا يقسم لأكثر من فرسين وأما الخمس الذي يخرج من الغنيمة فإن محمد بن السائب الكلبي

(1) كذا بالبلقية وفي التيمورية «في خير».

(2) في التيمورية «وبخير».

(3) كذا بالتيمورية، وفي البلقية «ذكرناه».

(4) أنظر رأي مالك المتقدم.

حدّثني عن أبي صالح عن عبد الله بن عباس أن الخمس كان في عهد رسول الله ﷺ على خمسة أسهم : لله وللرسول سهم، ولذو القربى سهم، ولليتامى والمساكين وابن السبيل ثلاثة أسهم. ثم قسمه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ثلاثة أسهم، وسقط سهم الرسول وسهم ذوي القربى وقسم على الثلاثة الباقي. ثم قسمه علي بن أبي طالب كرم الله وجهه على ما قسمه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم. وقد روى لنا عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : عرض علينا عمر بن الخطاب أن نزوج من الخمس أينما ونقضى منه عن مغرمنا، فأبينا إلا أن يسلمه لنا، وأبى ذلك علينا (1).

قال : وأخبرني محمد بن اسحاق عن أبي جعفر (2) قال قلت له : ما كان رأي عليّ كرم الله وجهه في الخمس ؟ قال كان رأيّه فيه رأي أهل بيته، ولكنه كره أن يخالف أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

قال : وحدّثنا مغيرة عن ابراهيم في قوله تعالى ﴿فان الله خمسه﴾ قال : لله كل شيء، وقوله ﴿لله﴾ مفتاح الكلام.

قال : وحدّثني أشعث بن سوار عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه كان يحمل من الخمس في سبيل الله ويعطى منه نائبه من القوم، فلما كثر المال جعل في اليتامى والمساكين وابن السبيل.

قال : وحدّثني محمد بن اسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم، أن رسول الله ﷺ قسم سهم ذوي القربى على بني هاشم وبني المطلب.

قال وحدّثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال : سمعت عليا رضي الله عنه يقول : قلت يا رسول الله، إن رأيت أن توليني حقنا من الخمس فاقسمه في حياتك كي لا ينازعناه أحد بعدك فافعل. قال : ففعل، قال : فولانيه رسول الله ﷺ فقسمته في حياته،

(1) نظرية عمر في صرف جزء من الخمس لليتامى والغارمين.

(2) في التيمورية «عن جعفر».

ثم ولانيه أبو بكر رضي الله عنه فقسمته في حياته، ثم ولانيه عمر رضي الله عنه فقسمته في حياته، حتى إذا كان آخر سنة من سني عمر فأتاه مال كثير فعزل حقنا، ثم أرسل إلي فقال : خذه فاقسمه. فقلت : يا أمير المؤمنين بنا عنه العام غنى وبالمسلمين إليه حاجة. فرده عليهم تلك السنة ثم لم يدعنا إليه أخذ بعد عمر حتى قمت مقامي هذا. فلقيني العباس بن عبد المطلب بعد خروجي من عند عمر رضي الله عنه فقال : يا علي لقد حرمتنا الغداة شيئاً لا يرد علينا أبداً إلى يوم القيامة.

قال : وحدثني محمد بن اسحاق عن الزهري أن نجدة كتب إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يسأله عن سهم ذوى القرى : لمن هو ؟ فكتب إليه ابن عباس : كتبت إليّ تسألني عن سهم ذوى القرى : لمن هو، وهو لنا، وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه دعانا إلى أن ننكح منه أيمناً، ونقضي منه عن مغرمنا، ونخدم منه عائلتنا. فأبيناً إلا أن يسلمه لنا وأبى ذلك علينا.

قال : وحدثني قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن الحنفية قال : اختلف الناس بعد وفاة رسول الله ﷺ في هذين السهمين : سهم الرسول عليه السلام، وسهم ذوى القرى. فقال قوم : سهم الرسول للخليفة من بعده. وقال آخرون : سهم ذوى القرى لقربة الرسول عليه السلام، وقالت طائفة : سهم ذوى القرى لقربة الخليفة من بعده. فأجمعوا على أن جعلوا هذين السهمين في الكراع والسلاح.

قال : وحدثني عطاء بن السائب أن عمر بن عبد العزيز بعث بسهم الرسول وسهم ذوى القرى إلى بني هاشم.

قال أبو يوسف : وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى وأكثر فقهاءنا يرون أن يقسمه الخليفة على ما قسمه عليه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم.

قال أبو يوسف : فعلى هذا تقسم الغنيمة : فما أصاب المسلمون من عساكر أهل الشرك وما أجبوا به من المتاع والسلاح والكراع وغير ذلك، وكذلك كل ما أصيب في المعادن

من الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص، فإن في ذلك الخمس — في أرض العرب كان أو في أرض العجم — وتُخمسه الذي يوضع فيه مواضع الصدقات. وفيما يستخرج من البحر من حلية وعنبر فالخمس يوضع في مواضع الغنائم (1) على ما قال الله عز وجل في كتابه ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾ (2).

### شُحْمَةُ الْكَزْزِ وَالرَّكَازِ :

قال أبو يوسف : في كل ما أصيب من المعادن من قليل أو كثير الخمس، ولو أن رجلاً أصاب في معدن أقل من وزن مائتي درهم فضة أو أقل من وزن عشرين مثقالاً ذهباً فإن فيه الخمس، ليس هذا على موضع الزكاة إنما هو على موضع الغنائم وليس في تراب ذلك شيء، إنما الخمس في الذهب الخالص وفي الفضة الخالصة والحديد والنحاس والرصاص، ولا يحسب لمن استخرج ذلك من نفقته عليه شيء، وقد تكون النفقة تستغرق ذلك كله فلا يجب إذن فيه خمس عليه، وفيه الخمس حين يفرغ من تصفيته قليلاً كان أو كثيراً ولا يحسب له من نفقته شيء. وما استخرج من المعادن سوى ذلك من الحجارة مثل الياقوت والفيروزج والكحل والزئبق والكبريت المغرة فلا خمس في شيء من ذلك، إنما ذلك كله بمنزلة الطين والتراب قال : ولو أن الذي أصاب شيئاً من الذهب أو الفضة أو الحديد أو الرصاص أو النحاس كان عليه دين فادح لم ييطل ذلك الخمس عنه ألا ترى لو أن جنداً من الأجناد أصابوا غنيمة من أهل الحرب تُخمس ولم ينظر أعليهم دين أم لا، ولو كان عليهم دين لم يمنع ذلك من الخمس. قال : وأما الركاك فهو الذهب والفضة الذي خلقه الله عز وجل في الأرض يوم خلقت، فيه أيضاً الخمس، فمن أصاب كنزاً عادياً في غير ملك أحد — فيه ذهب أو فضة أو جوهر أو ثياب — فإن في ذلك الخمس وأربعة أخماسه الذي أصابه وهو بمنزلة الغنيمة يغمها القوم فتحمس وما بقي فلهم. قال : ولو أن حربياً وجد في دار الإسلام ركاكاً وكان قد دخل بأمان نزع ذلك كله منه ولا يكون له منه شيء، وإن كان ذمياً أُحْدَ منه الخمس كما

(1) كذا في التيمورية، والبلاقية «يوضع موضع الصدقات».

(2) يعتمد مالك في الموطأ على حديث : «مالي مما آتاه الله عليكم»، إلا الخمس والخمس مردود عليكم صفحة 283.

يُؤخذ من المسلم وسلم له أربعة أخماسه وكذلك المكاتب يجد ركازا في دار الإسلام فهو له بعد الخمس وكذلك العبد وأم الولد والمدير، وإذا وجد المسلم ركازا في دار الحرب فإن كان دخل بغير أمان فهو له ولا خمس في ذلك حيث ما وجد كان في ملك إنسان من أهل الحرب أو لم يكن في ملك إنسان فلا خمس فيه لأن المسلمين لم يوجفوا عليه بخيل ولا ركاب، وإن كان إنما دخل بأمان فوجده في ملك إنسان منهم فهو لصاحب الملك، وإن وجده في غير ملك إنسان منهم فهو للذي وجده.

قال : أبو يوسف : وحدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده قال : كان أهل الجاهلية إذا عطب الرجل في قلب جفّلوا القلب عقله، وإذا قتلته دابة جعلوها عقله، وإذا قتله معدن جعلوه عقله. فسأل سائل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : العجماء جبار والمعدن جبار والبئر جبار، وفي الركاز الخمس. فقيل له : ما الركاز يا رسول الله ؟ فقال : الذهب والفضة الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت. وقد كان النبي ﷺ صفي من كل غنيمة يصطفيه : إما فرس، وإما سيف، وإما جارية فكان الصفي يوم خير صفية. وكان له نصيب في الخمس ما قسم في أزواجه من ذلك الخمس، وكان له سهمه مع المسلمين. فكان سهمه في قسم خير مع عاصم بن عدي مائة سهم، وكان بينهم رسول الله ﷺ فيها، والذي جعل الله لرسوله من الخمس، فكان يكون له من ثلاثة وجوه : في القسمة الصفي وسهمه مع المسلمين في الأربعة الأخماس وما جعله الله له من الخمس، وكان القسم في خير على ثمانية عشر سهما كل مائة سهم مع رجل، وكان الصفي يوم بدر سيقا.

قال : وحدثني أشعث بن سوار عن محمد بن سوار عن محمد بن سيرين قال : كان لرسول الله ﷺ من كل غنيمة صفي يصطفيه، فكان الصفي يوم خير صفية بنت حي.

قال : وحدثني أشعث عن أبي الزناد قال : كان الصفي يوم بدر سيف عاصم بن

منبه.

## فصل في الفئء والخزنج

فأما الفئء يا أمير المؤمنين فهو الخراج عندنا، خراج الأرض، والله أعلم، لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كمي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ حتى فرغ من هؤلاء، ثم قال عز وجل ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ﴾ ثم قال تعالى : ﴿ والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ ثم قال تعالى ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخوتنا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾ فهذا والله أعلم لمن جاء من بعدهم من المؤمنين إلى يوم القيامة. وقد سأل بلال وأصحابه عمر بن الخطاب رضي الله عنه قسمة ما أفاء الله عليهم من العراق والشام، وقالوا أقسم الأرضين بين الذين افتتحوها كما تقسم غنيمة العسكر، فأبى عمر ذلك عليهم ، وتلا عليهم هذه الآيات وقال : قد أشرك الله الذين يأتون من بعدكم في هذا الفئء، فلو قسمته لم يبق لمن بعدكم شيء. ولئن بقيت ليلغن الراعي بصنعاء نصيبه من هذا الفئء ودمه في وجهه (1) .

قال أبو يوسف : وحدثني بعض مشايخنا عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر رضي الله عنه كتب إلى سعد حين افتتح العراق : أما بعد، فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن الناس سألك أن تقسم بينهم مغائهم، وما أفاء الله عليهم. فإذا أتاك كتابي هذا فانظر ما أجب

(1) قال مالك ان الآية الأولى خاصة برسول الله ﷺ والآية الثانية في بني قريظة ويعني ان معناها يعود إلى آية الأنفال ومذهب الشافعي ان سبيل خمس الفئء سبيل خمس الغنيمة وان أربعة أخماسه كانت للنبي ﷺ وهي بعده لصالح المسلمين (فتح البيان ج 9 صفحة 347).

الناس عليك به إلى العسكر من كراع ومال، فاقسمه بين من حضر من المسلمين <sup>والمركب</sup> والأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين:، فإنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء. وقد كنت أمرتك أن تدعو من لقت إلى الإسلام قبل القتال فمن أجاب إلى ذلك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له ساهم وعليه ما عليهم، وله سهم في الإسلام. ومن أجاب بعد القتال وبعد الهزيمة فهو رجل من المسلمين وماله لأهل الإسلام لأنهم قد أحرزوه قبل إسلامه. فهذا أمري وعهدي إليك.

قال أبو يوسف : وحَدَّثني غير واحد من علماء أهل المدينة قالوا : لما قدم على عمر ابن الخطاب رضي الله عنه جيشُ العراق من قِبَل سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه شاور أصحاب محمد ﷺ في تدوين الدواوين. وقد كان اتبع أي أبي بكر في التسوية بين الناس، فلما جاء فتح العراق شاور الناس في التفضيل، ورأى أنه الرأي، فأشار عليه بذلك من رآه. وشاورهم في قسمة الأرضين التي أفاء الله على المسلمين من أرض العراق والشام، فتكلم قوم بها وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا. فقال عمر رضي الله تعالى عنه : فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها قد اقتسمت وورثت عن الآباء وحيزت، ما هذا برأي. فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه : فما الرأي ؟ ما الأرض والعلوج إلا بما أفاء الله عليهم، فقال عمر : ما هو إلا كما تقول ولست أرى ذلك، والله لا يفتح بعدي بلد فيكون فيه كبير نيل بل عسى أن يكون كلاً على المسلمين. فإذا قسمت أرض العراق بعلوجها، وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أرض الشام والعراق ؟ فأذكروا على عمر رضي الله تعالى عنه وقالوا : أتقف ما أفاء الله علينا بأسيفنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا، ولأبناء القوم ولأبناء أبنائهم ولم يحضروا ؟ فكان عمر رضي الله عنه لا يزيد على أن يقول : هذا رأي. قالوا : فاستشر. قال فاستشار المهاجرين الأولين، فاختلفوا. فأما عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم، ورأى عثمان وعلي وطلحة وابن عمر رضي الله عنهم رأي عمر. فأرسل إلى عشرة من الأنصار : خمسة من الأوس وخمسة من الخزرج من كبارهم وأشرفهم. فلما اجتمعوا حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : إني لم أزعجكم إلا لأن تشتركوا في أمانتي فما حملت من أموركم، فإني واحد كأحدكم وأنتم اليوم تقرون بالحق، خالفني من خالفني ووافقني من وافقني، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هوأي، معكم من الله كتاب ينطق بالحق، فوالله لئن كنت

نظقت بأمر أربده ما أربد به إلا الحق. قالوا : قل نسمع يا أمير المؤمنين. قال : قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أنني أظلمهم حقوقهم، وإني أعوذ بالله أن أركب ظلماً. لكن كنت ظلمتهم شيئاً هو لهم وأخطيته غيرهم لقد شقيت. ولكن رأيت أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى، وقد غنمنا الله أموالهم وأرضهم وعلوهم فقسمت ما غنمنا من أموال بين أهله وأخرجت الخمس فوجته على وجهه، وأنا في توجيهه، وقد رأيت أن أحبس الأرضين بعلوهم وأضع عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدونها فيكون فينا للمسلمين : المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم. أرايتم هذه الثغور لا بد لها من رجال يلزمونها، أرايتم هذه المدن العظام — كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر — لا بد لها من أن تشحن بالجيش، وإمداد العطاء عليهم. فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرضون والعلوج ؟ فقالوا جميعاً : الرأي رأيك، فنعم ما قلت وما رأيت، إن لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن بالرجال وتجري عليهم ما يتقون به رجع أهل الكفر إلى مدتهم. فقال : قد بان لي الأمر فمن رجل له جزالة وعقل يضع الأرض مواضعها، ويضع على العلوج ما يحتملون ؟ فاجتمعوا له علي عثمان بن حنيف وقالوا : تبعته إلى أهم ذلك، فإن له بصراً وعقلاً وتجربة. فأسرع إليه عمر فوله مساحة أرض السواد (1) فأدت جباية سواد الكوفة، قبل أن يموت عمر رضي الله تعالى عنه بعام، مائة وألف ألف درهم، والدرهم يومئذ درهم ودانقان ونصف وكان وزن الدرهم يومئذ وزن المثقال (2).

قال : وحدثني الليث بن سعد عن حبيب بن أبي ثابت قال : إن أصحاب رسول الله ﷺ وجماعة من المسلمين أرادوا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يقسم الشام كما قسم رسول الله ﷺ خيبر، وأنه كان أشد الناس عليه في ذلك الزبير بن العوام وبلال بن رباح. فقال عمر رضي الله تعالى عنه : إذن أترك من بعدكم من المسلمين لا شيء لهم. ثم قال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه، قال : فرأى المسلمون أن الطاعون الذي أصابهم بعمواس كان عن دعوة عمر. قال : وتركهم عمر رضي الله عنه ذمة يؤدون الخراج للمسلمين.

(1) في النيمورية «مساحة أرض أهل العراق».

(2) على كل قادر على الأداء باستثناء الفقراء والصبيان والنساء والعجز أربعة وعشرون درهماً في العام فإن كان جزية فهي ضريبة الدفاع والحماية وإن كان خراجاً فهو ضريبة عن استثمار الأرض التي دخلت تحت الملكية الإسلامية ويفرض اثني عشر درهماً على الفقه.



قال : وحَدَّثني محمد بن اسحاق عن الزهري (1) أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه استشار الناس في السواد حين افتتح، فرأى عامتهم أن يقسمه، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك، وكان رأي عمر رضي الله تعالى عنه أن يتركه ولا يقسمه. فقال : اللهم اكفني بلالا وأصحابه، ومكثوا في ذلك يومين أو ثلاثة أو دون ذلك، ثم قال عمر رضي الله تعالى عنه؛ إني قد وجدت حجة، قال الله تعالى في كتابه ﴿ وما أفاء الله على رسوله منهم، فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير ﴾ حتى فرغ من شأن بني النضير، فهذه عامة في القرى كلها. ثم قال ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ﴾ كَي لا يكون دولة (2) بين الأغنياء منكم، وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا، واتقوا الله إن الله شديد العقاب ﴾. ثم قال : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ﴾ ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم، فقال : ﴿ والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾. فهذا فيما بلغنا والله أعلم للأ نصار خاصة. ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم فقال : ﴿ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخوتنا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾ فكانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم، فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا فكيف نقسمه هؤلاء وندع من تخلف بعدهم بغير قسم ؟ فأجمع على تركه وجمع خراجيه.

قال أبو يوسف : والذي رأى عمر رضي الله عنه من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عند ما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقا من الله كان له فيما صنع، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين، وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين

(1) في التيمورية «وحدَّثني بعض أشياخنا عن الزهري»

(2) كيلا يكون الفيء (دولة بين الأغنياء منكم) والدولة اسم لشيء يتداوله القوم بينهم يكون لهذا مرة ولهذا مرة

قال مقاتل : المعنى انه يغلّب الأغنياء الفقراء فيقسمونه بينهم  
وقال أبو عمرو بن العلاء الدولة باقتح الذي يتداول من الأموال وبالضم الفعل

المسلمين عموم النفع لجماعتهم، لأن هذا لو لم يكن موقوفا على الناس في الأعطيات والأرزاق لم تشحن الثغور ولم تقو الجيوش على السير في الجهاد، ولمّا أمن رجوع أهل الكفر إلّا مدّهم إذا خلت من المقاتلة والمرترقة، والله أعلم بالخير حيث كان. (1)

### ﴿ آخر الجزء الأول ﴾

---

(1) كان رسول الله ﷺ إذا جاءه الفيء قسمه في يومه فيعطي الاعزب حظا واحدا و يعطي صاحب الاصل حظين (سنن أبي داود) جزء 3 صفحة 188

## بسم الله الرحمن الرحيم ما عمل به في السواد

قال أبو يوسف : أما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من أمر السواد وما الذي كان أهله عوملوا به في خراجهم وجزية رؤوسهم، وما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرضه عليهم في ذلك، وهل يجري في شيء منه صلح، وما الحكم في الصلح منه والعنوة ؟ قال محمد ابن اسحاق عن الزهري، قال : افتتح عمر بن الخطاب رضي الله عنه العراق كلها إلا خراسان والسند، وافتتح الشام كلها ومصر إلا إفريقية. وأما خراسان وإفريقية فافتتحتا في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وافتتح عمر السواد والأهواز، فأشار عليه المسلمون أن يقسم السواد وأهل الأهواز وما افتتح من المدن، فقال لهم : فما يكون لمن جاء من المسلمين ؟ فترك الأرض وأهلها، وضرب عليهم الجزية، وأخذ الخراج من الأرض (1).

قال : وحدثني مجالد عن الشعبي أنه سئل عن أهل السواد فقال : لم يكن لهم عهد فلما رضي منهم بالخراج صار لهم عهد، فأما غيره من الفقهاء فقالوا : ليس لهم عهد إلا لأهل الحيرة، وأهل عين التمر، وأهل أليس، وبانقيا . فأما أهل بانقيا فإنهم دلوا جريرا على مخاضة، وأما أهل أليس فإنهم أنزلوا أبا عبيدة ودلوه على شيء من غرة العدو، وأهل الحيرة صالحهم خالد ابن الوليد وصالح أهل عين التمر وأهل أليس.

قال : وحدثني إسماعيل بن أبي خالد قال : لما استخلف عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وجه أبا عبيد بن مسعود إلى مهران (2) في أول السنة، وكانت القادسية آخر السنة،

(1) الفقيه الآتي دون حرب وقال ولا خيل ولا ركاب يتحول إلى حراج بان يبقى أهل الأرض المفروجة على أرضهم وأخذ الخراج منهم ليصرف في الصالح العام ولم يجيء من المسلمين بعد رجال الفتاح فهما للمعطف في قوله تعالى «والذين جاوزوا من بعدهم يحولون بنا المضر لنا ولاحوالنا الذين سبقونا بالإيمان» وذلك هو رأي عمر بن الخطاب رضي الله عنه (كتب التفسير (2) في التيمورية «مهر ملان».

فجاء رسم صاحب العجم يوم القادسية فقال : إنما كان مهرا (1) يعمل عمل الصبيان. قال إسماعيل : فحدثني قيس أن أبا عبيد الثقفي عبر إلى مهرا الفرات فقطعوا الجسر خلفه فقتلوه وأصحابه، فأوصى إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وولى أمر الناس بعد أبي عبيد جرير فلقبي مهرا فهزمه الله والمشركون، وقتل مهرا، ورفع جرير رأسه على رمح، ثم وجه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في آخر السنة سعد بن مالك إلى رسم فالتقوا بالقادسية.

قال : وحدثني حصين عن أبي وائل قال : جاء سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه حتى نزل بالقادسية (2) ومعه الناس. قال فما أدرى لعلنا كنا لا نزيد (3) على سبعة آلاف أو ثمانية آلاف بين ذلك، والمشركون يومئذ ستون ألفاً أو نحو ذلك معهم الفيول، قال فلما نزلوا قالوا لنا : أرجعوا فأننا لا نرى لكم عدداً ولا نرى لكم قوة ولا سلاحاً، فارجعوا. قال، فقلنا : ما نحن براجعين. فجعلوا يضحكون بنبالنا ويقولون دوس يشبهونها بالمغازل. قال : فلما أبيتنا عليهم الرجوع، قالوا : ابعثوا إلينا رجلاً عاقلاً يخبرنا ما الذي جاء بكم من بلادكم فأننا لا نرى لكم عدداً ولا عدة. قال فقال المغيرة : أنا لهم، فعبر إليهم، فجلس مع رسم على السرير، فنخر ونخروا حين جلس معه على السرير، فقال المغيرة : والله ما زادني مجلسي هذا رفعة ولا نقص صاحبكم. فقال له رسم : أنبئوني ما جاء بكم من بلادكم فأننا لا نرى لكم عدداً ولا عدة. فقال له المغيرة : كنا قوماً في شقاء وضلالة فبعث الله فينا نبياً فهدانا الله به ورزقنا على يديه فكان فيما رزقنا حبة زعموا أنها تنبت في هذه الأرض فلما أكلنا منها وأطعمنا أهلينا قالوا لا صبر لنا حتى تنزلونا هذه البلاد فبأكل هذه الحبة. فقال رسم : إذن نقتلكم فقال : إن قتلتمونا دخلنا الجنة، وإن قتلناكم دخلتم النار وإلا فاعطونا الجزية، قال فلما قال أعطونا الجزية صاحوا ونخروا، وقالوا لا صلح بيننا وبينكم، فقال المغيرة : أتعبرون إلينا أم تعبر إليكم، ؟ فقال رسم : نعبر إليكم، مدلاً، قال فاستأخر عنهم المسلمون حتى عبر منهم من عبر، ثم حملوا عليهم فقتلوهم وهزمهم. قال حصين وكان ملكهم رسم من أذربيجان، قال فقال عبد الله بن جحش لقد رأيتنا نمشي على ظهور الرجال نعبر الخندق، مامسهم سلاح،

(1) في التيمورية «مهرا» وكذلك هي في كل المواضع.

(2) في التيمورية «حين نزل القادسية».

(3) في التيمورية «كنا نزيد».

قد قتل بعضهم بعضا. ووجدنا جرابا فيه كافورا قال فحسبناه ملحا وطبخنا لحما فطرحنا فيه منه فلم نجد له طعما. فمر بنا عبادى معه قميص فقال : يا معشر المتعبدین لا تفسدوا طعامكم فان ملح هذه الأرض لا خير فيه فهل لكم أن أعطیکم به هذا القميص ؟ قال : فأعطانا به قميصا، فأعطيناه صاحبا لنا فلبسه، فإذا ثمن القميص حين عرف الثياب درهمان. قال : ولقد رأيتني أشرت إلى رجل وعليه سواران من ذهب وسلاحه تحته في تبر من تلك القبور، فخرج إلينا فما كلمنا ولا كلمناه حتى ضربنا عنقه، فهزمناهم حتى بلغوا الفرات. قال : فركبنا وطلبناهم فانهزموا حتى انتهوا إلى سورا. قال وطلبناهم فانهزموا حتى أتوا الصراة، فطلبناهم فانهزموا حتى انتهوا إلى المدائن فنزلوا كوثر وبها مسلحة للمشركين بدير المسالح فاتتهم خيلنا فقاتلتهم، فانهزمت مسلحة المشركين حتى لحقوا بالمدائن وسرنا حتى نزلنا على شاطئ دجلة فعبرت طائفة منا عن علو الوادي أو من أسفل المدائن فحصرناهم حتى ما وجدوا طعاما إلا كلابهم وسنانيرهم فتحملوا في ليلة حتى أتوا جلولاء، فثار إليهم سعد في الناس وعلى مقدمته هاشم بن عتبة قال : فهي الوقعة التي كانت، فأهلكهم الله وانطلق بهزمهم إلى نهاوند. قال : فكان كل أهل مصر يسرون إلى حدودهم وبلادهم قال حصين : فلما هزم سعد المشركين بجلولاء، ولحقوا بنهاوند، رجع فبعث عمار بن ياسر فسار حتى نزل بالمدائن، فأراد أن ينزلها بالناس فاجتواها الناس وكرهوها، فبلغ عمر رضي الله عنه ذلك فسأل : هل يصلح بها الإبل ؟ قالوا : لا، لأن بها البعوض. فقال عمر رضي الله تعالى عنه : إن العرب لا تصلح بأرض لا تصلح بها الإبل. أرجعوا، فلقي سعد عبديا فقال : أنا أدلكم على أرض ارتفعت عن البقرة (1) وتطأطأت عن السبخة وتوسطت الريف وطعنت في أنف البقرة. قالوا : هات. قال : أرض بين الحيرة (2) والفرات. فاخبط الناس الكوفة ونزلوها.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : حدثني مسعر عن سعد بن ابراهيم قال : مروا على رجل يوم القادسية وقد قطعت يده ورجلاه، وهو يفحص ويقول ﴿ مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ﴾ فقال له رجل : من أنت يا عبد الله ؟ فقال : رجل من الأنصار.

(1) في التيمورية : من التلعة.

(2) في التيمورية «الجزيرة».

قال : وحَدَّثني عمرو (1) بن مهاجر عن إبراهيم بن محمد بن سعد عن أبيه أن أبا محجن أتى به إلى سعد وقد شرب خمراً يوم القادسية، فأمر به إلى القيد. وكانت بسعد جراحة فلم يخرج يومئذ إلى الناس، فصعدوا به فوق العذيب لينظر إلى الناس، قال : واستعمل سعد يومئذ على الخيل خالد بن عرفطة، فلما التقى الناس قال أبو محجن :

كفى حزناً أن ترتدى الخيل بالقنا وأترك مشدوداً عليّ وثاقياً

ثم قال لامرأة سعد : أطلقيني، فلك الله عليّ إن سلمني الله أن أرجع حتى أضع رجليّ في القيد، وإن أنا قتلت استرحمت مني قال : فأطلقته حين التقى الناس.

قال : فركب فرساً لسعد أنشئ يقال لها البلقاء، وأخذ رحاً وخرج فجعل لا يحمل على ناحية من العدو إلا هزمهم، فجعل الناس يتعجبون ويقولون : هذا ملك لما يروونه يصنع، وجعل سعد ينظر إليه ويقول : الصبر صبر البلقاء والطعن طعن أبي محجن، وأبو محجن في القيد ؟ فلما هزم الله العدو ورجع أبو محجن حتى وضع رجله في القيد فأخبرت امرأة سعد سعداً بالذي كان من أمره، فقال : لا والله لا أضرب اليوم رجلاً أبلى الله المسلمين على يديه ما أبلى. قال : فخلّى سبيله. فقال أبو محجن : قد كنت أشربها حيث كان الحد يقام عليّ وأطهر منها، وأما اليوم فوالله لا أشربها أبداً.

قال : وحَدَّثني إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : كانت بجيلة يوم القادسية ربع الناس. قال : ولحق رجل من ثقيف بالفرس يومئذ فقال لهم : إن بأس الناس ههنا لبجيلة، قال فوجهوا إلينا ستة عشر فيلاً وإلى سائر الناس فيلين. قال : والله إن عمرو بن معد يكرب يحرض الناس، وهو يقول : يا معشر المهاجرين كونوا أسداً عنابسة فإنما الفارسي تيس بعد أن يلقي نيزكه. قال : وأسوار من أساورتهم لا تقع له نشابة فقلت : اتقاء (2) يا أبا ثور، ورماه الفارسي فأصاب فرسه، وحمل عليه عمرو فاعتنقه وذبحه كما تذبح

(1) في التيمورية : «عمر».

(2) في التيمورية «اتى الله».

الشاة، وأخذ سلبه سوارين من ذهب وقباء ديباج ومنطقة بالذهب. قال : فلما هزم الله المشركين أعطيت بجيلة ربع السواد فأكلوه ثلاث سنين، ثم وفد جرير إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال له : يا جرير إني قاسم مسؤول، لولا ذلك لسلمت لكم ما قسمت لكم، ولكنني أرى أن يرد على المسلمين. فردّه جرير، فأجازه عمر رضي الله تعالى عنهما بثمانين ديناراً (1).

قال : وحديثي حصين أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان قد استعمل النعمان بن مقرن على كسسكر، فكتب إلى عمر رضي الله تعالى عنه : يا أمير المؤمنين إن مثلي ومثل كسسكر مثل رجل شاب عنده مومسة تتلون له وتتعطر، وإني أنشدك الله لما عزلتني عن كسسكر وبعتني في جيش من جيوش المسلمين. فكتب إليه عمر أن سر إلى الناس بنهاوند فأنت عليهم — وهذا حين انهزمت الفرس من جلولاء — فأتت نهاوند. قال : فصار إليهم النعمان فالتقوا فكان أول قتل وجد سويد بن مقرن (2) الراية ففتح الله لهم وهزم المشركين، فلم تقم لهم جماعة بعد يومئذ. وأما غير حصين فحدثني أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما شاور الهرمزان في فارس وأصبهان وأذربيجان فقال له الهرمزان : إن أصبهان الرأس وفارس وأذربيجان الجناحان، فابدأ بالرأس أولاً فدخل عمر إلى المسجد فإذا هو بالنعمان بن مقرن يصلي، فقعده إلى جنبه، فلما قضى صلاته قال : لا أراي إلا مستعملك. قال أما جاييا فلا، ولكن غازيا. قال : فإنك غاز. فوجهه، وكتب إلى أهل الكوفة — وذلك بعد أن اختط الناس بها ونزلوا — أن يمدوه، ومع النعمان بن مقرن عمرو بن معد يكرب وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمرو والأشعث ابن قيس رضي الله تعالى عنهم. فصار النعمان بالمسلمين. فلما صاروا إلى نهاوند أرسل المغيرة بن شعبة إلى ملكهم، وهو إذاك ذو الجناحين، فقطع إليهم المغيرة نهرهم فقبل لأي الجناحين : إن رسول العرب ههنا، فشاور أصحابه ومن معه فقال : اترون أن أقعد له في بهجة الملك وهيئته. أو أقعد له في هيئة الحرب ؟ فقالوا : اقعد له في بهجة الملك وهيئته فقعده على سريره، ووضع تاجاً على رأسه، وأجلس أبناء الملوك عن يمينه وعن يساره عليهم

(1) قسم رسول الله على اعتبار قِدم الرجل في الإسلام وبلاء الرجل، والرجل وعياله والرجل وحاجته (سنن أبي داود جزء 3 صفحة 187)

(2) كذا بالنسختين وبهامش البولاقية «كذا بالنسخ التي بأيدينا وهنا شيء ساقط انقطع به الكلام» والذي في الاستيعاب أن الذي كان على الراية يومئذ كان أول قتل هو النعمان بن مقرن، وانظر كتاب (مع الزعيل الأول) للسيد محب الدين الخطيب

رحمه الله ص 152.

— هل هو النعمان بن مقرن أو سويد بن مقرن؟

أسورة الذهب والقرطة من الذهب والديباج. ثم أذن للمغيرة فلما دخل أخذ بضبعيه رجلان، ومع المغيرة سيفه ورمحه فجعل يقطع برمحه في بسطهم يخزقها ليتطيروا من ذلك، حتى قام بين يديه، فجعل يكلمه والترجمان يترجم بينهما. فقال : إنكم معشر العرب لما أصابكم من الجوع والجهد جئتم إلينا، فإن شئتم أمرنا لكم ورجعتم. فتكلم المغيرة فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إنا معشر العرب كنا أذلة، يطؤونا الناس ولا نطؤهم، فبعث الله منا نبياً في شرف من أوسطنا حسباً وأصدقنا حديثاً، فأخبرنا بأشياء وجدناها كما قال، وإنه وعدنا فيما وعدنا أن سنملك ما ههنا ونغلب عليه، وأرى ههنا أثره وهيئة ما من خلقي بتاركها حتى يصيبوها. قال المغيرة وقالت لي نفسي لو جمعت جزاميك فوثبت وقعدت مع العلاج على السرير حتى يتطيروا. قال : فوثبت فإذا أنا معه على السرير قال : فجعلوا يطؤوني بأرجلهم وينحوني بأيديهم. قال فقلت : إنا لا نفعل هذا برسلكم، فإن كنتم عجزتم فلا تؤاخذوني، فإن الرسل لا يفعل بها هذا. قال : فكفوا عني. قال فقال الملك : إن شئتم قطعنا إليكم وإن شئتم قطعتم إلينا. قال فقال المغيرة : بل نقطع إليكم، قال : فقطعنا إليهم. قال : فتسلسلوا كل خمسة وسبعة وثمانية وعشرة في سلسلة حتى لا يفروا. قال : فعبر المسلمون إليهم فصافوهم فرشقونا حتى أسرعوا فينا، قال فقال المغيرة للنعمان : إنه قد أسرع في الناس وقد جرحوا فلو حملت، فقال له النعمان إنك لذو مناقب وقد شهدت مع رسول الله ﷺ فكان إذا لم يقاتل في أول النهار انتظر حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر، ثم قال : إني هازر الراية ثلاث هزات فأما أول هزة فليقبض الرجل حاجته وليجدد وضوءاً، وأما الثانية فلينظر الرجل إلى شسعه ويرم من سلاحه، فإذا هزرت الثالثة فاحملوا، ولا يلوين أحد على أحد، وإن قتل النعمان فلا يلوين عليه أحد، وإني داع الله بدعوة فأقسمت على كل امرئ منكم لما أؤمن عليها. ثم قال : اللهم ارزق النعمان شهادة اليوم في نصر وفتح على المسلمين. قال : فأمن القوم. قال : فهز الراية ثلاث هزات، قال ثم حمل وحمل الناس، فكان النعمان أول صريع، قال : فمر عليه بعضهم وهو صريع، قال : فأسقت (١) عليه ثم ذكرت عزيمته فلم ألو عليه وأعلم علماً حتى يُعرف مكانه. قال : فجعل المسلمون إذا قتلوا الرجل شغلوا عنه أصحابه، ووقع ذو الجناحين عن بغلة له شهاب فانشق بطنه ففتح الله على المسلمين، فأتى مكان النعمان فإذا به رمق،

(1) في التيمورية «فأسبغت».



يَتَوَهَّجُ بِأَدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ فَيَغْسِلُ وَجْهَهُ ثُمَّ قَالَ : مَا فَعَلَ النَّاسُ ؟ قَالَ فَقِيلَ لَهُ : فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ .  
فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، اَكْتُبُوا بِذَلِكَ إِلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَرَحِمَهُ

قال : وَحَدَّثَنِي إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنِي مِنْ قِرَاءَةِ كِتَابِ عَمْرِو بْنِ النُّعْمَانِ  
ابْنِ مَقْرَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بَنَاهُوند : إِذَا لَقِيتُمُ الْعَدُوَّ فَلَا تَفِرُّوا وَإِذَا غَنِمْتُمْ فَلَا تَغْلُوا . فَلَمَّا لَقِينَا  
الْعَدُوَّ قَالَ لَنَا النُّعْمَانُ : لَا تَوَاقِعُوهُمْ — وَذَلِكَ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ — حَتَّى يَصْعَدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ  
فَيَسْتَنْصِرُ ، قَالَ ثُمَّ وَقَعْنَاهُمْ فَكَانَ النُّعْمَانُ أَوَّلَ صَرِيحٍ فَقَالَ : سَجَّوْنِي ثَوْبًا وَأَقْبِلُوا عَلَى عَدُوِّكُمْ  
وَلَا أَهْوِلْكُمْ . قَالَ : فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا ثُمَّ أَتَى عَمْرُو بْنُ الْخَيْرِ فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَنَعَى النُّعْمَانَ إِلَى النَّاسِ ،  
وَقَدْ كَانَ خَبِيرُ نَاهُوندٍ وَالْمُسْلِمِينَ أَبْطَأَ عَلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَكَانَ يَسْتَنْصِرُ  
وَكَانَ النَّاسُ مِمَّا يَرُونَ مِنْ اسْتَنْصَارِهِ لَيْسَ لَهُمْ ذِكْرٌ إِلَّا نَاهُوندٌ وَابْنُ مَقْرَنٍ فَحَدَّثَنِي بَعْضُ عُلَمَاءِ  
أَهْلِ الْمَدِينَةِ شَيْخٌ قَدِيمٌ قَالَ : قَدِمَ أَعْرَابِي الْمَدِينَةَ فَقَالَ مَا بَلَغَكُمْ عَنْ نَاهُوندٍ وَابْنِ مَقْرَنٍ ؟ فَقِيلَ  
لَهُ : وَمَا ذَاكَ قَالَ : لَا شَيْءَ . قَالَ : فَأَتَى عَمْرُو بْنُ كَلْبٍ الْجَرْمِيُّ فَخَبَرَهُ بِالْأَعْرَابِيِّ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ  
فَقَالَ : مَا ذَكَرَكَ نَاهُوندٌ وَابْنُ مَقْرَنٍ إِلَّا وَعِنْدَكَ خَبَرٌ ، أَخْبِرْنَا ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا فُلَانُ  
ابْنِ فُلَانٍ الْفُلَانِيُّ خَرَجْتُ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ جُلُّ ثَنَاؤِهِ وَإِلَى رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَهْلِي وَمَالِي فَتَزَلْنَا  
مَوْضِعَ كَذَا وَكَذَا فَلَمَّا ارْتَحَلْنَا فَإِذَا رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرٍ لَمْ أَرْ مِثْلَهُ قَالَ : فَقُلْنَا لَهُ مَنْ أَنْتَ  
أَقْبَلْتَ ؟ قَالَ : مِنَ الْعِرَاقِ . قُلْنَا : فَمَا خَبَرُ النَّاسِ ؟ قَالَ : اتَّقُوا فَهَزَمَ اللَّهُ الْعَدُوَّ ، وَقَتَلَ ابْنَ  
مَقْرَنٍ ، وَلَا وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا نَاهُوندٌ وَلَا ابْنُ مَقْرَنٍ . قَالَ : أَتَدْرِي بِأَيِّ يَوْمٍ ذَلِكَ مِنَ الْجُمُعَةِ ؟  
قَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا أَدْرِي ، لَكِنِّي أَدْرِي مَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَالَ : ارْتَحَلْنَا يَوْمَ كَذَا فَتَزَلْنَا مَوْضِعَ كَذَا  
— يَعِدُ مَنَازِلَهُ — قَالَ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ : ذَاكَ يَوْمَ كَذَا هُوَ الْجُمُعَةُ وَلَعَلَّكَ أَنْ تَكُونَ لَقِيتَ بَرِيدًا مِنْ  
بَرْدِ الْجَنِّ ، فَإِنْ لَهُمْ بَرْدٌ قَالَ : فَمَضَى مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ جَاءَ الْخَبَرُ أَنَّهُمُ اتَّقَوْا يَوْمَئِذٍ ، فَلَمَّا أَتَى عَمْرُو  
بَنِي النُّعْمَانِ بْنِ مَقْرَنٍ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ وَجَعَلَ يَبْكِي .

قال : وَحَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مَدْرِكٍ عَنْ عَوْفِ الْأَحْمَسِيِّ ، قَالَ : بَيْنَا أَنَا عِنْدَ  
عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ إِذْ أَتَاهُ رَسُولُ النُّعْمَانِ بْنِ مَقْرَنٍ ، فَجَعَلَ عَمْرُو بْنُ يَسْأَلُهُ عَنِ النَّاسِ ،  
فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَذْكُرُ مِنْ أَصِيبٍ مِنَ النَّاسِ بَنَاهُوندٍ ، فَيَقُولُ : فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ وَفُلَانُ بْنُ فُلَانٍ ، ثُمَّ  
قَالَ الرَّسُولُ : وَآخَرُونَ لَا نَعْرِفُهُمْ . قَالَ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَكِنِ اللَّهُ يَعْرِفُهُمْ ، قَالَ (١) :

(١) فِي التَّيْمُومَةِ «قَالَ الرَّسُولُ» .

ورجل شرى نفسه — يعنى عوف بن أبي حية أبا شبل الأحمسى — فقال مدرك بن عوف :  
ذاك والّا خالي يا أمير المؤمنين يزعم الناس أنه القى بيده إلى التهلكة فقال عمر : كذب  
أولئك، ولكنه رجل من الذين اشتروا الآخرة بالدنيا. قال اسماعيل : وكان أصيب وهو صائم  
فاحتمل وبه رمق، فأنى أن يشرب الماء حتى مات رحمه الله تعالى.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : فلما افتتح السواد شاور عمر رضي الله عنه الناس  
فيه فرأى عامتهم أن يقسمه، وكان بلال بن رباح من أشدهم في ذلك، وكان رأى عبد الرحمن  
بن عوف، أن يقسمه، وكان رأي عثمان وعلي وطلحة رأي عمر رضي الله تعالى عنهم، وكان رأي  
عمر رضي الله تعالى عنه أن يتركه ولا يقسمه حتى قال عند إلحاحهم عليه في قسمته : اللهم  
اكفني بلالا وأصحابه. فمكثوا بذلك أيامًا حتى قال عمر رضي الله تعالى عنه لهم : قد  
وجدت حجة في تركه وأن لا أقسمه قول الله تعالى : ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من  
ديارهم وأموالهم ينتفون فضلا من الله ورضوانا﴾ فتلا عليهم حتى بلغ إلى قوله تعالى ﴿والذين  
جاءوا من بعدهم﴾. قال : فكيف أقسمه لكم، وأدع من يأتي بغير قسم ؟ فأجمع على تركه  
وجمع خراجهم وإقراره في أيدي أهله ووضع الخراج على أرضهم والجزية على رؤوسهم.

قال أبو يوسف : فحدثني السري بن إسماعيل عن عامر الشعبي أن عمر بن الخطاب  
رضي الله تعالى عنه مسح السواد فبلغ ستة وثلاثين ألف ألف جريب، وأنه وضع على جريب  
الزرع درهما وقفيّزًا، وعلى الكرم عشرة دراهم وعلى الرطبة خمسة دراهم، وعلى الرجل اثني عشر  
درهما، وأربعة وعشرين درهما، وثمانية وأربعين درهما.

قال أبو يوسف : وحدثني سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي مجلز قال : بعث  
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عمار بن ياسر على الصلاة والحرب، وبعث عبد الله بن  
مسعود على القضاء وبيت المال، وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الأرضين، وجعل بينهم  
شاة كل يوم — شطرها ويطنها لعمار بن ياسر، وربيعها لعبد الله بن مسعود، والربع الآخر  
لعثمان بن حنيف — وقال : إني أنزلت نفسي وإياكم من هذا المال بمنزلة وأرى اليتيم فإن الله  
تبارك وتعالى قال ﴿ومن كان غنيا فليستعفف، ومن كان فقيرًا فليأكل كل المعروف﴾ والله ما  
أرى أرضا يؤخذ منها شاة في كل يوم إلا استسرع خرابها. قال : فمسح عثمان الأرضين،

وجعل على جريب العنب عشرة دراهم، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم وعلى جريب القصب ستة دراهم. وعلى جريب الحنطة أربعة دراهم. وعلى جريب الشعير درهمين. وعلى الرأس اثني عشر درهما وأربعة وعشرين درهما وثمانية وأربعين درهما. وعطل من ذلك النساء والصبيان. قال سعيد وخالفني بعض أصحابي فقال : على جريب النخل عشرة دراهم وعلى جريب العنب ثمانية دراهم.

قال : وحدثني محمد بن اسحاق ع. حارثة بن مضرب عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه أراد أن يقسم السواد بين المسلمين فأمر بهم (١) أن يحصوا، فوجد الرجل يصيب الإثنين والثلاثة من الفلاحين، فشاور أصحاب محمد ﷺ فقال علي رضي الله تعالى عنه : دعهم يكونوا مادة المسلمين. فبعث عثمان بن حنيف فوضع عليهم ثمانية وأربعين درهما، وأربعة وعشرين درهما، واثني عشر درهما. قال وبلغنا عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال : لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض لقسمت السواد بينكم. وشكا أهل السواد إليه، فبعث مائة فارس فيهم ثعلبة بن يزيد الحماني فلما رجع ثعلبة قال : لله علي أن لا أرجع إلى السواد أبدا لما رأى فيه من الشر.

قال : وحدثني الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن عمرو بن ميمون قال . بعث عمر رضي الله عنه حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة، وبعث عثمان بن حنيف على ما دونه. فأتياه فسألهما : كيف وضعتما على الأرض، لعلكما كلفتما أهل عملكما مالا يطيقون ؟ فقال حذيفة : لقد تركت فضلا. وقال عثمان : لقد تركت الضعف، ولو شئت لأخذته. فقال عمر عند ذلك : أما والله لئن بقيت لأراهم أهل العراق لادعهم لا (يفتقرن إلى أمير بعدي).

قال : وحدثني السري عن الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فرض على الكرم عشرة دراهم، وعلى الرطبة خمسة، وعلى كل أرض يبلغها الماء عملت أو لم تعمل درهما ومغتما (قال عامر : هو الحجاجي، وهو الصاع) وعلى ما سقت السماء من النخل العشر وعلى ماسقى بالدلو نصف العشر، وما كان من نخل عملت أرضه فليس عليه شيء.

(١) في التيمورية «فأمرهم».

قال : وحَدَّثني حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون الأودي قال : شهدت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قبل أن يصاب بثلاث أو أربع واقفاً على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف وهو يقول لهما : لعلكما حملتما الأرض مالا تطيق. وكان عثمان عاملاً على شط الفرات، وحذيفة على ما وراء دجلة من جوصى وما سقت. فقال عثمان : حملتُ الأرض أمراً هي له مطيقة ولو شئت لأضعفت أرضي . وقال حذيفة : وضعت عليها أمراً هي له محتملة، وما فيها كثير فضل. فقال عمر رضي الله عنه : أنظرا لا تكونا حملتما الأرض مالا تطيق، أما لئن بقيت لأرامل أهل العراق لأدعهن لا يحتجن إلى أحد بعدي. وكان حذيفة على ختم جوصى وعثمان بن حنيف على ختم أسفل الفرات — ختم الأعناق. قال وأوصى عمر رضي الله عنه في وصيته بأهل الذمة أن يوفي لهم بعده ولا يكلفوا فوق طاقتهم وأن يقاتل من ورائهم.

قال : وحَدَّثنا المجالد بن سعيد عن عامر الشعبي قال : لما أراد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن يمسح السواد أرسل إلى حذيفة : أن ابعث إلى بدهقان من جوصى. وبعث إلى عثمان بن حنيف : أن ابعث إلى بدهقان من قبل العراق. فبعث إليه كل واحد منهما بواحد ومعه ترجمان من أهل الحيرة فلما قدموا على عمر رضي الله تعالى عنه قال : كيف كنتم تؤدون إلى الأعاجم في أرضهم ؟ قالوا : سبعة وعشرين درهماً. فقال عمر رضي الله تعالى عنه : لا أرضي بهذا منكم، ووضع على كل جريب عامر أو غامر يناله الماء قفيزاً من حنطة أو قفيزاً من شعير ودرهماً، فمسحوا على ذلك، فكانت مساحتها مختلفة. كان عثمان عالماً بالخراج فمسحها مساحة الديباج، وأما حذيفة فكان أهل جوصى قوماً مناكير فلعبوا به في مساحته. وكانت جوصى يومئذ عامرة فخربت بعد ذلك وغارت مياهها وقلت منافعها وصارت وظيفتها يومئذ هينة لما كانوا يعملوا على حذيفة في مساحته.

قال : وحَدَّثني الحسن بن [علي بن] عمارة عن الحكم [بن عتيبة] عن عمرو بن ميمون وحارثة بن مضرب قال : بعث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عثمان بن حنيف على السواد وأمره أن يمسح موضع على كل جريب عامر أو غامر مما يعمل مثله درهماً وقفيزاً وألغى الكرم والنخل والرطاب وكل شيء من الأرض وجعل على كل رأس ثمانية وأربعين درهماً

وضيافة ثلاثة أيام لمن مر بهم من المسلمين وجباهم عثمان ثلاث سنين ثم رفعه إلى عمر رضي الله تعالى عنه وقال : إنهم يطبقون أكثر من ذلك<sup>(1)</sup>.

قال : وحدثني الحجاج بن أرطاة عن ابن عوف أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مسح السواد ما دون جبل حلوان، فوضع على كل جريب عامر أو غامر يناله الماء بدلو أو بغيره زرع أو عطل درهماً وفقيراً واحداً، ومن كل رأس موسر ثمانية وأربعين درهماً ومن الوسط أربعة وعشرين درهماً ومن الفقير اثني عشر درهماً، وختم على أعناقهم رصاصاً وألغى لهم النخل عوناً لهم وأخذ من جريب الكرم عشرة دراهم، ومن جريب السمسم خمسة دراهم، ومن الخضر من غلة الصيف من كل جريب ثلاثة دراهم، ومن جريب القطن خمسة دراهم.

قال : وحدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن جدّه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان إذا صالح قوماً اشترط عليهم أن يؤدوا من الخراج كذا وكذا، وأن يقرأوا ثلاثة أيام، وأن يهدوا الطريق ولا يمالئوا علينا عدوّنا ولا يؤووا لنا محدثاً، فإذا فعلوا ذلك فهم آمنون على دوائهم ونسائهم وأبنائهم وأمورهم ولهم بذلك ذمة الله وذمة رسوله ﷺ ونحن براء من معرة الجيش.

## فصل في أرض الشام والجزيرة

وأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من أمر الشام والجزيرة وفتوحهما، وما كان جرى عليه الصالح فيما صوّلح عليه أهله منهما، فأني كتبت إلى شيخ من أهل الخيرة<sup>(2)</sup> له علم بأمر الجزيرة والشام في فتحهما أسأله عن ذلك فكتب إليّ : حفظك الله وعفاك، قد جمعت لك ما عندي من علم الشام والجزيرة وليس بشيء حفظته عن الفقهاء، ولا عمن يسنده عن

(1) كان عمر يبعث بجنود في قيس الاضحي وآخريين في تقدير قيمة ما يخرج من حبوب وغار وآخريين في معرفة المسببات البشرية وآخريين في تحديد المناخ ونسبة السقاية من ماء السماء أو ماء الانهار

(2) في التيمورية «الجزيرة».

الفقهاء. ولكنه حديث من حديث من يوصف بعلم ذلك، ولم أسأل عن اسناده أحدا منهم. إن الجزيرة كانت قبل الإسلام طائفة منها للروم، لفارس، ولكل فيما في يده منها جند وعمال. فكانت رأس العين فما دونها إلى الفرات للروم، ونصيبين وما وراءها إلى دجلة لفارس، وكان سهل ماردين ودارا إلى سنجار وإلى البرية لفارس، وجبل ماردين ودارا وطور عبيد للروم، وكانت مسلحة ما بين الروم وفارس حصنًا يقال له حصن سرحة بين دارا وبين نصيبين. فلما توجه أبو عبيدة بن الجراح رضي الله تعالى عنه ومن معه إلى الشام، وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه قد بعث معه شرحبيل بن حسنة وسمى له ولاية الأردن، ويزيد ابن أبي سفيان وسمى له دمشق، وخالد بن الوليد أمده به من اليمامة وسمى له حمص، وأمده بعد ما شارف الشام بعمر بن العاص. فلما فتح الله عليهم أقام أبو عبيدة بأطاف الشام ومضى شرحبيل إلى الأردن ويزيد بن أبي سفيان إلى دمشق وخالد بن الوليد إلى حمص. فلما انتظم لهم الأمر واستقام وجه أبو عبيدة شرحبيل إلى قنسرين ففتحها، ووجه عياض بن غنم الفهري إلى الجزيرة ومدينة ملك الروم يومئذ الرها فعمد لها عياض بن غنم ولم يتعرض لشيء مما مر به من القرى والرساتيق ولم يلق كيدًا ولا جندًا حتى نزل الرها فأغلق أصحابها أبوابها وأقام عياض عليها لبثًا لم يسم لي. فلما رأى صاحبها الحصار ويئس من المدد فتح لها بابا في الجبل ليلا فهرب وأكثر من كان معه من الجند، وبقي في المدينة أهلها من الأنباط وهم كثير، ومن لم يرد الهرب من الروم وهم قليل فأرسلوا إلى عياض بن غنم يسألونه الصلح على شيء سموه فكتب عياض بذلك إلى أبي عبيدة بن الجراح فلما أتاه الكتاب بعث به إلى معاذ بن جبل فأقرأه إياه، فقال له معاذ : إنك إن أعطيتهم الصلح على شيء مسمى فعجزوا عنه لم يكن لك أن تقتلهم ولم تجد بدا من إبطال ما اشترطت عليهم من التسمية، وإن أيسروا أدوه على غير الصغار الذي أمر الله به فيهم، فاقبل منهم الصلح واعطهم إياه على أن يؤدوا الطاقه، فإن أيسروا أو أعسروا لم يكن لك عليهم إلا ما يطيقون، وتم لك شرطك ولم ييطان فقبل ذلك أبو عبيدة وكتب إلى عياض بن غنم، فلما أتى عياض بن غنم الكتاب أعلمهم ما جاء فيه، فاختلف عليه في هذا الموضع، فقال قائل : قبلوا الصلح على قدر الطاقه. وقال آخر : أنكروا ذلك وعلموا أن في أيديهم أموالا وفضولا تذهب إن أخذوا بالطاقه أبوا إلا شيئا مسمى. فلما رأى عياض إباءهم وحصانة مدينتهم وأيس من فتحها عنوة صالحهم على ما سألوا والله أعلم أي ذلك كان، إلا أن الصلح قد وقع وفتحت عليه المدينة لا شك في ذلك، ثم سار عياض ابن غنم إلى حران أو بعث وكانت أقرب المدائن إليه فأغلقها أهلها من الأنباط ونفر يسر من

الروم وكانوا بها فعرض عليهم ما أعطى أهل الرها. فلما رأوا مدينة ملكهم قد فتحت أجابوا إلى ذلك أجمعون. فأما القرى والرساتيق فإن أحدًا منهم لم يدع ولم يمتنع إلا أن أهل كل كورة كانوا إذا فتحت مدينتهم يقولون نحن أسوة أهل مدينتنا ورؤسائنا. ولم يبلغني أن عياضًا أعطاهم ذلك ولا أباه عليهم. فأما من ولي من خلفاء المسلمين بعد فتحها فإنهم جعلوا أهل الرساتيق أسوة أهل المدائن إلا في أرزاق الجند فإنهم حملوها عليهم دون أهل المدائن. وقال بعض أهل العلم ممن زعم أن له علما بذلك: إنما فعلوا ذلك لأن أهل الرساتيق أصحاب الأرضين والزرع وأن أهل المدائن ليسوا كذلك فأهل العلم بالحجة يقولون: حقنا في أيدينا حملنا عليه من كان قبلكم وهو ثابت في دواوينكم وقد جهلتم وجهلنا كيف كان أول الأمر. فكيف تستجيزون أن تحدثوا علينا ما لم يكن مما ليس لكم به ثبت وتنقضون هذا الأمر الثابت في أيديكم الذي لم نزل عليه (١).

وأما ما كان في أيدي أهل فارس من الجزيرة فإنه لم يبلغني فيه شيء أحفظه إلا أن فارس لما هزمت يوم القادسية وبلغ ذلك من كان هنالك من جنودهم تحملوا بجماعتهم وعطلوا ما كانوا فيه إلا أهل سنجار فإنهم وضعوا بها مسلحة يذبون عن سهلها وسهل ماردین ودارا فأقاموا في مدينتهم، فلما هلكت فارس وأتاهم من يدعوهم إلى الإسلام أجابوا وأقاموا في مدينتهم ووضع عياض بن غنم الفهري على الجماجم بالجزيرة (٢) على كل جمجمة دينارًا ومدين قمحًا وقسطين زيتًا وقسطين خلًا، وجعلهم جميعًا طبقة واحدة، فلم يبلغني أن هذا على صلح ولا على أمر أثبتته ولا برواية عن الفقهاء، ولا بإسناد ثابت. فلما ولي عبد الملك بن مروان بعث الضحاک ابن عبد الرحمن الأشعري فاستقل ما يؤخذ منهم فأحصى الجماجم، وجعل الناس كلهم عمالًا بأيديهم، وحسب ما يكسب العامل سنته كبلها ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وأدمه وكسوته وحذائه وطرح أيام الأعياد في السنة كلها، فوجد الذي يحصل بعد ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنانير فالزعمهم ذلك جميعًا وجعلها طبقة واحدة، ثم حمل (١) الأموال على قدر قربها وبُعدها فجعل على كل مائة جريب زرع مما قرب دينارًا، وعلى كل ألف أصل كرم مما قرب دينارًا، وعلى كل ألفي أصل مما بعد دينارًا، وعلى الزيتون على كل

(١) قبل ولاية الأقاليم المسلمون تحكيم العهد، ولم يتركوا الحكم للاكراه والجنود في تحديد نسبة الاداء الموظف على أهل المدائن وأهل الأرياف

(٢) في التيمورية «بالجزيرة» ولعله: الجنة.

مائة شجرة مما قرب دينارًا، وعلى كل مائتي شجرة مما بعد دينارًا، وكانت غاية البعد عنده مسيرة اليوم واليومين وأكثر من ذلك، وما دون اليوم فهو في القرب، وحملت الشام على مثل ذلك، وحملت الموصل على مثل ذلك.

## فصل

﴿ كيف كان فرض عمر لأصحاب رسول الله ﷺ ورضي عنهم ﴾

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : وحَدَّثني ابن أبي نجيح قال : قدم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه مال، فقال : من كان له عند النبي ﷺ عدة فليأت. فجاءه جابر بن عبد الله فقال : قال لي رسول الله ﷺ : لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا يشير بكفيه. فقال له أبو بكر رضي الله تعالى عنه : خذ. فأخذ بكفيه ثم عدّه فوجده خمسمائة فقال : خذ إليها ألفًا. فأخذ ألفًا ثم أعطى كل إنسان كان رسول الله ﷺ وعده شيئًا، وبقيت بقية من المال فقسمها بين الناس بالسوية على الصغير والكبير، والحر والمملوك، والذكر والأنثى. فخرج على سبعة (١) دراهم وثلاث لكل إنسان. فلما كان العام المقبل جاء مال كثير هو أكثر من ذلك، فقسمه بين الناس فأصاب كل إنسان عشرين درهمًا. قال فجاء ناس من المسلمين فقالوا : يا خليفة رسول الله، إنك قسمت هذا المال فسوية بين الناس، ومن الناس أناس لهم فضل وسوابق وقدم. فلو فضلت أهل السوابق والقدم والفضل بفضلهم. قال فقال : أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني بذلك. وإنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وجاءت الفتوح فضل وقال : لا أجعل من قاتل رسول الله ﷺ كمن قاتل معه. ففرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار ممن شهد بدرًا خمسة آلاف خمسة

(١) في التيمورية. «جعل».

(٢) في التيمورية «تسعة».



آلاف، ولمن لم يشهد بدرًا أربعة آلاف أربعة آلاف، وفرض لمن كان له إسلام كإسلام أهل بدر دون ذلك، أنزلهم على قدر منازلهم من السوابق.

قال أبو يوسف : وحَدَّثني أبو معشر قال : حَدَّثني مولى عمرة وغيره قال : لما جاءت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الفتوح وجاءت الأموال قال : إن أبا بكر رضي الله تعالى عنه رأى في هذا المال رأيا ولى فيه رأي آخر، لا أجعل من قاتل رسول الله ﷺ كمن قاتل معه، وفرض للمهاجرين والأنصار ممن شهد بدرًا خمسة آلاف خمسة آلاف، وفرض لمن كان إسلامه كإسلام أهل بدر ولم يشهد بدرًا أربعة آلاف أربعة آلاف، وفرض لأزواج النبي ﷺ اثني عشر ألفًا اثني عشر ألفًا إلا صافية وجوبية فإنه فرض لهما ستة آلاف ستة آلاف، فأبنا أن تقبلا فقال لهما : إنما فرضت لهن للهجرة فقلنا : لا إنما فرضت لهن لمكانهن من رسول الله ﷺ، وكان لنا مثله. فعرف ذلك عمر ففرض لهما اثني عشر ألفًا، وفرض للعباس عم رسول الله ﷺ اثني عشر ألفًا، وفرض لأسامة بن زيد أربعة آلاف وفرض لعبد الله بن عمر — ابنه — ثلاثة آلاف. فقال : يا أبت، لما زدته علي ألفًا ما كان لأبيه من الفضل ما لم يكن لأبي، وكان له ما لم يكن لي، فقال : إن أبا أسامة كان أحب إلى رسول الله ﷺ من أبيك، وكان أسامة أحب إلى رسول الله ﷺ منك، وفرض للحسن والحسين خمسة آلاف خمسة آلاف، ألحقهما بأبيهما لمكانهما من رسول الله ﷺ، وفرض لأبناء المهاجرين والأنصار الفين الفين، فمر عمر بن أبي سلمة فقال : زيدوه ألفًا، فقال له محمد بن عبد الله بن جحش ما كان لأبيه ما لم يكن لأبائنا، وما كان له ما لم يكن لنا. فقال : إني فرضت له بأبيه ألى سلمة ألفين وزدته بأمه أم سلمة ألفًا، فإن كان لك أم مثل أم سلمة زدتك ألفًا. وفرض لأهل مكة والناس ثمانمائة ثمانمائة، فجاء طلحة بن عبيد الله بأخيه عثمان ففرض له ثمانمائة فمر به النضر بن أنس فقال عمر : أفرضوا له ألفين. فقال له طلحة : جئتكم بمثله ففرضت له ثمانمائة وفرضت لهذا ألفين. فقال إن أبا هذا لقيني يوم أحد فقال: ما فعل رسول الله ﷺ؟ فقلت : ما أراه إلا قد قُتل. فسَلَّ سيفه وكسر غمده، وقال : إن كان رسول الله ﷺ قد قُتل فإن الله حي لا يموت، فقاتل حتى قُتل، وأبو هذا يرعى الشاء في مكان كذا وكذا، فعمل عمر بهذا خلافته.

قال : وحَدَّثني محمد بن اسحاق عن أبي جعفر أن عمر رضي الله عنه لما أراد أن

يفرض للناس — وكان رأيهم خيرا من رأيهم — قالوا له : ابدأ بنفسك. قال : لا فبدأ بالأقرب من رسول الله ﷺ، ففرض للعباس ثم لعلي رضي الله تعالى عنهما حتى والى بين خمس قبائل حتى انتهى إلى بني عدي بن كعب.

قال : وحلثني المجالد بن سعيد عن الشعبي عن شهد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال : لما فتح الله عليه وفتح فارس والروم جمع أناسا من أصحاب رسول الله ﷺ فقال : ما ترون، فاني أرى أن أجعل عطاء الناس في كل سنة وأجمع المال فإنه أعظم للبركة. قالوا اصنع ما رأيت، فإتلك إن شاء الله موفق. قال : ففرض الأعطيات، فدعا باللوح فقال : بمن أبدأ ؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف : ابدأ بنفسك. فقال : لا والله، ولكن أبدأ ببني هاشم رهط النبي ﷺ. فكتب من شهد بدرًا من بني هاشم — من مولى أو عربي — لكل رجل منهم خمسة آلاف خمسة آلاف وفرض للعباس بن عبد المطلب اثني عشر ألفًا ثم فرض لمن شهد بدرًا من بني أمية بن عبد شمس ثم الأقرب فالأقرب إلى بني هاشم وفرض للبديين أجمعين — عريهم ومولاهم — خمسة آلاف خمسة آلاف وفرض للأنصار أربعة آلاف أربعة آلاف فكان أول أنصاري فرض له محمد بن مسلمة (1)، وفرض لأزواج النبي ﷺ عشرة آلاف عشرة آلاف وفرض لعائشة رضي الله عنها اثني عشر ألفًا، وفرض لمهاجرة الحبشة أربعة آلاف أربعة آلاف لكل رجل منهم، وفرض لعمر بن أبي سلمة لمكان أم سلمة أربعة آلاف. فقال محمد بن عبد الله بن جحش لم تفضل عمر علينا ألمجرة أبيه ؟ فقد هاجر آباؤنا وشهدوا بدرًا. فقال : عمر رضي الله تعالى عنه : أفضله لمكانه من رسول الله ﷺ، فليأت الذي يستعقب بأمر مثل أمه أعتبه. وفرض للحسن والحسين خمسة آلاف خمسة آلاف لمكانهما من رسول الله ﷺ ثم فرض للناس ثلاثمائة ثلاثمائة وأربعمائة أربعمائة، للعربي والمولى، وفرض لنساء المهاجرين والأنصار ستمائة ستمائة وأربعمائة وثلاثمائة ثلاثمائة ومائتين مائتين وفرض لأناس من المهاجرين والأنصار ألفين ألفين، وفرض للمرقال (2) حين أسلم ألفين وقال له : دع أرضي في يدي أعمارها وأؤدي عنها الخراج ما كانت تؤدي : ففعل.

(1) من قوله «وفرض لأزواج النبي الخ» كذا في النسخ وهو مخالف لما جاء في الرواية السابقة فلعله رواية أخرى.

(2) في التيمومية للمرقيل. وفي شرح القاموس أن «المرقال لقب هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري ابن أخي سعد بن

مسلمة الفتح» فليُنظر هل هو هذا أم غيره ؟

قال مجالد : فكانت عمة لي أعطاها (1) مائتين، فلما أمر سعيد بن العاص على الكوفة ألغى أحدهما : فلما قدم علي كرم الله وجهه دخل غلّي عائداً لجدي (2) فكلمته فيها فأثبتها لها.

قال أبو يوسف : وحدثني محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قدمت من البحرين بخمسمائة ألف درهم فأتيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ممسياً فقلت : يا أمير المؤمنين اقض هذا المال، قال : كم هو ؟ قلت : خمسمائة ألف درهم. قال : وتدرى كم خمسمائة ألف ؟ قال قلت : نعم مائة ألف، ومائة ألف خمس مرات. قال : أنت ناعس اذهب فبت الليلة حتى تصبح. فلما أصبحت أتيت فقلت : اقض مني هذا المال. قال : كم هو ! قلت : خمسمائة ألف درهم. قال : أمن طيب هو ؟ قال قلت : لا أعلم إلا ذاك. فقال عمر رضي الله عنه : أيها الناس إنه قد جاء مال كثير فإن شئتم أن نكيل لكم كلنا، وإن شئتم أن نعدّ لكم عددنا، وإن شئتم أن نزن لكم وزناً لكم. فقال رجل من القوم : يا أمير المؤمنين دون للناس دواوين يعطون عليها. فاشتبهى عمر ذلك، ففرض للمهاجرين خمسة آلاف خمسة آلاف، وللأنصار ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف، ولأزواج النبي ﷺ اثني عشر ألفاً. قال : فلما أتى زينب ابنة جحش ما لها قالت : غفر الله لأمر المؤمنين لقد كان في صواحباتي من هو أقوى على قسمة هذا المال مني فقليل لها : إن هذا كله لك، فأمرت به فصب وغطته بثوب ثم قالت : لبعض من عندها أدخل يدك لآل فلان وآل فلان. فلم تزل تعطي لآل فلان وآل فلان حتى قالت لها التي تدخل يدها لا أراك تذكرني ولي عليك حق. فقالت لك ما تحت الثوب. قال : فكشفت الثوب فإذا خمسة وثمانون درهماً، قال : ثم رفعت يدها فقالت : اللهم لا يدركني عطاء عمر ابن الخطاب رضي الله عنه بعد عامي هذا أبداً. قال : فكانت رضي الله تعالى عنها أول أزواج النبي لحوقاً به عليه السلام. وذكر لنا أنها كانت أسخى أزواج النبي ﷺ وأعطاهن. وجعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى زيد بن ثابت عطاء الأنصار فبدأ بأهل العوالي، فبدأ ببني عيد الأشهل، ثم الأوس لبعده منازلهم، ثم الخزرج حتى كان هو آخر الناس، وهم بنو مالك بن النجار، وهم حول المسجد.

(1) في التيمورية «عطاها».

(2) في التيمورية «لجدي».

قال أبو يوسف : وحَدَّثني عبد الله بن الوليد المدني (1) عن موسى بن يزيد (2) قال : حمل أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ألف ألف فقال عمر : بكم قدمت ؟ فقال : بألف ألف. قال فأعظم ذلك عمر، وقال : هل تدري ما تقول ؟ قال نعم، قدمت بمائة ألف ومائة ألف حتى عد عشر مرات. فقال عمر إن كنت صادقاً ليأتين الراعي نصيبه من هذا المال وهو باليمن ودمه في وجهه (3) .

قال أبو يوسف : وحَدَّثني شيخ من أهل المدينة عن اسماعيل بن محمد بن السائب عن زيد عن أبيه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : والله الذي لا إله إلا هو ما أحد إلا وله في هذا المال حق أعطيه أو منعه، وما أحد أحق به من أحد إلا عبد مملوك، وما أنا فيه إلا كأحدكم، ولكننا على منازلنا من كتاب الله عز وجل وقسمنا من رسول الله ﷺ. فالرجل وتلاده في الإسلام، والرجل وقدمه في الإسلام، والرجل وغناؤه في الإسلام، والرجل وحاجته في الإسلام. والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجمل صنعاء حظّه من هذا المال وهو مكانه قبل أن يحمر وجهه، يعني في طلبه. قال : وكان ديوان حمير على حدة. وكان يفرض لأمراء الجيوش القرى في العطاء ما بين تسعة آلاف وثمانية آلاف وسبعة آلاف على قدر ما يصلحهم من الطعام وما يقومون به من الأمور. قال : وكان للمنقوس إذا طرحته أمه مائة درهم، فإذا ترعرع بلغ به مائتين، فإذا بلغ زاده. قال : ولما رأى المال قد كثر قال : لئن عشت إلى هذه الليلة من قابل لألحقن أخرى الناس بأولاهم حتى يكونوا في العطاء سواء، قال: فتوفي رحمه الله قبل ذلك.

قال أبو يوسف : وحَدَّثني علي بن عبد الله (4) عن الزهري عن سعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنه قال : لما قُدم على عمر رضي الله تعالى عنه بأخماس فارس قال والله لا يُجنُّها سقف دون السماء حتى أقسمها بين الناس. قال : فأمر بها فوضعت بين صَفِّي المسجد وأمر عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن أرقم فباتا عليها، ثم غدا عمر رضي الله تعالى

(1) في التيمورية «الزنى» وفي ميزان الاعتدال : عبد الله بن الوليد بن عبد الله بن معقل بن مقرن المزني، فلقبه هذا.

(2) في التيمورية «بريدة».

(3) تروي أم المؤمنين عائشة أن رسول الله سوى في القسمة بين الحرة والأمة، ونهج أبو بكر نفس النهج فلم يفرق بين الحر والعبد (سنن أبي داود ج 3 سطر 5)

(4) في التيمورية : «عبد الله بن علي».

عنه بالناس عليه فأمر بالجلابيب فكشفت عنها فنظر عمر إلى شيء لم تر عيناه مثله من الجواهر واللؤلؤ والذهب والفضة فبكى، فقال له عبد الرحمن بن عوف : هذا من مواقف الشكر، فما ييكيك ؟ فقال : أجل، ولكن الله لم يعط قوما هذا إلا ألقى بينهم العداوة والبغضاء. ثم قال : أنخلوهم أو نكيل لهم بالصاع ؟ قال : ثم أجمع رأيه على أن يخلو لهم فعتا لهم، قال : وهذا قبل أن يدون الدواوين.

قال أبو يوسف : وحَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرَّبٍ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ سَأَلَ : كَمْ يَكْفِي الْعَيْلَ ؟ قَالَ : وَأَمْرٌ بِجَرِيبٍ يَكُونُ سَبْعَةَ أَقْفُزَةٍ فَخَبِزَ وَجَمَعَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا فَأَشْبَعَهُمْ وَفَعَلَ بِالْعَشِيِّ مِثْلَهُ قَالَ : فَمَنْ ثُمَّ جَعَلَ لِلْعَيْلِ جَرِيرِينَ فِي الشَّهْرِ.

قال : وحَدَّثَنِي شَيْخٌ لَنَا قَدِيمٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَشْيَاخِي قَالُوا : كَانَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَرْبَعَةُ آلَافِ فَرَسٍ مُوسَمَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِذَا كَانَ فِي عَطَاءِ الرَّجُلِ خِفَةٌ أَوْ كَانَ مُحْتَاجًا أَعْطَاهُ الْفَرَسَ وَقَالَ لَهُ : إِنْ أَعْيَيْتَهُ أَوْ ضَيَّعْتَهُ مِنْ عِلْفٍ أَوْ شَرِبَ فَأَنْتَ ضَامِنٌ، وَإِنْ قَاتَلَتْ عَلَيْهِ فَأَصِيبُ أَوْ أَصَبَتْ فَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.

## فصل

### ﴿ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْمَلَ بِهِ فِي السَّوَادِ ﴾

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه : نظرت في خراج السواد وفي الوجوه التي يُجْبَى عليها وجمعت في ذلك أهل العلم بالخراج وغيرهم وناظرتهم فيه فكل قد قال فيه بما لا يحل العمل به، فناظرتهم فيما كان وظف عليهم في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في خراج الأرض واحتمال أرضهم إذاك لتلك الوظيفة، حتى قال عمر لحذيفة وعثمان بن حنيف رضي الله تعالى عنهم : لعلكما حملتما الأرض مالا تطيق — وكان عثمان عامله إذاك على شط الفرات، وحذيفة عامله على ما وراء دجلة من جوحى وما سقت فقال عثمان : حملت الأرض

أمرًا هي له مطبقة، ولو شئت لأضعفت. وقال جديفه : وضعت عليها أمرًا هي له محتملة وما فيها كثير فضل. وإن أراضيهم كانت تحتل ذلك الخراج الذي وظف عليها إذ كان صاحبها رسول الله ﷺ أخبرا بذلك، ولم يأتنا عن أحد من الناس فيه اختلاف. فذكروا أن العامر كان من الأرضين في ذلك الزمان كثيرًا وأن المعطل منها كان يسيرًا، ووصفوا كثرة العامر الذي لا يعمل وقلة العامر الذي يعمل وقالوا لو أخذنا بمثل ذلك الخراج الذي كان حتى يلزم العامر المعطل مثل ما يلزم للعامر المعتل ثم نقوم بعمارة ما هو الساعة عامر ولا نخرجه لضعفنا عن أداء خراج ما لم نعمله وقلة ذات أيدينا، فأما ما تعطل منذ مائة سنة وأكثر وأقل فليس يمكن عمارته ولا استخراجه في قريب، ولن يعمر ذلك حاجة إلى مؤونة ونفقة لا تمكنه فهذا عذرنا في ترك عمارة ما قد تعطل، فرأيت أن وظيفة من الطعام — كيلا مسمى أو دراهم مسماة توضع عنهم مختلفًا — فيه دخل على السلطان وعلى بيت المال، وفيه مثل ذلك على أهل الخراج بعضهم من بعض.

أما وظيفة الطعام، فإن كان رخصًا (1) فاحشًا لم يكتف السلطان بالذي وظف عليهم ولم يطب نفسًا بالخط عنهم، ولم يقو بذلك الجنود ولم تشحن به الثغور، وأما غلاء فاحشًا لا يطيب السلطان نفسًا بترك ما يستفضل أهل الخراج من ذلك، والرخص والغلاء بيد الله تعالى لا يقومان على أمر واحد. وكذلك وظيفة الدراهم مع أشياء كثيرة تدخل في ذلك، تفسرها بطول، وليس للرخص والغلاء حد يعرف ولا يقام عليه، إنما هو أمر من السماء لا يدري كيف هو. وليس الرخص من كثرة الطعام ولا غلاؤه من قلته، إنما ذلك أمر الله وقضاؤه، وقد يكون الطعام كثيرًا غالبًا، وقد يكون قليلًا رخيصًا.

قال أبو يوسف : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة (2) عن رجل حدثه أن السعر غلا في زمن رسول الله ﷺ، فقال الناس لرسول الله : إن السعر قد غلا فوظف وظيفة نقوم عليها فقال «إن الرخص والغلاء بيد الله ليس لنا أن نجوز أمر الله وقضائه».

(1) في التيمورية «رخصًا».

(2) في التيمورية «الحكم بن عتيبة».

قال أبو يوسف : وحديثي ثابت أبو حمزة اليماني عن سالم بن أبي الجعد قال سمعته يقول : قال الناس لرسول الله ﷺ : إنَّ السعر قد غلا، فسعر لنا سعرًا. فقال «إنَّ السعر غلاؤه ورخصه بيد الله، وإني أريد أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة يطلبني بها».

قال : وحديثي سفيان بن عيينة عن أيوب عن الحسن، قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ، فقال الناس : يا رسول الله ألا تسعر لنا ؟ فقال ﷺ «إنَّ الله هو المسعر، إنَّ الله هو القابض، إنَّ الله هو الباسط، وإني والله ما أعطيكم شيئًا ولا أمنعكموه، ولكن إنما أنا خازن أضع هذا الأمر حيث أمرت، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد يطلبني بمظلمة ظلمتها إياه في نفس ولا دم ولا مال».

قال أبو يوسف : وأما ما يدخل على أهل الخراج فيما بينهم فلا بد لهاتين الطائفتين (1) من مساحة أو طرادة (2) . وأى ذلك كان غلب عليه أهل القوة أهل الضعف واستأثروا به وحملوا الخراج على غير أهله وعلى الإنكار مع أشياء كثيرة تدخل في ذلك لولا أن تطول لفسرتها، ولكنني قد بينت لك من ذلك ما أرجو أن يكتفى به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجواري (3)، وفي العمل فيما سوى ذلك إن شاء الله، ولم أجد شيئًا أوفر على بيت المال ولا أعفى لأهل الخراج من التظالم فيما بينهم وحمل بعضهم على بعض ولا أعفي لهم من عذاب ولاتهم وعمالهم من مقاسمة عادلة خفيفة فيها للسلطان رضا ولأهل الخراج من التظالم فيما بينهم وحمل بعضهم على بعض راحة وفضل، وأمير المؤمنين — أطال الله بقاءه — أعلى بذلك عيتًا وأحسن فيه نظرًا للموضع الذي وضعه الله به من دينه وعباده، والله أسأل لأمر المؤمنين التوفيق فيما نوى. من ذلك وأحب، وحسن المعونة على الرشاد وصلاح الدين والرحمة.

رأيت أبقى الله أمير المؤمنين أن يقاسم من عمل الخنطة والشعر من أهل السواد جميعًا على خمسين للسيح منه. وأما الدوالي فعلى خمس ونصف، وأما النخل والكرم والرطاب

(1) في التيمورية «الوظيفتين».

(2) في التيمورية : «طرازة» وفي القاموس «الطريدة : الطريقة القليلة الأرض من الكلا والأرض والطراد «من الكلا

الواسع، ومن السطوح : المستوى المتسع».

(3) انظر تفسيرها في ص ..

والبساتين فعلى الثلث، وأما غلال الصيف فعلى الربع ولا يؤخذ بالخرس في شيء من ذلك ولا يحرز عليهم شيء منه يباع من التجار ثم تكون للقاسمات في أثمان ذلك أو يقوم ذلك قيمة عادلة لا يكون فيها حمل على أهل الخراج ولا يكون على السلطان ضرر، ثم يؤخذ منهم ما يلزم من ذلك، أي ذلك كان أخف على أهل الخراج فعل ذلك بهم، وإن كان البيع قسمة الثمن بينهم وبين السلطان أخف فعل ذلك بهم.

قال أبو يوسف : حدثنا مسلم الحزامي (١) عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ دفع خير إلى اليهود مساقاة بالنصف، وكان يبعث إليهم عبد الله بن رواحة فيخرص عليهم ثم يخبرهم أي النصفين شاءوا، أو يقول لهم : احرصوا أنتم وخيرون، فيقولون : بهذا قامت السماوات والأرض.

قال : وحدثني الحجاج بن أرطاة عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ دفع خير إلى أهل خيبر بالنصف فكانت في أيديهم في حياة رسول الله ﷺ وحياة أبي بكر وعامة ولاية عمر، ثم كان عمر هو الذي نزعها من أيديهم.

قال : وحدثني محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن عبد الله بن العباس قال : لما فتح رسول الله ﷺ خيبر قالوا : يا محمد إنا أرباب الأموال ونحن أعلم بها منكم فعاملونا بها. فعاملهم رسول الله ﷺ على النصف على أنا إذا شئنا أن نخرجكم أخرجناكم. فلما فعل ذلك أهل خيبر سمع بذلك أهل فندك فبعث إليهم رسول الله ﷺ مُحِيصَةً بن مسعود فنزلوا على منازل عليه أهل خيبر على أن يصونهم ويحقن دماءهم، فأقرهم رسول الله ﷺ على مثل معاملة أهل خيبر، فكانت فندك لرسول الله ﷺ، وذلك أنه لم يوجف عليها المسلمون بخيل ولا ركاب.

قال : وحدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم [ بن عتيبة ] عن مقسم عن عبد الله بن العباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ افتتح خيبر فقال له أهلها : نحن

(١) في التيمونية «الحزاني» ويحتمل أن يكون مسلماً الحزامي صاحب حرس معاوية.



أعلم بعملها منكم، فأعطاهم إياها بالنصف ثم بعث عبد الله بن رواحة يقسم بينه وبينهم فأهدوا إليه فرد هديتهم وقال : لم يبعثني النبي ﷺ لأكل أموالكم وإنما بعثني لأقسم بينكم وبينه، ثم قال : إن شئتم عملت وعالجت وكلت لكم النصف وإن شئتم علمتم وعالجتم وكلتم النصف. فقالوا : بهذا قامت السموات والأرض (١).

قال : وحدثني محمد بن اسحاق عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : قام عمر خطيباً فقال : قال النبي ﷺ إنا صالحنا أهل خير على أن نخرجهم متى أردنا وأنهم عدوا على عبد الله بن عمر مع عدوهم على الأنصاري قبله فلا نعلم لنا ثم عدواً غيرهم فمن كان له بخير مال فليلحق به فأبى يخرجهم.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : فأما القطائع فما كان منها سبخاً فعلى العشر وما سقي منها بالدلو والغرب (٢)، والسانية فعلى نصف العشر لمؤنة الدالية والغرب والسانية، وإنما العشر والصدقة في الثار والحراث من أرض العشر فما جاءت به الآثار والسنة العشر من ذلك على ماسقي سبخاً ونصف العشر على ما سقي بالغرب والدالية والسانية، فهذا المجتمع عليه من قول من أدركنا من علمائنا وما جاءت به الآثار، ولست أرى العشر إلا على ما يبقى في أيدي الناس، وليس على الخضر التي لا بقاء لها ولا على الأعلاف ولا على الخطب عشر، والذي لا يبقى في أيدي الناس هو مثل البطيخ والقثاء والخيار والقرع والباذنجان والجزر والبقول والراحين وأشباه هذا فليس في هذا عشر، وأما ما بقي في أيدي الناس مما يكال بالقفيز ويوزن بالأرطال فهو مثل الحنطة والشعير والذرة والأرز والحبوب والسمسم والشهدانج (٣)، واللوز والبنقد والجوز والفسق والزعفران والزيتون والقرطم والكزبرة والكرابيا والكمون والبصل والثوم وما أشبه ذلك، فإذا أخرجت الأرض من ذلك خمسة أوسق أو أكثر ففيه العشر إذا كان في أرض تسقى سبخاً أو سقتها السماء، وإذا كانت في أرض تسقى بغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر، وإذا نقص عن خمسة أوسق لم يكن فيه شيء، وإذا أخرجت الأرض

(١) تبدو عبادة الإسلام في الالتفات على تصرف أهل الأرض المفعولة ومقامتهم للسلطة العليا فيما تخرجه الأرض والشجر من الثمار والفاكهة والنخل.

(٢) في الصحفية «الغرب».

(٣) هو بذر القنب يسمى الآن في الشام «القنبس».

نصف خمسة أوسق حنطة ونصف خمسة أوسق شعيرًا كان فيها العشر، وكذلك لو أخرجت قدر وسق من حنطة وقدر وسق من شعير وقدر وسق من أرز وقدر وسق تمرًا وقدر وسق من زبيب وتم ذلك خمسة أوسق كان في ذلك العشر، وإن نقص عن خمسة أوسق وسق أو أقل أو أكثر لم يكن فيه العشر ما خلا الزعفران فإنه إذا كان في أرض العشر وأخرج الله منه ما يكون قيمته قيمة خمسة أوسق من أدنى ما تخرج الأرض من الحبوب مما عليه العشر ففيه العشر إذا كان يسمى سبعمًا أو تسقيع السماء وإذا سقى بغرب أو دالية فنصف العشر، وإذا كان في أرض الخراج ففيه الخراج على هذه الصفة، وإذا لم تبلغ قيمة ذلك قيمة خمسة أوسق فلا شيء فيه وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول : إذا كان الزعفران في أرض العشر ففيه العشر وإن لم تخرج الأرض منه إلا رطلا واحدًا وإن كان في أرض الخراج ففيه الخراج واختلف أصحابنا في وقت أداء ما أخرجت الأرض، فقال أبو حنيفة : في القليل منه والكثير. وقال غيره حتى يبلغ أدنى ما يخرج من الأرض خمسة أوسق، فلا صدقة فيما لم يبلغ خمسة أوسق. وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول : في كل ما أخرجت الأرض من قليل أو كثير العشر إذا كان في أرض العشر وسقى سبعمًا ونصف العشر إذا سقى بغرب أو دالية أو سانية. والخراج إذا كان في أرض الخراج من الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة والحبوب وأنواع البقول وغير ذلك من أصناف غلات الشتاء والصيف مما يكال ولا يكال، فإذا أخرجت الأرض شيئًا من ذلك قليلا أو كثيرًا ففيه العشر ولا تحسب منه أجره العمال ولا نفقة البقر إذا كان يسقى سبعمًا أو تسقيع السماء وإن كان يسقى بغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر، وحدثننا بذلك عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال : ما أخرجت الأرض من قليل أو كثير من شيء ففيه العشر وإن لم يخرج إلا دستجة بقل (١)، فكان أبو حنيفة يأخذ بهذا ويقول : لا تترك أرض تعتمل يؤخذ منها ما يجب عليها من الخراج إذا كان في أرض الخراج وما يجب عليها من العشر إذا كان في أرض العشر قليلا أخرجت أم كثيرًا. وقال غيره : لا صدقة فيما تخرج الأرض حتى يبلغ خمسة أوسق لما جاء في ذلك عن رسول الله ﷺ

حدثنا أبان بن أبي عياش عن الحسن البصري عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال «ليس فيما دون خمسة أوسق من البر والشعير والذرة والتمر والزبيب صدقة، ولا فيما دون خمس أواق صدقة، ولا فيما دون خمس من الإبل صدقة».

(١) الدستجة : الحزمة «سرب» والجمع دساتج. ومثا «دستة» التي تستعمل الآن لما كان عدده اثني عشر.

قال : وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ».

قال أبو يوسف : والقول عندنا على هذا. والوسق ستون صاعا (١) بصاع النبي ﷺ، فالخمسة أوسق ثلاثمائة صاع، والصاع خمسة أرتال وثلاث، وهو مثل قفيز الحجاج، ومثل الربع الهاشمي والمختوم الهاشمي، الأول اثنان وثلاثون رطلا، فاذا أخرجت الأرض ثلاثمائة صاع من هذه الأنواع فأكل رب الأرض من ذلك شيئا أو أطعم أهله أو جاره أو صديقه فصار ما بقي ينقص عن ثلاثمائة صاع كان فيما بقي العشر إذا كان يسقى سيحا ونصف العشر إذا كان يسقى بغرب أو سانية أو دالية ولم يكن عليه فيما أطعم وأكل شيئا، وكذا لو سرق بعضه كان عليه فيما بقي العشر أو نصف العشر. فهذا جميع ما جاء فيما أخرجت الأرض وهذه أصول ذلك، فما تفرع من ذلك فعلى هذا يحمل وبه يشبه. وهذه عبارة الذي يوزن به ويمثل عليه. فخذ في ذلك بما رأيت أنه أصلح للرعية وأوفر على بيت المال وبأى القولين أحسبت.

قال أبو يوسف : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ أَنَّهُ قَالَ : العشر في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، ما سقى من ذلك سيحا العشر وما سقى بغرب أو دالية أو سانية فنصف العشر.

قال : وحَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرَ وَمَا سَقَى بِالرِّشَاءِ نَصْفَ الْعَشْرِ».

قال : وحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ أَوْ سَقَى سَيحًا الْعَشْرَ وَفِيمَا سَقَى بِالْعَيْلِ نَصْفَ الْعَشْرِ (٢).

(١) الوسق ستون صاعا كما ورد في صحيح البخاري.

وكان الصاع مكيال أهل المدينة والصاع أربعة أمداد كل مد رطل وثلاث كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهما مكيلا وأصل المد ماء اليمين المملوءتين المتوسطتين ويقال الكيل كيل مكة والوزن وزن المدينة.

(الشرح الصغير على أقرب المسالك الجزء الأول الصفحة 608)

(٢) العيل : الماء الجاري على وجه الأرض.

قال : وحَدَّثَنَا اسرئيل بن يونس عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال : ما سقت السماء ففي كل عشرة واحد، وما سقى بالغرب ففي كل عشرين واحد، وقال في موضع عن النبي ﷺ «ما سقى بالدوالي» .

قال : وحَدَّثَنَا محمد بن سالم عن عامر الشعبي عن النبي ﷺ قال «فيما سقت السماء أو سقى سيحًا ففيه العشر وما سقى بدالية أو سانية أو غرب فنصف العشر» .

قال : وحَدَّثَنَا عمرو (1) بن عثمان عن موسى بن طلحة أنه كان لا يرى صدقة إلا في الخنطة والشعير والنخل والكرم والزبيب. قال : وعندنا كتاب كتبه النبي ﷺ لمعاذ، أو قال نسخة أو وجدت نسخة هكذا.

قال : وحَدَّثَنَا أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ أنه قال «فيما سقت السماء أو سقى سيحًا العشر، وفيما سقى الغرب أو السواني أو النضوح نصف العشر» .

قال : وحَدَّثَنَا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي الحسن (2) عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال «ليس فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» قال عمرو : والوسق عندنا ستون صاعا.

قال : حَدَّثَنِي عبد الرحمن بن معمر، قال حَدَّثَنِي يحيى بن عمارة بن أبي الحسن (2) المازني عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ مثله. وزاد فيه : وخمسة أوسق يومئذ وسقان اليوم.

قال : وحَدَّثَنَا عبد الله بن علي عن اسحاق بن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن رجال من أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام — فهم أبو أيوب — عن رسول الله ﷺ

(1) في التيمورية «عمر» .

(2) في التيمورية «الحسين» .

قال: «الصدقة في خمسة أوسق من الحنطة والتمر والزبيب فصاعدا».

قال : وحدَّثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عمر قال : ليس في الخضر زكاة.

قال : وحدَّثنا الوليد بن عيسى قال : سمعت موسى بن طلحة يقول : لا صدقة في الخضر الرطبة والبطيخ والقثاء والخيار، وقال : إنما الصدقة في النخل والحنطة والشعير والكرم. ويعني بالصدقة في هذه العشر.

قال : وحدَّثني قيس بن الربيع الأسدي عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال : ليس في الخضر زكاة : البقل والقثاء والخيار والبطيخ وكل شيء له أصل.

قال : وحدَّثني أبان عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال : ليس في البقول زكاة.

قال : وحدَّثنا أشعث بن سوار عن عطاء بن أبي رباح وعن الحكم [ بن عتيبة ] عن ابراهيم الكنجعي أنهما قالَا : في كل ما أخرجت الأرض صدقة.

قال وحدَّثنا محمد بن عبد الله عن الحكم [ بن عتيبة ] عن موسى بن طلحة عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال «لا ركاز إلا في أربعة : التمر والزبيب والحنطة والشعير».

[فأما العسل والجوز واللوز وأشباه ذلك فإن في العسل العشر إذا كان في أرض العشر، وإذا كان في أرض الخراج فليس فيه شيء، وإذا كان في المفاوز والجبال على الأشجار وفي الكهوف فلا شيء فيه وهو بمنزلة الثمار تكون في الجبال والأودية لا خراج عليها ولا عشر.

حدَّثنا بعض أصحابنا عن عمرو بن شعيب قال : كتب بعض أمراء الطائف إلى عمر

ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه : أن أصحاب النخل لا يؤدون إلينا ما كانوا يؤدون إلى النبي ﷺ ، ويسألون مع ذلك أن نحمي أوديتهم، فكتب إليّ برأيتك في ذلك. فكتب إليه عمر : إن أدوا إليك ما كانوا يؤدون إلى النبي ﷺ فاحمهم لهم أوديتهم وإن لم يؤدوا إليك ما كانوا يؤدون إليه فلا تحمهم. قال وكانوا يؤدون إلى النبي ﷺ من كل عشر قرب قرية.

وحدثني يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب في العسل : من كل عشر قرب قرية.

قال وحدثني الأحوص بن حكيم عن أبيه أنه قال : في كل عشرة أرتال رطل.

قال وحدثني عبد الله بن المحرر عن الزهري يرفعه قال قال رسول الله ﷺ : في العسل العشر.

فأما الجوز واللوز والبندق والفسق وأشباه ذلك ففيه العشر إذا كان في أرض العشر، والخراج إذا كان في أرض الخراج لأنه يكال.

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : وليس في القصب ولا في الحطب ولا في الحشيش ولا في التبن ولا في السعف عشر ولا خمس ولا خراج. فأما قصب الذريرة (1) فإذا كان في أرض العشر ففيه العشر، وإذا كان في أرض الخراج ففيه الخراج، وأما قصب السكر ففيه العشر إذا كان في أرض العشر، والخراج إذا كان في أرض الخراج لأنه مما يؤكل، وقصب الذريرة وإن لم يؤكل فله ثمن ومنفعة.

وليس في النفط والقيز والزئبق والموميا إذا كان لشيء من ذلك عين في الأرض شيء فعله إذا كان في أرض عشر أو أرض خراج (2) .

(1) الذرير ويقال «الذرور» فئات قصب الطيب وهو قصب يؤتى به من الهند كقصب النشاب.

(2) ما بين العلامتين [ أي من ص 55 إلى هنا ساقط من البولاقية ونقلناه من التيمورية.

قال : وحدَّثنا الحجاج بن أرطاة عن الحكم [ بن عتيبة ] عن مقسم عن عبد الله بن عباس في قول الله عزَّ وجلَّ ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ قال : العشر ونصف العشر.

قال : وحدَّثنا أشعث بن سوار عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن عمر في قول الله عزَّ وجلَّ ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ قال : هذا سوى ما فيه من الصدقة.

قال : وحدَّثنا المغيرة عن سماك عن إبراهيم في قول الله تبارك وتعالى ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ قال : كان هذا قبل أن يسن العشر ونصف العشر فلما سن العشر ونصف العشر ترك.

قال : وحدَّثنا بعض أشياخنا عن أبي رجاء عن الحسن في قوله تعالى ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ قال : هي الصدقة من الحب والثمار.

قال : وحدَّثنا قيس بن الربيع عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير في قول الله تبارك وتعالى ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ قال : يضيفك الضيف فتعلف دابته ويأتيك السائل فتعطيه، ثم يقع فيه العشر ونصف العشر (1).

## فصل في ذكر القطائع

قال أبو يوسف رحمه الله : فأما القطائع من أرض العراق فكل ما كان لكسرى ومرازيته وأهل بيته مما لم يكن في يد أحد.

---

(1) تلاق الزكاة ونصاب الحراج في كثير من الأحكام فعل المسلم الزكاة وعلى أصحاب الذمة الحراج وتكاد تكون النسب واحدة خاصة في وقت الانحراج «وأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ الآية»

حدثني عبد الله بن الوليد المدني (1)، عن رجل من بني أسد — قال ولم أر أحدًا كان أعلم بالسواد منه — قال : بلغت الصوافي على عهد عمر رضي الله عنه أربعة آلاف ألف، وهي التي يقال لها صوافي الأثمار، وذلك أنه كان أصفى كل أرض كانت لكسرى أو لأهله أو لرجل قتل في الحرب أو لحق بأرض الحرب أو مغيب ماء أو دير بريد (2) . قال : وذكر لي خصلتين لم أحفظهما.

قال : وحدثني عبد الله بن الوليد عن عبد الله بن أبي حرة قال : أصفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أهل السواد عشرة أصناف : أرض من قتل في الحرب، وأرض من هرب، وكل أرض كانت لكسرى وكل أرض كانت لأحد من أهله وكل مغيب ماء وكل دير بريد (2)، قال : ونسيت أربع خصال كانت للأكاسرة قال : وكان خراج ما استصفاه عمر رضي الله عنه سبعة آلاف ألف، فلما كانت الجماجم (3)، أحرق الناس الديوان فذهب ذلك الأصل ودرس ولم يعرف.

قال : وحدثني بعض أهل المدينة من المشيخة القدماء قال : وجد في الديوان أن عمر رضي الله عنه أصفى أموال كسرى وآل كسرى وكل من فرّ عن أرضه وقُتل في المعركة وكل مغيب ماء أو أجمة فكان عمر رضي الله عنه يقطع من هذه لمن أقطع.

قال أبو يوسف : وذلك بمنزلة المال الذي لم يكن لأحد ولا في يد وارث، فالإمام العادل أن يجيز منه ويعطي من كان له غناء في الإسلام ويضع ذلك موضعه ولا يحايى به، فكذلك هذه الأرض. فهذا سبيل القطائع عندي في أرض العراق، والذي صنع الحجاج ثم فعل عمر بن عبد العزيز، فإن عمر رضي الله تعالى عنه أخذ في ذلك بالسنة لأن من أقطعه الولاة المهديون فليس لأحد أن يرد ذلك. فأما من أخذ من واحد وأقطع آخر فهذا بمنزلة مال غصبه واحد من واحد وأعطى واحدًا. وإنما صارت القطائع يؤخذ منها العشر لأنها بمنزلة

---

(1) في التيمونية «الزنى».

(2) كذا في البلاقي وفي التيمونية «بيدة».

(3) رقعة دير الجماجم بين الحجاج وعبد الرحمن بن الأشعث كسر فيها ابن الأشعث وقتل القراء.



الصدقة وإنما ذلك إلى الإمام أن رأى أن يصير عليها عشرًا فعل، وأن رأى أن يصير عليها عشرين فعل، وإن رأى أن يصيرها خراجا — إذا كانت تشرب من أنهار الخراج — فعل ذلك موسما عليه في أرض العراق خاصة، وإنما يؤخذ منها العشر لما يلزم صاحب الإقطاع من المؤنة في حفر الأنهار وبناء البيوت وعمل الأرض، وفي هذا مؤنة عظيمة على صاحب الإقطاع، فمن صار عليه العشر لما يلزم من المؤنة. والأمر في ذلك إليك، ما رأيت أنه أصلح فأعمل به إن شاء الله.

## فصل

وأما أرض الحجاز ومكة والمدينة وأرض اليمن وأرض العرب التي افتتحها رسول الله ﷺ فلا يزداد عليها ولا ينقص منها، لأنه شيء قد جرى عليه أمر رسول الله ﷺ وحكمه، فلا يخل للإمام أن يحوله إلى غير ذلك. وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ افتتح فتوحًا من الأرض العربية فوضع عليها العشر ولم يجعل على شيء منها خراجا، وكذلك قول أصحابنا في تلك الأرضين، ألا ترى أن مكة والحرم لم يكن فيها خراج فأجروا الأرض العربية كلها هذا المجرى وأجرى البحرين والطائف كذلك ألا ترى أن العرب من عبدة الأوثان حكمهم القتل أو الإسلام ولا تقبل منهم الجزية. وهذا خلاف الحكم في غيرهم فكذلك أرض العرب. وقد جعل النبي ﷺ على قوم من أهل اليمن يرى أنهم من أهل الكتاب الخراج على رقابهم لقول الله عز وجل في كتابه ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ وجعل على كل حالم وحاملة دينارًا أو عدله مُعَافِرًا (١)، فأما الأرض فلم يجعل عليها خراجا وإنما جعل العشر في السبيح ونصف العشر في الدالية لمؤنة الدالية والسانية.

(١) في التيمورية «معافر» وفي البلاقية «مغافر» وصححناها من تيسير الوصول «2 : 125 السلفية». والمعافرة

ثياب تنسب إلى قبيلة باليمن.

## فصل

وأما الخوارج فإنهم أخطأوا المحجة وجعلوا قرى عربية بمنزلة قرى عجمية ولم يأخذوا بما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ وقول عمر وعلي. ومن اجتمع من أصحاب رسول الله ﷺ هم أحسن تأويلا وتوفيقا من الخوارج. والحمد لله رب العالمين.

## فصل

وأما أرض البصرة وخراسان فإنهما عندي بمنزلة السواد ما افتتح من ذلك عنوة فهو أرض خراج وما صولح عليه أهله فعلى ما صولحوا عليه ولا يزداد عليه وما أسلم عليه أهله فهو عشر ولست أفرق بين السواد وبين هذه في شيء من أمرها ولكن قد جرت عليها سنة وأمضى ذلك من كان من الخلفاء فرأيت أن تقرها على حالها، وذلك الأمر وعليه العمل.

قال أبو يوسف : وكل أرض من أرض العراق والحجاز واليمن والطائف وأرض العرب وهي غير عامرة وليست لأحد ولا في يد أحد ولا ملك أحد ولا وراثة ولا عليها أثر عمارة فأقطعها الإمام رجلا فعمرها فإن كانت في أرض الخراج أدى عنها الذي أقطعها الخراج، والخراج ما افتتح عنوة، مثل السواد وغيره، وإن كانت من أرض العشر أدى عنها الذي أقطعها العشر. وأرض العشر كل أرض أسلم عليها أهلها فهي أرض عشر. وأرض الحجاز والمدينة ومكة واليمن وأرض العرب كلها أرض عشر. فكل أرض أقطعها الإمام مما فتحت عنوة ففيها الخراج إلا أن يصيرها الإمام عشرية وذلك إلى الإمام إذا أقطع أحدا أرضا من أرض الخراج فإن رأى أن يصير عليها عشرا أو عشرا ونصفا، أو عشرين أو أكثر أو خراجا، فما رأى أن يحمل عليه

أهلها فعل، وأرجو أن يكون ذلك موسعاً عليه فكيفما شاء من ذلك فعل، إلا ما كان من أرض الحجاز والمدينة ومكة واليمن فإن هنالك لا يقع خراج ولا يسع الإمام ولا يحل له أن يغير ذلك ولا يحوله عما جرى عليه أمر رسول الله ﷺ وحكمه. فقد بينت لك فخذ بأي القولين أحبيت، واعمل بما ترى أنه أصلح للمسلمين وأعم نفعاً لخاصتهم وعامتهم وأسلم لك في دينك إن شاء الله تعالى.

قال أبو يوسف : حدثني المجالد بن سعيد عن عامر الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث عتبة بن غزوان إلى البصرة — وكانت تسمى أرض الهند — فدخلها ونزلها قبل أن ينزل سعد بن أبي وقاص الكوفة وأن زياداً ابن أبيه هو الذي بنى مسجدتها وقصرها وهو اليوم في موضعه، وأن أبا موسى الأشعري افتتح تُستر وأصبهان ومهرجان قُذق وماء ذبيان (١) وسعد بن أبي وقاص محاصر المدائن .

قال أبو يوسف : وكل من أقطعه الولاة المهديون أرضاً من أرض السواد وأرض العرب والجبال من الأصناف التي ذكرنا أن للإمام أن يقطع منها فلا يحل لمن يأتي يدهم من الخلفاء أن يرد ذلك ولا يخرج من يدي من هو في يده وارثاً أو مشترئاً فأما إن أخذ الولي من يد واحد أرضاً وأقطعها آخر فهذا بمنزلة الغاصب غصب واحداً وأعطى آخر فلا يحل للإمام ولا يسعه أن يقطع أحداً من الناس حق مسلم ولا معاهد ولا يخرج من يده من ذلك شيئاً إلا بحق يجب له عليه فيأخذه بذلك الذي وجب له عليه فيقطعه من أحب من الناس فذلك جائز له. والأرض عندي بمنزلة المال فللإمام أن يميز من بيت المال من كان له غناء في الإسلام ومن يقوى به على العدو ويعمل في ذلك بالذي يرى أنه خير للمسلمين وأصلح لأمرهم، وكذلك الأرضون يقطع الإمام منها من أحب من الأصناف التي سميت، ولا أرى أن يترك أرضاً لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الإمام، فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج. فهذا حد الإقطاع عندي على ما أخبرتكم.

قال أبو يوسف : وقد أقطع رسول الله ﷺ وتألف على الإسلام أقواماً وأقطع الخلفاء بعده من رأوا أن في إقطاعه صلاحاً. حدثني ابن أبي نجيح عن عمرو بن شعيب عن أبيه

(١) كذا في المخطوطة. ربي شيعرية «مادبان» والأشهر أن تكون «ماد» — «مادبة» — «ماد».

أن رسول الله ﷺ أقطع لأناس من مزينة أو جهينة فلم يعمرها فجاء قوم فعمرها فخاصمهم الجهنيون أو المزنيون إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فقال : لو كانت مني أو من أبي بكر لرددتها ، ولكنها قطيعة من رسول الله ﷺ. ثم قال : من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها.

قال : وحدثنا هشام بن عروة عن أبيه قال : أقطع رسول الله ﷺ الزبير أرضاً فيها نخل من أموال بني النضير، وذكر أنها كانت أرضاً يقال لها الجرف، وذكر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أقطع العقيق أجمع للناس حتى جازت قطيعة أرض عروة بن الزبير. فقال : أين المستقطعون (١)، منذ اليوم فإن يكن فيهم خير فتحت قلبي. قال خوات بن جبير : أقطعنيه. فأقطعه إياه.

قال : وحدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : لما قدم النبي ﷺ المدينة أقطع أبا بكر وأقطع عمر رضي الله عنهما.

قال : وحدثنا أشعث بن سوار عن حبيب بن أبي ثابت عن صلت المكي عن أبي رافع قال : أعطاهم النبي ﷺ أرضاً، فعمجروا عن عمارتها فباعوها في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بثمانية آلاف دينار أو بثمانمائة ألف درهم. فوضعوا أموالهم عند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلما أخذوها وجدوها تنقص فقالوا : هذا ناقص قال : احسبوا زكاته، قال : فحسبوه فوجدوه وافيًا. فقال : أحسبتم أنني أمسك مالا لا أزكيه ؟

قال : وحدثني بعض أشياخنا من أهل المدينة قال : أقطع رسول الله ﷺ بلال بن الحارث المزني ما بين البحر والصخر، فلما كان زمن عمر بن الخطاب قال له : إنك لا تستطيع أن تعمل هذا، فطيب له أن يقطعها ما خلا للمعادن فإنه استثنائها.

قال : وحدثني الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن موسى بن طلحة قال : أقطع عثمان

(١) في التيمورية «أرض عروة فقال ابن الزبير المستقطعون».

ابن عفان لعبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهما في النهيرين، ولعمار بن ياسر استينيا (1)، وأقطع خبابا صنعاء، وأقطع سعد بن مالك قرية هرمزان قال : فكل جار. قال : فكان عبد الله بن مسعود وسعد يعطيان أرضهما بالثلث والرابع.

قال : وحدثنا أبو حنيفة رضي الله عنه عمن حدثه قال : كان لعبد الله بن مسعود أرض خراج، وكان لخباب أرض خراج، وكان للحسين (2) بن علي أرض خراج ولغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وكان لشريح أرض خراج فكانوا يؤدون عنها الخراج.

قال أبو يوسف : فقد جاءت هذه الآثار بأن النبي ﷺ أقطع أقواما وأن الخلفاء من بعده أقطعوا، ورأى رسول الله ﷺ الصلاح فيما فعل من ذلك إذ كان فيه تألف على الإسلام وعمارة للأرض، وكذلك الخلفاء أنما أقطعوا من رأوا أن له غناء في الإسلام ونكاية للعدو ورأوا أن الأفضل ما فعلوا، ولولا ذلك لم يأتوه، ولم يقطعوا حق مسلم ولا معاهد.

قال أبو يوسف : وحدثني هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد قال قال رسول الله ﷺ «من أخذ شبرا من أرض بغير حق طوقه من سبع أرضين».

## فصل

﴿في إسلام قوم من أهل الحرب وأهل البادية على أرضهم وأموالهم﴾

قال أبو يوسف : وسألت يا أمير المؤمنين عن قوم من أهل الحرب أسلموا على أنفسهم وأرضهم ما الحكم في ذلك ؟ فإن دماءهم حرام وما أسلموا عليه من أموالهم فلهم

(1) في معجم البلدان «استينيا» قرية بالكوفة، وفيها يدل على أن عثمان أقطعها خباب بن الأرت.

(2) كذا في البلاقية وفي التيمورية «للحسن».

وكذلك أرضهم لهم وهي أرض عشر بمنزلة المدينة حيث أسلم أهلها مع رسول الله وكانت أرضهم أرض عشر، وكذلك الطائف والبحران وكذلك أهل البادية إذا أسلموا على مياههم وبلادهم فلهم ما أسلموا عليه وهو في أيديهم وليس لأحد من أهل القبائل أن يبيني في ذلك شيئاً يستحق به منه شيئاً، ولا يحفر فيه بئراً يستحق به شيئاً، وليس لهم أن يمنعوا الكلاً ولا يمنعوا الرعاء ولا المواشي من الماء ولا حافراً ولا خفافي تلك البلدة، وأرضهم أرض عشر لا يخرجون عنها فيما بعد ويتوارثونها ويتبايعونها وكذلك كل بلاد أسلم عليها أهلها فهي لهم وما فيها، وأما قوم من أهل الشرك صالحهم الإمام على أن ينزلوا على الحكم والقسم وأن يؤدوا الخراج فهم أهل ذمة وأرضهم أرض خراج ويؤخذ منهم ما صولحوا عليه ويوفى لهم ولا يزداد عليهم وأما أرض افتتحتها الإمام عنوة فقسّمها بين الذين افتتحوها فإن رأى أن ذلك أفضل فهو في سعة من ذلك وهي أرض عشر، وإن لم ير قسمتها ورأى الصلاح في إقرارها في أيدي أهلها كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السواد فله ذلك وهي أرض خراج وليس له أن يأخذها بعد ذلك منهم، وهي ملك لهم يتوارثونها ويتبايعونها ويضع عليهم الخراج، ولا يكلفوا من ذلك ما لا يطيقون.

## فصل

﴿ في موات الأرض في الصلح والعنوة وغيرهما ﴾

وما سألت يا أمير المؤمنين عن الأرضين التي افتتحت عنوة أو صولح عليها أهلها، وفي بعض قراها أرض كثيرة لا يرى عليها أثر زراعة ولا بناء لأحد ما الصلاح فيها ؟ فإذا لم يكن في هذه الأرضين أثر بناء ولا زرع ولم تكن فيها لأهل القرية ولا مسرحاً ولا موضع مقبرة ولا موضع محتطهم ولا موضع مرعى دوابهم وأغنامهم، وليست بملك لأحد ولا في يد أحد فهي موات فمن أحيّاها أو أحيّا منها شيئاً فهي له. ولك أن تقطع ذلك من أحببت ورأيت وتؤاخره تعمل فيه بما ترى أنه صلاح. وكل من أحيّا أرضاً مواتاً فهي له. وقد كان أبو حنيفة رحمه الله يقول : من أحيّا أرضاً مواتاً فهي له إذا أجازها الإمام، ومن أحيّا أرضاً مواتاً بغير إذن الإمام فليست له ولالإمام أن يخرجها من يده ويصنع فيها ما رأى من الإجارة والإقطاع وغير

ذلك. قيل لأبي يوسف ما ينبغي لأبي حنيفة أن يكون قد قال هذا إلا من شيء لأن الحديث قد جاء عن النبي ﷺ أنه قال «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له» فبين لنا ذلك الشيء، فإننا نرجو أن تكون قد سمعت منه في هذا شيئاً يحتاج به (1). قال أبو يوسف : حجته في ذلك أن يقول : الإحياء لا يكون إلا بإذن الإمام. أرأيت رجلين أراد كل واحد منهما أن يختار موضعاً واحداً وكل واحد منهما منع صاحبه، أيهما أحق به ؟ أرأيت إن أراد رجل أن يحيى أرضاً ميتة بفناء رجل وهو مقر أن لا حق له فيها فقال : لا تحيها فإنها بفنائى وذلك يضرني. فإنما جعل أبو حنيفة إذن الإمام في ذلك ههنا فصلاً بين الناس فإذا أذن الإمام في ذلك لإنسان كان له أن يحييها، وكان ذلك الإذن جائزاً مستقيماً وإذا منع الإمام أحداً كان ذلك المنع جائزاً ولم يكن بين الناس التشاح في الموضع الواحد ولا الضرر فيه مع إذن الإمام ومنعه وليس ما قال أبو حنيفة يرد الأثر انما رد الأثر أن يقول : وإن أحيها بإذن الإمام فليست له. فاما من يقول هي له فهذا اتباع الأثر ولكن بإذن الإمام ليكون إذنه فصلاً فيما بينهم من خصوماتهم وإضرار بعضهم ببعض.

قال أبو يوسف : أما أنا فأرى إذا لم يكن فيه ضرر على أحد ولا لأحد فيه خصومة أن إذن رسول الله ﷺ جائز إلى يوم القيامة فإذا جاء الضرر فهو على الحديث «وليس لعرق ظالم حق».

قال أبو يوسف : حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قال «من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق».

قال : وحدثنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له».

قال : وحدثني محمد بن اسحاق عن يحيى بن عروة عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه

(1) ملكية الأرض بواسطة الأحياء والاستصلاح هل تتوقف على إذن الامام أم لا لان الحديث «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له» لا يتضمن الاذن لذلك جرى الخلاف بين الائمة خاصة بين أبي حنيفة وأبي يوسف

قال « من أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق ». قال عروة : فحدثني من رأى ذلك النخل يضرب في أصله بالقؤوس (1).

قال : وحدثني ليث عن طاوس قال : قال رسول الله ﷺ «عادي الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد (2)، فمن أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين».

قال : وحدثني محمد بن اسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال على المنبر «من أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين» وذلك أن رجالًا كانوا يحتجرون من الأرض مالا يعملون.

قال : وحدثني الحسن بن عمار عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه «من أحيا أرضًا ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين».

قال : وحدثني سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال : أحاط حائطًا على أرض فهي له.

قال أبو يوسف : معنى هذا الحديث عندنا على الأرض الموات التي لا حق لأحد فيها ولا ملك، فمن أحياها وهي كذلك فهي له : يزرعها ويؤجرها ويكري منها الأنهار ويعمرها بما فيه مصلحتها، فإن كانت في أرض العشر أدى عنها العشر، وإن كانت في أرض الخراج أدى عنها الخراج، وإن احتفر لها بئرًا أو استنبط لها قناة كانت أرض عشر.

قال أبو يوسف : وأما قوم من أهل الحرب (3) بادوا فلم يبق منهم أحد وبقيت أرضهم معطلة ولا يعرف أنها في يد أحد ولا أن أحدًا يدعي فيها دعوى وأخذها رجل فعمرها وحربها

(1) قوله قال عروة الخ. لم يسبق في الحديث ذكر هذا النخل. وتام الحادثة في حديث تجهه في سبل السلام (3 : 98

نطبعة الثانية).

(2) عادي الأرض ما تقادم ملكه.

(3) في التيمونية «من أهل الخراج أو الحرب».



وغرس فيها وأدى عنها الخراج والعشر فهي له، وهذه الموات هي التي وصفت لك في أول المسألة وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف، وللإمام أن يقطع كل موات وكل ما كان ليس لأحد فيه ملك وليس في يد أحد ويعمل في ذلك بالذي يرى أنه خير المسلمين وأعم نفعاً. ومن أحيا أرضاً مواتاً مما كان المسلمون افتتحوها وخمسها فهي أرض عشر لأنه الشرك عنوة وقد كان الإمام قسمها بين الجند الذين افتتحوها وخمسها فهي أرض عشر لأنه حين قسمها بين المسلمين صارت أرض عشر، فيؤدي عنها الذي أحيا منها شيئاً العشر، كما يؤدي هؤلاء الذين قسمها الإمام بينهم، وإن كان الإمام حين افتتحها تركها في أيدي أهلها ولم يكن قسمها بين من افتتحها كما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ترك السواد في أيدي أهله فهي أرض خراج يؤدي عنها الذي أحيا منها شيئاً الخراج كما يؤدي الذين كان الإمام أقرها في أيديهم، وأما رجل أحيا أرضاً من أرض الموات — من أرض الحجاز أو أرض العرب التي أسلم أهلها عليها وهي أرض عشر — فهي له وإن كانت من الأرضين التي افتتحها المسلمون مما في أيدي أهل الشرك، فإن أحياها وساق إليها الماء من المياه التي كانت في أيدي أهل الشرك فهي أرض خراج، وإن أحياها بغير ذلك الماء — بيئر احتفرها فيها أو عين استخرجها منها — فهي أرض عشر وإن كان يستطيع أن يسوق الماء إليها من الأنهار التي كانت في أيدي الأعاجم فهي أرض خراج ساقه أو لم يسقه. وأرض العرب مخالفة لأرض العجم من قبل أن العرب إنما يقاتلون على الإسلام لا تقبل منهم الجزية ولا يقبل منهم إلا الإسلام فإن عفى لهم عن بلادهم فهي أرض عشر وإن قسمها الإمام ولم يدعها لهم فهي أرض عشر، وليس يشبه الحكم في العرب الحكم في العجم لأن العجم يقاتلون على الإسلام وعلى إعطاء الجزية والعرب لا يقاتلون إلا على الإسلام، فإما أن يسلموا وإما أن يقتلوا، ولا نعلم أن رسول الله ﷺ ولا أحدًا من أصحابه ولا أحدًا من الخلفاء من بعده أخذوا من عبدة الأوثان من العرب جزية، إنما هو الإسلام أو القتل، فإذا ظهر عليهم سبي النساء والذراري كما سبي رسول الله ﷺ يوم حنين ذراري هوازن ونساءهم ثم عفا عنهم بعد وأطلق عنهم، وإنما فعل ذلك بأهل الأوثان منهم. فأما أهل الكتاب من العرب فهم بمنزلة الأعاجم تقبل منهم الجزية كما أضعف عمر رضي الله عنه على بني تغلب الصلقة عوضاً من الخراج وكما وضع رسول الله ﷺ كل حالم ديناراً أو عدله معافياً في أهل اليمن فهذا عندنا كأهل الكتاب، وكما صالح أهل نجران على فدية. وأما العجم فتقبل الجزية من أهل الكتاب منهم والمشركون وعبدة الأوثان والنيران من الرجال منهم. وقد أخذ رسول الله ﷺ الجزية من مجوس أهل هجر والمجوس أهل شرك ولبسوا

بأهل كتاب وهؤلاء عندنا من العجم ولا تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم. ووضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه على مشركي العجم بالعراق الجزية على رؤوس الرجال على الطبقات المعسر والوسط، وأهل الردة من العرب والعجم الحكم فيهم كالحكم في عبدة الأوثان من العرب : لا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتل، ولا توضع عليهم الجزية.

## فصل

﴿ الحكم في المرتدين إذا حاربوا ومنعوا الدار ﴾

قال أبو يوسف : ولو أن المرتدين منعوا الدار وحاربوا، سبى نساؤهم وذرايعهم وأجبروا على الإسلام كما سبى أبو بكر رضي الله عنه ذراري من ارتد من العرب من بني حنيفة وغيرهم، وكما سبى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بني ناجية موافقة لأبي بكر ولا يوضع عليهم الخراج، وإن أسلموا قبل القتال وقبل أن يظهر عليهم حقنوا دماءهم وأموالهم وامتنعوا من السبأ. وإن ظهر عليهم فأسلموا حقنوا الدماء ومضى فيهم حكم السبأ على الصبيان والنساء. فأما الرجال فأحرار لا يسترقون، وقد فدى رسول الله ﷺ الأسارى يوم بدر فلم يكونوا رقيقا، وأطلق أبو بكر رضي الله عنه الأشعث بن قيس وعيينة بن حصن فلم يكونا رقيقا ولم يكونا موالى لمن حقن دماءهم، وليس على الرجال من أهل الردة ولا من عبدة الأوثان سبى ولا جزية إنما هو القتل أو الإسلام، وكل من كان عليه القتل أو الإسلام فظهر الإمام على دارهم سبى الذراري وقتل الرجال وقسمت الغنيمة على مواضع خمسة الخمس لمن سبى الله تعالى في كتابه وأربعة أخماسه لمن شهد الواقعة من المسلمين، فهذا جائز. وإن ترك الإمام السبأ وأطلقهم وعفا عنهم وترك الأرض وأموالهم فهو في سعة، وهذا مستقيم جائز. وأرضهم أرض عشر لا تشبه أرض الخراج لأن حكم هذا مخالف لحكم الخراج، وقد ظهر رسول الله ﷺ على غير دار من مشركي العرب فتركها على حالها، من ذلك البحرين واليمامة وغيرهما من بلاد غطفان وتيم وأما ما جلبوا به في عسكرهم فليس يترك على حاله وأربعة أخماسه بين الذين غنموه والخمس لمن سبى الله تعالى في كتابه وغنيمة العسكر مخالفة لما أفاء الله من أهل القرى، والحكم في هذا غير الحكم في تلك الغنائم، تلك شنائم المشركين من عبدة الأوثان من العرب

والمعجم وأهل الكتاب سواء : الخمس بين من سمى الله تعالى في كتابه، وأربعة أحماسه بين الذين قاتلوا عليه وغنموه.

## فصل

وأما أهل القرى والأرضين والمدائن وأهلها وما فيها فالإمام بالخيار : إن شاء تركهم في أرضهم ودورهم ومنازلهم وسلم لهم أموالهم ووضع عليهم الجزية والخراج ما خلا الرجال من عبدة الأوثان من العرب خاصة، فإنه لا يقبل منهم الجزية إنما هو الإسلام أو القتل. ولا خمس (1) فيما أفاء الله من أهل القرى، ألا ترى إلى قوله عز وجل في كتابه ﴿ ما أفاء على رسوله من أهل القرى، فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل — ثم قال تعالى — للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم — ثم قال — والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم — ثم قال تعالى — والذين جاءوا من بعدهم ﴾ فصار في القرى (2) هؤلاء جميعًا وهذا في غير غنيمة العساكر، وقد ترك رسول الله ﷺ من القرى ما لم يقسم وقد ظهر على مكة عنوة وفيها أموال فلم يقسمها وظهر على قريظة والنضير وعلى غير دار من دور العرب فلم يقسم شيئًا من الأرض غير خير فلذلك كان الإمام بالخيار وإن قسم كما قسم رسول الله ﷺ فحسن، وإن ترك كما ترك رسول الله ﷺ غير خير فحسن، وقد ترك عمر رضي الله تعالى عنه السواد وهذه البلدان من الشام ومصر أكثر من ذلك إنما افتتح عنوة وإنما كان الصلح من ذلك في أهل الحصون فأما البلدان فحازوها وظهروا عليها عنوة فتركها عمر لجميع المسلمين يومئذ ولن يجيء من بعدهم ورأى الفضل في ذلك. وكذلك الإمام يمضي على ما رأى من ذلك بعد أن يحتاط للمسلمين والدين.

---

(1) في التيمورية «وإلا خمس» بتشديد الميم.

(2) البلاقية «في القرى».

## فصل

### ﴿ حد أرض العشر من أرض الخراج ﴾

قال أبو يوسف رحمه الله : فأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من حد أرض العشر من حد أرض الخراج فكل أرض أسلم أهلها عليها وهي من أرض العرب أو أرض العجم فهي لهم وهي أرض عشر، بمنزلة المدينة حين أسلم عليها أهلها وبمنزلة اليمن، وكذلك كل من لا تقبل منه الجزية ولا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل ومن عبدة الأوثان من العرب فأرضهم أرض عشر وإن ظهر عليها الإمام، لأن رسول الله ﷺ قد ظهر على أرضين من أرض العرب وتركها (1) فهي [أرض] عشر حتى الساعة. قال : وأما دار من دور الأعاجم قد ظهر عليها الإمام وتركها في أيدي أهلها فهي أرض خراج، وإن قسمها بين الذين غنموها فهي أرض عشر. ألا ترى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ظهر على أرض الأعاجم وتركها في أيديهم فهي أرض خراج. وكل أرض من أراضي الأعاجم صالح عليها أهلها وصاروا ذمة فهي أرض خراج.

## فصل

### ﴿ فيما يخرج من البحر ﴾

وسألت يا أمير المؤمنين عما يخرج من البحر من حلية وعنبر، فإن فيما يخرج من البحر من الحلية والعنبر الخمس، فأما غيرهما فلا شيء فيه، وقد كان أبو حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله يقولان : ليس في شيء من ذلك شيء لأنه بمنزلة السمك وأما أنا فأبني أرى في ذلك الخمس وأربعة أخماسه لمن أخرجه لأننا قد روينا فيه حديثا عن عمر رضي الله عنه ووافقه عليه عبد الله بن عباس فاتبعنا الأثر ولم نر خلافا.

قال أبو يوسف رحمه الله : حدّثني الحسن بن عمار عن عمرو بن دينار عن طاوس عن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل يعلى بن أمية على البحر

(1) بالتيمورية «تركها في أيدي أهلها فهي أرض خراج وإن قسمها بين الذين غنموها فهي أرض عشر الخ».

فكتب إليه في عنبرة وجدها رجل على الساحل يسأله عنها وعما فيها، فكتب إليه عمر «إنه سيب من سيب الله، وفيما أخرج الله جل ثناؤه من البحر الخمس» قال : وقال عبد الله بن عباس «وذلك رأيي».

## فصل

### ﴿ في العسل والجوز واللوز ﴾

وأما العسل والجوز واللوز وأشباه ذلك فان في العسل العشر إذا كان في أرض عشر وإذا كان في أرض الخراج فليس فيه شيء وإذا كان في المفاوز والجبال على الأشجار أو في الكهوف فلا شيء فيه، وهو بمنزلة الثار تكون في الجبال والأودية لا خراج عليها ولا عشر.

قال أبو يوسف : حدّثنا بعض أشياخنا عن عمرو بن شعيب قال : كتب أمير الطائف إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن أصحاب النحل لا يؤدون إلينا ما كانوا يؤدون إلى النبي ﷺ ويسألون مع ذلك أن نحملهم أوديتهم، فكتب إليّ برأيك في ذلك. فكتب إليه عمر «إن أدوا إليك ما كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ فاحم لهم أوديتهم، وإن لم يؤدوا إليك ما كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ فلا تحم لهم» قال : وكانوا يؤدون إلى النبي ﷺ من كل عشر قَرَب قرية.

قال : وحدّثني يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن عمر كتب في الخلايا من كل عشر قَرَب قرية.

قال : وحدّثني الأحوص بن حكيم عن أبيه قال «في كل عشرة أُرطال رطل».

قال : وحدّثني عبد الله بن المحرر عن الزهري يرفعه قال : قال رسول الله ﷺ «في العسل العشر».

وأما اللوز والجوز والبندق والفسق وأشباه ذلك ففيه العشر إذا كان في أرض العشر،  
والخراج إذا كان في أرض الخراج لأنه يكال.

قال أبو يوسف : وليس في القصب ولا في الحطب ولا في الحشيش ولا في التبن ولا في  
السعف عشر ولا خميس ولا خراج.

وأما قصب السكر ففيه العشر إذا كان في أرض العشر، والخراج إذا كان في أرض  
الخراج. لأنه ثمر يؤكل، وقصب الذريرة وإن لم يؤكل فله ثمرة ومنفعة.

قال أبو يوسف : وليس في النفط والقيز والزئبق والمومياء — إن كان الشيء من ذلك  
عين في الأرض — شيء نعلمه، كان في أرض عشر أو في أرض خراج.

## فصل

### ﴿ قصة نجران وأهلها ﴾

وسألت يا أمير المؤمنين عن نجران وأهلها وكيف كان الحكم جرى فيهم وفيها ولم  
أخرجوا منها بعد الشرط الذي كان شرط عليهم ؟ وما السبب في ذلك ؟ فان النبي ﷺ كان  
أقر أهلها فيها على شروط اشترطها عليهم واشترطوها هم، وكتب لهم بذلك كتابا، قد ذكرت  
نسخته لك، وبعث إليهم عمرو بن حزم وإلى غيرهم، وكتب لهم عهدا. فحدثني محمد بن  
اسحاق أن النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم حين بعثه إلى نجران : « بسم الله الرحمن الرحيم.  
هذا أمان من الله ورسوله، يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود. عهد من محمد النبي لعمر بن  
حزم حين بعثه إلى اليمن، أمره بتقوى الله في أمره كله، وأن يفعل ويفعل يأخذ من المغام خمس  
الله جل ثناؤه وما كتب على المؤمنين في الصدقة من الثار ». وإن نسخة كتاب النبي ﷺ  
لهم التي في أيديهم :

بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما كتب محمد النبي رسول الله ﷺ لأهل نجران — إذ كان عليهم حكمه — في كل ثمرة وفي كل صفراء وبيضاء ورقيق (1). فافضل ذلك عليهم وترك (2)، ذلك كله لهم على ألفي حلة من حلل الأواق في كل رجب ألف حلة وفي كل صفر ألف حلة مع كل حلة أوقية من الفضة، فما زادت على الخراج أو نقصت عن الأواق فبالحساب، وما قضوا من دروع أو خيل أو ركاب أو عروض أخذ منهم بالحساب. وعلى نجران مؤنة رجلي ومتعتهم ما بين عشرين يوما فما دون ذلك، ولا تحبس رجلي فوق شهر، وعليهم عارية ثلاثين درعا وثلاثين فرسا وثلاثين بعيرا إذا كان كيد باليمن ومعة (3)، وما هلك مما أعاروا رجلي من دروع أو خيل أو ركاب أو عروض فهو ضمين على رجلي حتى يؤديه إليهم. ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم (4)، ويبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير، لا يغير أسقف من أسقفية ولا راهب من رهبانته ولا كاهن من كهانته (5)، وليس عليه دنية (6)، ولا دم جاهلية ولا يخسرون ولا يعسرون ولا يبطأ أرضهم جيش. ومن سأل منهم حقا فبينهم النصف غير ظالمين ولا مظلومين. ومن أكل ربا من ذي قيل (7) فذمتي منه بريئة. ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر، وعلى ما في هذا الكتاب جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله أبدا حتى يأتي الله بأمره، مانصحوه وأصلحوه ما عليهم غير متفلتين (8)، بظلم».

شهد أبو سفيان بن حرب وغيلان بن عمرو ومالك بن عوف من بني نصر (9) والأقرع بن حابس الحنظلي والمغيرة بن شعبة، وكتب لهم هذا الكتاب عبد الله بن أبي بكر.

(1) في التيمورية «في كل ثمرة صفراء أو بيضاء أو رقيق».

(2) في التيمورية «وأترك».

(3) في التيمورية «ذو معة».

(4) في التيمورية «وعبادتهم».

(5) في التيمورية «ولا رافه من رفهاء».

(6) في التيمورية «وليس عليهم رماية».

(7) في التيمورية «من ذمي قتل».

(8) في التيمورية «متغلين» ولعله «متلبسين».

(9) في التيمورية «نضر».

قال : ثم جاءوا من بعد إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه فكتب لهم :

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما كتب به عبد الله أبو بكر خليفة محمد النبي رسول الله ﷺ لأهل نجران، أجارهم بجوار الله وذمة محمد النبي رسول الله ﷺ على أنفسهم وأرضيهم وملتهم وأموالهم وحاشيتهم وعبادتهم وغائبهم وشاهدهم وأساقفتهم ورهبانهم وبيعتهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير لا يخسرون ولا يعسرون، ولا يغير أسقف من أسقفية ولا راهب من رهبانية وفاء لهم بكل ما كتب لهم محمد النبي ﷺ، وعلى ما في هذه الصحيفة جوار الله وذمة محمد النبي ﷺ أبداً وعليهم النصح والإصلاح فيما عليهم من الحق. شهد المستورد بن عمرو أحد بني القين وعمرو مولى أبي بكر وراشد بن حذيفة والمغيرة، وكتب».

ثم جاءوا من بعد أن استخلف عمر رضي الله تعالى عنه إليه وقد كان عمر أجلاهم عن نجران اليمن وأسكنهم بنجران العراق لأنه خافهم على المسلمين. فكتب لهم :

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما كتب به عمر أمير المؤمنين لأهل نجران من سار منهم آمن بأمان الله لا يضره أحد من المسلمين، وفاء لهم بما كتب لهم محمد النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه.

(أما بعد) فمن مروا به من أمراء الشام وأمراء العراق فليوسقهم (1) من حرث الأرض، فما اعتملوا من ذلك فهو لهم صدقة لوجه الله وعقبة لهم مكان أرضهم لا سبيل عليهم فيه لأحد ولا مغرم.

(أما بعد) فمن حضرهم من رجل مسلم فلينصرهم على من ظلمهم فإنهم أقوام لهم الذمة وجزيتهم عنهم متروكة أربعة وعشرين شهراً بعد أن يقدموا ولا يكلفوا إلا من صنعهم من غير مظلومين ولا معتدى عليهم. شهد عثمان بن عفان ومعيقة بن زائدة.

(1) في التيمورية «فليوسقهم».



فلما قبض عمر رضي الله عنه واستخلف عثمان أتوه إلى المدينة فكتب لهم إلى الوليد ابن عقبة — وهو عامله — : «بسم الله الرحمن الرحيم. من عبد الله عثمان أمير المؤمنين إلى الوليد بن عقبة، سلام الله عليك، فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو.

(أما بعد) فإن الأسقف والعاقب وسراة أهل نجران الذين بالعراق، أتوني فشكوا إليّ وأروني شرط عمر لهم وقد علمت ما أصابهم من المسلمين، وإني قد خففت عنهم ثلاثين حلة من جزيتهم تركتها لوجه الله تعالى جلّ ثناؤه، وإني وفيت لهم بكل أرضهم التي تصدق عليهم عمر عقبي مكان أرضهم باليمن، فاستوص بهم خيراً فإنهم أقوام لهم ذمة، وكانت بيني وبينهم معرفة. وانظر صحيفة كان عمر كتبها لهم فأوفهم ما فيها، وإذا قرأت صحيفتهم فارددها عليهم والسلام وكتب حمران بن أبان، للنصف من شعبان سنة سبع وعشرين».

فلما استخلف عليّ رضوان الله عليه وقدم العراق أتوه. فحدثني الأعمش عن سالم ابن أبي الجعد قال : أتى أسقف نجران عليا رضي الله عنه ومعه كتاب في أديم أحمر قال : أسألك يا أمير المؤمنين خط يدك وشفاعة لسانك — يعني لما رددتنا إلى بلادنا — قال فأني علي رضي الله عنه أن يردهم وقال : وبحك إن عمر كان رشيد الأمر قال : وكان عمر رضي الله عنه أجلاهم لأنه خافهم على المسلمين وقد كانوا اتخذوا الخيل والسلاح في بلادهم فأجلاهم عن نجران اليمن وأسكنهم نجران العراق. قال : وكانوا يرون أن عليا لو كان مخالفاً لسيرة عمر لردهم. ثم كتب لهم علي رضي الله عنه :

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب من عبد الله علي بن أبي طالب أمير المؤمنين لأهل النجرانية، إنكم أتيتموني بكتاب من نبي الله ﷺ فيه شرط لكم عن أنفسكم وأموالكم وإني وفيت لكم بما كتب لكم محمد ﷺ وأبو بكر وعمر، فمن أتى عليهم من المسلمين فليف لهم ولا يضاموا ولا يظلموا ولا ينتقص حق من حقوقهم، وكتب عبد الله بن أبي رافع، لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثين، منذ ولج رسول الله ﷺ المدينة».

قال أبو يوسف : وهذه الحلل المسماة هي الواجبة على أرضهم وعلى جزية رءوسهم

تقسم على رعوس الرجال الذين لم يسلموا وعلى كل أرض من أراضي نجران، وإن كان بعضهم. فأما جزية رعوسهم فليس على النساء والصبيان شيء وليس عليهم اليوم لنجران هذه ضيافة ولا نائبة للرسول ولا للوالي إنما كان ذلك على عهد النبي ﷺ وهم بنجران اليمن. أما اليوم فلا. قال : ولو اشتري نجراني أرضاً من أرض الخراج كان عليه فيها الخراج ولم يمنع الخراج الذي يجب عليه في الأرض النجرانية وما يجب عليه بجزية رأسه والأرض إن كانت له بنجران خاصة من الحلل لأن الحلل إنما تجب عليهم لجزية رعوسهم في أرض نجران خاصة. وقد ينبغي أن يفرق بهم ويحسن إليهم ويوفى لهم بدمتهم ولا يحملوا فوق طاقتهم ولا يظلموا ولا يعسروا ولا يخسروا ولا يكلفوا مؤنة ولا نائبة وأن يبعث إليهم من يحبهم في بلادهم ولا يلزم نساءهم ولا صبيانهم في رعوسهم جزية من الحلل ولا من غيرها.

قال أبو يوسف : حدثني الحسن بن عمارة عن محمد بن عبيد الله (1) عن عبد الرحمن بن سابط عن يعلى بن أمية قال : لما بعثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه على خراج أرض نجران — يعني نجران التي قرب اليمن — كتب إلي أن انظر كل أرض جلا أهلها عنها، فما كان من أرض بيضاء تسقى سبياً أو تسقيها السماء، فما كان فيها من نخيل أو شجر فادفعه إليهم يقومون عليه ويسقونه فلما أخرج الله من شيء فلعمر وللمسلمين منه الثلثان ولهم الثلث. وما كان منها يسقى بغرب فلهم الثلثان ولعمر وللمسلمين الثلث. وادفع إليهم ما كان من أرض بيضاء يزرعونها فما كان يسقى سبياً أو تسقيه السماء فلهم الثلث ولعمر وللمسلمين الثلثان. وما كان من أرض بيضاء تسقى بغرب فلهم الثلثان ولعمر وللمسلمين الثلث.

## فصل

### ﴿ في الصدقات ﴾

وسألت يا أمير المؤمنين عما يجب فيه الصدقة، في الإبل والبقر والغنم والخيل، وكيف

(1) في التيمورية «عبد الله».

ينبغي أن يعامل من وجب عليه شيء من الصدقة في كل صنف من هذه الأصناف ؟ فمر يا أمير المؤمنين العاملين عليها بأخذ الحق وإعطائه من وجب له وعليه والعمل في ذلك بما سنه رسول الله ﷺ ثم الخلفاء من بعده. كان لها أجرها ومثل أجر من عمل بها من غير أن ينتقص من أجورهم شيء، ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن ينتقص من أوزارهم شيء. هكذا وروى لنا عن نبينا ﷺ، وأنا أسأل الله أن يجعلك ممن استن بفعله ورضي عمله وأعظم عليه ثوابه، وأن يعينك على ما ولاك، ويحفظ لك ما استرعاك، وقد ذكرت ما بلغنا أنه أوجب على كل صنف من هذه الأصناف من الصدقات وعليه أدركت فقهاءنا، وهو المجمع عليه عندنا، وهو أحسن ما سمعنا في ذلك — حديثاً عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ كتب كتاباً في الصدقة فقرئه بسيفه أو قال بوصيته فلم يخرج به حتى قبض ﷺ، فعمل به أبو بكر حتى هلك، ثم عمل به عمر، قال : فكان فيه «في كل أربعين شاة، إلى مائة وعشرين، فإذا زادت فشاتان إلى مائتين، فإذا زادت فثلاث شياه إلى ثلاثمائة، فإذا زادت ففي كل مائة شاة شاة. وليس فيها شيء تبلغ المائة. وفي خمس من الإبل شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض، إلى خمس وثلاثين، فإن زادت ففيها ابنة لبون، إلى خمس وأربعين. فإن زادت ففيها حقة إلى ستين، فإن زادت ففيها جذعة إلى خمس وسبعين، فإن زادت ففيها بنتا لبون إلى تسعين، فإن زادت ففيها حقتان إلى عشرين ومائة، فإن زادت على مائة وعشرين ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون. ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بالسوية» (1).

وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : إذا زادت الإبل على مائة وعشرين فبحساب تستقبل بها الفريضة وهو قول إبراهيم النخعي وبه قال أبو حنيفة فإذا

(1) يتفق المذهب الحنفي والمذهب المالكي في النصار.

ونوع المخرج غير أن مالكا يرى أن ابن اللبون لا يكفي في الإخراج مع وجود الانثى بنت اللبون وكذلك بنت المخاض، أما شاة الغنم فترى مالك أنه لا يعدل عنها إلى شاة المعز إلا إذا كان كل أو جل المملوكات في المعز حسب الجهة وإنما كان وقد يخبر الساعي بأبداله هذه بتلك ما أبو حنيفة يسوي بينهما.

الشرح الصغير الأقرب للمسالك ج 1 ص صفحة 596

(2) لا يرى المذهب المالكي في تحيل زكاة لحديث تجاوزت لكم عن صدقه تحيل وترس

كثرت الإبل ففي كل خمسين حقه، وكذلك الغنم إذا كثرت ففي كل مائة شاة شاة. وليس في أقل من ثلاثين بقرة من البقر السائمة شيء فإذا كانت ثلاثين ففيها تبيع جذع، إلى تسع وثلاثين، فإذا كانت أربعين ففيها مسنة، فإذا كثرت ففي كل ثلاثين تبيع جذع وفي كل أربعين مسنة.

قال أبو يوسف : حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن مسروق قال : لما بعث رسول الله ﷺ معاذًا إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعًا أو تبعة ومن كل أربعين مسنة. وقد بلغنا مثل ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، وأما الخيل فإني أدركت من أدركت من مشيختنا يختلفون فيها فقال أبو حنيفة رحمه الله : في الخيل السائمة الصدقة دينار في كل فرس، وروى لنا ذلك عن حماد (1) عن إبراهيم وقد بلغنا نحو ذلك عن علي رضي الله عنه، وقد بلغنا عن علي رضي الله تعالى عنه أيضًا في حديث آخر يخالف ما روي عنه أولاً يرفعه إلى رسول الله ﷺ أنه قال «قد عفوت لأمتي عن الخيل والرقيق» (1) .

وقد روينا عن رسول الله ﷺ ما نقله إلينا رجال معروفون انه قال «تجاوزت لأمتي عن الخيل والرقيق».

ومن ذلك ما حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال «تجاوزت لكم عن صدقة الخيل والرقيق».

فأما الإبل العوامل والبقر العوامل فليس فيها صدقة لم يأخذ معاذ منها شيئاً، وهو قول علي رضي الله تعالى عنه. قال : والجواميس والبخت بمنزلة الإبل والبقر وهي كمعز الشاة وضأتها.

فأما ما يؤخذ في الصدقة من الغنم فلا تؤخذ إلا الشني فصاعداً، ولا تؤخذ في الصدقة هرمة ولا عمياء ولا عوراء ولا ذات عوار فاحش ولا فحل الغنم ولا الماخض ولا الحوامل ولا

(1) في التيمورية «وروى لنا ذلك حماد»

الرَّئِى — وهي التي معها وسد تربيته — ولا الأكلة — وهي التي يسمنها صاحب الغنم ليأكلها — ولا جذعة فما دونها، فإن كانت فوق الجذع ودون هذه الأربع أخذها المصدق. وليس لصاحب الصدقة أن يتخير الغنم فيأخذ من خيارها ولا يأخذ من شرارها ولا من دونها ولكن يأخذ الوسط من ذلك على السنة وما جاء فيها. ولا ينبغي لصاحب الصدقة أن يجلب الغنم من بلد إلى بلد.

ولا تؤخذ الصدقة من الإبل والبقر والغنم حتى يحول عليها الحول فإذا حال عليها حول أخذ منها ويحتسب في العدد بالصغير والكبير وبالسَّخلة وإن جاء بها الراعي على يده (1) يحملها إذا كانت قبل الحول، فأما إذا كان من نتاج بعد الحول لم يحتسب به في السنة الأولى ويحتسب به في السنة الثانية وإن بقي حتى يحول عليه الحول، والمعز والضأن في الصدقة سواء، فإن كان له أربعون جملاً فحال عليها الحول فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول : لا شيء فيها، وأما أنا فأرى أن يأخذ المصدق منها واحداً، وكذلك العجاجيل والفصالان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، فإن كانت له شاة مسنة وتسعة وثلاثون جملاً فحال عليها الحول فإن فيها مسنة، وبذلك قال أبو حنيفة إذا كان فيها مسن يؤخذ في الصدقة وجبت فيها الصدقة وكذلك هذا في الإبل والبقر. فإن هلكت الشاة بعد الحول فلا شيء فيها على قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف : فيها تسعة وثلاثون جزءاً من أربعين جزءاً من جمل. فإن حال الحول له على أربعين بقرة فهلك منها عشرون قبل أن يأتي المصدق ثم أتى فإن فيها نصف مسنة، فإن كان إنما هلك أقل فبحسابه، إن هلك ثلث الأربعين بقي فيها ثلث مسنة وإن هلك ربع الأربعين بقي فيها ثلاثة أرباع مسنة لا يحول ما يجب في مسنة إلى تبيع، وكذلك الإبل لو كان له خمس وعشرون من الإبل فحال عليها الحول وجبت فيها بنت مخاض، وإن هلك كلها إلا بعيراً فإن في ذلك البعير جزءاً من خمسة وعشرين جزءاً من بنت مخاض، وإن كان هلك منها عشرون وبقي خمسة لم يؤخذ من صاحبها شيء وكان للمصدق منها خمس بنت مخاض ولو كان له خمسون من البقر لم يكن فيها إلا مسنة ليس فيما يزيد على الثلاثين من البقر شيء إلا تبيع حتى تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة، ثم ليس فيما يزيد على الأربعين شيء إلا

---

(1) في التمهيدية على « شفه ».

المسنة حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان، ثم إذا صارت سبعين ففيها تبيع ومسنة، فإذا زادت البقر وكثرت ففي كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تبيع أو تبيعة جذع. فإذا حال الحول للرجل على خمسين بقرة ثم هلك منها عشر فإن فيها مسنة على حالها لأنه قد بقي ما يجب فيه مسنة. فإن كان الذي هلك منها عشرون فإن عليه فيها ثلاثة أرباع مسنة لأنه ذهب مما كانت تجب فيه المسنة — وهو أربعون — رعه فيسقط ربع المسنة. ولو كان له خمسون من الإبل فحال عليها الحول فعليه فيها حقة، فإن هلك منها ثلاث أو أربع قبل أن يأتي المصدق وبقي ست وأربعون أخذ منه المصدق حقة لأن الذي يجب عليه في ست وأربعين حقة ولم يحتسب بما هلك، ولو كان إنما بقي أقل من ست. وأربعين قسمت الحقة على ستة وأربعين جزءاً ثم نظرت كم نصيب الذي بقي من تلك الأجزاء من الحقة فكان عليه فيها كذلك، وكذلك الغنم لو كانت له مائة وعشرون شاة فإن فيها شاة واحدة لأنه ليس في الغنم شيء ما لم يبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة. فإن هلك من المائة والعشرين الشاة عشرون أو أربعون أو ثمانون كان عليه في الأربعين الباقية شاة لأنه قد بقي منها ما تجب فيه الصدقة، ولو هلك منها مائة وبقي عشرون فعليه نصف شاة — نصف ما كان يجب في الأربعين — ولا يحتسب بالفضل الذي يجاوز الأربعين، ويحتسب له بما نقص عن الأربعين. ولو حال له الحول على مائة وإحدى وعشرين شاة ففيها شاتان. فإن هلك منها قبل أن يأتي المصدق شيء سقط عنه بحسابه، إن هلك سدس سقط سدس شاتين وكذلك خمس. ولو هلك منها شاتان فقط كان عليه مائة جزء وتسعة عشرة جزءاً من مائة وواحد وعشرين جزءاً من شاتين. وعلى هذا جميع هذا الوجه من الإبل والبقر والغنم. والله أعلم.

## باب في الزيادة والنقصان والضياع

قال أبو يوسف رحمه الله: لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها من ملكه إلى ملك غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكا واحد منهم من الإبل والبقر والغنم، مالا يجب فيه الصدقة ولا يحتال في إبطال الصدقة به ولا سبب.

بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : « ما مانع الزكاة بمسلم، ومن لم يؤدها فلا صلاة له » وأبو بكر رضي الله عنه يقول : « لو منعوني عقالا مما أعطوه لرسول الله ﷺ لجاهدتهم » حين منعه الصدقة ورأى قتالهم جلا طلقا له. وجريه رضي الله عنه يروي عن رسول الله ﷺ « ليصدر المصدق عنكم حين يصدر وهو راض ».

ومُرَّ يا أمير المؤمنين باختيار رجل ثقة عفيف ناصح مأمون عليك وعلى رعيتك فوله جميع الصدقات في البلدان، ومره فليوجه فيها أقواما يرتضيههم ويسأل عن مذاهبهم وطرائقهم وأماناتهم يجمعون إليه صدقات البلدان، فإذا جمعت إليه أمرته فيها بما أمر الله جل ثناؤه فأنفذه ولا تولها عمال الخراج. فإن مال الصدقة لا ينبغي أن يدخل في مال الخراج. وقد بلغني أن عمال الخراج يعثون رجالا من قبلهم في الصدقات فيظلمون ويعسفون ويأتون ما لا يحل ولا سبغ، وإنما ينبغي أن يتخير للصدقة أهل العفاف والصلاح. فإذا وليتها رجالا ووجه من قبله من يؤثق بدينه وأمانته أجريت عليهم من الرزق بقدر ما ترى، ولا تُجر عليهم ما يستغرق أكثر الصدقة، ولا ينبغي أن يجمع مال الخراج إلى مال الصدقات والعشور لأن الخراج في جميع المسلمين والصدقات لمن سمي الله عز وجل في كتابه. فإذا اجتمعت الصدقات من الإبل والبقر والغنم جمع إلى ذلك ما يؤخذ من المسلمين من العشور — عشور الأموال — وما يمر به على العاشر من متاع وغيره، لأن موضع ذلك كله موضع الصدقة فيقسم ذلك أجمع لمن سمي الله تبارك وتعالى في كتابه. قال الله تعالى في كتابه فيما أنزل علي نبيه محمد ﷺ ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهِ وَالْمَوْلُفَةُ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ فالْمَوْلُفَةُ قُلُوبِهِمْ قد ذهبوا، والعاملون عليها يعطهم الإمام ما يكفيهم، وإن كان أقل من الثمن أو أكثر أعطى الوالي منها ما يسهه ويسع عماله من غير سرف ولا تقتير، وقسمت بقية الصدقات بينهم، فللفقراء والمساكين سهم، والغارمين — وهم الذين لا يقدرين على قضاء ديونهم — سهم، وفي أبناء السبيل المنقطع بهم سهم يحملون به ويعانون، وفي الرقاب سهم وفي الرجل يكون له الرجل المملوك أو أب مملوك أو أخ أو أخت أو أم أو ابنة أو زوجة أو جد أو جدة أو عم أو عمة أو خال أو خالة وما أشبه هؤلاء فيعان هذا في شراء هذا ويعان منه المكاتبون، وسهم في إصلاح طرق المسلمين، وهذا يخرج بعد إخراج أرزاق العاملين عليها، ويقسم سهم الفقراء والمساكين من صدقة ما حول كل مدينة في أهلها ولا يخرج منها

فيتصدق به على أهل مدينة أخرى، وأما غيره فيصنع به الإمام ما أحب من هذه الوجوه التي سمى الله تعالى في كتابه وإن صيرها في صنف واحد ممن سمى الله تعالى ذكره أجزأ.

قال أبو يوسف : حدّثنا الحسن بن عمار عن حكيم بن جبير عن أبي وائل عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه، أنه أتى بصدقة فأعطاعا كلها أهل بيت واحد.

قال : وحدّثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال «لا بأس أن تعطى الصدقة في صنف واحد».

قال : وحدّثني الحسن بن عمار عن المنهال بن عمرو عن زرّ بن حبيش عن حذيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال «لا بأس بأن تعطى الصدقة في صنف واحد».

قال أبو يوسف : وحدّثني محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر عن قتادة عن محمود ابن لبيد عن رافع بن خديج رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله ﷺ «العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله».

قال : وحدّثنا بعض أشياخنا عن طاوس، قال : بعث النبي ﷺ عبادة بن الصامت على الصدقة، فقال له «اتق الله يا أبا الوليد لا تجيء يوم القيامة بغير تحمله على رقبتك له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة لها ثؤاج، قال : يا رسول الله إن هذا لهكذا ؟ قال : أي والذي نفسي بيده، إلا من رحم الله. قال : والذي بعثك بالحق لا أتأمر على اثنين أبداً.

قال : وحدّثني هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي، قال : استعمل النبي ﷺ رجلاً يقال له ابن اللثية على صدقات بني سليم، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي إليّ، قال : فقام النبي ﷺ على المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال : ما بال عامل أبعثه فيقول هذا لكم وهذا أهدي إليّ : أفلا قعد في بيت أبيه وبيت أمه حتى ينظر أيهدى إليه أم لا ؟ ! والذي نفسي بيده لا يأخذ منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة، إما بغير له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تبعر. — ثم رفع يديه حتى رؤي بياض إبطيه — فقال : اللهم هل بلغت ؟.



قال أبو يوسف : وحدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عكرمة بن أبي خالد عن بشر بن عاصم عن عبد الله بن سفيان عن أبيه عن جده «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعثه ساعياً. فرآه في بعض المدينة فقال : أما يسرك أن تكون في مثل الجهاد ؟ فقال : من أين وهم يزعمون أنني أظلمهم ؟ قال : كيف ؟ قال : يقولون تأخذ منا السخلة. قال : أجل، خذ منهم وإن جاء بها الراعي يحملها على كتفه، وأخبرهم أنك تدع لهم الرئى والأكيلة وفحل الغنم والماخض (١)».

قال : وحدثنا عطاء بن عجلان عن الحسن قال : بعث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه سفيان بن مالك ساعياً بالبصرة، فمكث حيناً ثم استأذنه في الجهاد، فقال : أو لست في جهاد ؟ قال : من أين، والناس يقولون هو يظلمنا ؟ قال : وفيهم ؟ قال يقولون : يعد علينا السخلة. قال : فعدها وإن جاء بها الراعي يحملها على كتفه، قال : أو ليس تدع لهم الرئى والأكيلة والماخض وفحل الغنم ؟

قال وحدثني يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن رجلين من أشجع أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بعث محمد بن مسلمة ساعياً عليهم. قالوا : فكان يقصد فما أتينا به من شاة فيه وفاء من حقه أخذها.

قال : وحدثني يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى عن القاسم بن محمد أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مرت به غنم الصدقة فيها شاة ذات ضرع عظيم فقال عمر : ما هذه ؟ قالوا : من غنم الصدقة. فقال عمر : ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون، فلا تغصبوا الناس ولا تأخذوا حزرات الناس، يعني بحزرات خيار أموال الناس (٢).

قال : وحدثني هشام بن عروة عن أبيه أن النبي ﷺ بعث في أول الإسلام مصدقا، فقال «خذ الشارف (١) والباكراً ذات العيب، ولا تأخذ من حزرات الناس شيئاً».

(١) الرئى : الشاة ترى في البيت لاجل اللبن. والماخض من النساء والإبل والشاة المقرب أي التي دنا وقت ولادها.

(٢) ويروى حرازات بتقديم الراء سميت بذلك لأن صاحبها يحزها أي يصونها عن الابتذال.

قال : وحدثني هشام بن عروة عن أبيه أن النبي ﷺ بعث رجلا يصدق الناس حين أمره الله جل ثناؤه أن يأخذ الصدقة، فقال له رسول الله ﷺ «لا تأخذ من حزرات أنفس الناس شيئاً، خذ الشارف والبكر وذات العيب» كره النبي ﷺ أن ينفر الناس حتى يفتحوها ويختسبوا، فذهب فأخذ ذلك على ما أمره النبي ﷺ أن يأخذ، حتى جاء إلى رجل من أهل البادية فذكر له أن الله تعالى أمر رسوله ﷺ أن يأخذ الصدقة من الناس يركبهم بها ويطهرهم بها فقال له الرجل : والله ما قام في إيلي أحد قط يأخذ شيئاً لله قبلك، والله لتختارن. فرجع إلى رسول الله ﷺ، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فدعا له النبي ﷺ.

قال : وحدثني سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري عن زياد بن أبي مريم «أن النبي ﷺ بعث مصدقاً فجاءه بإبل مسان، فقال له رسول الله ﷺ هلكت وأهلك، فقال : إني كنت أعطى البكرين بالجمال المسن. قال : فلا إذا».

قال : وحدثنا داود بن أبي هند عن عامر الشعبي قال : كان يقال «المعتدي في الصدقة كإعنها».

قال : وحدثنا عبيدة بن أبي رائطة عن أبي حميد عن وهيل بن عوف المجاشعي قال : جئت أبا هريرة رضي الله تعالى عنه فقلت : يا أبا هريرة، إن أصحاب الصدقة قد ظلمونا وتعدوا علينا وأخذوا أموالنا، قال «لا تمنعهم شيئاً ولا تسبههم وتعوذ بالله من شرهم».

قال : وحدثنا بعض أشياخنا عن إبراهيم بن ميسرة، قال «سأل رجل أبا هريرة : في أي المال الصدقة ؟ قال : في الثلث الأوسط، فإن أئى فأخرج له الثنية والجذعة. فإن أئى فدعه وقل له قولاً معروفاً».

قال : وحدثنا الحسن بن عمارة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي كرم الله وجهه أنه قال : ليس فيما دون أربعين من الغنم شيء.

(1) الشارف من السهام العتيق القديم ومن النوق المسنة المرمة.

قيل لأبي يوسف : لم رأيت أن يقاسم أهل الخراج ما أخرجت الأرض من صنوف الغلات، وما أثمر النخل والشجر والكرم على ما قد وضعته من المقاسمات ولم ترددهم إلى ما كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وضعه على أرضهم ونخلهم وشجرهم وقد كانوا بذلك راضين وله محتملين. فقال أبو يوسف : إن عمر رضي الله تعالى عنه رأى الأرض في ذلك الوقت محتملة لما وضع عليها، ولم يقل حين وضع عليها ما وضع من الخراج إن هذا الخراج لازم لأهل الخراج وحتم عليهم ولا يجوز لي ولمن بعدي من الخلفاء أن ينقص منه ولا يزيد فيه، بل كان فيما قال الحذيفة وعثمان حين أتياه بخبر ما كان استعمالهما عليه من أرض العراق «لعلكما حملتما الأرض ما لا تطيق» دليل على أنهما لو أخبراه أنها لا تطيق ذلك الذي حملته من أهلها لنقص مما كان جعله عليهم من الخراج، وأنه لو كان ما فرضه وجعله على الأرض حتما لا يجوز النقص منه ولا الزيادة فيه ما سألها عما سألها عنه من احتمال أهل الأرض أو عجزهم. وكيف لا يجوز النقصان من ذلك والزيادة فيه وعثمان بن حنيف يقول مجيباً لعمر رضي الله تعالى عنه حملت الأرض أمراً هي له مطيقة، ولو شئت لأضعفت أرضي. أو ليس قد ذكر أنه قد ترك فضلاً لو شاء أن يأخذه ؟ وحذيفة يقول مجيباً لعمر رضي الله تعالى عنه أيضاً : وضعت على الأرض أمراً هي له محتملة وما فيها كثير فضل. فقله هذا يدل والله أعلم على أنه قد كان فيها فضل وإن كان يسيراً قد تركه لهم، وإنما سألها ليعلم فيزيد أو ينقص على قدر الطاقة وبقدر ما لا يحجف ذلك بأهل الأرض. فلما رأينا ما كان جعل على أرضهم من الخراج يصعب عليهم ورأينا أرضهم غير محتملة له ورأينا أخذهم بذلك داعياً إلى جلائهم عن أرضهم وتركهم لها، وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه وهو الذي جعل الخراج عليهم سأل عنهم : أيطيعون ذلك أم لا ؟ وتقدم في أن لا يكلفوا فوق طاقتهم، اتبعنا ما أمر به وتقدم فيه ورجونا أن يكون الرشد في امتثال أمره. فلم نحملهم ما لا يطيعون ولم نأخذهم من الخراج إلا بما تحتمله أرضهم.

ومما يدل على أن للإمام أن ينقص ويزيد فيما يوظفه من الخراج على أهل الأرض على قدر ما يحتملون وأن يصير على كل أرض ما شاء بعد أن لا يحجف ذلك من مقاسمة الغلات أو من دراهم على مساحة جربانها (١) أن عمر رضي الله عنه جعل على أهل السواد

(١) جمع جريب وهو الوادي، واستعير للقطعة المتميزة من الأرض وتختلف مقداره باختلاف الأقاليم.

على كل جريب عامر أو غامر فقيرًا ودرهما، وعلى الجريب من النخل ثمانية دراهم وقد قالوا إنه ألغى النخل عوناً لأهل الأرض، وقالوا إنه جعل فيما سقي منه سيحاً العشر وفيما سقي بالدالية نصف العشر. وما كان من نخل عملت أرضه فلم يجعل عليه شيئاً، وجعل على الكرم والرطاب وغير ذلك مما قد ذكرناه. ووجه يعلى بن أمية إلى أرض نجران، فكتب إليه بأمره أن يقاسم أهل الأرض على الثلث والثلثين مما أخرج الله منها من غلة، وأن يقاسمهم ثمر النخل ما كان منه يسقى سيحاً للمسلمين الثلثان ولهم الثلث وما كان يسقى بغرب (١)، فلهم الثلثان وللمسلمين الثلث. ففي هذين الفعلين من عمر في أرض السواد وفي أرض نجران ما يدل على أن للإمام أن يختار فيجعل على كل أرض من الخراج ما يحتمل ويطبق أهلها، أولاً ترى أن رسول الله ﷺ قد افتتح خير عنوة ولم يجعل عليها خراجاً ودفعها إلى اليهود مساقاة بالنصف ؟ وأن عمر رضي الله تعالى عنه لما افتتح السواد ناظر بعض دهاقين العراق وسألهم : كم كنتم تؤدون إلى الأعاجم في أرضكم ؟ فقالوا : سبعة وعشرين. فقال : لا أرضى بهذا منكم، فرأى أن تمسح البلاد وجعل عليها الخراج، وكان ذلك عنده أصح لأهل الخراج وأحسن رداً (٢) وزيادة في الفيء من غير أن يحملهم ما لا يطيقون. فللإمام أن ينظر فيما كان عمر جعله على أهل الخراج، فإن كانوا يطيقون ذلك اليوم وكانت أرضهم له محتملة وإلا وضع عليهم ما تحتمله الأرض ويطيقه أهلها.

قال أبو يوسف : وحدَّثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه قال : كتب عمر ابن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن أن انظر الأرض ولا تحمل خراباً على عامر ولا عامراً على خراب، وانظر الخراب فإن أطاق شيئاً، فخذ منه ما أطاق وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من عامر لا يعتمل (٣) شيئاً، وما أجذب من العامر من الخراج فخذ في رفق وتسكين لأهل الأرض، وأمر أن لا تأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس فيها تبر ولا أجور الضرايين ولا إذابة الفضة ولا هدية النيروز والمهرجان ولا ثمن الصحف ولا أجور الفيوج (٤)، ولا أجور البيوت ولا دراهم النكاح، ولا خراج على من أسلم من أهل الأرض.

(١) في التيمورية «يقرب».

(٢) في التيمورية «رداء».

(٣) في التيمورية «لا يحمل».

(٤) جمع «فيج» وهو رسول البعيد.

قال أبو يوسف : ولا يحل لوالي خراج أن يهب لرجل من خراج أرضه شيئاً إلا أن يكون الإمام قد فرض ذلك إليه فقال له : هب لمن رأيت أن في هبتك له صلاحاً للرعية واستدعاء للخراج. ولا يسمع من يهب له والى الخراج شيئاً من الخراج — بغير إذن الإمام — قبول ذلك ولا يحل له حتى يؤدي جميع ما يجب عليه من الخراج لأن الخراج صدقة الأرض، وهو فيء لجميع المسلمين، ولا يحل لوالى الخراج أن يهب شيئاً من الخراج إلا أن يكون الوالى متقبلاً للخراج فتجوز له الهبة ويسع الموهوب له أن يقبل، أو يكون الإمام قد رأى الصلاح في تفويض خراج أرض صاحب الأرض إليه فيجوز له ويسعه أن يقبله. وليس يجوز هبة شيء من الخراج إلا للإمام أو لمن يطلق له الإمام ذلك إذا كان يرى أن في ذلك صلاحاً، ولا يحل لأحد أن يحول أرض خراج إلى أرض عشر ولا أرض عشر إلى أرض خراج، وذلك أن يكون للرجل أرض عشر وإلى جانبها أرض خراج فيشتريها فيصيرها مع أرضه ويؤدى عنها العشر، أو يكون للرجل أرض خراج وإلى جانبها أرض عشر فيشتريها فيصيرها مع أرضه ويؤدى عنها الخراج فهذا حد ما لا يحل في الأرض والخراج (1).

## فصل

### ﴿ في بيع السمك في الآجام ﴾

وسألت يا أمير المؤمنين عن بيع السمك في الآجام ومواضع مستنقع الماء. فلا يجوز بيع السمك في الماء لأنه غرر وهو للذي، يصيده فإن كان يؤخذ باليد من غير أن يصاد فلا بأس ببيعه، ومثله إذا كان يؤخذ بغير صيد كمثل سمك في حُب (1) وإلا فإذا كان لا يؤخذ إلا بصيد فمثله كمثل ظبي في البرية أو طير في السماء ولا يجوز بيع ذلك لأنه غرر وهو للذي صاده. وقد رخص في بيع السمك في الآجام أقوام فكان الصواب عندنا والله أعلم في قول من كرهه.

(1) بالنسبة للمناجم يرى مالك أن مناجم الذهب والفضة فيها الزكاة ولا زكاة في بقية المعادن والامام ان يقطعه أو يجعله في بيت المال ولو وجد المعدن بأرض شخص معين ويعتبر التبرول من المعادن ولا اعتراض من صاحب الأرض على ما تقرره السلطة العليا لأن مردود المنجم بخدمة المصلحة العامة.  
(2) الحب بضم الحاء الحائية، فارسى معرب، وجمعه حباب وحبية كعنية.

حدَّثنا العلاء بن المسيب [ بن رافع ] (١)، عن الحارث العكلي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال : « لا تباعوا السمك في الماء فإنه غرر ».

وحدَّثنا يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن عبد الله بن مسعود أنه قال « لا تباعوا السمك في الماء فإنه غرر ».

قال وحدَّثنا عبد الله بن علي عن اسحاق بن عبد الله عن أبي الزناد قال : كتبت إلى عمر بن عبد العزيز (٢) في بحيرة يجتمع فيها السمك بأرض العراق : أنؤاجرها ؟ فكتب أن افعلوا.

قال : وحدَّثنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حماد قال : طلبت إلى عبد الحميد ابن عبد الرحمن فكتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن بيع صيد الآجام فكتب إليه عمر : أن لا بأس به وسماه الحبس.

قال : وحدَّثنا الحسن بن عمارة عن الحكم [ بن عتيبة ] عن إبراهيم (٣) قال إن اشتريته صيداً محصوراً ورأيت بعضه فلا بأس. وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه وضع على أجمة بُرْس (٤) أربعة آلاف درهم، وكتب لهم كتاباً في قطعة آدم. وإنما دفعها إليهم على معاملة في قصبتها (٥) .

قال أبو يوسف : حدَّثنا ابن أبي ليلى عن عامر الشعبي قال : نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر.

---

(١) الزيادة من التيمورية.

(٢) في التيمورية «عمر بن الخطاب» وهو سبق قلم.

(٣) بمطبعة بولاق «ابن ابراهيم» وصححت من التيمورية «عن ابراهيم» أي النخعي

(٤) ناحية بأرض بابل بمحضرة الصرح صرح نمروذ.

(٥) في التيمورية «قبضها».

## فصل

﴿ في إجارة الأرض البيضاء وذات النخل ﴾

وسألت يا أمير المؤمنين عن المزارعة في الأرض البيضاء بالنصف والثالث فإن أصحابنا من أهل الحجاز وأهل المدينة على كراهة ذلك وإفساده. ويقولون الأرض البيضاء مخالفة للنخل والشجر ولا يرون بأسا المسافة في النخل والشجر بالتثالث والرابع وأقل وأكثر، وأما أصحابنا من أهل الكوفة فاختلفوا في ذلك، فمن أجاز المساقاة في النخل والشجر منهم أجاز المزارعة في الأرض البيضاء والنصف والثالث ومن كره المساقاة منهم في النخل والشجر كره المزارعة في الأرض البيضاء بالنصف والثالث. والفريقان جميعاً من أهل الكوفة يرونها سواء : من أفسد المساقاة أفسد الأرض، ومن أجاز المساقاة أجاز الأرض.

قال أبو يوسف : فأحسن ما سمعناه في ذلك والله أعلم أن ذلك كله جائز مستقيم صحيح، وهو عندي بمنزلة مال المضاربة، قد يدفع الرجل إلى الرجل المال مضاربة بالنصف والثالث فيجوز وهذا مجهول لا يعلم ما مبلغ ربحه ليس فيه اختلاف بين العلماء فيما علمت. وكذلك الأرض عندي هي بمنزلة المضاربة : الأرض البيضاء منها والنخل والشجر سواء.

قال : وكان أبو حنيفة رحمه الله ممن يكره ذلك كله في الأرض البيضاء، وفي النخل والشجر بالتثالث والرابع وأقل وأكثر، وكان ابن أبي ليلى ممن لا يرى بذلك بأساً.

واحتج أبو حنيفة ومن كره ذلك بحديث أبي حصين عن [ ابن ] رافع بن خديج عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه مر على حائط فسأل : لمن هو ؟ فقال رافع بن خديج : لي، استأجرته. فقال « لا تستأجره بشيء منه » فكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه ومن كره المساقاة يحتج بهذا الحديث ويقول : هذه إجارة فاسدة مجهولة. وكانوا يحتجون أيضاً في المزارعة بالتثالث والرابع بحديث جابر عن رسول الله ﷺ أنه كره المزارعة بالتثالث والرابع وأما أصحابنا من أهل الحجاز فأجازوا ذلك على ما ذكرت لك ويحتجون في ذلك بما عامل عليه رسول الله

ﷺ أهل خير في التمر والزروع، ولا أعلم أحداً من الفقهاء اختلف في ذلك خلا هؤلاء الرهط من أهل الكوفة الذين وصفت لك (1).

قال أبو يوسف : فكان أحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم أن ذلك جائز مستقيم إتبعنا الأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في مساقاة خير لأنها أوثق عندنا وأكثر وأعم مما جاء في خلافها من الأحاديث.

قال : وحديثنا نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر عن النبي ﷺ، أنه عامل أهل خير بشطر ما يخرج من زرع وتمر، وكان يعطي أزواجه لكل واحدة كل عام مائة وسق ثمانين تمراً وعشرين شعيراً، فلما قام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قسم خير وخير أزواج النبي ﷺ أن يقطع لمن من الأرض أو يضمن لمن المائة وسق كل عام، فاختلفن عليه فمهن من اختار أن يقطع لمن ومنهن من اختار الأوسق، وكانت عائشة وحفصة رضي الله تعالى عنهما ممن اختار الأوسق.

قال : حدثنا عمرو بن دينار قال : جلسنا إلى أبي جعفر فسأله رجل من القوم عن قبالة (2) الأرض والنخل والشجر فقال : كان رسول الله ﷺ يقبل خير من أهلها بالنصف يقومون على النخل يحفظونه ويسقونه ويلقحونه فإذا بلغ أدنى صرامه بعث عبد الرحمن بن رواحة فخرص عليهم ما في النخل فيتولونه ويردون على النبي ﷺ الثمن بحصة النصف من الثمرة، فأتوه في بعض تلك الأعوام، فقالوا : إن عبد الله بن رواحة قد جار علينا في الخرص فقال رسول الله ﷺ «نحن نأخذه بخرص عبد الله ونرد عليكم الثمن بحصتكم من النصف» فقالوا بأيديهم، هكذا — وعقد بين دور ثلاثين (3) — : هذا الحق، بهذا قامت السماوات والأرض. لا بل نحن نأخذه فتولوا النخل، وتولوا على رسول الله ﷺ الثمن بحصة النصف (4)

(1) استحسن أبو يوسف رأي أهل الحجاز مالك وأصحابه في تعيين جزء الربح في عقود المزارعة والمقارعة وكذلك مال المضاربة خلافاً لرأي أهل الكوفة، ورأي أبي يوسف يتماشى مع ما يتطلبه النشاط الاقتصادي وتلاقح العمل والمال.

(2) القبالة (بالفتح) اسم المكتوب لما يلتزمه الإنسان من عمل ودين وغير ذلك. والقبالة (بالكسر) العمل نفسه.

(3) كذا بالأصول التي بأيدينا. ويرى الشيخ محمود الملاح الصواب «وعقد ثلاثين». وما بينهما لفظ محرف ربما كان اسم

الراوي.

(4) في التيمورية «بحصة الثمن».



قال : وحَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أُعْطِيَ خَيْبَرَ بِالنِّصْفِ قَالَ : فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ يَعْطُونَ أَرْضَهُمْ بِالثَّلَاثِ.

قال : وحَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ : رَأَيْتُ سَعْدَ ابْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَعْطِيَانِ أَرْضَهُمَا بِالثَّلَاثِ وَالرَّيْعِ.

قال : وحَدَّثَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أُعْطِيَ خَيْبَرَ بِالنِّصْفِ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ يَعْطُونَ أَرْضَهُمْ بِالثَّلَاثِ.

قال أبو يوسف : فهذا أحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم، وهو المأخوذ به عندنا .

قال أبو يوسف : والمزارعة عندنا على وجوه : منها عارية ليست فيها إجارة (1) وهو الرجل يعير أخاه أرضاً يزرعها ولا يشترط عليه إجارة فيزرعها المستعير ببذره وبقره ونفقته، فالزرع له والخراج على رب الأرض، فإن كانت من أرض العشر فالعشر على الزارع وبه يقول أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه.

ووجه آخر بتكوين الأرض للرجل فيدعو الرجل إلى أن يزرعها جميعاً والنفقة والبذر عليهما نصفان فهذا مثل الأول والزرع بينهما والعشر في الزرع وإن كانت أرض عشر، وإن كانت أرض خراج فالخراج على رب الأرض.

ووجه آخر : إجارة أرض بيضاء بدراهم مسماة سنة أو سنتين فهذا جائز والخراج على رب الأرض في قول أبي حنيفة رضي الله عنه وإن كانت أرض عشر فالعشر على رب الأرض. وكذلك قال أبو يوسف في الإجارة الخراج، وأما العشر فعلى صاحب الطعام.

---

(1) في التيمورية «شرط».

ووجه آخر : المزارعة بالثلث والرابع. فقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في هذا : إنه فاسد وعلى المستأجر أجر مثلها، والخراج على رب الأرض والعشر على رب الأرض .

وقلت : المزارعة جائزة على شروطها والخراج على رب الأرض والعشر عليهما جميعاً في الزرع. فهذا الوجه الرابع.

ووجه آخر : أن يكون للرجل أرض وبقر وبذر فيدعو أكاراً (١) فيدخله فيها فيعمل ذلك ويكون له السدس أو السبع فهذا فاسد في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ومن وافقه والزرع في قولهم لرب الأرض وللأكار أجر مثله والخراج على رب الأرض والعشر في الطعام.

يقال أبو يوسف : وهو عندي جائز على ما اشتراطا عليه على ما جاءت به الآثار. قال أبو يوسف : ولو أن رجلاً دفع إلى رجل رحي ماء يقوم عليها ويؤاجرها ويطحن للناس فيها بالاجرة على النصف فهذا فاسد لا يجوز وكذلك الرجل يدفع إلى الرجل بيوت قرية أو دار أو دواب أو سفينة يؤاجرها ويكتسب عليها فما أخرج الله من شيء فبينهما نصفان. فهذا لا يجوز في قول أبي حنيفة وقولي، وليس هذا بمنزلة ما ذكرنا من المعاملة والمزارعة. للأجير في هذا الوجه الفاسد أجر مثله على مالك ذلك. وما كان من غلة الرحي والسفينة فهي لصاحبها.

## فصل

﴿في الجزائر في دجلة والفرات والغروب﴾

قال أبو يوسف رحمه الله : وسألت يا أمير المؤمنين عن الجزائر التي تكون في دجلة والفرات ينضب عنها الماء فجاء رجل وهي جزيرة أرض له فحصبها من الماء وزرع فيها أو إذا نضب الماء عن جزيرة دجلة أو الفرات فجاء رجل ملاصق تلك الجزيرة بأرض له فحصبها من الماء وزرع فيها فهي له وهذا مثل الأرض الموات إذا كان ذلك لا يضر بأحد، وإن كان يضر

(١) أكرت الأرض حرثتها، واسم الفاعل أكار بتشديد الكاف بمعنى فلاح.

أحدًا منع من ذلك ولم يترك يحصنها ولا يزرع فيها ويحدث فيها حدثًا ألا بإذن الإمام. فأما إذا نضب الماء عن جزيرة في دجلة — مثل هذه الجزيرة التي بحذاء بستان موسى وهذه الجزيرة التي من الجانب الشرقي — فليس لأحد أن يحدث فيها شيئًا لا بناء ولا زرعًا، لأن مثل هذه الجزيرة إذا حصنت وزرعت كان ذلك ضررًا على أهل المنازل والدور. قال : ولا يسع الإمام أن يقطع شيئًا من هذا، ولا يحدث فيه حدثًا.

قال : وأما ما كان خارج المدينة فهو بمنزلة الأرض الميتة يحبسها الرجل ويؤدي عنها حق السلطان. ولو أن رجلا في طائفة من البطيحة (1) مما ليس فيه ملك لأحد غلب عليه الماء فضرب عليها المسندة واسخرجها وأحيها وقطع ما فيها من القصب فإنها بمنزلة الأرض الميتة، وكذلك كل ما عالج من أجمة أو من بحر أو من بر بعد أن لا يكون فيه ملك الإنسان فاستخرجه رجل وعمره فهو له وهو بمنزلة الموات، ولو أن رجلا أحيا من ذلك شيئًا قد كان له مالك قبله رددت ذلك إلى الأول ولم أجعل للثاني فيه حقًا، فإن كان الثاني قد زرع فيه فله زرعه وهو ضامن لما نقصت الأرض وليس عليه أجرة وهو ضامن لما قطع من قصبها، وكذلك لو كانت هذه الأرض في البرية فيها نبات لأنها بمنزلة القصب.

قال : ولو أن رجلا حظر حظيرة في البطيحة وكرى لها نهرًا فجاء رجل فقال : أنا أدخل معك في هذه الأرض وأشركك فيها فان كان نضب الماء عنها حين دخل معه فالشركة باطلة. وإن كان لم ينضب عنها فالشركة جائزة. وكذلك إذا كان في بركة فأتاه رجل فقال : أنا أدخل معك، فإن كان قد حفر فيها بركة أو بئرًا أو نهرًا وساق إليها الماء فالشركة في هذا فاسدة، وإن كان لم يحفر ولم يكر فالشركة جائزة مثل الأول.

قال : وإذا نضب الماء عن جزيرة في دجلة أو الفرات وكانت بحذاء منزل رجل وفئاه فأراد أن يصيرها في فئاه ويزيدها فيه، فليس له ذلك ولا يترك ذلك.

فإن جاء رجل فحصنها من الماء وزرع فيها وأدى عنها حق السلطان فهي بمنزلة أرض

---

(1) البطيحة والأبطح كل مكان متسع.

الموات يحجبها الرجل. فإن أراد هذا الذي هي بحذاء فثاء أن يعتملها ويؤدي عنها حق السلطان فهو أحق بها وهي له، وإن كانت هذه الجزيرة التي نضب عنها الماء إذا حصلت وضرب عليها المستاة أضر ذلك بالسفن التي تمر بدجلة والفرات وخاف المارة في السفن الغرق من ذلك أخرجت من يد هذا وردت إلى حالها الأولى لأن هذه الجزيرة بمنزلة طريق المسلمين، ولا ينبغي لأحد أن يحدث شيئاً في طريق المسلمين مما يضرهم، ولا يجوز للإمام أن يقطع شيئاً من طريق المسلمين مما فيه الضرر عليهم، ولا يسعه ذلك، وإن أراد الإمام أن يقطع طريقاً من طرق المسلمين الجادة رجلاً بيني عليه وللعمامة طريق غير ذلك قريب أو بعيد منه لم يسعه إقطاع ذلك ولم يحل له وهو آثم إن فعل ذلك وكذلك الجزائر التي ينضب عنها الماء في مثل الفرات ودجلة فللإمام أن يقطعها إذا لم يكن في ذلك ضرر على المسلمين فإن كان في ذلك ضرر لم يقطعها، ومن أحدث فيها حدثاً وكان فيه ضرر ردت إلى حالها الأولى.

وسألت عن الغروب التي تتخذ في دجلة وفي ممر السفن التي تمر إلى دجلة وفيها نفع وضرر، فإن كانت تضر بالسفن التي تمر في دجلة نحيث ولم يترك أصحابها وإعادتها إلى ذلك الموضع، وإن لم يكن فيها ضرر تركت على حالها.

فقليل لأبي يوسف فيها من الضرر أن السفينة ربما حملها الماء عليها فانكسرت ؟ قال أبو يوسف : ماتكسر عليها من السفن فصاحب الغربة ضامن لذلك، ولا يترك الإمام شيئاً من ذلك إلا أمر به فهدم ونُحي فإن في ذلك ضرراً عظيماً، فالفرات ودجلة إذا هما بمنزلة طريق المسلمين ليس لأحد أن يحدث فيه شيئاً فمن أحدث فيه شيئاً فعطب بذلك عاطب ضمن، وقد أرى أن يوكل بذلك رجلاً ثقة أميناً حتى يتتبع ذلك ولا يدع من هذه الغروب شيئاً في دجلة والفرات في موضع يضر بالسفن ويتخوف عليها منه إلا نحاه وتوعد أهله على إعادة شيء منه، فإن في ذلك أجراً عظيماً.

## فصل

### ﴿ في القنى والآبار والأنهار والشرب ﴾

قال أبو يوسف : وسألت يا أمير المؤمنين عن نهر حافته صارتا كبسا (1) على طريق العامة، حتى أضر ذلك بمنازل قوم من فعل وال أو أمير أو من غير فعله، وأضر ذلك بغير واحد في منازلهم، في حال أنهم يدخلون منازلهم في هبوط وشدة، ما القول في ذلك ؟ أيكون للإمام أن يأمرهم بطم هذا ونقضه إذا رفع إليه ؟

قال : إن كان هذا النهر قديما فإنه يترك على حاله، وإن كان محدثا من فعل وال أو غيره نظر في ذلك إلى منفعته وإلى ضرره. فإن كانت منفعته أكثر ترك على حاله، وإن كان ضرره أكثر أمرت بهدمه وطمه وتسويته بالأرض، وكل نهر له منفعة أكثر فلا ينبغي للإمام أن يهدمه ولا يتعرض له، وكل نهر مضرت أكثر من منفعته (2)، فعلى الإمام أن يهدمه ويطمه ويسويه بالأرض إلا ما كان للشفة (3)، فإن كان فيه ضرر على قوم وصلاح لآخرين في الشفة لم يتعرض له وإن تعرض له قوم فسدوه أو طموه بغير إذن الإمام فينبغي للإمام أن يأمر برده إلى حاله وأن يوجعوا عقوبة لأن شرب الشفة غير شرب الأرضين، شرب الشفة نرى القتال عليه. ولأصحاب الشفة من هذا النهر أن يمنعوا رجلا أن يسقي زرعه من ذلك ونخله وشجره وكرمه إذا كان يضر بأصحابه.

وسألت عن نهر بين قوم خاصة يأخذ من دجلة أو الفرات، أرادوا أن يكروه أو يخفروه، فكيف الحفر عليهم فإنهم يجتمعون جميعا فيكروونه من أعلاه إلى أسفله فكلما جازوا أرض رجل رفع عنه الكرى وكرى بقيتهم كذلك حتى ينتهي إلى أسفله وقد قال بعض الفقهاء : يكرى النهر من أعلاه إلى أسفله فإذا فرغ من ذلك حسب أجر جميع حفر ذلك

(1) كبس البئر والنهر طمهما بالتراب. وذلك التراب كبس بكسر الكاف.

(2) في التيمومية «وكل نهر ليست له منفعة الخ».

(3) أي شرب الشفة دون سقي الأرض.

النهر على جميع ما يشرب منه من الأرض فلزم كل إنسان من أهله بقدر ماله. فخذ يا أمير المؤمنين بأي القولين أحببت، فإني أرجو أن لا يضيق عليك الأمر إن شاء الله تعالى.

قال : وإذا خاف أهل هذا النهر أن ينشق عليهم فأرادوا تحصينه من ذلك فامتنع بعض أهله من الدخول معهم فيه، فإن كان في ذلك ضرر عام أجبرهم جميعاً على أن يخصنوه بالحصص، وإن لم يكن فيه ضرر عام لم يجبروا على ذلك وأمرت كل إنسان منهم أن يحصن نصيب نفسه، وليس لأهل هذا النهر أن يمنعوا أحداً أن يشرب منه للشفة، ولهم أن يمنعوا من سقي الأرض.

قال : وكل من كانت له عين أو بئر أو قناة فليس له أن يمنع ابن السبيل من أن يشرب منها ويسقي دابته وبعيره وغنمه منها، وليس له أن يبيع من ذلك شيئاً للشفة، والشفة عندنا الشرب لبني آدم والهائم والنعم والدواب، وله أن يمنع السقي للأرض والزرع والنخل والشجر، وليس لأحد أن يسقي شيئاً من ذلك إلا بإذنه، فإن أذن له فلا بأس بذلك وإن باعه ذلك لم يجز البيع ولم يحل للبائع والمشتري لأنه مجهول غرر لا يعرف، وكذلك لو كان في مصنعة يجتمع فيها الماء من السيول فلا خير في بيعه أيضاً، ولو سمى له كيلاً معلوماً أو عدد أيام معلومة لم يحز ذلك أيضاً للحديث الذي جاء في ذلك والسنة.

قال ولا بأس ببيع الماء إذا كان في الأوعية، هذا ماء قد أحرز، فإذا أحرزه في وعائه فلا بأس ببيعه. وإن هياً له مصنعة فاستقى فيها بأوعيته حتى جمع فيها ماء كثيراً ثم باع من ذلك فلا بأس إذا وقع في الأوعية، فقد أحرزه وقد طاب بيعه. فإذا كان إنما يجتمع من السيول فلا خير في بيعه، وإن كان في بئر أو عين يزداد ويكثر أو لا يزداد ولا يكثر فلا خير في بيعه، ولو باعه لم يجز البيع. ومن استقى منه شيئاً فهو له ولو كان يجوز بيعه ما طاب للذي يستقيه حتى يستطيع نفس صاحبه، ألا ترى أنه لا يطيب لرجل أن يأخذ ماء من سقاء صاحبه إلا بإذنه ويطيب نفسه إلا أن يكون حال ضرورة يخاف فيها على نفسه.

قال : وليس لصاحب العين والقناة والبئر والنهر أن يمنع الماء من ابن السبيل لما جاء في

ذلك من الحديث (١)، والآثار. وله أن يمنع سقي الزرع والنخل والشجر والكرم من قبل أن هذا لم ينجى فيه حديث وهو يضر بصاحبه. فأما الحيوان المواشي والإبل والدواب فليس له أن يمنع من ذلك. ألا ترى لو أن رجلا صرف نهر رجل إلى أرضه فاختصما قضيت به لرب النهر ومنعت الذي قهره من صرف مائه إلى أرضه من نهر كان أو قناة أو عين بئر أو مصنعة ألا ترى أن هذا يهلك حرث صاحب الماء، وليس ما ذكرنا من سقي الحيوان يجحف بصاحب الماء. ألا ترى أن صرف الماء، (٢) في نهر الغاصب يقطعه عن حرث أرضه وعن سقي زرعه ونخله وشجره وأن شرب الشفة لا يقطع عن ذلك ولا يضر، وفصل ما بين هذين (٣)، الأحاديث التي جاءت في ذلك والسنة.

حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كتب غلام لعبد الله بن عمر إلى عبد الله بن عمر : أما بعد، فقد أعطيت بفضل ما بي ثلاثين ألفا بعد ما أرويت زرعني ونخلي وأصلي. فان رأيت أن أبيعه وأشتري به رقيقا أستعين بهم في عملي ففعلت. فكتب إليه : قد جاءني كتابك وفهمت ما كتبت به إلي، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من منع فضل ماء لينع به فضل كلابه منعه الله فضله يوم القيامة» فإذا جاءك كتابي هذا فاسق نخلك وزرعك وأصلك (٤)، وما فضل فاسق جيرانك الأقرب فالأقرب. والسلام (٥) .

قال : وحدثني حريز بن عثمان الحمصي عن زيد بن حبان الشرعي (٦) قال : كان منا رجل بأرض الروم نازلا، وكان قوم يزرعون (٧) حول خبائه فطردهم، فنهاه رجل من المهاجرين عن

(١) في التيمورية «الأحاديث».

(٢) في التيمورية «صب الماء».

(٣) في التيمورية «هذه».

(٤) في التيمورية «وأصلي».

(٥) يذهب عبد الله بن عمر إلى حق الأجوار وابن السبيل في الشرب من الماء مهما كانت أهمية مصدره وكذلك ما فضل عن صاحب الماء فلا يمكن بيعه وإنما يترك للأجوار وهو مذهب يفرض حقا اجتماعيا ومرفقيا للصالح العام عملا بحديث : «المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار».

(٦) كذا في البولاقية وبالتيمورية «الشرقي» وفي ميزان الاعتدال زيد بن حبان الرقي.

(٧) في التيمورية «يزرعون».

ذلك وزجره، فامتنع. فقال الرجل : لقد غزوت مع رسول الله ﷺ ثلاث غزوات أسمع فيها يقول «المسلمون شركاء في ثلاث : الماء والكلأ والنار» فلما سمع الرجل ذكر النبي ﷺ رق فأقنى الرجل فاعتنقه، واعتذر إليه.

قال : وحدثنا العلاء بن كثير عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ «لا تمنعوا كلاً ولا ماء ولا نازلاً، فإنه متاع للمؤمنين، وقوة للمستضعفين».

قال : وحدثنا محمد بن اسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة قالت : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الماء قال أبو يوسف : وتفسير هذا عندنا والله أعلم أنه نهى عن بيعه قبل أن يحرز، والإحراز لا يكون إلا في الأوعية والآنية، فأما الآبار والأحواض فلا.

قال : وحدثنا الحسن بن عمارة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال «لا يمنع أحدكم الماء مخافة الكلأ» ولو أن صاحب النهر أو العين أو البئر أو القناة منع ابن السبيل من الشرب منها أو أن يسقي دابته أو بعيره أو شاته حتى يخاف على نفسه فإن أصحابنا كانوا يرون القتال على الماء إذا خاف الرجل على نفسه بالسلاح إذا كان في الماء فضل عمن هو معه. ولا يرون ذلك في الطعام. ويرون فيه الأخذ والغصب من غير قتال، فأما الماء خاصة فإنهم كانوا يرون فيه إذا خيف على النفس قتال المانع منه وهو في الأوعية عند الاضطراب إذا كان فيه فضل عمن هو في يده. ويحتجون في ذلك بحديث عمر في القوم السفر الذين وردوا ماء فسألوا أهله أن يدلّوهم على البئر فلم يدلّوهم عليها. فقالوا : إن أعناقنا وأعناق مطايانا قد كادت تنقطع من العطش فدلّونا على البئر واعطولونا دلّوا نستقي به، فلم يفعلوا فذكروا ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، فقال : هلا وضعتم فيهم السلاح.

والمسلمون جميعاً شركاء في دجلة والفرات وكل نهر عظيم نحوهما أو واد يستقون منه ويستقون الشفة والخابر والخف، وليس لأحد أن يمنع. ولكل قوم شرب أرضهم وتخلهم وشجرهم، لا يخبس الماء عن أحد دون أحد، وإن أراد رجل أن يكرى نهراً في أرضه من هذا النهر الأعظم فإن كان في ذلك ضرر في النهر الأعظم لم يكن له ذلك ولم يترك يكرهه، وإن لم



يكن فيه ضرر ترك يكرهه، وعلى الإمام كره هذا النهر الأعظم الذي لعامة المسلمين إن احتاج إلى كره. وعليه أن يصلح مسناته إن خيف منه، وليس النهر الأعظم الذي لعامة المسلمين كنه خاص لقوم ليس لأحد أن يدخل عليهم. ألا ترى أن أصحاب هذا النهر فيه شفعاء لو باع أحدهم أرضاً له، ولهم أن يمنعوا من أن يسقي أحد من نهرهم أرضه أو شجره أو نخله وليس للفرات ودجلة كذلك فإن الفرات ودجلة يسقي منهما من شاء وتمر فيهما السفن ولا يكونون فيهما شفعاء لشركتهم في شربه.

## فصل

ولو أن رجلاً اتخذ مشرعة في أرضه على شاطئ الفرات أو دجلة يستقي منها السقاؤون ويأخذ منهم فيها الأجرة إن ذلك لا يجوز ولا يصلح لأنه لم يبيعهم شيئاً ولم يؤجرهم أرضاً، ولو قبل هذه المشرعة التي في أرضه كل شهر بشيء مسمى تقوم فيها الإبل والدواب كان ذلك جائزاً، فهذا أجر أرضاً لعمل مسمى، ولو استأجر رجل قطعة منها يقيم فيها بغيراً أو دابة يوماً جاز ذلك. وإذا كانت هذه المشرعة لا يملكها الذي اتخذها فليس ينبغي له ذلك ولا يصلح له. ولو كانت في موضع لا حق لأحد فيه فاتخذته منعه من ذلك وكان للمسلمين أن يسقوا من ذلك المكان بغير أجر. وإنما أجزت له إذا كانت (١) الأرض له يملك رقبته. فإذا لم تكن له بملك ولا بتصبير من الإمام ملكها له لم يترك أن يكرها ولا يؤجرها ولا يحدث فيها حدثاً، وإن كانت الأرض له فأراد المسلمون أن يمروا في تلك الأرض ليستقوا الماء فمنعهم من ذلك فإن الإمام ينظر في ذلك (٢) : فإن لم يكن لهم طريق يستقون منه الماء غيره لم يكن له أن يمنعهم ومروا في أرضه ومشرعته بغير أجر ولا كرى لأنه لا يستطيع أن يمنع الشفة. وإن كان لهم طريق غير ذلك كان له أن يمنعهم من الممر. ولا يجوز لأحد أن يتخذ مشرعة في مثل الفرات ودجلة ويؤجرها إلا أن تكون له الأرض أو يكون الإمام صيرها له يحدث فيها ما شاء، لأن الفرات ودجلة لجميع المسلمين فهم فيهما شركاء. فإن أحدث رجل مشرعة أو غيرها لم يكن له ذلك إلا أن يكون جعلها للناس فيجوز ذلك.

(١) في التيموية «إذ كانت».

(٢) في التيموية «في تلك الأرض».

قال : وإذا اتخذ أهل المحلة مشرعة لأنفسهم يستقون منها فليس لهم أن يمنعوا أحداً من الناس يستقي منها. فإن كان في ذلك ضرر عليهم من قيام الدواب والإبل منعهم من ذلك، فأما غيرهم فلا يمنعهم.

• وسألت يا أمير المؤمنين عن الرجل يكون له النهر الخاص فيسقي منه حرثه ونخله وشجره فينفجر من ماء نهره في أرضه فيسيل الماء من أرضه إلى أرض غيره فيغرقها، هل يضمن ؟ قال : ليس على رب النهر في ذلك ضمان من قبل أن ذلك في ملكه، وكذلك لو نزلت أرض هذا من الماء ففسدت لم يكن على رب الأرض الأولى شيء وعلى صاحب الأرض التي غرقت ونزلت أن يحصن أرضه، ولا يحل لمسلم أن يتعمد أرضاً لمسلم أو ذمي بذلك ليهلك (1) حرثه فيها، يريد بذلك الإضرار به. فقد نهى رسول الله ﷺ عن الضرر، وقد قال «ملعون من ضار مسلماً أو غيره ملعون» وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كتب إلى أبي عبيدة يأمره أن يمنع المسلمين من ظلم أحد من أهل الذمة (2).

وإن عرف أن صاحب النهر يريد أن يفتح الماء في أرضه للإضرار بحيرانه والذهب بغلاتهم وتبين ذلك فينبغي أن يمنع من الإضرار بهم، ولو اجتمع في أرض هذا الثاني السمك من الماء فصاده رجل كان للذي صاده ولم يكن لرب الأرض. ألا ترى أن رجلاً لو صاد ظبياً في أرض رجل كان له، فكذلك السمك. ولصاحب الأرض أن يمنعه من العود إلى ذلك وأن يدخل أرضه فإن عاد فصاد فما صاد فهو له، وليس عليه فيه شيء. وأما المحذور عليه من السمك الذي يؤخذ باليد فإن صاده رجل فهو لرب الأرض.

• ولو أن رجلاً له نهر في أرض رجل يجري فأراد رب الأرض أن لا يجري النهر في أرضه فليس له ذلك، إذا كان جارياً فيها جعلته على حاله جارياً فيها كما هو لأنه في يديه على ذلك، وإن لم يكن في يديه ولم يكن جارياً سألته البينة أن هذا النهر له، فإن جاء بينة قضيت له به،

(1) في التيمورية «ليفرق».

(2) إنه لموقف كريم يقفه أبو يوسف في معاملة أهل الذمة استناداً إلى كتاب عمر بن الخطاب لآبي عبيدة بن الجراح الأمر بأن يمنع المسلمين من ظلم أحد من أهل الذمة واعتقاداً على وصية رسول الله ﷺ، وأن هذه الاخلاق الاسلامية مما يلقه المسلمون من الحقن الصليبي والعدوان الصهيوني.

وإن لم يكن له بئنة على أصل النهر وجاء ببئنة على أنه قد كان مجرياً في هذا النهر يسوق الماء فيه إلى أرضه حتى يسقيها أجزت له ذلك. وكان له النهر وحريمه من جانبيه لكريمه، فإذا أراد أن يعالج نهره لكريمه ويصلحه فمنعه صاحب الأرض لم يكن له منعه من ذلك، وينطرح ترابه على حافتي نهره في حريمه، ولا يدخل عليه في أرضه من ذلك ما يضر به، وكذلك لو كان نهره ذلك يصيب في أرض أخرى فمنعه صاحب الأرض السفلى المجرى فأقام بئنة على أصل النهر أنه له أجزت ذلك، وأجري مائه في أرضه.

قال : ولو أن رجلاً احتفر بئراً أو قناة في أرض لرجل بغير إذنه فله أن يمنعه من ذلك وأن يأخذه بطم ما أحدث من الحفر في أرضه، فإن كان ذلك أضر بأرضه ضمن قيمة الفساد وهو ما نقص من أرضه بالحفر.

قال : ولو أن رجلاً له قناة فاحتفر رجل قناة فأجراها من تحتها أو من فوقها كان لصاحب القناة أن يمنعه من ذلك ويأخذه بطمها، فإن كان أذن له في احتفارها فحفرها فله أن يمنعه بعد ذلك إذا شاء ولا غرم عليه في الإذن ما خلا خصلة واحدة : أن يكون أذن له ووقت له وقتاً ثم منعه من ذلك قبل أن يجيء (1) الوقت. فإذا كان على هذا ضمن له قيمة البناء ولم يضمن له قيمة الحفر.

قال : وسألت يا أمير المؤمنين عن حريم ما احتفر من الآبار والقنى والعيون للحرث وللماشية والشفة في المفاوز، فإذا احتفر رجل بئراً في مفازة في غير حق مسلم ولا معاهد كان له مما حولها أربعون ذراعاً إذا كانت للماشية. فإن كانت للناضح فلها من الحريم ستون ذراعاً وإن كانت عينا فلها من الحريم خمسمائة ذراع. وتفسير بئر الناضح أنها التي يسقى منها الزرع بالإبل. وبئر العطن هي بئر الماشية التي يسقى منها الرجل الماشية ولا يسقى منها الزرع. وكل بئر يسقى منها الزرع بالإبل فهي بئر الناضح.

---

(1) في التيمورية «يجوز».

روى أبو يوسف (1) عن الحسن بن عمارة عن الزهري قال : قال رسول الله ﷺ «حریم العين خمسمائة ذراع وحریم بئر الناضح ستون ذراعاً وحریم بئر العطن أربعون ذراعاً، عطناً للماشية».

قال : وحدثنا اسماعيل بن مسلم عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال «من حفر (2) بئراً كان له مما حولها أربعون ذراعاً عطناً لماشيته».

قال : وحدثنا أشعث بن سوار عن الشعبي أنه قال : حریم البئر أربعون ذراعاً من ههنا وههنا، ولا يدخل عليه أحد في حریمه ولا في مائه.

قال أبو يوسف : وأجعل للبقنة من الحریم ما لم يسح على الأرض مثل ما أ جعل للآبار، وليس لأحد أن يدخل في حریم بئر هذا الحافر ولا في حریم عينه ولا في قناته ولا يحفر فيه بئراً فإن حفر لم يكن له ذلك، وكان لصاحب البئر والعين أن يمنع من ذلك ويطم ما حفر الثاني، لأن له منعه من حریم بئره وعينه، وكذلك (3) لو بنى الثاني في ذلك الموضع بناء أو زرعاً أو أحدث فيه شيئاً كان للأول أن يمنع من ذلك كله، وما عطب في بئر الأول فلا ضمان عليه، وما عطب من عمل الثاني فالثاني ضامن، وذلك لأنه أحدثه في غير ملكه.

وانظر في ذلك إلى ما لا يضر به فاجعل منتهى الحریم إليه. فإذا ظهر الماء وساح على وجه الأرض جعلت حریمه كحریم النهر.

قال : ولو أن الثاني حفر بئراً في غير حریم الأول وهي قريبة منه فذهب ماء الأول وعرف أن ذهابه من حفر هذه البئر الثانية لم يجب على الآخر شيء لأنه لم يحدث في حریم الأول شيئاً. ألا ترى أنني أ جعل للآخر حراً مثل حریم الأول وحقاً مثل حق الأول ؟ وكذلك العين أيضاً مثل بئر العطن والناضح.

(1) في التيمورية «حدثنا» بالبناء للمفعول بد لا من «روى أبو يوسف».

(2) في التيمورية «احفر».

(3) في التيمورية «ولذلك».

قال أبو يوسف : حدّثنا الحسن بن عمارة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال : من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين.

قال أبو يوسف : فأخذ من حديث عمر من يحتجر حقاً بعد ثلاث سنين ولم يعمل به فلا حق له. والمحتجر هو أن يجيء الرجل إلى أرض موات فيحظر عليها حظيرة ولا يعمرها ولا يحيطها فهو أحق بها إلى ثلاث سنين، فإن لم يحيطها بعد ثلاث سنين فهو في ذلك والناس شرع واحد فلا يكون أحق به بعد ثلاث سنين.

قال أبو يوسف : حدّثنا محمد بن اسحاق عن أبي بكر بن محمد عن عمرو بن حزم قال سأله عن الأعطان فقال : أما الجاهلية منها فكانت خمسين خمسين. فلما كان الإسلام جعل بين البثرين خمسون لكل بئر خمسة وعشرون من نواحيها

قال : وحدّثنا محمد بن عبد الله بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه قال : من حفر بئراً فله ما حولها خمسون ذراعاً يحيطها، ليس لأحد أن يدخل عليه فيها.

قال : وحدّثنا قيس بن الربيع عن بلال بن يحيى العباسي رفعه إلى النبي ﷺ قال : «لا حمي إلا في ثلاث : البئر، وطول الفرس (1)، وحلقة القوم إذا جلسوا».

قال : وحدّثنا محمد بن اسحاق رفعه إلى النبي ﷺ قال «إذا بلغ الوادي الكمين ! يكن لأهل الأعلى أن يجبسوه على أهل الأسفل».

قال : وحدّثنا أبو عبيس (2) عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود أنه قال «أهل الأسفل من الشرب أمراء على أعلاه حتى يرووا».

---

(1) طولت للدابة أرخيت لها حلها لترعى.

(2) في التيموية «أبو عيسى».

قال : وحديثنا أبو معشر عن أشياخه رفعه إلى النبي ﷺ أنه «قضى في الشراج من ماء المطر إذا بلغ الكعبين أن لا يجبسه الأعلى على جاره» والشراج : السواقي.

## فصل

### ﴿ في الكلا والمروج ﴾

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى (1) : ولو أن أهل قرية لهم مروج يرعون فيها ويحتطبون منها قد عرف أنها لهم فهي لهم على حالها يتبايعونها ويتوارثونها ويحدثون فيها ما يحدث الرجل في ملكه، وليس لهم أن يمنعوا الكلا ولا الماء، ولأصحاب المواشي أن يرعوا في تلك المروج ويستقوا من تلك المياه. ولا يجوز لأحد أن يسوق ذلك الماء إلى مزرعة له إلا برضى من أهله وليس شرب المواشي والشفة كسقى الحرت لما قد ذكرته لك. وليس لأحد أن يحدث مرجاً في ملك غيره ولا يتخذ فيه نهراً ولا بئراً ولا مزرعة إلا بإذن صاحبه، ولصاحبه أن يحدث ذلك كله. فإذا أحدثه لم يكن لأحد أن يزرع (2) فيما زرع ولا يحتجره، وإذا كان مرجاً فصاحبه وغيره فيه سواء مشتركون في كله ومائه.

قال : وليست الآجام كالمروج، ليس لأحد أن يحتطب من أجمة أحد إلا بإذنه فإن فعل ضمن، وإن صاد فيها شيئاً من السمك أو الطير فهو له من قبل أن رب الأجمة لا يملك ذلك، ألا ترى أن رجلاً لو صاد في دار رجل أو بستانه شيئاً من الوحش أو الطير أن له ذلك، وليس لصاحب الدار ملك عليه وله أن يمنعه من دخول داره وبستانه، فإن دخل بغير إذنه فقد أساء، وما صاد (3) فهو له أيضاً، وإذا كان السمك قد حظر عليه فإن كان لا يؤخذ إلا بصيد فالمحظور عليه وغير المحظور سواء لا يجوز بيعه حتى يصاد، وإن كان يؤخذ باليد

---

(1) جاءت الفقرة الأولى من هذا الفصل بمقولة : «قال أبو يوسف رحمه الله» مما يدل على أنها مروية عن أبي يوسف وليست من نسجه الشخصي فليتأمل ذلك.

(2) في التيمورية «يرعى».

(3) في التيمورية «وما أصاب».

بغير صيد فهو لصاحبه الذي حظر عليه، وإن صاد غيره ضمن الذي يصيده، وإن باعه صاحبه قبل أن يأخذه فإن بيعه هذا بمنزلة بيع ما أحرزه في إنائه.

قال : ولو أن صاحب بقر رعى بقره في أجمة غيره لم يكن له ذلك وضمن ما رعى وأفسد، ألا ترى أني أبيع قصب الأجمة وأدفعها معاملة في قصبها ؟ هذا علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه عامل أهل أجمة بُرس على أربعة آلاف درهم وكتب لهم كتابا في قطعة أديم، والكل لا يباع ولا يدفع معاملة. ولو لم يكن لأهل هذه القرية الذين تكون لهم هذه المروج وفي ملكهم موضع مسرح ومرعى لدوابهم ومواشيهم غير هذه المروج كما لأهل كل قرية من قرى السهل والجبل، فإن لكل قرية من قرى السهل والجبل موضع ممرح ومرعى ومحتطب في أيديهم وينسب إليهم وترعى فيه مواشيهم ودوابهم ويحتطبون منه، وكانوا متى أذنوا للناس في رعي تلك المروج والاحتطاب منها وأضر ذلك بهم ومواشيهم ودوابهم كان لهم أن يمنعوا كل من أراد أن يرعى فيها أو يحتطب منها، وإن كان لهم مرعى وموضع احتطاب حولهم ليس له مالك فإنه لا ينبغي لهم ولا يحل لهم أن يمنعوا الاحتطاب والرعي من الناس.

قال أبو يوسف : حدثنا أبو إسحاق الشيباني عن بشر بن عمرو السكوني عن أبي مسعود الأنصاري أو سهل بن حنيف أنه سمع النبي ﷺ يقول في المدينة «إنها حرم آمن، إنها حرم آمن».

قال : وحدثنا مالك بن أنس أنه بلغه عن النبي ﷺ أنه حرم عضاه المدينة وما حولها اثني عشر ميلا — أي جنبها — وحرم الصيد فيها أربعة أميال حولها أي جنبها.

قال أبو يوسف : وقد قال بعض العلماء إن تفسير هذا إنما هو لاستبقاء العضاه لأنها رعي المواشي من الإبل والبقر والغنم وإنما كان قوت المقوم اللبن وكانت حاجتهم إلى القوت أفضل من حاجتهم إلى الحطب. وإذا كان الحطب في المروج وهي ملك إنسان فليس لأحد أن يحتطب منها إلا بإذنه، فإن احتطب منها ضمن قيمة ذلك لصاحبه، فإن لم يكن في تلك لأحد ملك فلا بأس أن يحتطب منه جميع الناس، ولا بأس أن يحتطب ما لم يعلم أن له مالكا، وكذلك الثمار في الجبال والمروج والأودية من الشجر ما لم يغرسه الناس، ولا بأس بأن

يأكل من ثمارها ويتزود ما لم يعلم أن ذلك في ملك إنسان، وكذا العسل يوجد في الجبال والغياض فلا بأس أن يأكله وليس العسل في الجبال مما يكون في ملك إنسان من قبل أن الذي يتخذه الناس يكون في الكوارات (1)، فما لم يحرز منها فهو مباح كفراخ الصيد من الطير وبيضه يكون في الغياض.

قال : ولو أن رجلا أحرق كلاً في أرضه فذهبت النار فأحرق مال غيره لم يضمن رب الأرض لأن له أن يوقد في أرضه، وكذلك لو أحرق حصائد في أرضه كان مثل ذلك، وكذلك صاحب الأجمة يحرق ما فيها من القصب فتحرق النار مال غيره فلا ضمان عليه وهما مثل الذي يسقي أرضه فيغرق الماء أرض رجل إلى جنبه أو تنز فليس عليه في ذلك ضمان، ولا يحل لمسلم أن يتعمد الإضرار لجاره ولا القصد لتغريق أرضه ولا لتحريق زرعه بشيء يحدته في أرض نفسه.

قال أبو يوسف : حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : رأيت عمرو ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه استعمل مولى له على الحمى فقال له «ويحك يا هنّي اضمم جناحك عن الناس، واتق دعوة المظلوم فإن دعوته مجابة. أدخل لي رب الصرمة ورب الغنيمة ودعني من نعم عثمان بن عفان وابن عوف فإن ابن عفان وابن عوف إن هلكت ماشيتهما رجعا إلى المدينة إلى نخل وزرع وإن هذا المسكين إن هلكت ماشيته جاءني يصيح : يا أمير المؤمنين، يا أمير المؤمنين، والماء والكلأ أهون عليّ من أن أغرم له ذهباً أو ورقاً، والله إن هذه لبلادهم، قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام، ولولا هذا النعم الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت على الناس من بلادهم شيئاً».

---

(1) كواراة النحل بالضم وتكسر وتشدد الأولى : شيء يتخذ للنحل من القضبان أو الطين ضيق الرأس.



## فصل

﴿ في تقبيل السواد (1) واختبار الولاية لهم والتقدم إليهم ﴾

قال أبو يوسف : ورأيت أن لا تقبل (2) شيئاً من السواد ولا غير السواد من البلاد فان المتقبل إذا كان في قبالة فضل عن الخراج عسف أهل الخراج (3) وحمل عليهم ما لا يجب عليهم وظلمهم وأخذهم بما يحجبهم بهم ليسلم مما دخل فيه. وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية. والمتقبل لا يبالي بهلاكهم بصلاح أمره في قبالة، ولعله أن يستفضل بعد ما يتقبل به فضلاً كثيراً، وليس يمكنه ذلك إلا بشدة منه على الرعية وضرب لهم شديد، وإقامته لهم في الشمس، وتعليق الحجارة في الأعناق، وعذاب عظيم ينال أهل الخراج مما ليس يجب عليهم من الفساد الذي نهى الله عنه. وإنما أمر الله عز وجل أن يؤخذ منهم العفو، وليس يحل أن يكلفوا فوق طاقتهم. وإنما أكره القبالة لأنني لا آمن أن يحمل هذا المتقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم فيعاملهم بما وصفت لك فيضرك ذلك بهم فيخربوا ما عمروا ويدعوه فينكسر الخراج وليس يبقى على الفساد شيء ولن يقل مع الصلاح شيء. إن الله قد نهى عن الفساد. قال عز وجل : ﴿ ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ﴾ وقال : ﴿ وإذا تولي سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ﴾ وإنما هلك من هلك من الأمم بحبسهم الحق حتى يشتري منهم وإظهارهم الظلم حتى يفتدى منهم، والحمل على أهل الخراج ما ليس بواجب عليهم من الظلم الظاهر الذي لا يحل ولا يسع.

وإن جاء أهل طسوج (4) أو مصر من الأمصار ومعهم رجل من البلد المعروف موسر فقال : أنا أتضمن عن أهل هذا الطسوج أو أهل هذا البلد خراجهم — ورضواهم بذلك

(1) من تقبلت العمل من صاحبه إذا التزمته بعقد.

(2) الكلمة الاصطلاحية — التقبل تعني الالتزام بعقد معين بالاستغلال وإدائه المقابل والرأي يشير إلى نصب الرقابة على المستثمرين منعاً لإرهاق الناس وتحميلهم ما لا يطيقون وذلك من عدالة الإسلام بأهل الخراج خاصة.

(3) أي ظلمهم، من عسف عن الطريق أي مال.

(4) الطسوج كمفود (بضم السين وشد الفاء) الناحية.

فقالوا : هذا أخف علينا — نظر في ذلك : فإن كان صلاحاً لأهل هذا البلد والطسوج قبل وضمن وأشهد عليه وصير معه أميراً من قبل الإمام يوثق بدينه وأمانته، ويجرى عليه من بيت المال. فإن أراد ظلم أحد من أهل الخراج أو الزيادة عليه أو تحميله شيئاً لا يجب عليه، منعه الأمير من ذلك أشد المنع.

وأمر المؤمنين أعلى عيناً بما رأى من ذلك، وما رأى أنه أصلح لأهل الخراج وأوفر على بيت المال عمل عليه من القبالة والولاية بعد الإعذار والتقدم إلى المتقبل والوالي برفع الظلم عن الرعية والوعيد له إن حملهم مالا طاقة لهم به أو بما ليس بواجب عليهم، فإن فعل ففوا له بما أوعد به ليكون ذلك زاجراً وناهياً لغيره إن شاء الله.

ورأيت (أبقى الله أمير المؤمنين) أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج، ومن وليت منهم فليكن فقيها عالماً مشاوراً لأهل الرأي عفيفاً لا يطلع الناس منه على عورة ولا يخاف في الله لومة لائم، ما حفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به اللجنة وما عمل به من غير ذلك خاف عقوبة الله فيما بعد الموت، تجوز شهادته إن شهد، ولا يخاف منه جور في حكم إن حكم. فإنك إنما توليه جباية الأموال وأخذها من حلها وتجنب ما حرم منها يرفع من ذلك ما يشاء ويحتجج منه ما يشاء. فإذا لم يكن عدلاً ثقة أميناً فلا يؤتمن على الأموال. إني قد أراهم لا يحتاطون فيمن يولون الخراج، إذا لزم الرجل منهم باب أحدهم أياماً ولاه رقاب المسلمين وجباية خراجهم ولعله أن لا يكون عرفه بسلامة ناحية ولا بعفاف ولا باستقامة طريقة ولا بغير ذلك. وقد يجب الاحتياط فيمن يولي شيئاً من أمر الخراج والبحث عن مذاهبهم والسؤال عن طرائقهم كما يجب ذلك فيمن أرهد للحكم والقضاء.

وتقدم إلى من وليت أن لا يكون عسوفاً لأهل عمله ولا محقرًا لهم ولا مستخفاً بهم، ولكن يلبس لهم جلباباً من اللين يشوبه بطرف من الشدة والاستقصاء من غير أن يظلموا أو يمحلموا ما لا يجب عليهم، واللين للمسلم، والغلظة على الفاجر، والعدل على أهل الذمة وإنصاف المظلوم، والشدة على الظالم والعفو عن الناس. فإن ذلك يدعوهم إلى الطاعة، وأن تكون جبايته للخراج كما يرشم له، وترك الابتداع فيما يعاملهم به، والمساواة بينهم في مجلسه

ووجهه حتى يكون القريب والبعيد والشريف والوضيع عنده في الحق سواء، وترك اتباع الهوى، فإن الله ميز من اتقاه وآثر طاعته وأمره على من سواه.

وإني لأرجو إن أمرت بذلك وعلم الله من قبلك إثارك ذلك على غيره ثم بدل منه مبدل أو خالف منه مخالف أن يأخذه الله به دونك وأن يكتب لك أجره وما نويت إن شاء الله.

ولتصير مع الوالي الذي وليته قوما من الجند من أهل الديوان في أغناقتهم بيعة على النصح لك. فإن من نصحك أن لا تظلم رعيتك. وتأمر بإجراء أرزاقهم عليهم من ديوانهم شهراً بشهر ولا تجري عليهم من الخراج درهما فيما سواه، فإن قال أهل الخراج نحن نجري على والينا وحده من عندنا لم يقبل ذلك منهم ولم يحملوه، فإنه قد بلغني أنه قد يكون في حاشية العامل والوالي جماعة : منهم من له به حكمة، ومنهم من له إليه وسيلة، ليسوا بأبرار ولا صالحين، ويستعين بهم ويوجههم في أعماله يقتضي بذلك الذمامات، فليس يحفظون ما يوكلون بحفظه ولا ينصفون من يعاملونه، إنما مذهبهم أخذ شيء من الخراج كان أو من أموال الرعية، ثم إنهم يأخذون ذلك فيما يبلغني بالعسف والظلم والتعدي، ثم لا يزال الوالي ومن معه قد نزل بقرية يأخذ أهلها من نزل بما لا يقدر على ولا يجب عليهم حتى يكلفوا ذلك فيجحف بهم، ثم قد بعث رجلا من هؤلاء الذين وصفت لك أنهم معه إلى رجل ممن له عليه الخراج ليأتي به فيأخذ منه الخراج فيقول له قد جعلت لك أن تأخذ منه كذا وكذا حتى لقد بلغني أنه ربما وظف له أكثر مما يطلب به الرجل من الخراج فإذا أتاه ذلك الموجه إليه قال له : أعطني جُعل الذي جعله لي الوالي فإن جعلني كذا وكذا. فإن لم يعطه ضربه وعسفه وساق البقر والغنم ومن أمكنه من ضعفاء المزارعين حتى يأخذ ذلك منهم ظلما وعدوانا، وهذا كله ضرر على أهل الخراج ونقص للقيء مع ما فيه من الإثم. فمره بحسم هذا وما أشبهه وترك التعرض لثلثه حتى لا يكون مع الوالي من هؤلاء الذين سميت أحد ويكون ما يؤخذ لك من المال من باب حله ولا يوضع إلا في حقه. وتقدم في اختيار هؤلاء الجند الذين تصيرهم مع الوالي وليكونوا من صالحى الجند ومن له الفهم واليسر والنعمة منهم إن شاء الله تعالى.

وتقدم في أن يكون حصاد الطعام ودياسه (1)، من الوسط ولا يحبس الطعام بعد الحصاد إلا بقدر ما يمكن الدياس فإذا أمكن الدياس رفع إلى البيادر (2)، ولا يترك بعد إمكانه للدياس يوماً واحداً. فإنه مالم يحرز في البيادر تذهب به الأكرة (3) والمارة والطير والدواب، إنما يدخل ضرر ذلك على الخراج، فأما على صاحب الطعام فلا لأن صاحب الطعام يأكل منه فيما بلغني وهو سئيل قبل الحصاد إلى أن يبلغ المقاسمة. فحبس الطعام في الصحراء والبيادر ضرر على الخراج، وإذا رفع إلى البيادر وصير أكداً أخذ في دياسه، ولا يحبس الطعام إذا صار في البيادر الشهر والشهرين والثلاثة لا يداس فإن في حبسه في البيادر ضرراً على السلطان وعلى أهل الخراج وبذلك تتأخر العمارة والحراث. ولا يحرص عليهم ما في البيادر ولا يحزر عليهم حزراً ثم يؤخذ بنقائص الحزر، فإن هذا هلاك لأهل الخراج وخراب للبلاد. وليس ينبغي للعامل ولا يسعه أن يدعي على أهل الخراج ضياع غلة فيأخذ بذلك السبب أكثر من الشرط وإذا ديس الطعام وذري قاسمهم ولا يكيله عليهم كيل بزهاب (4)، ثم يدعه في البيادر الشهر والشهرين ثم يقاسمهم فيكيله ثانية فإن نقص عن الكيل الأول قال : أوفوني، وأخذ منهم ما ليس له. ولكن إذا ديس الطعام ووضع فيه القفيز قاسمهم وأخذ حقه ولا يحبسه ولا يكيل للسلطان كيل بزهار وللأكار كيل السرد بل يكون كيلاً واحداً بين الفريقين سرداً مرسلًا.

ولا يؤخذ أهل الخراج برزق عامل ولا أجر مدى (5)، ولا احتفان ولا نزلة ولا حمولة طعام السلطان ولا يدعى عليهم بنقيصة فتؤخذ منهم، ولا يؤخذ منهم ثمن صحف ولا قراطيس ولا أجور الفيوج (6)، ولا أجور الكيالين ولا مؤنة لأحد عليهم في شيء من ذلك ولا قسمة ولا نائبة سوى الذي وصفنا من المقاسمة، ولا يؤخذوا بأثمان الاتبان ويقاسموا الاتبان على مقاسمة الخنطة والشعير كيلاً أو تباع فيقسم ثمنها على ما وصف من القطيعة في المقاسمة.

(1) داس الرجل الخنطة دوسا ودياسا مثل الدراس.

(2) البيدر الموضع الذي تداس فيه الحبوب.

(3) جمع أكار : الحارث.

(4) بهامش الأصل الذي طبعت عنه البلاقي ما نصه : قال الشارح ذكر المؤلف هنا «بزهاب» بالباء آخره وذكره فيما بعد آخره راء ولم أرَ لهما ذكراً في اللغة. والمراد بهما الكيل للقرط على ما ظهر لي ولعلها لغة سوادية.

(5) كلنا بالبلاقي. وفي التيمورية «ولا أجرى».

(6) بالبلاقي «الفتوح». وبالتيمورية «الفيوج» والفيوج جمع فيج، وهو رسول العهد كما تقدم في ص 86.

ولا يؤخذ منهم ما قد يسمونه رواجاً للدرهم يؤديونها في الخراج، فإنه بلغني أن الرجل منهم يأتي بالدرهم ليؤديها في خراجه فيقتطع منها طائفة ويقال هذا رواجها وصرفها.

ولا يضرين رجل في دراهم خراج ولا يقال على رجل، فإنه بلغني أنهم يقيمون أهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد ويطلقون عليهم الجرار ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة، وهذا عظيم عند الله شنيع في الإسلام.

ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم فذكروا لهم أن في بلادهم أنهاراً عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحفروها وأجرى الماء فيها عمرت هذه الأرضون الغامرة وزاد في خراجهم كتب بذلك إليك فأمرت رجلاً من أهل الخير والصلاح يوثق بدينه وأمانته فتوجهه في ذلك حتى ينظر فيه ويسأل عنه أهل الخبرة والبصيرة به ومن يوثق بدينه وأمانته من أهل ذلك البلد، ويشاور فيه غير أهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة ولا يجرّ إلى نفسه بذلك منفعة ولا يدفع عنها به مضرة. فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحاً وزيادة في الخراج أمرت بحفر تلك الأنهار وجعلت النفقة من بيت المال، ولا تحمل النفقة على أهل البلد فانهم إن يعمروا خير من أن يخرّبوا، وإن يفروا خير من أن يذهب ما لهم ويعجزوا<sup>(1)</sup>، وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أرضهم وأنهارهم وطلبوا إصلاح ذلك لهم أجيئوا إليه إذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم من أهل طسوج آخر ورستاق آخر مما حرّمهم<sup>(2)</sup>. فإن كان في ذلك ضرر على غيرهم وذهب بغلاتهم وكسر للخراج لم يجابوا إليه<sup>(3)</sup>.

قال أبو يوسف : وإذا احتاج أهل السواد إلى كربي أنهارهم العظام التي تأخذ من

(1) يفروا من الوف. وفي التيمورية «وأن يقبّروا خير من أن يعجزوا».

(2) الرستاق مغرب ويستعمل في الناحية التي هي طرف الإقليم.

(3) لقد ابدع أبو يوسف لا بوصفه قاضياً وعالماً دينياً ولكن بوصفه خبيراً اجتماعياً يفهم الظروف الموضوعية لإدارة شؤون الخراج بصورة تؤمن وفرة الانتاج ومنع الظلم في استخلاص حق الدولة من ثمرات الأرض ومعرفة أنواع التصرفات المجحفة التي يمارسها اعوان الحماية والولاءة. وتبدو بعض الكلمات الاصطلاحية كالرستاق ويدل على طرف الإقليم، والبقي وهو ما يلقيه النهر على جانبيه، والمستاة وهو السد.

دجلة والفرات كريت لهم وكانت الثقة من بيت المال ومن أهل الخراج، ولا يحمل ذلك كله على أهل الخراج. وأما الأنهار التي يجرونها (1) إلى أرضهم ومزارعهم وكرومهم ووطابهم وبساتينهم ومباقلهم وما أشبه ذلك فكريها عليهم خاصة ليس على بيت المال من ذلك شيء، فأما البثوق والمسنيات والبريدات (2) التي تكون في دجلة والفرات وغيرها من الأنهار العظام فإن النفقة على هذا كله من بيت المال لا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء لأن مصلحة هذا على الإمام خاصة لأنه أمر عام لجميع المسلمين، فالنفقة عليه من بيت المال لأن عطب الأرضين من هذا وشبهه، وإنما يدخل الضرر من ذلك على الخراج، ولا يولى (3) النفقة على ذلك إلا رجل يخاف الله يعمل في ذلك بما يجب عليه الله، عرفت أمانته وحمد مذهبه، ولا تول من يخونك ويعمل في ذلك بما لا يحل ولا يسعه يأخذ المال من بيت المال لنفسه ومن معه، أو يدع المواضع المخوفة ويهملها ولا يعمل عليها شيئاً يحكمها به حتى تنفجر فتفرق ما للناس من الغلات وتخرب منازلهم وقراهم. ثم وجه من يتعرف ما يعمل به واليك على هذه المواضع المخوفة منها وما يسك من العمل عليها مما قد يحتاج إلى العمل وما تفجر وما السبب في انفجاره ولم مت عليه أجر العمل عليه (4) وأحكامه حتى انفجر ثم عامله على حسب ما يأتيك به الخبر عنه من حمد لأمره أو ذم وإنكار وتأديب. قال أبو يوسف : وأنا أرى أن تبعث قوماً من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد وكيف جبوا الخراج على ما أمروا به وعلى ماوظف على الخراج واستقر، فإذا ثبت ذلك عندك وصح أخذوا بما استفضلوا من ذلك أشد الأخذ حتى يؤدوه بعد العقوبة الموجعة والنيكال حتى لا يتعدوا ما أمروا به وما عهد إليهم فيه، فإن كان ما عمل به وإلى الخراج من الظلم والعسف فإنما يحمل أنه قد أمر به، وقد أمر بغيره، وإن أحلت بواحد منهم العقوبة الموجعة انتهى غيره واتقى وخاف وإن لم تفعل هذا بهم تعدوا على أهل الخراج واجتروا على ظلمهم وتعسفهم وأخذهم بما لا يجب عليهم، وإذا صح عندك من العامل والوالي تعد بظلم وعسف وخيانة لك في رعيتك واحتجان شيء من الفئ أو خبث طعمته أو سوء سيرته فحرام عليك استعماله

(1) في التيمورية : يكرونها.

(2) البثوق جمع بثن وهو ما يجره الماء في جانب النهر. والمسنيات جمع مسنة وهو السد يبنى في وجه الماء. واليهدي في

اصطلاحهم مفاتيح الماء وهي فارسية.

(3) في التيمورية «ولا يولى».

(4) كذا في النسختين.

والاستعانة به وأن تقلده شيئاً من أمور رعيتك أو تشركه في شيء من أمرك. بل عاقبه على ذلك عقوبة تردع غيره من أن يتعرض لمثل ما تعرض له. وإياك ودعوة المظلوم فإنها دعوة مجابة.

حدثني مسعر عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : قال معاذ «صل ونم، واطعم واكتسب حلالاً ولا تأثم، ولا تموتن إلا وأنت مسلم . وإياك ودعوات — أو دعوة — المظلوم»

قال : وحدثني منصور عن أبي وائل عن أبي الدرداء قال : إني لآمرم بالأمر ولا أفعله ولكني أرجو فيه الخير، وإن أبغض الناس إلي أن أظلمه الذي لا يستعين علي إلا بالله.

إن العدل وإنصاف المظلوم وتجنب الظلم مع ما في ذلك من الأجر يزيد به الخراج وتكثر به عمارة البلاد والبركة مع العدل تكون وهي تفقد مع الجور، والخراج المأخوذ مع الجور تنقص البلاد به وتخرب : هذا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يجبي السواد مع عدله في أهل الخراج وإنصافه لهم ورفع الظلم عنهم مائة ألف ألف، والدرهم إذاك وزنه وزن المثقال. فلو تقربت إلى الله عز وجل يا أمير المؤمنين بالجلوس لمظالم رعيتك في الشهر أو الشهرين مجلساً واحداً تسمع فيه من المظلوم وتنكر على الظالم رجوت أن لا تكون ممن احتجب عن حوائج رعيته، ولعلك لا تجلس إلا مجلساً أو مجلسين حتى يسير ذلك في الأمصار والمدن فيخاف الظالم وقوفك على ظلمه فلا يجترئ على الظلم ويأمل الضعيف المقهور جلوسك ونظرك في أمره فيقوى قلبه ويكثر دعاؤه فإن لم يمكنك الاستماع في المجلس الذي تجلسه من كل من حضر من المتظلمين نظرت في أمر طائفة منهم في أول مجلس وفي أمر طائفة أخرى في المجلس الثاني وكذلك في المجلس الثالث، ولا تقدم في ذلك إنساناً على إنسان، من خرجت قصته أولاً دعي أولاً وكذلك من بعده مع أنه متى علم العمال والولاة أنك تجلس للنظر في أمور الناس يوماً في السنة ليس يوماً في الشهر تناهوا بإذن الله عن الظلم وأنصفوا من أنفسهم، وإني لأرجو لك بذلك أعظم الثواب، إنه من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة. حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ «من نفس عن مؤمن كربة نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً في الدنيا ستر الله زلته يوم القيامة».

قال : وحَدَّثني ليث عن ابن عمجلان عن عون قال : كان يقال من أحسن الله صورته وجعله في منصب صالح ثم تواضع لله كان ممن خالص الله.

قال أبو يوسف : وحَدَّثنا اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : سمعت عدي بن عدي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من بعثناه على عمل فليح بقليلة وبكثيرة فمن خان خيطا فما سواه فإنما هو غلول يأتي به يوم القيامة» قال وحَدَّثنا هشام (1) عن القاسم عن أبي عبد الواحد (2) عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «يحشر العباد يوم القيامة حفاة غرلا بُهما (3) قال : فيناديهم بصوت يسمعه من بُعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ولأحد من أهل الجنة عنده مظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحد من أهل النار عنده مظلمة حتى أقصه منه».

قال أبو يوسف : وحَدَّثنا المجالد بن سعيد عن عامر الشعبي قال : كتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى أهل الكوفة يبعثون إليه رجلا من أخيرهم وأصلحهم وإلى أهل البصرة كذلك، وإلى أهل الشام كذلك، قال : فبعث إليه أهل الكوفة عثمان بن فرقد، وبعث إليه أهل الشام معن بن يزيد، وبعث إليه أهل البصرة الحجاج بن علاط كلهم سلميون. قال فاستعمل كل واحد منهم على خراج أرضه.

قال : وحَدَّثني محمد بن أبي حميد قال حَدَّثنا أشياخنا أن أبا عبيدة بن الجراح قال لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : دنست أصحاب رسول الله ﷺ، فقال له عمر : يا أبا عبيدة إذا لم أستعن بأهل الدين على سلامة ديني فمن أستعين ؟ قال : أما إن فعلت فأغتهم بالعمالة عن الخيانة. يقول : إذا استعملتهم على شيء فأجزل لهم في العطاء والرزق لا يحتاجون.

(1) في التيمورية «هام».

(2) في التيمورية «ابن عبد الواحد».

(3) إليهم جمع بهم وهو في الأصل : الذي لا يخالف لونه لون سواه يعني ليس فهم شيء من العاهات والأعراض التي تكون

في الدنيا.



قال : وحَدَّثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حدثه قال : قال عبد الله بن العباس : بعث إليَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأتيته فقال : يا ابن عباس إن عامل حصص هلك، وكان من أهل الخير، والخير قليل، وقد رجوت أن تكون منهم فدعوتك لأستعملك عليها، وفي نفسي منك شيء أخافه ولم أره منك وأنا أخشاه عليك، فما رأيك في العمل ؟ قال قلت : فأني لا أرى أن أعمل لك عملاً حتى تخبرني بما في نفسك. قال : وما تريد إلى ذلك ؟ قال : أريد إن كنتُ بريئاً من مثله عرفت أنني لست من أهله، وإن كنت ممن أخشى على نفسي خشيتُ عليها مثل الذي خشيتُ عليَّ، فقلما رأيته ظننت شيئاً إلا جاء عليه الوحي. فقال : يا ابن عباس إني أطمح حالك أنك لا تجدني إلا قريب الجدة وإني خشيت عليك أن تأتي على الفيء الذي هو آت وأنت في عملك، فيقال لك هلم إلينا ولا هلم إليكم دون غيركم، إني رأيت رسول الله ﷺ يستعمل الناس وترككم. قال قلت : والله لقد رأيت الذي رأيته، ولم تراه فعل ذلك ؟ فقال : والله ما أدري أصرفكم عن العمل وأرفعكم عنه وأنتم أهل ذلك، أم خشيت أن تعاونوا لمكانكم منه فيقع العتاب عليكم ولا بد من عتاب، فقد فرغت لي وفرغت لك فما رأيك ؟ قلت : لا أرى أن أعمل لك. قال : لم ؟ قلت : لأنني إن عملت لك وفي نفسك ما في نفسك لم أبرح (1)، فذاة في عينك. قال : فأشر عليَّ. قال قلت : أشر عليك أن تستعمل صحيحاً منك صحيحاً عليك.

قال : وحَدَّثني المجالد بن سعيد عن عامر عن الحرير بن أبي هريرة عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه دعا أصحاب رسول الله ﷺ فقال : إذا لم تعينوني فمن يعينني ؟ قالوا : نحن نعينك. فقال : يا أبا هريرة أئت البحرين وهجر أنت العام. قال : هبت فجثته في آخر السنة بغرارتين فيهما خمسمائة ألف. فقال له عمر رضي الله عنه : ما رأيت مالا مجتمعاً قط أكثر من هذا، فيه دعوة مظلوم أو مال يتيم أو أرملة ؟ قال قلت لا والله، بئس والله الرجل أنا إذن إن ذهبت أنت بالمهنة وأنا أذهب بالمؤنة.

قال : وحَدَّثني بعض أشياخنا قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى رجل من بقايا أهل الشام قد انقطع إلى الشام يذكر له مما وقع مما ابتلي به من أمر المسلمين وقلة الأعوان على الخير، ويسأله المعاونة له على ما هو فيه. قال : فكتب إليه الرجل : بلغني كتاب أمير

(1) في التيمورية «لم أزل».

المؤمنين، يذكر فيه ما ابتلي به من أمور المسلمين وقلة الأعوان على الخير، ويطلب مني المعاونة. وأعلم أنك إنما أصبحت في خلق بال ورسم دارس، خاف العالم فلم ينطق، وجهل الجاهل فلم يسأل، وتسألني المعاونة فيما أنعم الله عليّ. فلن أكون ظهيراً للمجرمين.

قال أبو يوسف : وحَدَّثني بعض أشياخنا قال : سمعت ميمون بن مهران يحدث أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يجبي العراق كل سنة مائة ألف ألف ثم يخرج إليه عشرة من أهل الكوفة وعشرة من أهل البصرة يشهدون أربع شهادات بالله إنه من طيب، ما فيه ظلم مسلم ولا معاهد.

قال : وحَدَّثني عن ميمون بن مهران أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يشكو شدة الحكم والجبلة وكان قاضي الجزيرة وعلى خراجها. قال : فكتب إليه عمر : إني لم أكلفك ما يعينك، اجتن الطيب واقض بما استبان لك من الحق، فاذا التبس عليك أمر فارفعه إليّ، فلو أن الناس إذا ثقل عليهم أمر تركوه ما قام دين ولا دنيا.

وقال أبو يوسف : وحَدَّثني أبو حصين قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ظهر المؤمن حمى.

قال : وحَدَّثني طارق بن عبد الرحمن عن حكيم بن جابر قال : ضرب عمر رجلاً فقال له الرجل : إنما كنت أحد رجلين : رجلاً جهل فعلم، أو أخطأ فعفي عنه. قال فقال له عمر : صدقت، دونك فامتثل. قال : فعفا عنه.

قال : وحَدَّثني أسرائيل عن سماك بن حرب عن أبي سلامة قال : ضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً ونساء ازدحموا على حوض، قال فلقبه عليّ فسأله فقال : إني أخاف أن أكون قد هلكت، فقال علي رضي الله عنه : إن كنت ضربتهم على غش وعداوة فقد هلكت، وإن كنت ضربتهم على نصيح وإصلاح فلا بأس، إنما أنت راع، إنما أنت مؤدب.

قال وحدثنا مسعر بن كدام عن القاسم قال : كان عمر إذا بعث عماله قال : إني لم أبعثكم جابرة ولكن بعثتكم أئمة، فلا تضربوا المسلمين فتذلّوهم، ولا تحمدوهم فتفتنّوهم، ولا تمنعوهم فتظلموهم، وأدرا لقحة المسلمين.

قال : وحدثني بعض المشيخة عن عمرو بن ميمون قال : خطب عمر بن الخطاب الناس فقال : إني والله ما أبعث إليكم عمالي ليضربوا أبشاركم، ولا ليأخذوا من أموالكم، ولكنني أبعثهم إليكم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم. فمن فعل به سوى ذلك فليرفعه إليّ، فوالذي نفسي بيده لأقصنه منه. فوثب عمرو بن العاص فقال : يا أمير المؤمنين أرأيت إن كان رجل من المسلمين واليًا على رعية فأدب بعضهم إنك لتقصه منه ؟ فقال : إي والذي نفسي بيده لأقصنه منه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه، ألا لا تضربوا المسلمين فتذلّوهم، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم، ولا تنزلوا بهم الغياض فتضيعوهم.

قال : وحدثني عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال : كتب عمر رضي الله عنه إلى عماله أن يوافوه فوافوه، فقام فقال : يا أيها الناس إني بعثت عمالي هؤلاء ولاة بالحق عليكم ولم أستعملهم ليعصوا من أبشاركم ولا من دمائكم ولا من أموالكم فمن كانت له مظلمة عند أحد منهم فليقم. قال : فما قام من الناس يومئذ إلا رجل واحد فقال : يا أمير المؤمنين، عاملك، ضربني مائة سوط فقال عمر : أتضربه مائة سوط ؟ قم فاستقد منه : فقام إليه عمرو بن العاص فقال له : يا أمير المؤمنين إنك إن تفتح هذا على عمالك كبر عليهم وكانت سنة يأخذ بها من بعدك. فقال عمر : ألا أقيده منه وقد رأيت رسول الله ﷺ يقيد من نفسه ؟ قم فاستقد. فقال عمرو : دعنا إذا فلنرضه. قال فقال : دونكم. قال : فأرضوه بأن اشتريت منه بمائتي دينار، كل سوط بدينارين.

قال أبو يوسف : وحدثني عبد الله بن الوليد عن عاصم بن أبي النجود عن عبارة بن خزيمة بن ثابت قال : كان عمر رضي الله عنه إذا استعمل رجلا أشهد رهطاً من الأنصار وغيرهم، واشترط عليه أربعاً : أن لا يركب برذوناً، ولا يلبس ثوباً رقيقاً، ولا يأكل نقيّاً، ولا يغلق باباً دون حوائج الناس، ولا يتخذ حاجباً. قال : فبينما هو يمشي في بعض طرق المدينة إذ هتف به رجل : يا عمر أترى هذه الشروط تنجيك من الله تعالى وعاملك عياض بن غنم على

مصر وقد لبس الرقيق واتخذ الحاجب ؟ فدعا محمد بن مسلمة وكان رسوله إلى العمال فبعثه وقال : ائتنني به على الحال التي تجده عليها. قال فأتاه فوجد على بابه حاجباً فإذا عليه قميص رقيق. قال : أجب أمير المؤمنين. فقال : دعني أطرح عليّ قبائي. فقال : لا، إلا على حالك هذه. قال : فقدم به عليه، فلما رآه عمر قال : انزع قميصك. ودعا بمدرعة صوف وبريضة من غنم وعصا فقال : البس هذه المدرعة وخذ هذه العصا واراع هذه الغنم واشرب واسق من مرّ بك واحفظ الفضل علينا. أسمعت ؟ قال : نعم، والموت خير من هذا. فجعل يرددها عليه ويردد الموت خير من هذا. فقال عمر : ولم تكره هذا وإنما سمي أبوك غنياً لأنه كان يرعى الغنم، أترى يكون عندك خير ؟ قال : نعم يا أمير المؤمنين. قال : انزع، وردّه إلى عمله. فلم يكن له عامل يشبهه.

قال أبو يوسف : حدّثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إذا بلغه أن عامله لا يعود المريض ولا يدخل عليه الضعيف، نزعه.

قال : وحدثني عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح قال : كتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى أبي موسى الأشعري أن سوّ بين الناس في مجلسك وجاهك، حتى لا يأس ضعيف من عدلك، ولا يطمع شريف في حيفك.

قال : وحدثني شيخ من علماء أهل الشام قد أدرك الناس عن عروة بن روم قال : كتب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى أبي عبيدة بن الجراح وهو بالشام «أما بعد، فأني كتبت إليك بكتاب لم آلك ونفسي خيراً، الزم خمس خلال يسلم لك دينك وتحظ بأفضل حظّيك : إذا حضرك الخصمان فعليك بالبينات العدل والأيمان القاطعة. ثم أدن الضعيف حتى تبسط لسانه ويخترى قلبه، وتعهد الغريب فإنه إذا طال حبسه ترك حاجته وانصرف إلى أهله، وإن الذي أبطل من لم يرفع به رأساً<sup>(1)</sup> واحرص على الصلح ما لم يستتب لك القضاء. والسلام».

(1) كذا بالأصلين.

قال : وحَدَّثني محمد بن اسحاق قال : حَدَّثني من سمع طلحة بن معدي أن العمري قال : خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحمد الله وأثنى عليه ثم صلى على النبي ﷺ وذكر أبا بكر فاستغفر له ثم قال «أيها الناس إنه لم يبلغ ذو حق في حقه أن يطاع في معصية الله، وإني لا أجد هذا المال يصلحه إلا خلال ثلاث، أن يؤخذ بالحق : ويُعطى في الحق، ويُمنع من الباطل. وإنما أنا ومالككم كولي اليتيم إن استغنيت استعفت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف، ولست أدع أحدًا يظلم أحدًا ولا يعتدي عليه حتى أضع خده على الأرض، وأضع قدمي على الخلد الآخر حتى يذعن للحق، ولكم عليّ أيها الناس خصال أذكركم لكم فخذوني بها : لكم عليّ أن لا أُجَبِّي شيئًا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم إلا من وجهه، ولكم عليّ إذا وقع في يدي أن لا يخرج مني إلا في حقه، ولكم عليّ أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم إن شاء الله وأسد ثغوركم، ولكم عليّ أن لا ألقىكم في المهالك ولا أجمركم<sup>(1)</sup> في ثغوركم. وقد اقترب منكم زمان قليل الأمناء كثير القراء، قليل الفقهاء، كثير اللأمل، يعمل فيه أقوام للآخرة يطلبون به دنيا عريضة تأكل دين صاحبها كما تأكل النار الحطب. ألا كل من أدرك ذلك منكم فليتيق الله به وليصبر. يا أيها الناس، إن الله عظم حقه فوق حق خلقه فقال فيما عظم من حقه ﴿ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا يأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون﴾. ألا وإني لم أبعثكم أمراء ولا جبارين، ولكن بعثتكم أئمة الهدى يهتدى بكم فأدروا على المسلمين حقوقهم، ولا تضربوهم، ولا تحمدوهم فتفتنوهم، ولا تغلقوا الأبواب دونهم فيأكل قوتهم ضعيفهم، ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم، ولا تجهلوا عليهم، وقاتلوا بهم الكفار طاعتهم، فإذا رأيتم بهم كلاله فكفوا عن ذلك فانه ذلك أبلغ في جهاد عدوكم<sup>(2)</sup> أيها الناس إني أشهدكم على أمراء الأمصار أنني لم أبعثهم إلا ليفقهوا الناس في دينهم ويقسموا عليهم فيأهم ويحكموا بينهم، فان أشكل عليهم شيء رفعوه إليّ».

قال : وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : لا يصلح هذا الأمر إلا بشدة في غير تجبر، ولين في غير ومن.

(1) عمير الجيش : جمعهم في الثغور وحبسهم عن العودة إلى أهلهم.  
(2) في التيمورية «عدوهم».

قال : وحَدَّثني بعض علماء أهل الكوفة أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كتب إلى كعب بن مالك وهو عامله «أما بعد فاستخلف على عملك واخرج في طائفة من أصحابك حتى تمر بأرض السواد كورة كورة فتسألهم عن عمالهم وتنظر في سيرتهم حتى تمر بمن كان منهم فيما بين دجلة والفرات، ثم ارجع إلى اليهْجَازات<sup>(١)</sup> فتول معونتها، واعمل بطاعة الله فيما ولاك منها. واعلم أن الدنيا فانية وأن الآخرة آتية، وأن عمل ابن آدم محفوظ عليه وأنتك مجزى بما أسلفت وقادم على ما قدمت من خير. فاصنع خيراً تجد خيراً».

قال : وحَدَّثني من سمع عطاء بن أبي رباح قال : كان علي بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه إذا بعث سرية ولى أمرها رجلاً وأوصاه فقال له «أوصيك بتقوى الله الذي لا بد لك من لقائه، وعليك بالذي يقربك إلى الله فإن ما عند الله خلف من الدنيا<sup>(٢)</sup>».

قال أبو يوسف : وحَدَّثني داود بن هند عن رباح بن عبيد قال : كنت مع عمر بن عبد العزيز فقلت له : إن لي بالعراق ضيعة وولدا فائذن لي يا أمير المؤمنين أتعاهدهم قال : ليس على ولدك بأس ولا على ضيعتك ضيعة. فلم أزل به حتى أذن لي فلما كان يوم ودعته قلت : يا أمير المؤمنين حاجتك أوصني بها. قال : حاجتي أن تسأل عن أهل العراق وكيف سيرة الولاة فيهم ورضاهم عنهم ؟ فلما قدمت العراق سألت الرعية عنهم فأخبرت بكل خير عنهم. فلما قدمت عليه سلمت عليه وأخبرته بحسن سيرتهم في العراق وتناء الناس عليهم، فقال «الحمد لله على ذلك. لو أخبرتني عنهم بغير هذا عزلتهم ولم أستعن بهم بعدها أبداً. إن الراعي مسؤول عن رعيته فلا بد له من أن يتعهد رعيته بكل ما ينفعهم الله به ويقربه إليه، فإن من ابتلى بالرعية فقد ابتلى بأمر عظيم».

قال : حَدَّثني عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه قال : كتب عدي بن أرطاة — عامل كان لعمر بن عبد العزيز — إليه «أما بعد فإن أناساً قبلنا لا يؤدون ما عليهم من الخراج حتى يمسه شيء من العذاب» فكتب إليه عمر «أما بعد فالعجب كل العجب من

(١) يهْجَاز اسم لثلاث كور ببغداد من أعمال سقي الفرات منسوبة إلى قباز بن فيروز والد أنو شروان العادل.

(٢) في التيمورية «فإن فيما عند الله خلفاً عن الدنيا».

استئذناك إياي في عذاب البشر كأني جنة لك من عذاب الله وكأن رضاي ينجيك من سخط الله. وإذا أتاك كتابي هذا فمن أعطاك ما قبله عفواً وإلا فأحلفه، فوالله لأن يلقوا الله بحبائهم أحب إلي من أن ألقاه بعذابهم. والسلام».

قال : وأتى عمر رجل فقال : يا أمير المؤمنين زرت زرعاً فمرّ به جيش من أهل الشام فأفسدوه. قال : فعرضه عشرة آلاف.

## فصل

﴿ في شأن نصارى بني تغلب وسائر أهل الذمة وما يعاملون به ﴾

وسألت يا أمير المؤمنين عن نصارى بني تغلب، ولم ضوعفت عليهم الصدقة، في أموالهم وأسقطت الجزية عن رعوسهم ؟ وعما ينبغي أن يعامل به أهل الذمة جميعاً في جزية الرعوس والخراج واللباس والصدقات والعشور ؟

قال أبو يوسف : حدّثني بعض المشايخ عن السفاح عن داود بن كردوس عن عبادة ابن نعمان التغلبي أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين إن بني تغلب من قد علمت شوكتهم وإنهم بإزاء العدو فإن ظاهروا عليك العدو اشتدت مؤنتهم فإن رأيت أن تعطهم شيئاً فافعل. قال : فصالحهم عمر على أن لا يغمسوا أحداً من أولادهم في النصرانية ويضاعف عليهم الصدقة. قال، وكان عبادة يقول : قد فعلوا فلا عهد لهم. وعلى أن يسقط الجزية عن رعوسهم، فكل نصرائي من بني تغلب له غنم سائمة فليس فيها شيء حتى تبلغ أربعين شاة فإذا بلغت أربعين سائمة ففيها شاتان إلى عشرين ومائة فإذا زادت شاة ففيها أربع من الغنم. وعلى هذا الحساب تؤخذ صدقاتهم. وكذلك البقر والإبل إذا وجب على المسلم شيء في ذلك فعلى النصراني التغلبي مثله مرتين ونسأؤهم كرجالهم في الصدقة. فاما الصبيان فليس عليهم شيء. وكذلك أرضوهم التي كانت بأيديهم يوم صالحوا فيؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلم. وأما الصبيّ والمعتوه فأهل العراق يرون أن يؤخذ ضعف الصدقة من أرضه

ولا يؤخذ من ماشيته، وأهل الحجاز يقولون يؤخذ ذلك من ماشيته، وسبيل ذلك سبيل الخراج لأنه بدل من الجزية، ولا شيء عليهم في بقية أموالهم ورقيقهم.

قال أبو يوسف : حدّثنا أبو حنيفة عن حدّثه عن عمر بن الخطاب أنه أضعف الصدقة على نصارى بني تغلب عوضاً من الخراج.

قال : وحدّثنا إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر قال سمعت أبي يذكر قال : سمعت زياد بن حدير قال : إن أول من بعث عمر بن الخطاب على العشور إلى ههنا أنا، قال فأمرني أن لا أفتش أحداً ومامر عليّ من شيء أخذت من حساب أربعين درهماً درهماً من المسلمين وأخذت من أهل الذمة من عشرين واحداً ومن لازمة له العشر. قال : وأمرني أن أغلظ على نصارى بني تغلب، قال إنهم قوم من العرب وليسوا من أهل الكتاب فلعنهم يسلمون. قال وتأن عمر قد اشترط على نصارى بني تغلب أن لا ينصروا أولادهم.

قال أبو يوسف : وكل أرض من أرض العشر اشتراها نصرائي تغلبي فإن العشر يضاعف عليه كما يضاعف عليهم في أموالهم التي يحتلفون بها في التجارات. وكل شيء يجب على المسلم فيه واحد فعلى النصراني التغلبي اثنان.

قال وإن اشترى رجل من أهل الذمة — سوى نصارى بني تغلب — أرضاً من أرض العشر فإن أبا حنيفة قال أضع عليها الخراج ثم لا أحولها عن ذلك، وإن باعها من مسلم من قبل أنه لا زكاة على الذمي — والعشر زكاة — فأحولها إلى الخراج. وأنا أقول : أن يوضع (١)، عليها العشر مضاعفاً فهو خراجها، فإذا رجعت إلى مسلم بشراء أو أسلم النصراني أعدتها إلى العشر الذي كان عليها في الأجل.

قال أبو يوسف : حدّثني بعض أشياخنا أن الحسن وعطاء قالوا في ذلك العشر مضاعفاً. قال أبو يوسف : فكان قول الحسن وعطاء أحسن عندي من قول أبي حنيفة، ألا

---

(١) في المطبوعة وقال أبو يوسف : أضع.



ترى أن المال يكون للمسلم للتجارة فيمر به على العاشر فيجعل عليه ربع العشر فإذا اشتراه ذمي فمر به على العاشر لتجارة جعل عليه نصف العشر ضعف ما على المسلم فإن عاد إلى مسلم جعلت فيه ربع العشر، فهذا مال واحد يختلف الحكم فيه على من يملكه فكذلك الأرض من أرض العشر، ألا ترى لو أن ذميا اشترى أرضا من أرض العرب حيث لم يقع خراج قط بمكة أو المدينة أو ما أشبههما لم أضع عليها خراجا ؟ وهل يكون خراج في الحرم ؟ ولكنه تضاعف عليه الصدقة كما تضاعف في أموالهم التي يختلفون بها في التجارات ومن أسلم منهم فأرضه أرض عشر لأنه لم يوضع عليه الخراج.

## فصل

﴿ فيمن تجب عليه الجزية ﴾

قال أبو يوسف : والجزية واجبة على جميع أهل الذمة ممن في السواد وغيرهم من أهل الحيرة وسائر البلدان من اليهود والنصارى والمجوس والصابئين والسامرة ما خلا نصارى بني تغلب وأهل تجران خاصة، وإنما تجب الجزية على الرجال منهم دون النساء والصبين : على الموسر ثمانية وأربعون درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون وعلى المحتاج الحراث العامل بيده اثنا عشر درهما يؤخذ ذلك منهم في كل سنة، وإن جاءوا بعرض قبل منهم مثل الدواب والمتاع وغير ذلك. ويؤخذ منهم بالقيمة ولا يؤخذ منهم في الجزية ميتة ولا خنزير ولا خمر فقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينهى عن أخذ ذلك منهم في جزيتهم وقال ولوها أربابها فلبيعوها وخدوا منهم أثمانها هذا إذا كان هذا أرفق بأهل الجزية. وقد كان علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فيما بلغنا يأخذ منهم في جزيتهم الإبر والمسالل ويحسب لهم من خراج رعوسهم، ولا تؤخذ الجزية من المسكين الذي يتصدق عليه ولا من أعمى لا حرفة له ولا عمل، ولا من ذمي يتصدق عليه، ولا من مقعد. والمقعد والزمن إذا كان لهما يسار أخذ منهما وكذلك الأعمى . وكذلك المترهبون الذين في الديار إذا كان لهم يسار أخذ منهم وإن كانوا إنما هم مساكين يتصدق عليهم أهل اليسار منهم لم يؤخذ منهم، وكذلك أهل الصوامع إن كان لهم غنى ويسار، وإن كانوا قد صيروا ما كان لهم لمن ينفقه على الديار ومن فيها من المترهبين والقوام

أخذت الجزية منهم يؤخذ بها صاحب الدير فإن أنكر صاحب الدير الذى ذلك الشيء في يده وحلف على ذلك بالله وبما يحلف به مثله من أهل دينه ما في يده شيء من ذلك ترك ولم يؤخذ منه شيء. ولا يؤخذ من مسلم جزية رأسه إلا أن يكون أسلم بعد خروج السنة، فانه إذا أسلم بعد خروجها فقد كانت الجزية وجبت عليه وصارت خراجا لجميع المسلمين فتؤخذ منه، وإن أسلم قبل تمام السنة بيوم أو يومين أو شهر أو شهرين أو أكثر أو أقل لم يؤخذ بشيء من الجزية إذا كان أسلم قبل انقضاء السنة وإن وجبت عليه الجزية فمات قبل أن تؤخذ منه أو أخذ بعضها وبقي البعض لم يؤخذ بذلك ورثته ولم تؤخذ من تركته لأن ذلك ليس يدين عليه، وكذلك إن أسلم وقد بقي عليه شيء من جزية رأسه لم يؤخذ بذلك. ولا تؤخذ الجزية من الشيخ الكبير الذي لا يستطيع ولا شيء له، وكذلك المغلوب على عقله لا يؤخذ منه شيء. وليس في مواشي أهل الذمة من الإبل والبقر والغنم زكاة والرجال والنساء في ذلك سواء. قال أبو يوسف : حدثنا سفيان عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن عبد الله بن عباس قال : ليس في أموال أهل الذمة إلا العفو.

قال أبو يوسف : وليس في شيء من أموالهم الرجال منهم والنساء زكاة إلا ما اختلفوا به في تجارتهم فان عليهم نصف العشر، ولا يؤخذ من مال حتى يبلغ مائتي درهم أو عشرين مثقالا من الذهب أو قيمة ذلك من العروض للتجارة ولا يضرب أحد من أهل الذمة (1) في استيذائهم الجزية، ولا يقاموا في الشمس ولا غيرها، ولا يجعل (2) عليهم في أبدانهم شيء من المكاره ولكن يرفق بهم، ويحبسون حتى يؤدوا ما عليهم ولا يخرجون من الحبس حتى تستوفى منهم الجزية. ولا يحل للوالي أن يدع أحدا من النصارى واليهود والمجوس والصابيين والسامرة إلا أخذ منهم الجزية، ولا يرخص لأحد منهم في ترك شيء من ذلك، ولا يحل أن يدع واحدا ويأخذ من واحد ولا يسع ذلك لأن دماءهم وأموالهم إنما أحرزت بأداء الجزية، والجزية بمنزلة مال الخراج. فأما أمر الأمصار — مثل مدينة السلام والكوفة والبصرة وما أشبهها — فاني أرى أن يصير الإمام إلى رجل من أهل الصلاح في كل مصر ومن أهل الخير والثقة ممن يوثق بدينه وأمانته ويصير معه أعوانا يجمعون إليه أهل الأديان من اليهود والنصارى والمجوس والصابيين والسامرة فيأخذ منهم على الطبقات على ما وصفت : ثمانية وأربعين درهما على الموسر مثل الصيرفي والبرزاز وصاحب الضيعة والتاجر والمعالج الطبيب وكل من كان منهم بيده صناعة وتجارة يحترف بها أخذ من أهل كل صناعة وتجارة على قدر صناعتهم وتجارهم : ثمانية وأربعون

درهما على الموسر وأربعة وعشرون درهما على الوسط — من احتملت صناعته ثمانية وأربعين درهما أخذ منه ذلك، ومن احتملت أربعة وعشرين درهما أخذ ذلك منه — واثنا عشر درهما على العامل بيده مثل الخياط والصباغ والإسكاف والخرّاز (1)، ومن أشبههم. فإذا اجتمعت إلى الولاة عليها حملوها إلى بيت المال. وأما السواد فتقدم إلى ولاتك على الخراج أن يبعثوا رجلا من قبلهم ينقون بدينهم وأمانتهم يأتون القرية فيأمرّون صاحبها بجمع من كان فيها من اليهود والنصارى والمجوس والعسّابيين والسامرة. فإذا جمعهم إليهم أخذوا منهم على ما وصفت لك من الطبقات، وتقلّم إليهم في امتثال ما رسمته ووصفته (2) حتى لا يتعدوه إلى ما سواه، ولا يأخذوا من لم تر الجزية واجبة عليه بشيء، ولا يقصدوا بظلم ولا تعسف. فإن قال صاحب القرية أنا أصالحكم عنهم وأعطيكم ذلك لم يحبوه إلى ما سأل لأن ذهاب الجزية من هذا أكثر، لعل صاحب القرية يصالحهم على خمسمائة درهم وفيها من أهل الذمة من إذا أخذت منهم الجزية بلغت ألف درهم أو أكثر. وهذا مما لا يحل ولا يسع مع ما ينال الخراج منه من النقصان لعله أن يحبي من بضيعته أهل الذمة فيصيب الواحد منهم أقل بم اثني عشر درهما ولا يحل أن ينقص من ذلك بل لعل فيهم من المياسير من تلزمه ثمانية وأربعون درهما ويحملها ولا الخراج مع الخراج إلى بيت المال لأنه فيء للمسلمين.

وكل ما أخذ من أهل الذمة من أموالهم التي يختلفون بها في التجارة ومن دخل إلينا بأمان وما أخذ من أهل الذمة من أرض العشر التي صارت في أيديهم وكل شيء يؤخذ من مواشي نصارى بني تغلب ويؤخذ منها ما يجب عليها في دارها فإن سبيل ذلك أجمع كسبيل الخراج يقسم فيما يقسم فيه الخراج وليس هذا كمواضع الصدقة ولا كمواضع الخمس قد حكم الله عزّ وجلّ في الصدقة حكما قسمها عليه، فهي على ذلك، وقسم الخمس قسما بقي عليه فليس للناس أن يتعدوا ذلك ولا يخالفوه.

قال أبو يوسف: وقد ينبغي يا أمير المؤمنين أيدك الله أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد ﷺ والتقدم لهم حتى لا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال «من ظلم

(1) في التيمورية «الجزائر».

(2) في التيمورية «ووصفته».

معاهدًا أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه» وكان فيما تكلم به عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند وفاته «أوصني الخليفة من بعدي بذمة رسول الله ﷺ أن يوفي لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم» (١).

قال : حدّثني هشام بن عروة عن سعيد بن زيد أنّه مرّ على قوم وقد أقيموا في الشمس في بعض أرض الشام، فقال : ما شأن هؤلاء ؟ فقليل له : أقيموا في الشمس في الجزية. قال : فكره ذلك ودخل على أميرهم وقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من عذب الناس عذبه الله».

قال : وحدّثنا بعض أشياخنا عن عروة عن هشام بن حكيم بن حزام أنّه وجد عياض بن غنم قد أقام أهل الذمة في الشمس في الجزية فقال : يا عياض ما هذا ؟ فان رسول الله ﷺ قال «إن الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبون في الآخرة».

قال : وحدّثنا هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بطريق الشام وهو راجع في مسيره من الشام على قوم قد أقيموا في الشمس يصب على رؤوسهم الزيت فقال : ما بال هؤلاء ؟ فقالوا عليهم الجزية لم يؤدوها، فهم يعذبون حتى يؤدوها. فقال عمر : فما يقولون هم وما يعتذرون به في الجزية ؟ قالوا : يقولون لا نجد، قال : فدعوهم، لا تكلفوهم مالا يطيقون، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا تعذبوا الناس فان الذين يعذبون الناس في الدنيا يعذبهم الله يوم القيامة» وأمر بهم فخلي سبيلهم.

قال : وحدّثني بعض المشايخ المتقدمين يرفع الحديث إلى النبي ﷺ أنّه وليّ عبد الله ابن أرقم على جزية أهل الذمة فلما ولي من عنده ناداه فقال «ألا من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته أو انتقصه أو أخذ منه شيئًا بغير طيب نفسه فأنا حجيجه يوم القيامة».

قال وحدّثني حصين بن عمرو بن ميمون عن عمر رضي الله عنه أنّه قال «أوصني الخليفة من بعدي بأهل الذمة خيرًا، أن يوفي لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم».

قال : وحديثنا ورواء الاسدى عن أبي ظبيان قال : كنا مع سلمان الفارسي في غزاة، فمر رجل وقد جنى فاكهة فجعل يقسمها بين أصحابه، فمر بسلمان فسيه فرد على سلمان وهو لا يعرفه. قال فقيل له : هذا سلمان. قال : فرجع فجعل يعتذر اليه ثم قال له الرجل : ما يجعل لنا من أهل الذمة يا أبا عبد الله ؟ قال : ثلاث من عماك إلى هداك، ومن فركك إلى غناك، وإذا صحبت صاحب منهم تأكل من طعامه ويأكل من طعامك ويركب دابتك وتركب دابته وأن لا تصرفه عن وجه يريده.

قال : وحديثي عمر بن نافع عن أبي بكر قال : مرَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه بباب قوم وعليه سائل يسأل، شيخ كبير ضيرير البصر، فضرب عضده من خلفه وقال : من أي أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودي. قال : فما ألجأك إلى ما أرى ؟ قال : أسأل الجزية والحاجة والسن. قال : فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فرضخ له بشيء من المنزل (1). ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال : انظر هذا وضرياءه، فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذه عند الهرم ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ والفقراء هم المسلمون، وهذا من المساكين من أهل الكتاب، ووضع عنه الجزية وعن ضريائه. قال قال أبو بكر : أنا شهدت ذلك من عمر ورأيت ذلك الشيخ.

قال وحديثنا اسرئيل بن يونس عن ابراهيم بن عبد الاعلى قال سمعت سويد بن غفلة يقول : حضرت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد اجتمع إليه عماله فقال : يا هؤلاء، إنه بلغني أنكم تأخذون في الجزية الميتة والخنزير والخمر. فقال بلال أجل إنهم يفعلون ذلك. فقال عمر : فلا تفعلوا، ولكن ولوا أربابها بيعها، ثم خذوا الثمن منهم.

## فصل

﴿ في لباس أهل الذمة وزهم ﴾

قال أبو يوسف : وينبغي مع هذا أن تحتم رقابهم في وقت جباية رؤوسهم حتى يفرغ

(1) رضى، رضىا من باب. تقع ورضيخا : أعطاه شيئا ليس بالكثير. والمال رضى.

من عرضهم ثم تكسر الخواتيم كما فعل بهم عثمان بن حنيف إن سألوا كسرهما، وأن يتقدم في أن لا يترك أحد منهم يتشبه بالمسلمين في لباسه ولا في مركبه ولا في هيئته، ويؤخذوا بأن يجعلوا في أوساطهم الزنارات — مثل الخيط الغليظ يعقده في وسطه كل واحد منهم — وبأن تكون قلائسهم مضرية، وأن يتخذوا على سروجهم في موضع القرايبس مثل الرمانة من خشب، وبأن يجعلوا شرك نعالهم مشية، ولا يحدوا على حذو المسلمين، وتمنع نساؤهم من ركوب الرحائل ويمنعوا من أن يحدوا بناء بيعة أو كنيسة في المدينة إلا ما كانوا صولحوا عليه وصاروا ذمة وهي بيعة لهم أو كنيسة، فما كان كذلك تركت لهم ولم تهدم، وكذلك بيوت النيران، ويتركون يسكنون في أمصار المسلمين وأسواقهم يبيعون ويشتررون ولا يبيعون خمرًا ولا خنزيرًا ولا يظهرون الصليبان في الأمصار، ولتكن قلائسهم طوالا مضرية، فمر عمالك أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزي. هكذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر عماله أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزي. وقال : حتى يعرف (١) زهم من زي المسلمين.

قال أبو يوسف : وحديثي عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل له : أما بعد، فلا تدعن صليبا ظاهرا إلا كُسر ومحق، ولا يركبن يهودي ولا نصراني على سرج، ولا يركب على إكاف، ولا تركبن امرأة من نسايتهم على رحالة وليكن ركوبها على إكاف. وتقدم في ذلك تقدما بليغا، وأمنع من قبلك فلا يلبس نصراني قباء ولا ثوب خز ولا عصب (١). وقد ذكر لي أن كثيرا من قبلك من النصارى قد راجعوا لبس العمام وتركو المناطق على أوساطهم واتخذوا الجمام والوفر (٢) وتركوا التقصيص، ولعمري لئن كان يصنع ذلك فيما قبلك، إن ذلك بك لضعف وعجز ومصانة، وانهم حين يراجعون ذلك ليعلموا ما أنت، فانظر كل شيء نهيت عنه فاحسم عنه من فعله والسلام.

قال أبو يوسف : حدثني عبيد الله عن نافع عن أسلم مولى عمر عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب إلى عماله أن يختموا رقاب أهل الذمة.

(١) في التيمونة «يفرق».

(٢) العصب برود يمانية يعصب غزها أي يجمع ويشد ثم يصيغ ما تسج فيأتي موشيا لقالما عصب منه أبيض لم يأخذه

صبيغ.

(٢) جمع حمة ووفرة، فالجملة مجتمع شعر الناصية. والوفرة الشعر إلى الأذنين.

قال : وحَدَّثني كامل بن العلاء عن حبيب بن أبي ثابت أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بعث عثمان بن حنيف على مساحة أرض السواد، ففرض على كل جريب أرض — عامر أو غامر — درهما وقفيزًا، وختم على علوج السواد، فختم خمسمائة ألف عالج على الطبقات : ثمانية وأربعين، وأربعة وعشرين، واثنى عشر، فلما فرغ من عرضهم دفعهم إلى الدهاقين وكسر الخواتيم.

قال : حَدَّثني عبيد الله عن نافع عن أسلم مولى عمر رضي الله تعالى عنه قال : كتب عمر بن الخطاب في الكفار أن اقتلوا من جرت عليه المواسي ولا تأخذوا من امرأة ولا صبي، ولا تأخذوا الجزية إلا أربعة دنانير أو أربعين درهما، واجعل على كل واحد مُدي حنطة، وأمر أن يحتم في أعناقهم.

قال وحَدَّثنا الأعمش عن عمارة بن عمير أو مسلم بن صبيح أبي الضحى عن مسروق عن معاذ بن جبل قال أمرني النبي ﷺ حين بعثني على اليمن أن آخذ من كل عالم دينارًا.

## فصل

### ﴿ في المجوس وعبدة الأوثان وأهل الردة ﴾

قال أبو يوسف : وجميع أهل الشرك من المجوس وعبدة الأوثان وعبدة النيران والحجارة والصابئين والسامرة تؤخذ منهم الجزية ما خلا أهل الردة من أهل الإسلام وأهل الأوثان من العرب فإن الحكم فيهم أن يعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا وإلا قتل الرجال منهم وسبى النساء والصبيان.

قال : وليس أهل الشرك من عبدة الأوثان وعبدة النيران والمجوس في الذبائح والمناكة على مثل ما عليه أهل الكتاب، لما جاء عن النبي ﷺ في ذلك وهو الذي عليه الجماعة والعمل، لا اختلاف فيه.

قال : حَدَّثَنَا قيس بن الربيع الأسدي عن قيس بن مسلم الجدلي عن الحسن ابن عماد قال : صالح رسول الله ﷺ مجوس أهل هَجَر على أن يأخذ منهم الجزية غير مستحل ناكحة نسائهم ولا أكل ذبائهم.

قال حَدَّثَنَا محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس أهل هجر.

قال : وَحَدَّثَنِي بعضُ أشياخنا عن جابر الجعفي عن عامر الشعبي قال : أول من رض الخراج رسول الله ﷺ، فرض على أهل هجر على كل محتلم ذكر أو أنثى، فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فرض على أهل السواد.

قال : وَحَدَّثَنَا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن دينار عن بجاله بن عبدة العنبري أنه كان كاتباً لجزء بن معاوية وكان والياً على مَنَازِر (1) ودست ميسان (2) قال : وكتب إليه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن خذ من قبلك من المجوس الجزية، فان رسول الله ﷺ أخذ الجزية من مجوس هجر.

قال : وَحَدَّثَنَا سفيان بن عيينة عن نصر بن عاصم الليثي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر أخذوا الجزية من المجوس. قال علي كرم الله وجهه : وأنا أعلم الناس بهم، كانوا أهل كتاب يقرؤونه، وعلم يدرسونه، فنزع من صدورهم.

قال : وَحَدَّثَنَا بعضُ المشيخة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : ذكر لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قوم يعبدون النار ليسوا يهوداً ولا نصارى ولا أهل كتاب. فقال عمر : ما أدري ما أصنع بهؤلاء ؟ فقام عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه فقال أشهد على رسول الله ﷺ أنه قال «سئو بهم سنة أهل الكتاب».

(1) منازل بلدتان بنواحي خوزستان : منازل الكرى، ومنازل الصغرى.

(2) اسم كورة واسعة كثيرة القرى والنجيل بين البصرة وواسط.



قال : وحَدَّثَنَا قَطَرُ بْنُ خَلِيفَةَ أَنَّ فَرُوهَ بْنَ نُوْفَلٍ الْأَشْجَعِيَّ قَالَ إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ عَظِيمٌ ، يُؤْخَذُ مِنَ الْمَجُوسِ الْجَزْيَةِ وَلَيْسُوا بِأَهْلِ كِتَابٍ ؟ قَالَ : فَقَامَ إِلَيْهِ الْمُسْتَوْدِعُ بْنُ الْأَخْنَفِ فَقَالَ : طَعَنْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنَبَّ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ وَاللَّهِ . وَقَالَ : قَدْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَجُوسِ أَهْلِ هَجَرَ الْجَزْيَةَ (1) . قَالَ : فَارْتَفَعَا إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ رَحِمَهُ فَقَالَ : سَأُحَدِّثُكُمَا بِمَحْدِثٍ تَرْضِيَانِهِ جَمِيعًا عَنْ الْمَجُوسِ : إِنَّ الْمَجُوسَ كَانُوا أُمَّةً لَهُمْ كِتَابٌ يَقْرَءُونَهُ ، وَإِنْ مَلَكَاهُمْ شَرِبُوا حَتَّى سَكَرُوا فَأَخَذَ بِيَدِ أُخْتِهِ فَأَخْرَجَهَا مِنَ الْقَرْيَةِ وَأَتْبَعَهُ أَرْبَعَةُ رَهْطٍ فَوَقَعَ سَبِيحًا وَهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا أَفَاقَ مِنْ سَكْرِهِ قَالَتْ لَهُ أُخْتُهُ إِنَّكَ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ . فَقَالَ : مَا عَلِمْتُ بِذَلِكَ . فَقَالَتْ : فَإِنَّكَ مَقْتُولٌ وَلَا نَجَاةَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَطِيعَنِي . قَالَ : فَإِنِّي أَطِيعُكَ ، قَالَتْ : فَاجْعَلْ هَذَا دَيْنًا وَقُلْ هَذَا دِينَ آدَمَ ، وَقُلْ حَوَاءُ مِنْ آدَمَ ، وَادْعِ النَّاسَ إِلَيْهِ وَأَعْرِضْهُمْ عَلَى السَّيْفِ فَمَنْ تَابَعَكَ (2) ، فَدَعُهُ وَمَنْ أَى فَاقْتُلْهُ ، ففَعَلَ ، فَلَمْ يَتَابِعْهُ (3) ، أَحَدٌ ، فَقَتَلَهُمْ يَوْمَئِذٍ حَتَّى اللَّيْلِ . فَقَالَتْ لَهُ : إِنِّي أَرَى النَّاسَ قَدْ اجْتَرَأُوا عَلَى السَّيْفِ وَهُمْ عَلَى النَّارِ لُكْعَ فَأَوْقَدَ لَهُمْ نَارًا ثُمَّ أَعْرِضْهُمْ عَلَيْهَا ، ففَعَلَ ، فَهَابَ النَّاسُ النَّارَ فَتَابَعُوهُ (4) . قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُرَاجَ لِأَجْلِ كِتَابِهِمْ ، وَحَرَّمَ مَنَاقِحَهُمْ وَذَبَائِحَهُمْ لِشُرَكَائِهِمْ .

قال : وحَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْبَصْرَةِ عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَبِيلَةَ قَالَ : كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ أَرْطَاةَ كِتَابًا يَقْرَءُهُ عَلَى مَنْبَرِ الْبَصْرَةِ . أَمَّا بَعْدُ ، فَاسْأَلِ الْحَسَنَ بْنَ أَبِي الْحَسَنِ : مَا مَنَعَ مِنْ قَبْلُنَا مِنَ الْأُتَمَّةِ أَنْ يَحْمِلُوا بَيْنَ الْمَجُوسِ وَبَيْنَ مَا يَجْمَعُونَ مِنَ النِّسَاءِ اللَّاتِي لَمْ يَجْمَعْنَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَلِكِ غَيْرِهِمْ ؟ فَسَأَلَ عَدِيَّ الْحَسَنَ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَبِلَ مِنَ مَجُوسِ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ الْجَزْيَةَ وَأَقْرَهُمْ عَلَى مَجُوسِيَّتِهِمْ ، وَعَامَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِلَاءُ بْنُ الْحَضْرَمِيِّ ، ثُمَّ أَقْرَهُمْ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ أَقْرَهُمْ عُمَرُ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ ، وَأَقْرَهُمْ عُثْمَانُ بَعْدَ عُمَرَ .

قال : وحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي جَبَلَزٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ : كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَنْزَرِ بْنِ سَاوَى «إِنَّ مِنْ صُلَى صَلَاتِنَا وَاسْتَقْبَلِ قَبْلَتَنَا وَأَكُلْ

(1) فِي التَّيْمُورِيَةِ «الْخُرَاجُ» .

(2) فِي التَّيْمُورِيَةِ «بِأَيْدِيكَ» .

(3) فِي التَّيْمُورِيَةِ «بِأَيْدِيهِ» .

(4) فِي التَّيْمُورِيَةِ «فِي أَيَّامِهِ» .

ذبيحتنا فذلك المسلم له ذمة الله وذمة رسوله، فمن أحب ذلك من المجوس فهو آمن. ومن أتى فعله الجزية».

قال : وحَدَّثني شيخ من أهل الملتينة عن عمرو بن دينار قال : كتب رسول الله إلى المنذر بن ساوى :

«بسم الله الرحمن الرحيم. من محمد رسول الله إلى المنذر بن ساوى. سلام الله عليك فأني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو. أما بعد، فمن استقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له مالنا وعليه ما علينا، ومن لم يفعل فعله دينار من قيمة المعافى. والسلام ورحمة الله، يغفر الله لك».

قال وحَدَّثنا أبان بن أبي عياش عن الحسن البصري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «من صَلَّى صلاتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله له ما للمسلمين وعليه ما عليهم».

قال : وحَدَّثني شيخ من علماء أهل الكوفة قال : جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن «كتبت إليّ تسألني عن أناس من أهل الحيرة يسلمون من اليهود والنصارى والمجوس وعليهم جزية عظيمة وتستأذني في أخذ الجزية منهم، وإن الله جلّ ثناؤه بعث محمدًا ﷺ داعيًا إلى الإسلام ولم يبعثه جانيًا، فمن أسلم من أهل تلك الملل فعليه في ماله الصدقة ولا جزية عليه، وميراثه لذوى رحمه إذا كان منهم يتوارثون كما يتوارث أهل الإسلام، وإن لم يكن له وارث فميراثه في بيت مال المسلمين الذي يقسم بين المسلمين، وما أحدث من حدث ففي مال الله الذي يقسم بين المسلمين يعقل عنه منه. والسلام».

قال : وحَدَّثنا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أنه سئل عن مسلم أعتق عبدًا نصرانيًا، فقال الشعبي : ليس عليه خراج، ذمته ذمة مولاه. قال أبو يوسف : فسألت أبا

حنيفة عن ذلك، فقال : عليه خراج، ولا يترك ذمي في دار الإسلام بغير خراج رأسه. قال أبو يوسف : وقول أبي حنيفة أحسن ما رأينا في ذلك. والله أعلم.

قال أبو يوسف : حدّثني عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه قال : قلت لعمر ابن عبد العزيز : يا أمير المؤمنين، ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من كان قبلك رخيصة ؟ قال : إن الذين كانوا قبلي كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم، فلم يكونوا يجدون بداً من أن يبيعوا ويكسدا ما في أيديهم، وأنا لا أكلف أحداً إلا طاقته، فباع الرجل كيف شاء. قال فقلت : لو أنك سرعت، قال : ليس إلينا من ذلك شيء. إنما السعر إلى الله.

## فصل في العشور

قال أبو يوسف : أما العشور فأريت أن توليها قومًا من أهل الصلاح والدين وتأمرهم أن لا يتعدوا على الناس فيما يعاملونهم به فلا يظلموهم ولا يأخذوا منهم أكثر مما يجب عليهم وأن يمتثلوا ما رسمناه لهم، ثم تتفقد بعد أمرهم وما يعاملون به من يمر بهم وهل يتجاوزون ما قد أمروا به ؟ فان كانوا قد فعلوا ذلك عزلت وعاقبت وأخذتهم بما يصح عندك عليهم لمظلم أو مأخوذ منه أكثر مما يجب عليه، وإن كانوا قد انتهوا إلى ما أمروا به وتجنبوا ظلم المسلم والمعاهد أثبتهم على ذلك الأمر وأحسنست إليهم، فإنك متى أثبت على حسن السيرة والأمانة وعاقبت على الظلم والتعدي لما تأمر به في الرعية يزيد المحسن في إحسانه ونصحته وارتدع الظالم عن معاودة الظلم والتعدي. وأمرتهم أن يضيفوا الأموال بعضها إلى بعض بالقيمة، ثم يؤخذ من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر من كل ما مر به على العاشر وكان للتجارة وبلغ قيمة ذلك مائتي درهم فصاعدًا أخذ منه العشر، وإن كانت قيمة ذلك أقل من مائتي درهم لم يؤخذ منه شيء. وكذلك إذا بلغت القيمة عشرين مثقالاً أخذ منها العشر، فإن كانت قيمة ذلك أقل لم يؤخذ منها شيء، وإذا اختلف عليه بذلك مرات كل مرة لا يساوي مائتي درهم لم يؤخذ منه شيء. وإن أضاف بعض المرات إلى بعض وكانت قيمة ذلك تبلغ ألفاً فلا شيء فيه، ولا يضاف بعض ذلك إلى بعض، وإذا مر عليه بمائتي درهم مضروبة أو عشرين مثقالاً تبراً أو مائتي درهم تبراً أو عشرين مثقالاً مضروبة أخذ من ذلك ربع العشر من المسلم ونصف العشر من الذمي والعشر من الحربي ثم لا يؤخذ منها شيء

إلى مثل ذلك الوقت من الحول. وإن مر بها غيره مرة (١)، وكذا إذا مر بمحتاج قد اشتراه للتجار، فإن كان المتاع يساوي مائتي درهم أو عشرين مثقالاً أخذ منه، وإن كان لا يساوي وكانت قيمته تنقص عن مائتي درهم أو عشرين مثقالاً لم يؤخذ منه شيء. فأما الحربي خاصة فإذا أخذ منه العاشر وعاد ودخل في دار الحرب ثم خرج بعد شهر منذ أخذ منه العشر فمر على العشر فإنه يأخذ منه إذا كان ما معه يساوي مائتي درهم أو عشرين مثقالاً من قبل أنه حيث عاد إلى دار الحرب فقد سقطت عنه أحكام الإسلام وإن كان معه أقل من مائتي درهم أو عشرين مثقالاً لم يؤخذ منه شيء، إنما السنة في المائتي درهم أو عشرين مثقالاً، فعلى المسلم في المائتين خمسة دراهم، وعلى الذمي في المائتين عشرة دراهم، وعلى الحربي في المائتين عشرون درهماً، وعلى هذا الحساب الذي وصفت لك يؤخذ في الذهب إذا وجب : على المسلم نصف مثقال وعلى الذمي مثقال وعلى الحربي مثقالان وما لم يكن من مال التجارة ومروا به على العاشر فليس يؤخذ منه شيء، وإذا مر أهل الذمة على العاشر بخمر أو خنازير قوم ذلك على أهل الذمة، يقومه أهل الذمة ثم يؤخذ منهم نصف العشر، وكذلك أهل الحرب إذا مروا بالخنازير والخمور فإن ذلك يقوم عليهم ثم يؤخذ منهم العشر، وإذا مر المسلم على العاشر بغنم أو بقر أو إبل فقال إن هذه ليست سائمة أحلف على ذلك، فإذا حلف كف عنه وكذلك كل طعام يمر به عليه فقال هو من زرعي، وكذلك التمر يمر به فيقول هو من تمر نخلي، فليس عليه في ذلك عشر، إنما العشر في الذي اشتري للتجارة. وكذلك الذمي، فأما الحربي فلا يقبل منه ذلك.

قال : ويعشر الذمي التغلبي والذمي من أهل نجران كسائر أهل الذمة من أهل الكتاب في أخذ نصف العشر منهم، واليهوس والمشركين في ذلك سواء.

قال : وإذا مر التاجر على العاشر بمال أو بمحتاج وقال قد أديت زكاته وحلف على ذلك فإن ذلك يقبل منه ويكف عنه، ولا يقبل في هذا من الذمي ولا من الحربي لأنه لا زكاة عليهما بقولان قد أدبناها، ومن مر بمال فادعى أنه مضاربة أو بضاعة لم يعشر بعد أن يحلف على ذلك، وكذلك العبد يمر بمال سيده وبمال نفسه فهو سواء وليس عليه عشر حتى يحضر مولاه، وكذلك المكاتب ليس على ماله عشر وإذا مر عليه التاجر بالعنب أو بالرطب أو بالفاكهة

(١) في التيمورية «غير مرة» بدون ضمير.

الرطبة قد اشتراها للتجارة وهي تساوي مائتي درهم فصاعدًا أخذ منه ربع العشر إن كان مسلمًا وإن كان ذميًا فنصف العشر وإن كان حرييًا فالعشر، وإن كان قيمة ذلك أقل من مائتي درهم لم يؤخذ منه شيء وإن اختلف عليه بذلك مرارًا وكل ذلك لا يساوي مائتي درهم ولو أضاف بعض المرات إلى بعض فكانت قيمة ذلك إذا جمع تبلغ ألفًا فلا زكاة فيه أيضًا، ولا ينبغي أن يضاف بعض المرات إلى بعض (1).

قال أبو يوسف : فإن عمر بن الخطاب وضع العشور فلا بأس بأخذها إذا لم يتعد فيها على الناس ويؤخذ بأكثر مما يجب عليهم، وكل ما أخذ من المسلمين من العشور فسيبيل سبيل الصدقة وسبيل ما يؤخذ من أهل الذمة جميعًا وأهل الحرب سبيل الخراج، وكذلك ما يؤخذ من أهل الذمة جميعًا من جزية رؤسهم وما يؤخذ من مواشي بني تغلب فإن سبيل ذلك كله سبيل الخراج، يقسم فيما يقسم فيه الخراج. وليس هو كالصدقة، قد حكم الله في الصدقة حكمًا قد قسمها عليه فهي على ذلك، وحكم في الخمس حكمًا فهو على ذلك. فتلك الوجوه التي عليها الصدقات في المواشي والأموال. وعلى هذا العمل عندنا. والله أعلم.

قال أبو يوسف : حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر قال سمعت أبي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال : أول من بعث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على العشور أنا، قال فأمرني أن لا أفتش أحدًا، وما مر على من شيء أخذت من حساب أربعين درهمًا درهمًا واحدًا من المسلمين، ومن أهل الذمة من كل عشرين واحدًا، ومن لا ذمة له العشر. قال وأمرني أن أغلظ على نصارى بني تغلب، وقال : إنهم قوم من العرب وليسوا بأهل كتاب فلعلهم يسلمون. قال : وكان عمر قد اشترط على نصارى بني تغلب أن لا ينصروا أبناءهم (1).

قال : وحدثنا أبو حنيفة عن القاسم عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال : بعثني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على العشور وكتب لي عهدًا أن آخذ

(1) هل على الفاكهة عشر؟ الخلاف في ذلك بين المذهبين المالكي والحنفي ويقصد بذلك الفاكهة الرطبة .

الخوخ والفاصاح والموز وغيرها .

(1) رأي عمر بن الخطاب في التزام نصارى بني تغلب وهم من العرب بعدم تنصير أبنائهم وتركهم على الفطرية ليشرح الله صدورهم للإسلام في مقابلة إسقاط بعض التكاليف عليهم أو تغليظها.

المسلمين مما اختلفوا فيه لتجاراتهم ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر، ومن أهل الحرب العشر.

قال وحدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر ابن الخطاب «إن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر» قال فكتب إليه عمر «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم، وما زاد فيحسابه».

قال : وحدثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب أن أهل منبج — قوم من أهل الحرب — وراء البحر كتبوا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «دعنا تدخل أرضك تجاراً وعشرنا». قال فشاور عمر أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، فأشاروا عليه به، فكانوا أول من عشر من أهل الحرب.

قال : وحدثنا السري بن اسماعيل عن عامر الشعبي عن زياد بن حدير الأسدي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بعثه على عشور العراق والشام وأمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر، ومن أهل الحرب العشر، فمر عليه رجل من بني تغلب من نصارى العرب ومعه فرس فقوموها بعشرين ألفاً. فقال : أعطني الفرس وخذ مني تسعة عشر ألفاً أو أمسك الفرس وأعطني ألفاً، قال فأعطاه ألفاً وأمسك الفرس. قال : ثم مر عليه راجعاً في سنته فقال له أعطني ألفاً أخرى. فقال له : التغلبي : كلما مررت بك تأخذ مني ألفاً ؟ قال : نعم. قال : فرجع التغلبي إلى عمر بن الخطاب فوافاه بمكة وهو في بيت، فاستأذن عليه، فقال : من أنت ؟ فقال : رجل من نصارى العرب، وقص عليه قصته. فقال له عمر : كفيت، ولم يزد. على ذلك قال فرجع التغلبي إلى زياد بن حدير، وقد وطن نفسه على أن يعطيه ألفاً أخرى، فوجد كتاب عمر قد سبق إليه : من مر عليك فأخذت منه صدقة فلا تأخذ منه شيئاً إلى مثل ذلك اليوم من قابل، إلا أن تجد فضلاً. قال فقال الرجل : قد والله كانت نفسي طيبة أن أعطيك ألفاً، وإني أشهد الله أنني برىء من النصرانية وأني على دين الرجل الذي كتب إليك هذا الكتاب.

قال : وحَدَّثنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن جامع بن شداد عن زياد بن حدير أنه مد حبلا على الفرات فمر عليه رجل نصراني فأخذ منه، ثم انطلق فباع سلحته فلما رجع مر عليه فأراد أن يأخذ منه فقال : كلما مررت عليك تأخذ مني ؟ فقال نعم. فرحل الرجل إلى عمر بن الخطاب فوجده بمكة يخطب الناس وهو يقول «ألا إن الله جعل البيت مثابة (١) [ يعني لا يأخذن من حرم الله جلّ وعلا شيئاً يظلم به أحداً أو يحمل شيئاً من الحرم يردّه إلى بيته في الحل ] فلا أعرفن من انتقص أحداً من مثابة الله إلى بيته شيئاً» قال فقلت له : يا أمير المؤمنين إني رجل نصراني مررت على زياد بن حدير فأخذ مني، ثم انطلقت فبعت سلحتي ثم أراد أن يأخذ مني قال ليس له ذلك، ليس له عليك في مالك في السنة إلا مرة واحدة. ثم نزل فكذب إليه فيّ، ومكثت أياماً ثم أتيت فقلت له : أنا الشيخ النصراني الذي كلمتك في زياد فقلت : وأنا الشيخ الحنيفي، قد قضيت حاجتك.

قال : وحَدَّثني يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان وكان على مكس مصر فذكر أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه كتب إليه أن انظر من مرّ عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من أموال العين ومما ظهر من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً، وما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً. فان نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئاً، وإذا مر عليك أهل الذمة فخذ مما يدبرون من تجارتهم من كل عشرين ديناراً ديناراً فما نقص فبحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئاً واكتب لهم كتاباً بما تأخذ منهم (٢) إلى مثلها من الحول.

قال : وحَدَّثنا عمرو بن ميمون بن مهران عن أبيه عن جدته قالت : مررت على مسروق بالسلسلة وهي مكاتبه بتجارة عظيمة فقال لها ما أنت ؟ فقالت : مكاتبه — وكانت أعجمية وكلمها الترجمان — فقالت له بالفارسية : مكاتبه. فأخبره فقال : ليس على مال مملوك زكاة : فخلي سبيلها.

قال وحَدَّثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : إذا مر أهل الذمة بالخمير

(١) ما بين الميعين في التيمونية وليس في البولاقية، وبهامش البولاقية أن هذه الزيادة موجودة في بعض النسخ ولعلها شرح للجملة التي بعدها. والمثابة للرجوع بالمعنى فيه.  
(٢) في التيمونية «وكتب لهم كتاباً بما يؤخذ منهم».

للتجارة أخذ من قيمتها نصف العشر ولا يقبل قول الذمي في قيمتها حتى يؤق برجلين من أهل الذمة يقومانها عليه فيأخذ نصف العشر من الثمن.

قال وحدثنا قيس بن الربيع عن أبي فزارة عن يزيد بن الأصم عن أبي الزبير أنه قال : إن هذه المآصر (1) والقناطر سحت لا يحل أخذها، وبعث عمالا إلى اليمن ونهاهم أن يأخذوا من مأسرة أو قنطرة أو طريق شيئا، فقدموا فاستقل المال، فقالوا : نهيتنا. فقال : خذوا كما كنتم تأخذون.

قال : وحدثنا محمد بن عبد الله عن أنس بن سيرين قال : أرادوا أن يستعملوني على عشور الأكلة (2) فأبيت، فلقيني أنس بن مالك فقال : ما يمنعك ؟ فقلت : العشور أحبب ما عمل عليه الناس. قال فقال لي لا تفعل، عمر صنعه، فجعل على أهل الإسلام ربع العشر وعلى أهل الذمة نصف العشر وعلى المشركين ممن ليس له ذمة العشر.

## فصل

### ﴿ في الكنائس والبيع والصلبان ﴾

وأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين من أمر أهل الذمة وكيف تركت لهم البيع والكنائس في المدن والأمصار حين افتتح المسلمون البلدان ولم تهدم، وكيف تركوا يخرجون بالصلبان في أيام عيدهم. فإنما كان الصلح جرى بين المسلمين وأهل الذمة في أداء الجزية وفتحت المدن على أن لا تهدم بيعهم ولا كنائسهم داخل المدينة ولا خارجها وعلى أن يحقنوا لهم دماءهم وعلى أن يقاتلوا من ناوأهم من عدوهم (3)، ويذبوا عنهم، فأدوا الجزية إليهم على هذا الشرط وجرى

(1) المآصر جمع مآصر كمجاس ومرقد وهو المجلس.

(2) بلدة على شاطئ دجلة البصرة العظمى في زاوية الخليج إلى مدينة البصرة وهي أقدم من البصرة.

(3) بهامش البلاقية : في بعض النسخ زيادة «وعلى أن يخرجوا الصلبان في أعيادهم».



الصلح بينهم عليه وكتبوا بينهم الكتاب على هذا الشرط على أن لا يحدثوا بناء بيعة ولا كنيسة، فافتتحت الشام كلها والحيرة إلا أقلها على هذا. فلذلك تركت البيع والكنائس ولم تهدم.

قال أبو يوسف : حدثني بعض أهل العلم عن مكحول الشامي أن أبا عبيدة بن الجراح صالحهم بالشام واشتراط عليهم حين دخلها على أن تترك كنائسهم وبيعهم على أن لا يحدثوا بناء بيعة ولا كنيسة، وعلى أن عليهم إرشاد الضال وبناء القناطر على الأنهار من أمواهم، وأن يضيفوا من مر بهم من المسلمين ثلاثة أيام وعلى أن لا يشتموا مسلماً ولا يضربوه، ولا يرفعوا في نادي أهل الإسلام صليباً ولا يخرجوا خنزيراً من منازلهم إلى أفتية المسلمين، وأن يوقدوا النيران للغزاة في سبيل الله، ولا يدلوا للمسلمين على عورة، ولا يضربوا نواقيسهم قبل أذان المسلمين ولا في أوقات أذانهم ولا يخرجوا الرايات في أيام عيدهم، ولا يلبسوا السلاح يوم عيدهم ولا يتخذوه في بيوتهم. فإن فعلوا من ذلك شيئاً عوقبوا وأخذ منهم. فكان الصلح على هذا الشرط فقالوا لأبي عبيدة : اجعل لنا يوماً في السنة نخرج فيه صلباننا بلا رايات، وهو يوم عيدنا الأكبر، ففعل ذلك لهم وأجابهم إليه، فلم يجدلوا بدءاً من أن يفوا لهم بما شرطوا ففتحت المدن على هذا فلما رأى أهل الذمة وفاء المسلمين لهم وحسن السيرة فيهم صاروا أشداء على عدو المسلمين وعونا للمسلمين على أعدائهم فبعث أهل كل مدينة ممن جرى الصلح بينهم وبين المسلمين رجالاً من قبلهم يتجسسون الأخبار عن الروم وعن ملكهم وما يريدون أن يصنعوا، فأتى أهل كل مدينة رسلهم يخبرونهم بأن الروم قد جمعوا جمعاً لم ير مثله فأتى رؤساء أهل كل مدينة إلى الأمير الذي خلفه أبو عبيدة عليهم فأخبروه بذلك، فكتب والي كل مدينة ممن خلفه أبو عبيدة إلى أبي عبيدة يخبره بذلك، وتتابعت الأخبار على أبي عبيدة، فاشتد ذلك عليه وعلى المسلمين، فكتب أبو عبيدة إلى كل وال ممن خلفه في المدن التي صالح أهلها يأمرهم أن يردوا عليهم ما جني منهم من الجزية والحراج، وكتب إليهم أن يقولوا لهم : إنما ردنا عليكم أموالكم لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من الجموع وأنكم اشتراطتم علينا أن نمنعكم (١)، وأنا لا نقدر على ذلك، وقد ردنا عليكم ما أخذنا منكم ونحن لكم على الشرط وما كتبنا بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم، فلما قالوا ذلك لهم، وردوا عليهم الأموال التي جبوها منهم، قالوا : ردكم الله علينا ونصركم عليهم، فلو كانوا هم لم يردوا علينا شيئاً وأخذوا كل شيء بقي لنا حتى لا يدعوا لنا شيئاً. وإنما كان أبو عبيدة يحجمهم إلى الصلح على هذه

(١) في النيموية «نمنعهم».

الشرائط ويعطهم ما سألوا يريد بذلك تألفهم وليسمع بهم غيرهم من أهل المدن التي لم يطلب أهلها الصلح فيسارعوا إلى طلب الصلح. وما كان أبو عبيدة أخذه من القرى التي حول المدن من الأموال والسبي، والمتاع فلم يرده عليهم وقسمه بين المسلمين بعد أن أخرج الخمس منه وقسم الأربعة الأخماس بين المسلمين، والتقى المسلمون والمشركون فاقتتلوا قتالا شديداً وقتل من الفريقين خلق كثير، ثم نصر الله المسلمين على المشركين ومنح أكتافهم وهزمهم. وقتلهم المسلمون قتلا لم ير المشركون مثله. فلما رأى أهل المدن التي لم يصلح عليها (2) أبو عبيدة مالقى أصحابهم من المشركين من القتل بعثوا إلى أبي عبيدة يطلبون الصلح فأعطاهم الصلح على مثل ما أعطى الأولين إلا أنهم اشترطوا عليه إن كان عندهم من الروم الذين جاءوا لقتال المسلمين وصاروا عندهم فإنهم آمنون يخرجون بمتاعهم وأموالهم وأهلهم إلى الروم ولا يعترض لهم في شيء من ذلك، وأعطاهم ذلك أبو عبيدة فأدوا إليه الجزية وفتحوا له (3) أبواب المدن، وأقبل أبو عبيدة راجعاً. فكلما مر بمدينة مما لم يكن صالحه أهلها بعث رؤسائها يطلبون الصلح. فأجابهم إليه وأعطاهم مثل ما أعطى الأولين. وكتب بينه وبينهم كتاب الصلح، وكما مر على المدينة مما كان صالح أهلها وكان واليه فيها قد رد عليهم ما كان أخذ منهم تلقوه بالأموال التي كان ردها عليهم مما كانوا صولحوا عليه من الجزية والخراج وتلقوه بالأسواق والبياعات فتركهم على الشرط الذي كان قد شرط لهم، لم يغيره ولم ينقصه. وكتب أبو عبيدة إلى عمر رضي الله عنه بهزيمة المشركين وبما أفاء الله على المسلمين وما أعطى أهل الذمة من الصلح وما سألهم المسلمون من أن يقسم بينهم المدن وأهلها والأرض وما فيها من شجر أو زرع وأنه أبقى ذلك عليهم حتى كتب إليه فيه ليكتب إليه برأيه فيه. فكتب إليه عمر: إني نظرت فيما ذكرت مما أفاء الله عليك والصلح الذي صالحت عليه أهل المدن والأنصار وشاورت فيه أصحاب رسول الله ﷺ فكل قد قال في ذلك برأيه. وإن رأيي تبع لكتاب الله تعالى قال الله تعالى ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير. وما أفاء الله على رسوله من أهل القرى [ فإنه فله وللرسول ولذی القرى والیتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم. وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب. للفقراء

(2) كذا في التيمورية وفي الأخرى «أهلها» بدل عليها.

(3) في البلاقية «إليه».

المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله [ (1)، أولئك هم الصادقون ] ﴿ هم المهاجرون الأولون ﴾ والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴿ فإنهم الأنصار ﴾ والذين جاءوا من بعدهم ﴿ ولد آدم الأحمر والأسود، فقد أشرك الله الذي من بعدهم في هذا الفیء إلى يوم القيامة. فأقر ما أفاء الله عليك في أيدي أهله واجعل الجزية عليهم بقدر طاقتهم تقسمها بين المسلمين ويكونون عمار الأرض فهم أعلم بها وأقوى عليها، ولا سبيل لك عليها ولا للمسلمين معك أن تجعلهم (1)، فيثا وتقدمهم للصلح الذي جرى بينك وبينهم ولأخذك الجزية منهم بقدر طاقتهم وقد بين الله لنا ولكم في كتابه ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ فإذا أخذت منهم الجزية فلا شيء لك عليهم ولا سبيل. أرأيت لو أخذنا أهلها فاققسمناهم ما كان يكون لمن يأتي من بعدنا من المسلمين ؟ والله ما كانوا يجدون إنسانا يكلمونه ولا ينتفعون بشيء من ذات يده، وإن هؤلاء يأكلهم المسلمون ما داموا أحياء، فإذا هلكنا وهلكوا أكل أبناؤنا أبناءهم أبدا ما بقوا فهم عبيد لأهل دين الإسلام ما دام دين الإسلام ظاهراً، فاضرب عليهم الجزية وكف عنهم السبي وامنع المسلمين من ظلمهم والإضرار بهم وأكل أموالهم إلا بجلها (2)، ووف لهم بشرطهم الذي شرطت لهم في جميع ما أعطيتهم، وأما إخراج الصليبان في أيام عيدهم فلا تمنعهم من ذلك خارج المدينة بلا رايات إلا بنود على ما طلبوا منك يوماً في السنة. فأما داخل البلد بين المسلمين ومساجدهم فلا تظهر الصليبان. فأذن لهم أبو عبيدة في يوم من السنة وهو يوم عيدهم الذي في صومهم، فأما غير ذلك اليوم فلم يكونوا يخرجون صليبانهم إذا كان من الصلح الذي صالحوا عليه أهله من بيعهم وكنائسهم تركت على حالها ولم تهدم ولم يتعرض لهم فيها، فهذا ما كان بالشام بين المسلمين وأهل الذمة.

قال أبو يوسف : وحدثني محمد بن اسحاق وغيره من أهل العلم بالفتوح والسير،

(1) ما بين المربعين في التيمورية وليس في البولاقية.

(1) في التيمورية «تصوهم».

(2) في التيمورية «بجملها».

بعضهم يزيد في الحديث على بعض، قولوا : لما قدم خالد بن الوليد من اليمامة دخل على أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، وخرج فأقام أياماً، ثم قال له أبو بكر : تبيأ حتى تخرج إلى العراق. فوجهه أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه إلى العراق، فخرج في ألفين، ومعه من الأتباع مثلهم، فمر بفائد (1) فخرج معه خمسمائة من طيء ومعهم مثلهم فانتبهى إلى شراف (2) ومعه خمسة آلاف أو أقل أو أكثر، فتعجب أهل شراف من خلد ومن معه ووغولهم في أرض العجم فانتبهوا إلى المغيبة (3)، فإذا طلائع خيل العجم فنظروا إليهم ورجعوا، فانتبهوا إلى حصنهم ودخلوه، فأقبل خالد ومن معه إلى الحصن فحاصروهم وفتح الحصن وقتل من فيه من المقاتلة وسبى النساء والذاري وأخذ جميع ما كان فيه من السلاح والمتاع والدواب وهدم الحصن، ثم مضى حتى انتهى إلى العذيب (4)، وفيه حصن فيه مسلحة لكسرى فواقعهم خالد فقتلهم وأخذ ما كان في الحصن من متاع وسلاح ودواب وهدم الحصن وضرب أعناق الرجال وسبى النساء والذاري، وعزل الخمس مما أفاء الله عليه وقسم أربعة الأخماس بين أصحابه الذين افتتحوه، فلما رأى ذلك أهل القادسية طلبوا الصلح وأعطوه الجزية، فمضى ~~عالم~~ من القادسية حتى نزل النجف وبه حصن حصين لكسرى فيه رجال من أهل فارس مقاتلة، فحاصر وافتتح الحصن واستنزلهم، ورئيسهم رجل من أهل فارس يقال له هزار مرد فضرب عنقه واتكأ على جيفته ودعا بطعامه والآخرين مقرنون في السواجير (5) فقال بعضهم لبعض «امرادو». فلما فرغ من طعامه ضرب أعناقهم وسبى نساءهم وذرايعهم وأخذ ما في الحصون من المتاع والسلاح والدواب ولم يكن في هذه الحصن التي افتتح أحصن منه ولا أكثر مقاتلة ولا سلاحاً ولا متاعاً ولا رجالاً أشد من رجال كانوا في حصن النجف فأخرب الحصن وأحرقه، ثم بعث طليعة له إلى أهل أليس وفيها حصن فيه رجال ومسلحة لكسرى، فحاصروهم وفتح الحصن وأخرج من فيه من الرجال وضرب أعناقهم وسبى نساءهم وذرايعهم وأخذ ما كان فيه من المتاع والسلاح وهدم الحصن وأحرقه. فلما رأى أهل أليس ذلك وما

(1) جبل بطريق مكة.

(2) شراف بين واقصة والفرعاء على ثمانية أميال من الأحساء.

(3) ركية بين القادسية والعذيب. وهي غير المغيبة قرية بنيسابور.

(4) ماء بينه وبين القادسية أربعة أميال وإلى المغيبة اثنان وثلاثون ميلاً.

(5) الساجور خشبة تعلق في عنق الكلب.

صنع خالد بأهل الحصن طلبوا منه الصلح على أداء الجزية، فأعطاهم فأدوا إليه الجزية. ثم مضى إلى الحيرة فتحصن منه أهلها في قصورها الثلاثة قصر الأبيض، وقصر العديس، وقصر ابن ببيعة. فأجال أصحاب خالد الخيل في ذلك الظهر وتعرضوا لهم لأن يقاتلهم أحد أو يخرج إليهم فلم يروا أحدا يخرج إليهم ولا يريد قتالهم، فأشرف ولدان من فوق القصر، فأرسل خالد رجلا من كبار أصحابه إلى القصر الأبيض فوقف ثم قال لمن كان قد أشرف : يخرج إلي رجل منكم أكلمه. فاطلع إليه رجل منهم، فقال : وهو آمن حتى يرجع ؟ فقال نعم. فنزل إليه عبد المسيح ابن حيان بن ببيعة وهو شيخ كبير قد سقط حاجباه على عينيه وخرج إليه إلياس ابن قبيصة الطائي وكان والي الحيرة من قبل كسرى ولاء بعد النعمان بن المنذر، فأتوا خالدا فقال لهم : أدعوكم إلى الله وإلى الإسلام، فإن أنتم فعلتم فلكم ما للمسلمين وعليكم ما عليهم، وإن أبيتم فاعطوا الجزية، فإن أبيتم فقد أتيتكم بقوم هم أحرص على الموت منكم على الحياة. قال : وفي يد ابن ببيعة السم، قال فقال له خالد : ما هذا ؟ قال هذا السم فإن أنت أعطيتني ما أريد وإلا شربته فلا أرجع إلى قومي بما لا يحبون، قال فأخذه خالد من يده وقال بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء. ثم ابتلعه قال : فرجع إلى قومه وقال لهم : جئتمكم من عند قوم لا يعمل فيهم السم. قال فقال له إلياس بن قبيصة : ما لنا في حريك من حاجة وما نريد أن ندخل معك في دينك، نقيم على ديننا ونعطيك الجزية. فصالحه على ستين ألفا (1)، ورحل على أن لا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة ولا قصرًا من قصورهم التي كانوا يتحصنون فيها إذا نزل بهم عدوهم ولا يمنعون من ضرب النواقيس ولا من إخراج الصليبان في يوم عيدهم. وعلى أن لا يشتملوا على ثغبة (2)، وعلى أن يضيفوا من مر بهم من المسلمين مما يحل لهم من طعامهم وشرابهم، وكتب بينهم هذا الكتاب :

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا كتاب من خالد بن الوليد لأهل الحيرة، إن خليفة رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أمرني أن أسير بعد منصرفي من أهل البصرة إلى أهل العراق من العرب والعجم بأن أدعوهم إلى الله جلّ ثناؤه وإلى رسوله عليه السلام وأبشروهم بالجنة وأنذرهم من النار، فإن أجابوا فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين. وإني انتهيت إلى الحيرة فخرج إليّ إلياس بن قبيصة الطائي في أناس من أهل الحيرة

(1) في التيمورية «تسعين ألفا».

(2) الثغبة بسكون العين : القبيح والريبة، وبالتحريك الفساد والملاك.

من رؤوسائهم وإني دعوتهم إلى الله وإلى رسوله فأبوا أن يجيبوا فعرضت عليهم الجزية أو الحرب فقالوا : لا حاجة لنا بحربك ولكن صالحنا على ما صالحت عليه غيرنا من أهل الكتاب في إعطاء الجزية، وإني نظرت في عدتهم فوجدت عدتهم سبعة آلاف رجل ثم ميزتهم فوجدت من كانت به زمانة ألف رجل فأخرجتهم من العدة، فصار من وقعت عليه الجزية ستة آلاف، فصالحوني على ستين ألفاً، وشرطت عليهم أن عليهم عهد الله وميثاقه الذي أخذ على أهل التوراة والإنجيل : أن لا يخالفوا، ولا يعينوا كافرًا على مسلم من العرب ولا من العجم، ولا يدلّوهم على عورات المسلمين، عليهم بذلك عهد الله وميثاقه الذي أخذه أشد ما أخذه على نبي من عهد أو ميثاق أو ذمة، فإن هم خالفوا فلا ذمة لهم ولا أمان، وإن هم حفظوا ذلك ورعوه وأدّوه إلى المسلمين فلهم ما للمعاهد وعلينا المنع لهم، فإن فتح الله علينا فهم على ذمتهم، لهم بذلك عهد الله وميثاقه أشد ما أخذ على نبي من عهد أو ميثاق، وعليهم مثل ذلك لا يخالفوا. [ فإن غلبوا فهم في سعة يسعهم ما وسع أهل الذمة، ولا يحلّ فيما أمروا به أن يخالفوا (1) ] وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنيًا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام. فإن خرجوا إلى غير دار الهجرة ودار الإسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم. وأيما عبد من عبيدهم أسلم أقيم في أسواق المسلمين فبيع بأعلى ما يقدر عليهم في غير الكس ولا تعجيل ودفع ثمنه إلى صاحبه، ولهم كل ما لبسوا من الزي إلا زي الحرب من غير أن يتشبهوا بالمسلمين في لباسهم. وأيما رجل منهم وجد عليه شيء من زي الحرب سئل عن لبسه ذلك فإن جاء منه بمخرج وإلا عوقب بقدر ما عليه من زي الحرب وشرطت عليهم جباية ما صالحتهم عليه حتى يؤدّوه إلى بيت مال المسلمين عمّا لهم منهم، فإن طلبوا عونًا من المسلمين أعينوا به ومؤونة العون من بيت مال المسلمين» قالوا : وقال خالد بن الوليد لإياس بن قبيصة وعبد المسيح بن حيان بن ببيعة : لم هذه الحصون بنيتم ولستم في دار منعة ؟ فقالا : نرد بها السفهية حتى يأتي الحليم. قال : لو كنتم أهل قتال وأنتم قوم عرب ؟ قالوا : آثرنا الخمر والخنزير ورضي منا جيراننا بذلك — يعنون أهل فارس — فصالحهم على ستين ألفاً ورحل. فكانت أول جزية حملت من أرض المشرق، وأول مال قدم به من المشرق على أبي بكر الصديق رضي الله عنه. قال : وكتب إلى مرزبة أهل فارس كتابًا ودفعه إلى بني ببيعة :

(1) الزهادة من التيموية.

«بسم الله الرحمن الرحيم. من خالد بن الوليد إلى رستم ومهران ومرازية فارس. سلام على من اتبع الهدى، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو [ وإن محمدًا عبده ورسوله ] (1)، أما بعد فالحمد لله الذي فضّل خدمتكم وفرق جمعكم وخالف بين كلمتكم وأوهن بأسكم وسلب ملككم، فإذا جاءكم كتابي هذا فابعثوا إليّ بالرهن واعتقدوا مني الذمة، واجعلوا إليّ الجزية، فإن لم تفعلوا فوالله الذي لا إله إلا هو لأسيرن إليكم بقوم يحبون الموت كحبكم الحياة. والسلام على من اتبع الهدى».

ثم إن خالدًا مضى إلى قرية أسفل الفرات يقال لها بانقيا وفيها مسلحة لكسرى في حصن لهم فحاصروهم فافتتح الحصن وقتل من فيه من الرجال وسبى نساءهم وذريتهم وأخذ ما كان فيه من المتاع والسلاح وأحرق الحصن وهدمه، فلما رأى ذلك أهل القرية طلبوا الصلح منه على أداء الجزية، فكان من ولي الصلح عنهم هانيء بن جابر الطائي فصالحه عنهم على ثمانين ألف درهم، ثم سار حتى نزل بانقيا على شط الفرات فقاتلوه ليلة إلى الصباح وحاصروهم واشتد قتالهم فافتتحها بقوة الله تعالى وعونه، وفيها أساورة كان كسرى صيرهم فيها فقتلهم وسبى ذريتهم ونساءهم وأحرق الحصن وهدمه فلما رأى أهل بانقيا ذلك طلبوا الصلح منه فأعطاهم. ثم بعث جرير بن عبد الله إلى قرية بالسواد، فلما اقتحم جرير الفرات ليعبر إلى أهل القرية، ناداه دهقانها صلوبا : لا تعبر، أنا أعبر إليك، فعبر إليه فصالحه على مثل ما صالحه عليه أهل بانقيا وأعطاه الجزية. وصالحه أهل ماروسما وما حولها من القرى على ما صالحه عليه أهل الحيرة ثم إن خالدًا رجع إلى النجف فاستبطن بطن النجف وأخذ الأدلاء من أهل الحيرة حتى انتهى إلى عين التمر فنزل بعين التمر وبها مرابطة لكسرى في حصن فحاصروهم حتى استنزهم فقتلهم وسبى نساءهم وذريتهم وأخذ ما كان في الحصن من المتاع والسلاح والدواب، وأحرق الحصن وخربه، وقتل دهقان عين التمر وكان رجلا من العرب وسبى نساءه وذريته وأهل بيته وأعطاه أهل عين التمر الجزية كما أعطاه أهل الحيرة وغيرهم من أهل القرى، وكاتب لهم كتابا على ما كتب لأهل الحيرة، وكذلك لأهل أليس فهو عندهم. ثم بعث سعد بن عمرو الأنصاري في جمع من المسلمين حتى انتهى إلى صندوديا (2)، وفيها قوم من

(1) ما بين المربعين في التيمورية.

(2) في السختين «صندوديا» وفي المعجم «صندوداء»

كندة ومن إيراد نصارى، فحاصرهم أشد الحصار ثم صالحهم على جزية يؤدونها إليه، وأسلم من أسلم منهم، وأقام سعد بن عمرو بموضعه في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم حتى مات، فولده هناك إلى اليوم. وكان خالد أراد أن يتخذ الحيرة داراً يقيم بها فأتاه كتاب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه يأمره بالسير إلى الشام مدداً لأبي عبيدة والمسلمين فأخرج خالد بن الوليد الخمس مما أفاء الله عليه وبعث به إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه مع ما أخذ من الجزية والسبي وقسم الأربعة الأخماس بين أصحابه الذين معه، فكتب إليه أبو بكر رضي الله عنه أن الحق بأبي عبيدة — حين أتاه كتاب أبي عبيدة يستمده — فتوجه من الحيرة مع الأدلاء : منها ومن عين التمر حتى قطع المفاوز، فلما قطعها وقع في بلاد بني تغلب فقتل منهم قوماً كثيراً وسبى. ثم مضى من بلاد بني تغلب، ومضى معه أدلاء من أهلها حتى أتى النقيب والكواثل (1) فلقي جمعاً كثيراً لم ير مثله إلا في أهل الإمامة، فاقتلوا قتلاً شديداً حتى قتل خالد عدة بيده وأغار على ما حوله من القرى فأخذ أموالهم وما كان لهم وحاصرهم. فلما اشتد الحصار عليهم طلبوا الصلح على مثل ما صالح عليه أهل عانات. وقد كان مر ببلاد عانات فخرج إليه بطريقها فطلب الصلح فصالحه وأعطاه ما أراد على أن لا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة وعلى أن يضربوا نواقيسهم في أي ساعة شاؤوا من ليل أو نهار إلا في أوقات الصلوات وعلى أن يخرجوا الصليبان في أيام عيدهم، واشترط عليهم أن يضيفوا المسلمين ثلاثة أيام ويذرقوهم (2)، وكتب بينهم وبينه كتاب الصلح وخرج منهم عدة أدلاء فأخذوا على النقيب والكواثل فصالحوه على مثل ما صالحه عليه أهل عانات وجرى الصلح بينهم وكتب بينه وبينهم الكتاب على ذلك. ثم مضى حتى أتى بلاد قرقيساء (3) فأغار على ما حوله فأخذ الأموال وسبى النساء والصبيان وقتل الرجال وحاصر أهلها أياماً. ثم إنهم بعثوا يطلبون الصلح فأجابهم إلى ذلك وأعطاهم مثل ما أعطى أهل عانات عن أن لا يهدم لهم بيعة ولا كنيسة وعلى أن يضربوا نواقيسهم إلا في أوقات الصلوات ويخرجوا صليبانهم في يوم عيدهم فأعطاهم ذلك، وكتب بينه وبينهم الكتاب وشرط عليهم أن يضيفوا المسلمين ويذرقوهم، فأدوا إليه الجزية وترك البيعة والكنايس لم تهدم لما جرى من الصلح بين المسلمين وأهل الذمة، ولم

(1) النقيب بن تبوك ومعان على طريق الحاج. والكواثل موضع في أطراف الشام.

(2) البذرة بالذال المعجمة والمهملة : الحفارة. والمبندق : الحفير.

(3) بلد على نهر الحابور قرب رحبة مالك بن طوق.



يرد ذلك الصلح على خالد أبو بكر ولا رده بعد أبي بكر سر ولا عثمان ولا علي رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

قال أبو يوسف : وليست أرى أن يهدم شيء مما جرى عليه الصلح ولا يحول وأن يمضي الأمر فيها على ما أمضاه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم أجمعين : فإنهم لم يهدموا شيئاً منها مما كان الصلح جرى عليه. وأما ما أحدث من بناء بيعة أو كنيسة فإن ذلك يهدم، وقد كان نظر في ذلك غير واحد من الخلفاء الماضين وهوأ بهدم البيع والكنائس التي في المدن والأصوار، فأخرج أهل المدن الكتب التي جرى الصلح فيها بين المسلمين وبينهم، ورد عليهم الفقهاء والتابعون ذلك وعابوه عليهم فكفوا عما أرادوا من ذلك، فالصلح نافذ على ما أنفذه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى يوم القيامة، وأريك بعد في ذلك. وإنما تركت لهم البيع والكنائس على ما أعلمتك. وسى خالد في مخرجه من الحيرة إلى أن انتهى إلى دمشق ألف رأس. وقال بعض من روى لنا : سى من مخرجه من الحيرة إلى أن انتهى إلى دمشق خمسة آلاف رأس. وكان ما بعث من الحيرة مما أفاء الله عليه من السبي والجزية مع عمير بن سعد، فكان أول سبي ومال جزية ورد إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه الذي بعثه خالد بن الوليد، إلا ما أتاه من مال البحرين، ثم إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عزل خالدًا عن الشام واستعمل عليه أبا عبيدة بن الجراح، فقام خالد فخطب الناس، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن أمير<sup>(1)</sup> المؤمنين استعملني على الشام حتى إذا كانت بثنية وعسلا عزلني وأثر بها غيري<sup>(2)</sup> فقام رجل فقال : اصبر أيها الأمير فإنها الفتنة. فقال خالد : أما وابن الخطاب حي فلا. قال : فلما بلغ عمر ما قال خالد قال : أما لأنزعن خالدًا حتى يعلم أن الله ينصر دينه، ليس هو. قال : وقد كان أهل الشام حصروا أبا عبيدة وأصحابه فأصابهم جهد. فكتب إليه عمر :

سلام. أما بعد : فإنه لم تكن شدة إلا جعل الله بعدها فرجاً، ولن يغلب عسر يسرين  
﴿ يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون ﴾

(1) بهامش البلاقي ما نصه «ظاهره أنه سيدنا عمر، ولكن المراد به أبو بكر. فصواب العبارة أن يقال : إن أمير المؤمنين أبا بكر استعملني على الشام حتى إذا كانت كذا عزلني عنها أمير المؤمنين عمر».

(2) البنية حطة منسوبة إلى البنية وهي ناحية من رستاق دمشق. وقيل هي الناعمة اللينة، والزمنة اللينة يقال لها بنية وقيل هي الزبدة أي صارت كأنها زبدة وعسل لأنها صارت نجى أموالها من غير تعب.

فكتب إليه أبو عبيدة :

سلام عليك. أما بعد فإن الله تبارك وتعالى قال ﴿ إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزْنُ  
وَتَفَاخُرٍ بَيْنَكُمْ وَتَكَاتُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمِثْلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكَفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهْبِيجُ فَتَرَاهُ  
مَصْفُورًا ثُمَّ يَكُونُ حَطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ، وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا  
إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ، سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ  
لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾

قال : فخرج عمر بن الخطاب بكتاب أبي عبيدة فقرأه على الناس وقال : يا أهل  
المدينة هذا كتاب أبي عبيدة (1) يعرض بكم ويحثكم على الجهاد، قال : فلم يلبث الناس أن  
ورد البشير على عمر بفتح الله على أبي عبيدة وهزم المشركين وقتله لهم، فقال عمر : الله أكبر،  
الله أكبر الله أكبر، رب قاتل لو كان خالد [ وما النصر إلا من عند الله ] (2) .

قال أبو يوسف : حدثنا سليمان قال حدثنا حنش عن عكرمة عن ابن عباس أنه  
سئل عن العجم أنهم أن يحدثوا بيعة أو كنيسة في أمصار المسلمين ؟ فقال : أما مصر مصرته  
العرب فليس لهم أن يحدثوا فيه بناء بيعة ولا كنيسة ولا يضرهوا فيه بناقوس ولا يظهروا فيه خمرًا  
ولا يتخذوا فيه خنزيرًا، وكل مصر كانت العجم مصرته ففتحها الله على العرب فنزلوا على  
حكمهم فللعجم ما في عهدهم وعلى العرب أن يوفوا لهم بذلك.

## فصل

﴿ في أهل الدعارة (3) والتلصص والجنايات، وما يجب فيه من الحدود ﴾

قال أبو يوسف رحمه الله تعالى : وأما ما سألت عنه يا أمهر المؤمنين من أمر أهل

(1) في التيمورية «هذا أبو عبيدة».

(2) ما بين المربعين في التيمورية دون البوالية.

(3) الدعارة : الفساد والشر.

سأره والنسق والتلصص إذا أخذوا في شيء من الجنائيات وحبسوا هل يجري عليه الحبس ؟ والذي يجري عليهم من الصدقة أو من غير الصدقة ؟ وما ينبغي أن يعمل فيهم ؟

قال : لا بد لمن كان في مثل حالهم إذا لم يكن له شيء يأكل منه لا مال ولا وجد شيء يقيم به بدنه أن يجري عليه من الصدقة أو من بيت المال، من أي الوجهين فعلت فذلك موسع عليك، وأحب إلي أن تجري من بيت المال على كل واحد منهم ما يقوته، فانه لا يحل ولا يسع إلا ذلك.

قال : والأسير من أسرى المشركين لا بد أن يطعم ويحسن إليه حتى يحكم فيه، فكيف يرجل مسلم قد أخطأ أو أذنب : يترك يموت جوعاً ؟ وإنما حمله على ما صار إليه القضاء (١)، أو الجهل، ولم تزل الخلفاء يا أمير المؤمنين تجري على أهل السجون ما يقوتهم في طعامهم وأدمهم وكسوتهم الشتاء والصيف، وأول من فعل ذلك علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بالعراق، ثم فعله معاوية بالشام، ثم فعل ذلك الخلفاء من بعده.

قال : حدّثني اسماعيل بن ابراهيم بن المهاجر عن عبد الملك بن عميرة قال : كان علي ابن أبي طالب إذا كان في القبيلة أو القوم الرجل الداعر حبسه، فإن كان له مال أنفق عليه من ماله، وإن لم يكن له مال أنفق عليه من بيت مال المسلمين، وقال : يحبس عنهم شره، وينفق عليه من بيت ماله.

قال وحدّثنا بعض أشياخنا عن جعفر بن برقان : كتب إلينا عمر بن عبد العزيز « لا تدعن في سجونكم أحداً من المسلمين في وثاق لا يستطيع أن يصلي قائماً ولا تبيتن في قيد إلا رجلاً مطلوباً بدم، وأجروا عليهم من الصدقة ما يصلحهم في طعامهم وأدمهم، والسلام » فمرّ بالتقدير لهم ما يقوتهم في طعامهم وأدمهم، وصيّر ذلك دراهم تجري عليهم في كل شهر انفق ذلك إليهم. فانك إن أجريت عليهم الخبز ذهب به ولالة السجن والقوام والجلالوزة (٢)،

(١) في التيمورية «الفضلة».

(٢) الشرطة.

وَوَلَّ ذَلِكَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ وَالصَّلَاحِ يَثْبِتُ أَسْمَاءَ مَنْ فِي السَّجْنِ مَنْ تَجَرَّى عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ، وَتَكُونُ الْأَسْمَاءُ عِنْدَهُ يَدْفَعُ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ شَهْرًا بِشَهْرٍ، يَقْعُدُ وَيَدْعُو بِاسْمِ رَجُلٍ رَجُلًا، وَيَدْفَعُ ذَلِكَ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ. فَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ قَدْ أَطْلَقَ وَخَلَّى سَبِيلَهُ رَدَّ مَا يَجْرِي عَلَيْهِ، وَيَكُونُ لِلْإِجْرَاءِ عَشْرَةُ دِرَاهِمٍ فِي الشَّهْرِ لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ فِي السَّجْنِ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَجْرَى عَلَيْهِ، وَكَسَوْتُهُمْ فِي الشِّتَاءِ قَمِيصٌ وَكِسَاءٌ، وَفِي الصَّيْفِ قَمِيصٌ وَإِزَارٌ. وَيَجْرَى عَلَى النِّسَاءِ مِثْلُ ذَلِكَ وَكَسَوْتُهُنَّ فِي الشِّتَاءِ قَمِيصٌ وَمَقْنَعَةٌ وَكِسَاءٌ وَفِي الصَّيْفِ قَمِيصٌ وَإِزَارٌ وَمَقْنَعَةٌ. وَأَغْنَاهُمْ عَنِ الْخُرُوجِ فِي السَّلَاسِلِ يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمُ النَّاسُ، فَإِنْ هَذَا عَظِيمٌ أَنْ يَكُونَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ أَذْنَبُوا وَأَخْطَأُوا وَقَضَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا هُمْ فِيهِ فَحَبَسُوا يُخْرَجُونَ فِي السَّلَاسِلِ يَتَصَدَّقُونَ، وَمَا أَظُنُّ أَهْلَ الشَّرْكِ يَفْعَلُونَ هَذَا بِأَسَارَى الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ فِي أَيْدِيهِمْ فَكَيْفَ يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ هَذَا بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ؟ وَإِنَّمَا صَارُوا إِلَى الْخُرُوجِ فِي السَّلَاسِلِ يَتَصَدَّقُونَ لِمَا هُمْ فِيهِ مِنْ جَهْدِ الْجُوعِ، فَرِمَا أَصَابُوا مَا يَأْكُلُونَ وَرِمَا لَمْ يَصِيبُوا فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ لَمْ يَعْرِ مِنَ الذَّنْبِ. فَتَفْقَدُ أَمْرَهُمْ وَمَرًّا بِالْإِجْرَاءِ عَلَيْهِمْ مِثْلُ مَا فَسَّرْتُ لَكَ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ وَلَا قَرَابَةٌ غَسَلَ وَكَفَّنَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَصَلَّى عَلَيْهِ وَدَفَنَ، فَإِنَّهُ بَلَّغْنِي وَأَخْبَرْنِي بِهِ الثَّقَاتُ أَنَّهُ رِمَا مَاتَ مِنْهُمْ الْمَيِّتُ الْغَرِيبُ فَيُمْكِنُ فِي السَّجْنِ الْيَوْمَ وَالْيَوْمِينَ حَتَّى يَسْتَأْمَرَ الْوَالِي فِي دَفْنِهِ وَحَتَّى يَجْمَعَ أَهْلَ السَّجْنِ مِنْ عِنْدِهِمْ مَا يَتَصَدَّقُونَ وَيَكْتَرُونَ مِنْ يَحْمِلُهُ إِلَى الْمَقَابِرِ فَيَدْفِنُ بِلاَ غَسَلٍ وَلَا كَفْنٍ وَلَا صَلَاةٍ عَلَيْهِ. فَمَا أَعْظَمَ هَذَا فِي الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ. وَلَوْ أَمَرْتُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ لَقُلَّ أَهْلُ الْحَبْسِ وَلَخَافَ الْفَسَاقُ وَأَهْلُ الدَّعَاةِ وَلَتَنَاهَاوْا عَمَلَهُمْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَكْثُرُ أَهْلُ الْحَبْسِ لِقَلَّةِ النَّظَرِ فِي أَمْرِهِمْ، إِنَّمَا هُوَ حَبْسٌ وَلَيْسَ فِيهِ نَظَرٌ. فَمَرَّ وَلَاتِكَ جَمِيعًا بِالنَّظَرِ فِي أَمْرِ أَهْلِ الْحَبْسِ فِي كُلِّ الْأَيَّامِ، مِمَّنْ كَانَ عَلَيْهِ أَدَبٌ وَأَدَبٌ وَأَطْلَقَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ قَضِيَّةٌ خَلَّى عَنْهُ. وَتَقْدَمُ إِلَيْهِمْ أَنْ لَا يَسْرِفُوا فِي الْأَدَبِ وَلَا يَتَجَاوَزُوا بِذَلِكَ إِلَى مَا لَا يَحِلُّ وَلَا يَسَعُ، فَإِنَّهُ بَلَّغْنِي أَنَّهُمْ يَضْرِبُونَ الرَّجُلَ — فِي التَّهْمَةِ وَفِي الْجَنَايَةِ — الثَّلَاثُمِائَةَ وَالْمِائَتَيْنِ وَأَكْثَرَ وَأَقَلَّ، وَهَذَا مِمَّا لَا يَحِلُّ وَلَا يَسَعُ. ظَهَرَ الْمُؤْمِنُ حَمِيٍّ إِلَّا مِنْ حَقِّ يَجِبُ بِفُجُورٍ أَوْ قَذْفٍ أَوْ سُكْرِ أَوْ تَعْزِيرٍ لِأَمْرٍ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِ حَدٌّ، وَلَيْسَ يَضْرِبُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا بَلَّغْنِي أَنَّ وَلَاتِكَ يَضْرِبُونَ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَى عَنْ ضَرْبِ الْمُصْلِينَ.

حَدَّثَنَا بَعْضُ أَشْيَاخِنَا عَنْ هُوْدَةَ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْمُصْلِينَ» وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ ضَرْبِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِمْ حَدٌّ يَسْتَحِقُّونَ بِهِ الضَّرْبَ، وَهَذَا الَّذِي بَلَّغْنِي أَنَّ وَلَاتِكَ يَفْعَلُونَهُ

ليس من الحكم والحدود في شيء، ليس يجب مثل هذا على جاني الجناية صغيرة ولا كبيرة. من كان منهم أتى ما يجب عليه فيه قود أو حد أو تعزير أقيم عليه ذلك، وكذلك من جرح منهم جراحة في مثلها قصاص وقامت عليه البينة بذلك قيس جرحه واقتص منه إلا أن يعفو المجني عليه، فإن لم يكن يستطيع في مثلها قصاص حكم عليه بالأرث وعوقب وأطيل حبسه حتى يحدث توبة ثم يخلى عنه، وكذلك من كان منهم سرق ما يجب فيه القطع قطع. إن الأجر في إقامة الحدود عظيم، والصالح فيه لأهل الأرض كثير.

قال أبو يوسف : حدثني الحسين بن عمارة عن جرير بن يزيد قال : سمعت أبا زرعة ابن عمرو بن جرير يحدث أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ «حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمتطروا ثلاثين صباحاً».

ولا يحل للإمام أن يحايى في الحد أحداً ولا تزيله عنه شفاعه، ولا ينبغي له أن يخاف في ذلك لومة لائم، إلا أن يكون حد فيه شبهة، فإذا كان في الحد شبهة درأه، لما جاء في ذلك من الآثار عن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين، وقولهم «ادرعوا الحدود بالشبهات ما استطعتم. والخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة» ولا يحل إقامة حد على من لم يستوجبه بغير شبهة فيه. ولا يحل لمسلم أن يشفع إلى إمام في حد قد وجب وتبين. فأما قبل أن يرفع ذلك إلى الإمام فقد رخص فيه أكثر الفقهاء ولم يختلفوا في التوقى للشفاعة فيه بعد رفعه إلى الإمام فيما علمنا. والله أعلم.

قال : أبو يوسف : حدثنا هشام بن عروة عن الفرافصة الحنفي قال : مرّوا على الزبير بسارق فشفع فيه فقالوا له : أتشفع في حد ؟ قال : نعم، ما لم يوت به الإمام، فإن أتى به الإمام فلا عفا الله عنه إن عفا عنه.

قال : وحدثني هشام بن سعد عن أبي حازم أن علياً رضي الله عنه شفع في سارق فقيل له : أتشفع في سارق ؟ قال : نعم، ما لم يبلغ به الإمام، فإذا بلغ به الإمام فلا أعفاه الله إن عفا.

وحدثنا الأعمش عن إبراهيم قال : كانوا يقولون «ادرعوا الحدود عن عباد الله استطعتم».

قال أبو يوسف : وقد رأيت غير واحد من فقهاءنا يكره الشفاعة في الحد البتة ويتوقاه، ويحتج في ذلك بما قال ابن عمر «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد حادَّ الله (1) في خلقه».

قال : أبو يوسف : وحدثني محمد بن اسحاق عن محمد بن طلحة عن أبيه عن عائشة ابنة مسعود عن أبيها قالت «سرق امرأة من قريش قطيفة من بيت رسول الله ﷺ، فتحدث الناس أن رسول الله ﷺ عزم على قطع يدها. فأعظم الناس ذلك فجننا النبي ﷺ نكلمه وقلنا : نحن نفديها بأربعين أوقية. فقال : تطهر خير لها. فلما سمعنا لين قول النبي ﷺ أتينا أسامة فقلنا : كلم رسول الله ﷺ، فكلمه، فقام رسول الله ﷺ خطيباً فقال : ما إكثارك عليّ في حد من حدود الله وقع على أمة من إماء الله، والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد نزلت بمثل الذي نزل به لقطع محمد يدها. قال النبي ﷺ : يا أسامة، لا تشفع في حدّ».

قال : وحدثنا منصور عن إبراهيم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه «لأن أعطل الحدود في الشبهات خير (1) من أن أقيمها في الشبهات».

قال وحدثني يزيد بن أبي زياد عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : ادرعوا الحدود عن المسلمين [ بالشبهات (2) ] ما استطعتم، فإذا وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله، فإن الإمام لأن يخطيء في العفو خير له من أن يخطيء في العقوبة.

قال وحدثنا الحسن بن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة قال : بينا نحن بمنى

(1) في التيمورية : «ضاد الله».

(2) في التيمورية «أحب إلى».

3. الزيادة من التيمورية.

مع عمر رضي الله عنه، إذ امرأة ضخمة على حمار تبكي، قد كاد الناس أن يقتلوها من الرحمة عليها، وهم يقولون لها : زנית زנית. فلما انتهت إلى عمر رضي الله عنه، قال : ما شأنك، إن المرأة ربما استكرهت ؟ فقالت : كنت امرأة ثقيلة الرأس وكان الله يرزقني من صلاة الليل، فصليت ليلة ثم نمت والله ما أيقظني إلا رجل قد ركبني، ثم نظرت إليه مقعياً ما أدري من هو من خلق الله. فقال عمر : لو قتلت هذه خشيت على الأخشبين (١) النار، ثم كتب إلى أمراء الأمصار أن لا تقتل نفس دونه.

قال : وحَدَّثَنَا مغيرة عن عطاء قال : حَدَّثَنَا محمد بن عمر عن عمر بن عبد العزيز قال : «السلطان ولي من حارب الدين، وإن قتل أخا امرئ أو أباه».

قال أبو يوسف : والذي يرفع إلى الإمام وقد قتل رجلاً أو امرأة عمداً وكان ذلك مشهوراً ظاهراً وقامت عليه به بينة فانه يسأل عن البينة فإن زكوا أو زكى منهم رجل دفع إلى المقتول فان شاء قتل وإن شاء عفا، وكذلك لو كان القاتل أقر بالقتل طائعاً من غير بينة تقوم عليه.

قال أبو يوسف : ومن رُفِعَ وقد قطع يد رجل من المفصل بمحديدة عمداً أو إصبعاً من أصابع يده اليمنى أو اليسرى أو كان إنما قطع رجله من المفصل أو أصابع رجله أو مفصلاً من فاصل بعض الأصابع أو مفصلين كان في ذلك القصاص وكذلك لو كان قطع الأذن كلها أو بعضها ففي ذلك القصاص [ وكذلك الأنف إذا قطع ففيه القصاص (٢) ] وكذلك الأسنان إذا كسرت أو بعضها أو قلع أو بعضها ففيها القصاص، فأما الكسر فإذا كسر سناً كسراً مستوياً ففيها القصاص وإذا لم يكن مستوياً وكان فيما بقي من السن شعب ففيها الأرض، ولو كان قطع اليد بالذراع من مفصل المرفق أو الرجل مع الساق من مفصل الركبة كان في ذلك القصاص، وكذلك العين إذا ضربها عمداً فذهبت ففيها القصاص، وكذلك الجروح كلها تكون ففيها القصاص إذا كان يستطيع فيها القصاص، فإن لم يستطيع فيها الأرض، ولو ضرب بعض أعظمه مثل الساق أو الذراع أو الفخذ فهشمت الموضع أو كسر ضلعاً

(١) الأخشبان الجبلان المطيفان بمكة وهما أبو قيس والأخضر.

(٢) ما بين المربعين في التيمورية دون البلافية.

من أضلاعه فليس في هذا قصاص وفي الأرض، ليس لهذا حد يوقف عليه فيقتص له منه، والقصاص إنما هو في المفصل وليس في شيء من الجنايات التي تكون في الرأس القصاص إلا في الموضحة (١) فإنه إذا شجّه شجّه فأوضحه عمداً ففي ذلك القصاص، فأما ما كان دون الموضحة أو فوقها فليس فيه قصاص وإن كان عمداً وفيه الأرض. وكل من جرح جرحاً عمداً فمات من ذلك الجرح ولم يزل فيه فهو صاحب فراش حتى مات اقتص من الجراح وقتل به، فأما الخطأ فإذا قتله خطأ وقامت بذلك بينة، وسئل عنهم فزكوا أو اثنان منهم، فالدية على عاقلته في ثلاث سنين يؤدون في كل سنة الثلث، ولا تعقل العاقلة الصلح ولا العمد ولا الاعتراف (٢).

قال أبو يوسف : والدية مائة من الإبل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم أو ألفا شاة أو مائتا حلة أو مائتا بقرة على ما روي عن رسول الله ﷺ ثم عن الأئمة من أصحابه.

قال أبو يوسف : حدّثني محمد بن اسحاق عن عطاء أن رسول الله ﷺ وضع الدية على الناس في أموالهم : على أهل الإبل مائة بعير وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل البرود مائتي حلة.

قال : وحدّثنا ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال : وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الديات على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الحلل مائتي حلة.

قال : وحدّثنا أشعث عن الحسن أن عمر وعثمان رضي الله عنهما قوماً الدية وجعلوا ذلك إلى المعطي إن شاء فالإبل وإن شاء فالقيمة.

قال أبو يوسف : وهذا قول من أدركت من علمائنا بالعراق. فأما أهل المدينة فإنهم يجعلونها من الورق اثني عشر ألفاً.

(١) الموضحة هي التي تبدي وضح العظم أي بياضه.

(٢) العاقلة هي العصبة والأقارب من قبل الأب الذين يطولون دية قتيل الخطأ.



قال أبو يوسف : واختلف أصحاب محمد ﷺ ورضي الله عنهم في أسنان الإبل في الدية في الخطأ، فعبد الله بن مسعود يروي عن رسول الله ﷺ أنه قال : «دية الخطأ أحماساً، حدّثني بذلك الحجاج عن زيد بن جبير عن خشف بن مالك عن عبد الله عن النبي ﷺ قال «دية الخطأ أحماساً».

قال وحدّثني منصور عن ابراهيم وأبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : كان عبد الله يقول «الدية في الخطأ أحماساً عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابن لبون، وعشرون بنت مخاض» وكذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في الخطأ. حدّثني أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قال عبد الله : دية الخطأ أحماساً. وأما علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فكان يقول «الدية في الخطأ أرباعاً : خمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة، وخمس وعشرون ابنة لبون، وخمس وعشرون ابنة مخاض» وأما عثمان وزيد بن ثابت فكانا يقولان في دية الخطأ : ثلاثون جذعة، وثلاثون بنات لبون، وعشرون بني لبون ؟ وعشرون بنات مخاض. حدّثني بذلك شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب.

وأما الدية في شبه العمد فإنهم اختلفوا في أسنان الإبل فيها أيضاً. فكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : في دية شبه العمد ثلاثون جذعة، وثلاثون حقة، وأربعون ثنية، إلى بازل عامها كلها خلفة. وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : في شبه العمد ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه. وقال عبد الله بن مسعود : في شبه العمد خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون بنات لبون، وخمس وعشرون بنات مخاض يجعلها أرباعاً. وقال عثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضي الله عنهما : هي المغلظة، وفيها أربعون جذعة، وثلاثون حقة، وثلاثون بنات لبون. وقال أبو موسى والمغيرة بن شعبة : ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه.

قال أبو يوسف : هذه أصول أقاويلهم في أسنان الإبل في الخطأ وشبه العمد، وأرجو أن لا يضيق عليك الأمر في اختيار قول من هذه الأقاويل إن شاء الله تعالى.

قال أبو يوسف : فأما الخطأ فهو أن يريد الإنسان الشيء فيصيب غيره، حدثني المغيرة عن ابراهيم قال : الخطأ أن يصيب الإنسان الشيء ولا يريده فذلك الخطأ وهو على العاقلة.

قال أبو يوسف : وأما شبه العمد فإن الحجاج بن أرتاة حدثني عن قتادة عن الحسن ابن أبي الحسن قال قال رسول الله «قتيل السوط والعصا شبه العمد».

قال : وحدثنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : شبه العمد كل شيء يعمده بغير حديدة، وكل ما قتل بغير سلاح فهو شبه العمد، وفيه الدية على العاقلة.

قال : وحدثنا الشيباني عن الشعبي والحكم [ بن عتيبة ] وحماد قالوا : ما أصيب (1) به من حجر أو سوط وعصا فأُتِيَ على النفس فهو شبه العمد وفيه الدية مغلظة.

قال أبو يوسف : وفي الدامية من الشجاج — وهي التي تدمي — حكومة عدل. وفي الباضعة — وهي التي تبضع اللحم، وهي فوق الدامية — حكومة أكثر من ذلك. وفي المتلاحمة — وهي فوق الباضعة — حكومة أكثر من ذلك. وفي السمحاق — وهي فوق المتلاحمة — حكومة أكثر من ذلك. وفي الموضحة خمس من الإبل أو خمسمائة درهم، وليس تعقل العاقلة أقل من أرش الموضحة. وكل ما كان من أرش دون الموضحة فعلى الجاني في ماله، وأرش الموضحة وما فوقها على العاقلة. وفي الهاشمة — وهي التي تهشم العظم — عشرة من الإبل أو ألف درهم، عشر الدية. وفي المنقلة — وهي التي تخرج منها العظام — عشر الدية ونصف عشرها. وفي الآمة — وهي التي تصل إلى الدماغ — ثلث الدية، فإن ذهبت بالعقل ففيها الدية تامة، وإن ذهب الشعر منها ولم يذهب العقل ففيها الدية أيضا تامة ويدخل أرشها في ذلك، وليس في شيء من هذا قصاص وإن كان الضارب تعمد ذلك. خلا الموضحة فإنها إذا كانت عمدا ففيها القصاص لأنه لا يستطاع القصاص في شيء منه إلا في الموضحة.

---

(1) في التيمورية «ما أصبت».

قال : وحَدَّثني الحجاج عن عطاء قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : إنا لا نَقيد من العظام.

قال : وحَدَّثني مغيرة عن ابراهيم قال : ليس في الامة والمنقلة والجائفة قود إنما عمدھا الدية في مال الرجل، وقد بلغنا نحو من ذلك عن علي رضي الله عنه، وفي اليد من الكف نصف الدية، وفي الأصابع نصف الدية، وفي كل اصبع عشر الدية في كل مفصل ثلث دية الاصبع. فإن كان في الإبهام مفصلان ففي كل مفصل منها نصف ديتها، وكذلك الرجل وأصابعها. وفي العينين الدية وفي كل عين نصف الدية، وفي أشفار العينين الدية، وفي كل شفر ربع الدية. وفي الحاجبين إذا لم ينبتا الدية، وفي كل واحد نصف الدية وفي كل أذن نصف الدية وما نقص فبحسابه، وفي السمع الدية، وفي الأنف إذا قطع الدية، وفي المارن ما دون القصبة الدية، وفي ذهاب الشم حتى لا يجد رائحة الدية، وفي الشفتين الدية، وفي كل شفة نصف الدية، وفي اللسان إذا منع الكلام الدية، وما نقص فبحسابه. وفي الحشفة إن كان عمداً القصاص، وإن كان خطأ فالدية وفي الأنثيين الدية، فإذا بدأ بقطع الذكر ثم الأنثيين ففي ذلك ديتان، وإن بدأ بالأنثيين ثم الذكر ففي الأنثيين الدية وفي الذكر حكومة، وإن قطعها جميعاً من جانب ففيه ديتان. وفي ثديي الرجل حكومة. وفي ثديي المرأة ديتها. وفي حلمتها نصف الدية. وفي إحدهما نصف الدية، وفي اليد إذا قطعت من المرافق نصف الدية. وفي الفضل حكومة في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف (١) نصف الدية وهو قول ابن أبي ليلى، وفي كل سن نصف عشر الدية، والأسنان كلها سواء وما كسر من السن فبحسابه وإذا ضرب سنه فاسودت أو احمرت أو اخضرت ثم عقلها. وأما إذا اصفرت ففيها حكومة. وفي الذراع إذا كسرت حكومة وكذلك العضد والساق والفخذ والثقوة وضلع من الأضلاع ففي كل شيء من هذه حكومة على قدره. وفي الصلب إذا أحدب الدية. وفيه إذا منع الجماع الدية، وفي اللحية إذا لم تنبت الدية [ وكذلك الشارب، وكل شعر الرأس إذا لم ينبت الدية ] (١)، وفي الجائفة ثلث الدية فإن نفذت فثلثا الدية، وفي اليد الشلاء والرجل العرجاء والعين

(١) في التيمورية «وفي قول».

(٢) ما بين المريعين في التيمورية وبهامش البلاقية.

القائمة والسن السوداء ولسان الأخرس وذكر الخصي وذكر العين، ففي كل شيء من هذه حكومة على قدره. وفي الإليتين الدية وفي سن الصبي الذي لم يشعر (١) حكومة، وكان أبو حنيفة يقول : لا شيء فيها إذا نبتت كما كانت. وفي الإصبع الزائدة وفي السن الزائدة حكومة وفي إفشاء المرأة إذا كان البول يستمسك والغائط ثلث الدية، وهو بمنزلة الجائفة وإذا لم يستمسكا ولا واحد منها فيه الدية تامة. وكل شيء من الحر فيه دية فهو من العبد فيه قيمته، وكل شيء من الحر ففيه نصف الدية فهو من العبد فيه نصف القيمة، وكذلك الجراحات على هذا الحساب، ولا قصاص بين الرجال والنساء في العمد إلا في النفس فإن رجلاً لو قتل امرأة قتل بها وكذلك لو قتلته امرأة قتلت به، وأما ما دون النفس فليس بينهما فيه قصاص وفيه الأرض حتى لو قطع رجل يد امرأة أو رجلها أو أصبعاً من أصابعها أو شجها موضحة وذلك كله عمد أو كانت هي فعلت ذلك به لم يكن بينهما قصاص، وكان في ذلك الأرض إلا في النفس خاصة ففيها القصاص، وأرش جراحتين على النصف من أرش جراحت الرجل لأن دياتهن على النصف من ديات الرجال، لو قطع الرجل يد امرأة كان عليه نصف ديتها وديتها خمسة آلاف فيكون عليه ألفان وخمسمائة أو خمسة وعشرون بغيراً.

حدثنا ابن أبي ليلى عن الشعبي قال : كان علي رضي الله عنه يقول «دية المرأة في الخطأ على النصف من دية الرجل فيما دق وجل» كذلك الأحرار والعبيد ليس بينهم قصاص فيما دون النفس. وإذا جنى حر على عبد فقتله عمداً بمحديدة أو جنى عبد على حر فقتله عمداً كان بينهما القصاص، ولو لم يكن عمداً وكان خطأ أو فحاً عينيه أو إحداها أو قطع أذنين أو إحداها فهو سواء، وفي ذلك الأرض، ينظر إلى ما نقص العبد فيكون لسيدته على الجاني. ولو كان الحر قتل العبد خطأ كانت عليه قيمته لسيدته بالغة ما بلغت، وفي قول أبي حنيفة رضي الله عنه لا يبلغ بقيمته دية الحر.

قال حدثنا سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن قالوا في الحر يقتل العبد خطأ : عليه قيمته يوم قتله بالغا ما بلغ، وأما رجل جرح رجلاً جرحين خطأ في مقام أو مقامين فبراً من أحدهما ومات من الآخر فعلى عاقلة الجراح دية النفس على ما فسرناه، ولا

(١) الانتثار سقوط من الصبي ونباها. وإذا سقطت رواضع الصبي يقال ثمر بضم التاء وكسر الغين، فإذا انبتت بعد السقوط قيل ثمر وثمر بشد التاء والتاء وهو اقل من الثمر.

أرشد للذي برأ منه، وإن كان عمدًا ففيه القصاص في النفس ولا أرشد في الذي برأ منه. وقد كان أبو حنيفة رحمه الله يقول : إن كان الذي برأ في موضع يستطيع القصاص فيه فإن ذلك إلى الإمام إن شاء اقتصر مما دون النفس ومن النفس وإن شاء أمر بالقصاص في النفس وترك ما دون النفس. وإن كان أحد الجرحين خطأ والآخر عمدًا فمات منهما جميعًا فعلى عاقلته نصف الدية وعليه في ماله النصف الآخر. وإن مات من الخطأ وبرأ من العمد كانت الدية تامة على العاقلة في الخطأ واقتصر منه في العمد، وإن كان إنما مات من العمد وبرأ من الخطأ اقتصر منه في النفس وكان أرشد الجرح الخطأ على العاقلة. ولو كان مات من الخطأ وبرأ من الجراحة العمد وليس في مثلها قصاص فإنما فيه دية واحدة على العاقلة ويبطل أرشد العمد بمنزلة الخطأ والعمد يموت من أحدهما وقد برأ من الآخر.

قال : ولو أن رجلاً قطع يد رجل بمحديقة عمدًا وبرأت فأمره الإمام أن يقتصر منه فاقتصر منه فمات فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول : على عاقلة المقتصر دية المقتصر منه. وكان ابن أبي ليلى يقول نحوا من ذلك. وقال أبو يوسف لا شيء على المقتصر للآثار التي جاءت في ذلك، إنما هذا رجل أخذ له بحق وأخذ من الميت بحق ولم يتعد عليه، إنما قتله الكتاب والسنة، بل إن كان اقتصر منه بغير إذن الإمام وإرضاء المقتصر منه فمات المقتصر منه من ذلك فالدية في مال الذي اقتصر لنفسه، وكان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول : هذا في الموضع الذي يمكن فيه القصاص.

قال أبو يوسف : وإذا قتل الرجل وله وليان ابنان صغير وكبير ولا وارث له غيرهما فإن الفقيه أبا حنيفة كان يقول : أقبل البينة من الكبير وأقضي له بالقصاص ولا أنتظر إلى كبير الصغير، ويقول : رأيته لو كبر هذا معنوها أكنت أحبس هذا ؟ وكان ابن أبي ليلى يقول : لا أقبل البينة حتى يكبر الصغير ويجعله مثل الغائب لا يقتل حتى يقدم الغائب. وكان أبو حنيفة يقول : لا يشبه الغائب الصغير لأن الولي يأخذ للصغير ولا يأخذ للكبير الغائب إلا بوكالة. وكان ابن أبي ليلى يقبل الوكالة في الدم العمد ويقتصر وكان فقيهما أبو حنيفة لا يقبل الوكالة في الدم العمد، وهذا أحسن. قال أبو يوسف : قد قتل الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ابن ملجم ولعلي ولد صغير.

قال أبو يوسف : وأما رجل من هؤلاء التجار الذين في الأسواق والأرباض والمحال أمر أجيراً عنده فرش في طريق (1) فناء المسلمين فعطب به عايط فالضمان على الأمر وإن كان أمره فتوضاً في طريق فالضمان على المتوضىء، من قِبَل أن منفعة الوضوء للمتوضىء ومنفعة الرش للأمر. وأما رجل استأجر أجيراً فحفر له بئراً في طريق المسلمين بغير أمر السلطان فوقع فيها رجل فمات فالقياس أن يكون الضمان على الأجير، ولكننا تركنا القياس في ذلك لأن الأجراء لا يعرفون إذا تقام ذلك (2) فالضمان على عاقلة المستأجر. فان عثر رجل بحجر فوقع في هذه البئر فالضمان على واضع الحجر، كأنه دفعه بيده، فإن لم يعرف للحجر واضع فالضمان على صاحب البئر وإن دفعته دابة منفلة (3) فلا ضمان على صاحب الدابة. ولا صاحب البئر، وإن كان للدابة سائق أو قائد أو راكب فالضمان عليه. فان سقط حائط فدفع رجلاً في البئر فعطب فان كان قد تقدم إلى صاحب الحائط في هدمه فلم يهدمه أخذ بذلك. وكل من عطب بالحائط فعلى صاحب الحائط، وإن لم يُتقدم إلى صاحب الحائط فلا ضمان عليه في شيء من ذلك، وعلى صاحب البئر ضمان الذي دفعه الحائط في البئر. وإن زلق رجل بماء صبه رجل في الطريق أو بفضل وضوء توضاً به رجل أو بماء رشه رجل في الطريق فوقع في البئر أو عطب قبل أن يقع في البئر فعطب بذلك الكاء أحد فعلى صاحب الماء الضمان، فان كان الماء ماء سماء فزلق به رجل فوقع في البئر فعلى صاحب البئر الضمان، وكذلك رجل زلق من سطحه أو عثر بشو به فوقع من سطحه في البئر فعطب فعلى صاحب البئر، وكذلك الماشي في الطريق يعثر بشو به فيقع في البئر فعلى صاحب البئر، فإن كان هذا الواقع وقع على رجل فقتله ضمن صاحب البئر الرجلين جميعاً. فان وقع في البئر رجل فسلم فطلب الخروج منها فتعلق حتى إذا كان في بعضها سقط فعطب فلا ضمان على صاحب البئر ليس صاحب البئر في هذا الموضع بدافع له، أرايت لو مشى في أسفلها فعطب أكان صاحب البئر يضمن ؟ لا ضمان عليه في ذلك. فإن كان في البئر صخرة فلما مشى في أسفلها عطب بالصخرة، فان كانت الصخرة في موضعها من الأرض لم يضمن صاحب البئر، وإن كان صاحب البئر اقتلعها من موضعها فوضعها في ناحية البئر ضمن، فان وقع رجل فمات غمّاً ضمن صاحب البئر.

(1) في التيمورية «فرش فناءه في طريق المسلمين» وبهامش البلاقية : وفي نسخة بدل فناء «دركاه» وهي كلمة فارسية بمعنى الفناء بكسر الفاء والمد ما يكون أمام الدار.

(2) في هامش البلاقية : كذا في النسخ، ولعل «تقام» محرفة عن «تقادم».

(3) كذا في التيمورية. وفي البلاقية «منفلة».

قال : ومن رفع إلى الإمام وقد زنى فشهد عليه أربعة شهود أحرار مسلمين بالزنا وأفصحوا بالفاحشة سئل عنهم فان زكوا وكان المشهود عليهما ليسا صبيين جلد كل واحد من الرجل والمرأة مائة جلدة، فأما الرجل فيضرب في إزار وهو قائم ويفرق الجلد على أعضائه كلها ما خلا الوجه والفرج. وقد قال بعضهم والرأس. وقال عامة الفقهاء يضرب الرأس، فكان أحسن ما رأينا في ذلك أن يضرب الرأس لما بلغنا في ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. حدثنا ابن أبي ليلى عن عدي بن ثابت عن المهاجر بن عميرة عن علي رضي الله عنه أنه أتى برجل في حد، فقال : اضرب واعط كل عضو حقه، واتق الوجه والفرج قال : وأما المرأة فتضرب وهي قاعدة تلف عليها ثيابها حتى لا تبدو عورتها، ويجلدان جلداً بين الجلدين ليس بالتمطي ولا بالخفيف. هكذا حدثني أشعث عن أبيه قال : شهدت أبا برزة أقام الحد على امرأة (1) وعنده نفر من الناس فقال : اجلدها جلداً بين الجلدين، ليس بالتمطي ولا بالخفيف. واضربها وعليها ملحفة، وليكن السوط الذي يضرب به سوطاً بين السوطين ليس بالشدة ولا باللين. هكذا حدثنا محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم أن النبي ﷺ أتى برجل أصاب حداً فأتي بسوط شديد فقال «دون هذا» فأتي بسوط منتشر فقال «فوق هذا» فأتي بسوط قد ييس فقال «هذا».

وحدثنا عاصم عن أبي عثمان قال : أتى عمر رضي الله عنه برجل في حد فدعا بسوط فأتى به وفيه لين، فقال : أشد من هذا، فأتى بسوط بين السوطين فقال : اضرب، ولا يرى إبطك، وأعط كل عضو حقه.

وإن شهدوا بالزنا على محصن أو محصنة وأفصحوا بالفاحشة أمر الإمام برجمهما. حدثنا مغيرة عن الشعبي أن اليهود قالوا للنبي ﷺ : ما حد الرجم ؟ قال «إذا شهد أربعة أنهم رأوه يدخل كما يدخل الميل في الكحلة فقد وجب الرجم».

قال : وينبغي أن يبدأ برجم الشهود ثم الإمام ثم الناس. فأما الرجل فلا يحفر له وأما المرأة فيحفر لها إلى السرة، هكذا حديث يحيى بن سعيد عن مجالد عن عامر أن علياً رضي الله عنه رجم امرأة فحفر لها إلى السرة، قال عامر : أنا شهدت ذلك، وقد بلغنا أن النبي ﷺ لما

(1) في التيمورية : على أمة.

أنته الغامدية فأقرت عنده بالزنا أمر بها فحفر لها إلى الصدر وأمر الناس فرجموا، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت.

قال : ومن أتى الإمام فأقر عنده بالزنا فلا ينبغي له أن يقبل منه قوله حتى يردده فإذا أتاه فأقر عنده أربع مرات كل مرة يردده فيها ولا يقبل منه سأل عنه : هل به ألم ؟ هل به جنون ؟ هل في عقله شيء ينكر ؟ فإذا لم يكن به شيء من ذلك فقد وجب عليه الحد، فإن كان محصنا فالرجم، والذي يبدأ بالرجم في الإقرار الإمام ثم الناس وإن كان بكرا أمر بجلده مائة جلدة، هكذا بلغنا أن رسول الله ﷺ فعل بما عز بن مالك حين أتاه فاعترف عنده بالزنا. حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فقال : إني زني (1). فأعرض عنه حتى أتاه أربع مرات، فأمر به فرجم، فلما أصابته الحجارة أدبر يشتد فلقية رجل بيده لحي جمل فضربه به فصصره فذكر للنبي ﷺ فراره حين مسته الحجارة فقال «هلا تركتموه»؟ وقد بلغنا أن النبي ﷺ سأل عن عقل ماعز بن مالك فقال «هل تعلمون بعقله بأسا ؟ هل تنكرون منه شيئا ؟» قالوا : لا نعلمه إلا وفي العقل من صلحائنا (2) فيما نرى. وقد اختلف أصحابنا (3) في الإحصان، فقال بعضهم لا يكون المسلم الحر محصنا إلا بامرأة حرة مسلمة قد دخل بها، ولا يكون على الذمية من أهل الكتاب وغيرهم إحصان، وقال بعضهم : على أهل الكتاب إحصان، بعضهم يحصن بعضا، وكذا جميع أهل الذمة. وقال بعضهم في الحر المسلم يكون تحته الأمة : انها لا تحصنه وإنما عليه الجلد في الزنا، وإن كانت تحته امرأة من أهل الكتاب انها تحصنه، وقال بعضهم : لا تحصنه. وقال بعضهم : يحصنها ولا تحصنه قال : وأحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم أن الحر المسلم لا يكون محصنا إلا بامرأة مسلمة حرة، وإذا كانت تحته المرأة من أهل الكتاب فهو محصن لها وليس بمحصنة له، حدثنا مغيرة عن إبراهيم والشعبي في الحر يتزوج اليهودية والنصرانية ثم يفجر، قالوا : بجلده لا يرجم. قال : وحدثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يرى مشركة محصنة قال : وحدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : لا يحصن الرجل يهودية ولا نصرانية ولا بأمة.

(1) في التيمورية «إني قد زني».

(2) في التيمورية «من صالحين».

(3) في التيمورية «الصحابة».



والمرأة إذا شهد عليها بالزنا وهي محصنة أو أقرت بذلك أربع مرات وهي حامل فلا ينبغي أن ترحم حتى تضع ما في بطنها. هكذا بلغنا أن النبي ﷺ فعل. حدثنا أبان عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي قلابة عن المهلب عن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ فقالت : إني أصبت حدا فأقمه علي، قال : وهي حامل. فأمر أن يحسن إليها حتى تضع. فلما وضعت جاءت النبي ﷺ فأقرت بمثل الذي كانت أقرت به، فأمر بها (1)، فأُسبِلت ثيابها عليها ثم رجمها وصلى عليها، فقليل له : يا رسول الله، تصلى عليها وقد زنت ؟ فقال : لقد تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها».

فان شهد أربعة بالزنا على رجل أو امرأة وهم عميان فينبغي للامام أن يحدهم ولا حد على المشهود عليه. وكذلك لو كانوا عبيداً، وكذلك لو كانوا محدودين في قذف، وكذلك لو كانوا ذمة، لا يجوز في ذلك إلا شهادة أربعة أحرار مسلمين عدول، فان كانوا أربعة فساقاً أو سئل عنهم فلم يذكروا فلا حد عليهم لأنهم أربعة ولا حد على المشهود عليه. قال : حدثنا أشعث عن الشعبي في أربعة شهدوا على رجل بالزنا فكان أحدهم ليس بعدل — أو لم يكونوا كلهم عدولاً — قال : لا أجلد أحداً منهم.

قال وحدثنا الحجاج عن الزهري قال : مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ والخليفين من بعده أن لا تجوز شهادة النساء في الحدود.

قال : ومن رفع وقد شرب الخمر كثيراً أو قليلاً فعليه الحد، قليل الخمر وكثيرها حرام يجب فيه الحد، والسكر من كل شراب حرام يجب فيه الحد. حدثنا الحجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي كرم الله وجهه قال : في قليل الخمر وكثيرها ثمانون. قال وحدثنا الحجاج عن عطاء قال : ليس في شيء من الشراب حد حتى يسكر إلا الخمر قال : وحدثنا ابن أبي عروبة عن عبد الله الداناج (2)، عن حصين عن علي كرم الله وجهه قال : جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر الصديق رضي الله عنه أربعين وكملها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثمانين، وكل سنة، يعني في الخمر. والذي أجمع عليه أصحابنا أنه يضرب من شرب الخمر

(1) في التيمومة «فمرها».

(2) الداناج مغرب (دانا) لقب عبد الله بن فيروز.

قليلاً أو كثيراً ثمانين ومن سكر من غير الخمر من الشراب حتى يذهب عقله وحتى لا يعرف شيئاً ولا ينكره فعليه الحد ثمانين. وضرب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السكر من النبيذ ثمانين. حدّثنا الشيباني عن حسان بن المخارق قال : سائر رجل عمر بن الخطاب في سفر وكان صائماً فلما أفطر الصائم أهوى إلى قربة لعمر رضي الله عنه معلقة فيها نبيذ فشرب منها فسكر فضربه <sup>(١)</sup> عمر رضي الله عنه الحد. فقال له الرجل : إنما شربت من قربتك، فقال عمر رضي الله عنه إنما جلدتك لسكرك لا على شربك. قال وحدّثني مسعر قال : حدّثني أبو بكر بن عمرو بن عتبة ذكره عن عمر رضي الله عنه قال : « لا حد إلا فيما حبس العقل ».

ولا ينبغي أن يقام الحد على السكران حتى يفيق. هكذا بلغنا أن علياً رضي الله عنه فعل بالنجاشي. وحدّث مغيرة عن إبراهيم قال : إذا سكر الإنسان ترك حتى يفيق ثم يجلد.

ومن رفع وقد شرب خمرًا في رمضان أو شرب شرابًا غير الخمر فسكر منه وذلك في رمضان فإنه يضرب الحد ويعزر بعد الحد أسواطًا، بلغنا ذلك أو نحو منه عن علي وعمر رضي الله عنهما. حدّثنا الحجاج عن أبي سنان قال : أتني عمر رضي الله عنه ببجل قد شرب خمرًا في رمضان فضربه ثمانين وعزره عشرين. قال : وحدّثنا الحجاج عن عطاء بن أبي مروان عن أبيه عن علي رضي الله عنه مثل ذلك في رجل أتى به وقد شرب في رمضان الخمر.

قال أبو يوسف : ومن رفع وقد قذف رجلًا حرًا مسلمًا بالزنا فشهد عليه بذلك شاهدان فعدّلاً أو كان أقرب بقذفه له ضرب الحد، وكذلك لو كان قذف أم رجل أو أباه وهما مسلمان فإنه يضرب الحد، وإن لم يكن هذا القاذف ضرب للأول حتى قذف آخر فإنه يضرب لهما جميعًا حدًا واحدًا، فإن كان القاذف عبدًا ضرب حد العبد أربعين، فإن لم يكن ضرب بعد ما قذف حتى أعتق ثم قدمه إلى الحاكم فإنه لا يزيده على الأربعين، لأنها هي التي كانت وجبت عليه يوم قذف. فإن لم يكن ضرب بعد العتق حتى قذف آخر ضرب للأول والثاني ثمانين، وكذلك لو كان ضرب من الثمانين أسواطًا ثم قذف آخر كملت له الثمانون ويحتسب بما مضى ولا يضرب ثمانين مستقبلة ما بقي من الحد سوط، وإن قذف رابعًا وقد بقي من الثمانين سوط كملت له الثمانون ولم يضرب للرابع سوى ماضرب، فإن كملت له الثمانون ثم

(١) في التيمورية «فجلده».

قذف آخر ضرب لذلك ثمانين أخرى بعد أن يجلس حتى يحف الضرب. حدّثنا سعيد عن قتادة عن عليّ كرم الله وجهه في العبد يقذف الحر قال : يضرب أربعين، قال قتادة وهو رأيي سعيد بن المسيب والحسن. قال : وحدّثنا ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن عبد الله بن عباس في المملوك يقذف الحر قال : يجلد أربعين قال أبو يوسف : وأجمع أمّ حابنا أن لا يقبل للقاذف شهادة أبداً فإن تاب فتوبته فيما بينه وبين الله تعالى. قال : وحدّثني معيرة عن ابراهيم فيمن قذف يهودياً أو نصرانياً قال : لا حدّ عليه.

قال أبو يوسف : ويضرب الزاني في إزار، ويضرب الشارب في إزار، ويضرب القاذف وعليه ثيابه إلا أن يكون عليه فرو فينزعه عنه. قال : وحدّثنا ليث عن مجاهد وحدّثنا معيرة عن ابراهيم قال : يضرب القاذف وعليه ثيابه. وحدّثنا مطرف عن الشعبي قال : يضرب القاذف وعليه ثيابه إلا أن يكون عليه فرو أو قباء محشو فينزعه عنه حتى يجد مس الضرب.

قال وحدّثنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : أما الزاني فتخلع عنه ثيابه ويضرب في إزار وتلا ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله﴾ قال وكذلك الشارب يضرب في إزار.

قال أبو يوسف : وضرب الزاني أشد من ضرب الشارب، وضرب الشارب أشد من ضرب القاذف، والتعزير أشد من ذلك كله.

وقد اختلف أصحابنا في التعزير، قال بعضهم : لا يبلغ به أدنى الحدود أربعين سوطاً، وقال بعضهم أبلغ بالتعزير خمسة وسبعين (1) سوطاً أنقص من حد الحر وقال بعضهم : أبلغ به أكثر. وكان أحسن ما رأينا في ذلك والله أعلم أن التعزير إلى الإمام على قدر عظم الجرم وصغره، وعلى قدر ما يرى من احتمال المضروب فيما بينه وبين أقل من ثمانين.

قال أبو يوسف : والذي أجمع عليه أصحابنا في الأئمة والعبد يفجران أن كل واحد منهما يضرب خمسين. هكذا روي لنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعن عبد الله، قال : حدّثنا يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن ابن أبي ربيعة قال دعانا عمر في فتيان

---

(1) في التيمورية : أبلغ ما في التعزير خمسة وسبعون.

من قریش إلى [ جلد (1) ] إمام من رقيق الإمارة (2) زنين فضربناهن خمسين خمسين. قال وحدثنا الأعمش عن إبراهيم عن همام عن عمرو بن شرحبيل قال : جاء معقل إلى عبد الله فقال : إن جاريتي زنت. فقال : اجلدها خمسين، قال : وحدثنا أشعث عن الزهري والحسن الشعبي قالوا : ليس على مستكرهة حد، قال أبو يوسف : وهذا أحسن ما سمعناه في ذلك، والله أعلم.

قال أبو يوسف : ومن رفع وقد سرق وقامت عليه البينة بالسرقه وبلغت قيمة ما سرق إن كان متاعاً عشرة دراهم أو كانت السرقه عشرة دراهم مضروبة فلتقطع يده من المفصل، فإن عاد فسرق بعد ذلك عشرة دراهم أو قيمتها قطعت رجله اليسرى فأما موضع القطع من الرجل فإن أصحاب محمد ﷺ اختلفوا فيه فقال بعضهم : يقطع من المفصل. وقال آخرون : يقطع من مقدم الرجل، فخذ بأي الأقاويل شئت فاني أرجو أن يكون ذلك، موسعاً عليك، وأما اليد فلم يختلفوا أن القطع من المفصل. وينبغي إذا قطعت أن تحسم. حدثنا ميسرة بن معبد قال : سمعت عدي بن عدي يحدث رجاء بن حيوة أن النبي ﷺ قطع رجلاً من المفصل. قال : وحدثنا محمد بن اسحاق عن حكيم بن حكيم بن العلاء عن عباد عن النعمان بن مرة أن غلياً رضي الله عنه قطع سارقاً من الخصر خصر القدم (4) .

قال وحدثنا إسماعيل عن أم رزین قالت : سمعت عبد الله بن عباس يقول : أيعجز أمراؤكم (2) هؤلاء أن يقطعوا كما قطع هذا الأعرابي ؟ يعني نجدة، فلقد قطع فما أخطأ، يقطع الرجل ويدع عاقبها.

قال وحدثنا ابن جريج عن عمرو بن دينار وعن عكرمة (5) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قطع اليد من المفصل، وقطع أعلى القدم وأشار عمر إلى شطرهما.

(1) الزيادة من التيمورية.

(2) في التيمورية «المدينة».

(3) في التيمورية «أمرؤنا».

(4) في البلاقية «عن عمرو بن يسار وعكرمة».

(5) يختلف الائمة في قيمة المسروق الموجب للقطع اختلفا بينا ويظهر ان رأي أبي يوسف في تحديد القيمة بعشرة دراهم خلافاً لرأي مالك الذي يراه أقل من ذلك.

قال : وحدّثنا عبد الملك يعني ابن أبي سليمان عن سلمة بن كهيل عن حجية بن عدي أن علياً رضي الله عنه كان يقطع أيدي للصمص ويحسمهم.

وقد اختلف فقهاؤنا فيما يجب فيه القطع فقال بعضهم : لا قطع إلا فيما تبلغ قيمته عشرة دراهم فصاعداً، وقال آخرون يجب القطع فيما يبلغ قيمته خمسة فصاعداً، وقال بعض أهل الحجاز ثلاثة دراهم، فكان أحسن ما رأينا في ذلك والله أعلم عشرة دراهم فصاعداً لما جاء في ذلك من الآثار عن أصحاب محمد ﷺ. حدّثني هشام بن عروة عن أبيه قال : كان السارق على عهد رسول الله ﷺ يقطع في ثمن الجبن وكان للمجن يومئذ ثمن، ولم يكن يقطع في الشيء التافه.

قال : وحدّثني محمد بن اسحاق قال : حدّثنا أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال : لا تقطع يد السارق دون ثمن الجبن عشرة دراهم.

قال : وحدّثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود قال : لا يقطع إلا في دينار أو عشرة دراهم، وقد بلغنا نحو من ذلك عن علي رضي الله عنه.

قال : وحدّثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : لم يكن يقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه (١).

قال أبو يوسف : وإذا شهد أربعة من الشهود على رجل بالزنا ووقتوا وقتاً متقادماً ولم يمنعهم عن أداء الشهادة بعدهم عن الإمام لم تقبل شهادتهم ودرىء عنه الحد في ذلك، وكذا إن شهدوا على رجل بسرقة تساوي عشرة دراهم أو أكثر ووقتوا وقتاً متقادماً ودرىء عنه الحد في ذلك أيضاً ولكن يضمن السرقة، وإن شهدوا عليه بقذفه رجلاً من المسلمين ووقتوا وقتاً متقادماً وحضر الرجل يطلب حقه أقيم على القاذف الحد ولم يزله تقادمه لأن هذا من حقوق الناس، وكذلك الجراحة العمد التي يقتص منها، والجراحة الخطأ التي فيها الأرش.

قال أبو يوسف : لو قذف رجل رجلاً بالبصرة وآخر بمدينة السلام وآخر بالكوفة ثم

ضرب الحد لبعضهم كان ذلك الحد لهم كلهم، وكذلك لو سرق غير مرة قطع مرة واحدة لتلك السرقات كلها. قال حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم، وحدثنا مغيرة عن إبراهيم قالا : إذا سرق مرارا فإنما يده واحدة، وإذا شرب الخمر مرارا وإذا قذف مرارا فإنما عليه حد واحد.

قال أبو يوسف : ومن أقر بسرقة يجب في مثلها القطع فإن أصحابنا اختلفوا في ذلك قال بعضهم : يقطع بإقراره مرة، وقال بعضهم : لا يقطع حتى يقر مرتين. فكان أحسن ما رأينا في ذلك أن لا يقطع حتى يقر مرتين في مجلسين، هكذا جاء الأثر عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وكذلك الإقرار بشرب الخمر إذا كان رجحا يوجد منه فهو مثل ذلك لا يضرب حتى يقر مرتين. فأما الإقرار بالقذف فإنه يضرب إذا أقر مرة واحدة، وكذلك القصاص في حقوق الناس فيما بينهم في النفس وما دونها وفي الجراحات والإقرار بالأموال ينفذ ذلك أجمع عليه بإقراره مرة. ومن أقر بسرقة يجب في مثلها القطع أو شرب خمر أو حد في زنا فأمر الإمام بضربه أو قطع يده فرجع عن الإقرار قبل أن يفعل ذلك به درى عنه الحد، وإن أقر بحق من حقوق الناس من قذف أو قصاص في نفس أو دونها أو مال ثم رجع عن ذلك نفذ عليه الحكم فيما كان أقر به ولم يبطل شيء من ذلك عنه برجوعه.

قال أبو يوسف : حدثنا الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال : كنت قاعدًا عند علي رضي الله عنه فجاء رجل فقال : يا أمير المؤمنين إني قد سرقت فانتهره ثم عاد الثانية فقال : إني قد سرقت، فقال علي رضي الله عنه : قد شهدت على نفسك شهادة تامة، قال : فأمر به فقطعت يده. قال : وأنا رأيته معلقة في عنقه، قال : وحدثنا الحجاج عن الحسن بن سعد عن عبد الله بن شداد أن امرأة رفعت إلى عمر رضي الله عنه وقد أقرت بالزنا أربع مرات فقال لها عمر : ان رجعت لم نقم عليك الحد. قال : وحدثنا ابن جريج قال أخبرني إسماعيل عن ابن شهاب قال : من اعترف مرارًا كثيرة بسرقة أو حد ثم أنكر لم يجب عليه شيء. قال أبو يوسف : وقد بلغنا عن الشعبي مثل ذلك.

قال أبو يوسف : وإذا أقر العبد وهو غير مأذون له في التجارة أو محجور عليه بقتل بئس عمدا أو قذف أو سرقة يجب فيها القطع أو بزنا فاقراره ذلك جائز عليه، لأن ذلك يلزمه

في نفسه، والقذف والسرقه والزنا يلزمه في بدنه (1) فليس بمتهم في هذا الأمر، إنما يتهم في الأموال وفي الجنابة التي لا قصاص فيها لأن هذا لو صدقه السيد يقال لسيدته ادفعه أو افده أو اقض عنه دينه، أو يباع في ذلك. ولا يصدق العبد إذا أقر بقتل خطأ ولا بجراحة فيما دون النفس، ولا بغصب ولا بدين، وإن كان مأذونا له في التجارة يجوز إقراره بالدين وغصب الأموال. ولو لم يكن أقر بشيء من ذلك وقامت عليه البينة بقتل خطأ أو بجراحة فيما دون النفس، فإنه يقال لمولاه ادفعه بذلك أو افده بالدية بأرش الجرح. وكذلك لو شهد عليه بغصب مال قيل لمولاه افده أو بعه فيه. والأمة فيما وصفنا مثل العبد، والمكاتب مثل العبد أيضا. حدثنا مغيرة عن ابراهيم قال : حد المكاتب حد المملوك ما بقي عليه شيء من كتابته. قال أبو يوسف : حدثنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن إبراهيم قال : يجوز إقرار العبد فيما أقر به من حد يقام عليه، وما أقر به مما تذهب فيه رقبته فلا يجوز في ذلك إقراره.

قال أبو يوسف : ولا يقطع أحد في سرقة من أبيه ولا من أمه ولا من ابنه ولا من أخيه. ولا من أخته ولا من زوجته ولا من ذوي رحم محرم منه. ولا تقطع المرأة في السرقة من مال زوجها، ولا يقطع العبد في السرقة من مال سيده، ولا السيد من مال عبيده، ولا المكاتب من مال سيده، ولا سيده من ماله، ولا من سرق من الفبيء، ولا من سرق من الخمس، ولا السارق من الحمام ولا من الخانوت المفتوح للبيع المأذون فيه، ولا من الخان إذا دخله، ولا الشريك في سرقة من شريكه من متاع الشركة، ولا يقطع من سرق ودیعة عنده أو عارية أو رهنا (2)

وأما النباش (3) فقد اختلف فيه بين الفقهاء فمنهم من رأى قطعه ومنهم من قال لا أقطعه لأنه ليس في موضع حرز، فكان أحسن ما رأينا في ذلك والله أعلم أن يقطع وكذلك الطرار (4) إذا أخذ وقد طر من الحكم عشرة دراهم قطعت يده، فإن كان الذي طره أقل من عشرة

(1) في التيمورية «لأن ذلك يلزمه في نفسه ويدنه فليس الخ».

(2) يلاحظ رأي أبي يوسف في مواضع القطع تنفيذا لحد السرقة، فقد استثنى ذري القرابة والإرحام والخوانب والحمامات بحيث حصر القطع في الحالات المهددة للأمن العام. فكان تقديمها في نظريته الناجمة من اجتهاده. وكذلك رأيه في محاربة السرقة فهو عدل من نصوص القوانين الجنائية. ومن حيث السب لا قطع على من لم يبلغ الخمسة عشر عاما على رأي أبي يوسف، وانظر رأي بقية المذاهب.

(3) السارق من القبر.

(4) هو الذي يشق الكم ويسل ما فيه. من الطر وهو القطع والشق.

دراهم لم يقطع، وعوقب وحبس حتى يحدث توبة. فأما القفاف (1)، والمختلس فعليهما الأدب والحبس حتى يحدثا توبة، وأما الفشاش الذي يفش أبواب دور الناس أو باب الحانوت ويخرج بالمتاع من البيت أو الدار فيوجد المتاع معه فعليه القطع إذا خرج بالمتاع. وكذلك المرأة تدخل منزل قوم فتأخذ منهم ثوباً أو ما أشبهه قيمته عشرة دراهم فإذا خرجت به من باب الدار فعليها القطع. والسارق من الفسطاط الذي لم يؤذن فيه يقطع، وكذلك الذي يشق الجوالق ويسرق منه يقطع، وكذلك الذي ينقب البيت ويدخل يده فيسرق منه ولا يدخله بنفسه يقطع. وقال بعض فقهاءنا في الطرار : إذا طر من صرة في كم الرجل عشرة دراهم فصاعداً إن كانت الصرة مشدودة إلى داخل الكم قطع وإن كانت خارجة من الكم لم يقطع. ومن وجد قد نقب داراً أو حانوتاً ودخل فجمع المتاع ولم يخرج به حتى أدرك فليس عليه قطع، ويوجع عقوبة ويحبس حتى يحدث توبة. قال أبو يوسف : حدثنا الحجاج عن حصين عن الشعبي عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أتى برجل قد نقب وأخذ على ذلك الحال فلم يقطعه. قال : وحدثنا عاصم عن الشعبي قال : ليس عليه قطع حتى يخرج بالمتاع من البيت. قال وحدثنا المسعودي عن القاسم أن رجلاً سرق من بيت المال فكتب فيه سعد إلى عمر فكتب عمر «ليس عليه قطع».

قال : وحدثنا سعيد عن قتادة عن الحسن قال : إذا سرق من الغنيمة وله فيها شيء لم يقطع، وإن سرق منها وليس له فيها شيء قطع. قال : وحدثنا سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب في الرجل يبطأ الجارية من الفيء. قال : ليس عليه فيها حد إذا كان له فيها نصيب.

قال : وحدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن هشام عن عمرو بن شرحبيل (2)، قال : جاء معقل المزني إلى عبد الله فقال : غلامي سرق فتاتي، أفأقطعه ؟ فقال عبد الله : لا، مالك بعضه في بعض، قال : وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه أتى بغلام قد سرق من سيده فلم يقطعه. وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال : «إذا سرق عبدي من مالي لم أقطعه».

(1) قف الصيرفي سرق الدراهم بين أصابعه فهو قفاف.

(2) في البلاقية «أبو معاوية الأعمش» وفي التيمورية «إبراهيم عن همام عن عروة بن شرحبيل».



قال : وحَدَّثَنَا الحجاج عن الحكم [بن عتيبة] عن إبراهيم والشعبي قال : يقطع سارق أمواتنا كما لو سرق من أحيائنا. قال الحجاج : وسألت عطاء عن النباش فقال : يقطع.

قال وحَدَّثَنَا ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال : ليس على المختلس ولا على المستلب ولا على الخائن قطع.

قال : وحَدَّثَنَا أشعث عن الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ «ليس في الغلول قطع».

قال أبو يوسف : وليس في الغلول قطع على ما جاء به الأثر. وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال «من وجدتموه قد غل فحرقوا متاعه» وقد روى عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما كانا يعاقبان في الغلول عقوبة موجعة، والذي أدركت عليه فقهاءنا أنهم كانوا يرون أن يعاقب فيوجع عقوبة ويؤخذ ما يوجد عنده.

قال أبو يوسف : ولا قطع على سارق الخمر والخنازير والمعازف كلها، ولا في النبيذ ولا في شيء من الطير ولا الصيد، ولا في شيء من الوحش، ولا في النوى والتراب والجص والنورة والماء. وقد كان أبو حنيفة رحمه الله يقول : لا قطع في طعام يؤكل — يعني الخبز — ولا في فاكهة رطب ولا في الحطب ولا في الخشب ولا في الحجارة كلها : الجص والنورة والزرنخ والفخار والطين والمغرة والقدر والكحل والزجاج، ولا في السمك المالح منه والطري، ولا في شيء من البقول والرياحين ولا في الأنوار (1) ولا في التين ولا في التختج (2) ولا في المصحف ولا في الصحف التي فيها شعر، فاما القت (3) والخل فكان يرى فيهما القطع.

قال أبو يوسف : ومن سرق عصفاً أو اهليلجاً أو شيئاً من الأدوية اليابسة أو شيئاً من الحنطة أو من الشعير أو من الدقيق أو من الحبوب أو من الفاكهة اليابسة أو شيئاً من الجوهر

(1) جمع نور بفتح النون وهو الزهر.

(2) التختج فارسي معرب تحته أي ألواح الخشب.

(3) القت نوع من النباتات.

أو اللؤلؤ أو شيئاً من الأدهان أو الطيب مثل العود والمسك والعنبر وما أشبهه من الطيب — وكانت قيمة ما سرق من ذلك عشرة دراهم فصاعداً فعليه القطع، هذا أحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم. وليس على سارق الثمار من رؤوس النخل قطع، وإن سرق منه بعد ما أحرز في الجرين<sup>(١)</sup> والبيوت قطع إذا بلغت قيمته عشرة دراهم فصاعداً، ولا قطع على سارق شيء من الحيوان من مراعيها، وإن سرقها من موضع قد أحرزت فيه قطع. ولا قطع على من سرق شيئاً من القنة والساج والخشب، إلا أن يسرقه وقد جعل آنية أو أبواباً فإنه إن سرق شيئاً من ذلك يساوي عشرة دراهم قطع. ولا قطع على من سرق شيئاً من الأصنام خشبياً كان أو ذهباً أو فضة. هذا أحسن ما سمعنا في ذلك. والله أعلم.

قال أبو يوسف : حدثني يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حيان عن رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ « لا قطع في ثمر ولا في كثر<sup>(٢)</sup> »

قال وحدثنا أشعث عن الحسن أن النبي ﷺ أتى برجل قد سرق طعاماً فلم يقطعه.

قال : وحدثنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « ليس في شيء من الحيوان قطع حتى يأوي المراح<sup>(٣)</sup> ، ولا في شيء من الثمار قطع حتى تأوي الجرين<sup>(٤)</sup> ».

قال أبو يوسف : وقد بلغنا نحو من ذلك عن ابن عمر. قال : وسمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول حماداً يقول قال إبراهيم : كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا يقطع في شيء من الطير.

قال أبو يوسف : وكان ابن أبي ليلى لا يرى القطع على من سرق من أستار الكعبة. وهو قول<sup>(٤)</sup>.

(١) الجرين الموضع الذي يدار فيه الطعام ويحفظ الثمار.

(٢) لكثرة طلوع النخل.

(٣) حيث تأوي الماشية بالليل.

(٤) في التيمومية «وهو قول أبي يوسف».

قال أبو يوسف : وإذا سرق الرجل وهو أشل اليد اليمنى قطعت يمينه الشلاء، فإذا كانت الشلاء هي اليسرى لم أقطع اليمنى من قبل أن يده اليمنى إن قطعت ترك بغير يد. فلا ينبغي أن يقطع، وكذلك إذا كانت الرجل اليمنى شلاء لم تقطع يده اليمنى لئلا يكون من شق واحد ليس له يد ولا رجل، فإن كانت الرجل اليمنى صحيحة والرجل اليسرى شلاء قطعت يده اليمنى من قبل أن الشلل في الشق الآخر فإن عاد فسرق قطعت رجله اليسرى الشلاء، فإن عاد فسرق لم يقطع. ولكن يحبس عن المسلمين ويوجع عقوبة إلى أن يحدث توبة، هكذا بلغنا عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

قال أبو يوسف : حدثنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال : كان علي رضي الله عنه يقول في السارق : تقطع يده، فإن عاد قطعت رجله، فإن عاد استودع السجن.

قال : وحدثنا الحجاج عن سماك عن حماد بن عمار عن عمر رضي الله عنه استشار في السارق فأجمعوا على أنه إن سرق قطعت يده، فإن عاد قطعت رجله، فإن عاد استودع السجن.

قال : وحدثنا الحجاج عن عمرو بن دينار أن نجيدة كتب إلى عبد الله بن عباس يسأله عن السارق، فكتب إليه بمثل قول علي رضي الله عنه. وقد بلغنا أن أبا بكر رضي الله عنه فعل مثل ذلك بسارق.

قال أبو يوسف : ولو سرق سرقة يجب في مثلها القطع ولم يقطع حتى قطعت يده اليمنى في قتال أو قصاص أو غير ذلك لم تقطع رجله اليسرى ولكن يوجع عقوبة ويضمن السرقة ويستودع السجن حتى يتوب.

قال أبو يوسف : ولا يقام الحد على غلام لم يبلغ الحلم فإن شك فيه فلا يقام حد حتى يبلغ خمس عشرة سنة وقد قالوا أكثر من ذلك. وكذلك الجارية لا يقام عليها شيء من الحدود حتى تحيض أو تبلغ خمس عشرة سنة. حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال :

عرضني رسول الله ﷺ للقتال يوم أحد فاستصغرنى فردني وكنت ابن أربع عشرة سنة، وعرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني. قال نافع : فحدثت بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فقال : إن هذا الفرق بين الكبير والصغير. قال فكتب إلى عماله «من بلغ خمس عشرة سنة فافرضوا له في المقاتلة، ومن كان دون ذلك فافرضوا له في الذرية» فهذا أحسن ما سمعناه في ذلك والله أعلم. حدثنا أبان عن أنس أن أبا بكر رضي الله عنه أتى بغلام قد سرق ولم يبين احتلامه فلم يقطعه. قال : وحدثني بعض المشيخة عن مكحول قال «إذا بلغ الغلام خمس عشرة سنة جازت شهادته ووجبت عليه الحدود».

قال : وحدثنا المغيرة عن إبراهيم في الجارية تزوج فيدخل بها ثم تصيب فاحشة قال : ليس عليها حد حتى تحيض.

قال : ومن ظن به أو توهم عليه سرقة أو غير ذلك فلا ينبغي أن يعزر بالضرب والتوعد والتخويف، فإن من أقر بسرقة أو بحد أو بقتل وقد فعل ذلك به، فليس إقراره ذلك بشيء، ولا يحل قطعه ولا أخذه بما أقر به.

حدثني الشيباني عن علي بن حنظلة عن أبيه قال : قال عمر رضي الله عنه «ليس الرجل بمأمون على نفسه إن أجمعه أو أخفته أو حبسته أن يقر على نفسه».

قال : وحدثني محمد بن أسحق عن الزهري قال : أتني طارق بالشام برجل قد أخذ في تهمة سرقة، فضربه، فأقر به، فبعث به إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يسأله عن ذلك، فقال ابن عمر «لا يقطع فإنه إنما أقر بعد ضربه إياه».

قال : وتقدم يا أمير المؤمنين إلى ولاتك لا يأخذون الناس بالتهمة : يمجىء الرجل إلى الرجل [ أي الوالي (1) ] فيقول هذا اتهمني في سرقة سقت منه فيأخذونه بذلك وغيره وهذا مما لا يحل العمل به ولا ينبغي أن تقبل دعوى رجل على رجل في قتل ولا سرقة، ولا يقام عليه حد إلا ببينة عادلة أو باقراره من غير تهديد من الوالي له أو وعيد على ما ذكرته لك. ولا يحل ولا يسع أن يحبس رجل بتهمة رجل له، كأن رسول الله ﷺ لا يأخذ الناس بالقرَف (2)، ولكن ينبغي أن يجمع بين المدعي والمدعى عليه، فإن كانت له بينة على ما ادعى حكم بها وإلا أخذ

(1) الزيادة من التيمورية.

(2) أي التهمة، والجمع القراف بكسر القاف.

من المدعى عليه كفيف وخلى عنه، فان أوضح المدعى عليه بعد ذلك شيئاً وإلا لم يتعرض له وكذلك كل من كان في الحيس من المتهمين فليفعل ذلك به ويخصمه فقد كان يبلغ من توق أصحاب رسول الله ﷺ الحدود في غير مواضعها وما كانوا يرون من الفضل في درئها بالشبهات أن يقولوا لمن أتى به سارقاً أسرقت قل لا. وروي أن النبي ﷺ أتى برجل ففعل هذا سرق شملة، فقال عليه الصلاة والسلام «ما إخاله سارقاً». وحدثنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن رجلاً سرق شملة فرفع إلى النبي ﷺ فقال «ما إخاله سرق، أسرقت؟»

قال : وحدثني سعيد بن أبي عروبة عن عليم الناجي عن أبي المتوكل أن أبا هريرة أتى بسارق وهو يومئذ أمير، فقال «أسرقت؟ قول لا (1)، أسرقت؟ قول لا».

قال وحدثني ابن جريج عن عطاء قال أتى علي رضي الله عنه برجل فشهد عليه رجلان أنه سرق قال : فأخذ في شيء من أمور الناس ثم هدد شهود الزور فقال : لا أوق بشاهد زور إلا فعلت به كذا وكذا، ثم طلب الشاهدين فلم يجدهما فخلى سبيل الرجل.

قال أبو يوسف : ولو أن الإمام أمر بقطع يد رجل في سرقة — يده اليمنى — فقدم الرجل يده اليسرى فقطعت لم تقطع يده اليمنى، بلغنا ذلك عن الشعبي، وهو أحسن ما رأينا (2) والله أعلم.

قال في المسلم يسرق من الذمي : انه يلزمه ما يلزم السارق المسلم، وكذا لو كان السارق ذمياً يلزمه ما يلزم السارق المسلم قال : حدثنا أشعث عن الحسن قال «من سرق من يهودي أو نصراني أو أخذ من أهل الذمة من غيرهما قطع».

قال أبو يوسف : ومن أخذ وقد قطع الطريق وحارب فإن أبا حنيفة كان يقول إذا حارب فأخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف ولم يقتل ولم يصلب، وإن كان قد قتل مع

(1) هكذا في النسخ «قول» بواو بعد القاف تولدت من إشباع الضمة. أفاده الشارح.

(2) في التيمورية «ما سمعنا».

أخذ للمال الإمام فيه بالخيار : إن شاء قتله ولم يقطعه، وإن شاء صلبه ولم يقطعه، وإن شاء قطع يده ورجله ثم صلبه أو قتله. فإذا قُتل ولم يأخذ المال قُتل. قال : ونفيه من الأرض صلبه، وكان يروى ذلك عن حماد عن إبراهيم.

قال يوسف : إذا قُتل ولم يأخذ المال قُتل، وإذا أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف. حدثنا بذلك الحجاج بن أوطاة عن عطية الوقي عن ابن عباس. حدثنا ليث عن مجاهد قال : الخيار في المحارب إلى الإمام.

قال أبو يوسف : ومن رُفِع إليك وقد تزوج امرأة في عدتها فلا حد عليه لما جاء في ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما، فانهما لم يراها في ذلك حدا، ولكنه يفرق بينه وبينها، وكذلك من رُفِع إليك وقد فجر بأمة له فيها شقص فلا حد عليه. وكذلك الذي يبطأ مكاتبته. وكذلك الذي يبطأ جارية امرأته أو جارية أبيه أو جارية أمه إذا قُتل لم أعلم أنهم يجرمون علي، فإن قال قد علمت أن ذلك حرام علي أقيم عليه الحد، ولا حد علي من وطئ جارية ابنه أو ابن ابنه وإن قال قد علمت أنها حرام لما جاء في ذلك من رسول الله ﷺ «أنت ومالك لأبيك».

فأما من وطئ جارية أخيه أو أخته أو جارية ذي رحم محرم منه سوى ما سميت فعلية الحد، قال : حدثنا اسماعيل بن أبي خالد عن عمير بن غدير قال «سئل ابن عمر رضي الله عنه عن جارية كانت بين رجلين فوقع عليها أحدهما قال : «ليس عليه حد» قال : وحدثنا المغيرة عن الهيثم بن بدر عن حرقوص عن علي رضي الله عنه أن رجلا وقع على جارية امرأته فدرأ عنه الحد. قال : وحدثنا اسماعيل عن الشعبي قال جاء رجل إلى عبد الله فقال : إني وقعت على جارية امرأتي فقال : «أتق الله ولا تعد». قال وحدثنا أشعث عن الحسن في الرجل يقع على جارية أمه قال : ليس عليه حد، وجارية الجد والجددة مثل جارية الأم والأب.

قال أبو يوسف : ومن فجر بامرأة حرة فماتت من ذلك فعليه اللدنية والحد، وإن فجر بامرأة ثم تزوجها فإنه يحد، وكذلك لو فجر بأمة ثم اشتراها حد به، ولو فجر بأمة فقتلها فإني أستحسن أن ألزمه قيمتها ولا أحده.

وإذا رأى الإمام أو حاكمه رجلاً قد سرق أو شرب خمرًا أو زنى فلا ينبغي أن يقيم عليه الحد برؤيته لذلك حتى تقوم به عنده بينة، وهذا استحسان لما بلغنا في ذلك من الأثر، فاما القياس فانه يمضي ذلك عليه، ولكن بلغنا نحو من ذلك عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فأما إذا سمعه يقر بحق من حقوق الناس فإنه يلزمه ذلك من غير أن يشهد به عليه.

ولا ينبغي أن تقام الحدود في المساجد ولا في أرض العدو. وحدثنا الأعمش عن ابراهيم عن علقمة قال : غزونا أرض الروم ومعنا حذيفة وعلينا رجل من قريش فشرب الخمر فأردنا أن نحده، فقال حذيفة تحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعون فيكم، وبلغنا أيضا أن عمر رضي الله عنه أمر أمراء الجيوش والسرايا أن لا يجلدوا أحدا حتى يطلعوا من الدرب قافلين، وكره أن تحمل الحدود حمية الشيطان على اللعوق بالكفار.

قال : وحدثنا أشعث عن فضيل بن عمرو الفقيمي عن معقل قال : جاء رجل إلى علي رضي الله عنه فساره فقال : يا قنبر أخرجه من المسجد وأقم عليه الحد قال : وحدثنا ليث عن مجاهد قال : كانوا يكرهون أن يقيموا الحدود في المساجد.

قال أبو يوسف : الذمي إذا استكره المرأة المسلمة على نفسها فعليه من الحد ما على المسلم في قول فقهاءنا، وقد رويت فيه أحاديث منها ما حدثنا داود بن أبي هند عن زياد بن عثمان أن رجلا من النصارى استكره امرأة مسلمة على نفسها فرفع ذلك إلى أبي عبيدة فقال : «ما على هذا صالحناكم» فضرب عنقه.

قال وحدثنا مجالد عن الشعبي عن سويد بن غفلة أن رجلا من أهل الذمة من نبط الشام نخس بامرأة على دابة فلم تقع فدفعها فصرعها فانكشفت عنها ثيابها، فجلس فجامعها، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأمر به فصلب وقال : «ليس على هذا عاهدناكم» قال : وحدثنا سعد (1) عن قتادة عن عبد الله بن عباس في الحر يبيع الحر قال : «يعاقبان ولا قطع عليهما».

(1) في التيمورية «سويد».

## فصل

### ﴿ في الحكم في المرتد عن الإسلام ﴾

قال أبو يوسف : وأما المرتد عن الإسلام إلى الكفر فقد اختلفوا فيه، فمنهم من رأى استنابته ومنهم من لم ير ذلك، وكذلك الزنادقة الذين يلحدون وقد كانوا يظهرون الإسلام، وكذلك اليهودي والنصراني والمجوسي يسلم ثم يرتد والعياذ بالله فيعود إلى دينه الذي كان خرج منه، وكل قد روي في ذلك آثاراً واحتج بها، فمن رأى أن لا يستناب فيقول : قال رسول الله ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه». ومن رأى أن يستناب فيحتج بما روي عن النبي ﷺ من قوله : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله». ويحتجون بما روي عن عمر وعثمان وعلي وأبي موسى رضي الله عنهم وغيرهم ويقولون (١)، إنما قال النبي ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه» وهذا المرتد الذي قد رجع إلى الإسلام ليس بمقيم على التبديل. ومعنى حديث النبي عليه الصلاة والسلام : أي من أقام على تبديله، ألا ترى أنه قد حرم دم من قال لا إله إلا الله وماله، وهذا يقول لا إله إلا الله فكيف أقتله وقد نهي ﷺ عن قتله ؟ وهو عليه الصلاة والسلام يقول لأسامة : «يا أسامة أقتلته بعد قوله لا إله إلا الله» ؟ فقال أسامة : إنما قالها فرقاً من السلاح، فقال «هلا شققت عن قلبه» ؟ فأعلمه أنه ليس يعلم ما في قلبه، وأن قتله لم يكن مطلقاً له بتوهمه أنه إنما قالها فرقاً من السلاح.

قال أبو يوسف : حدثنا الأعمش عن أبي ظبيان عن أسامة قال : «بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فصباحنا الحرقات من جهينة، فأدركت رجلاً فقال : لا إله إلا الله، فطعنته فوق في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ فقال النبي ﷺ : أقال لا إله إلا الله، وقتلته ؟ قال فقلت : يا رسول الله إنما قالها فرقاً من السلاح قال : فهلا شققت عن قلبه حين قال حتى تعلم أقالها. فرقاً من السلاح ألا ؟ فما زال يكررها حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ» قال : وحدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس

(١) في التيمورية «يقولون».



حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» قال : وحَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مثله، قال : وحَدَّثَنِي سَفِيَّانُ بْنُ عَيِّنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : «لَمَّا قَدِمَ عَلَى عَمْرِو بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ فَتَنَحَ تَسْتَرُ سَأَلَهُمْ : هَلْ مِنْ مَغْرِبَةٍ خَيْرٌ ؟ (1) قَالُوا : نَعَمْ، رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ فَأَخَذْنَاهُ، قَالَ : فَمَا صَنَعْتُمْ بِهِ ؟ قَالُوا : قَتَلْنَاهُ قَالَ : أَفَلَا أَدْخَلْتُمُوهُ بَيْتًا وَأَغْلَقْتُمْ عَلَيْهِ بَابًا وَأَطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيقًا وَاسْتَتَبْتُمُوهُ (2) ثَلَاثًا، فَاِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلْتُمُوهُ ؟ اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَشْهَدْ وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بُلِغَنِي».

قال وحَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ عُثْمَانَ قَالَ : «يَسْتَتَابُ الْمُرْتَدُ ثَلَاثًا» قال : حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ الشَّعْبِيِّ قَالَ قَالَ ﷺ «يَسْتَتَابُ الْمُرْتَدُ ثَلَاثًا، فَاِنْ تَابَ وَإِلَّا قَتَلَ» قال : وحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ قَتَادَةَ عَنْ حَمِيدٍ «أَنْ مَعَاذَ دَخَلَ عَلَى أَبِي مُوسَى وَعِنْدَهُ يَهُودِي فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ قَالَ يَهُودِي أَسْلَمَ ثُمَّ ارْتَدَ وَقَدْ اسْتَتَبْنَاهُ مِنْذُ شَهْرَيْنِ فَلَمْ يَتُبْ، فَقَالَ مَعَاذُ لَا أَجْلِسُ حَتَّى أَضْرِبَ عُنُقَهُ، قَضَاءُ اللَّهِ وَقَضَاءُ رَسُولِهِ. قَالَ : وَحَدَّثَنَا مَغِيرَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ : يَسْتَتَابُ الْمُرْتَدُ فَإِنْ تَابَ تَرَكَ وَإِلَّا قَتَلَ (3).

قال أبو يوسف : فبهذه الأحاديث يحتاج من رأى من الفقهاء — وهم كثير — الاستتابة، وأحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم أن يستتابوا فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم على ما جاء من الأحاديث المشهورة وما كان عليه من أدركناه من الفقهاء قال : فاما المرأة إذا ارتدت عن الإسلام فحالتها مخالف لحال الرجل، تأخذ من المرتدة بقول عبد الله بن عباس فإن أبا حنيفة رحمه الله حَدَّثَنِي عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي رَزِينَ (4) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : «لَا يَقْتُلُ النِّسَاءُ إِذَا هُنَّ ارْتَدَدْنَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَكِنْ يَجْبَسْنَ وَيُدْعَيْنَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَيَجِيرْنَ عَلَيْهِ».

قال أبو يوسف : إذا ارتد الرجل والمرأة ولحقا بدار الحرب فرفع ذلك إلى الإمام فإنه

(1) أي هل من خير جديد غريب.

(2) في التيمورية « ثم استتبتموه ».

(3) في التيمورية « وإن أتى قتل ».

(4) في التيمورية « عن أبي رزين ».

ينبغي أن يقسم ما خلفاه بين ورثتهما، وإن كان لهما مدبرون عتقوا، وإن كان للرجل أمهات أولاد عتقن، ولحقوه بدار الحرب بمنزلة موته، ولو كان خلف رقيقا له في دار الإسلام فاعتقهن وهو في دار الحرب لم يجز عتقه، وكذلك لو أوصى لرجل بوصية أو وهب له هبة لم يجز شيء من ذلك. فإن كان أعتق أو أوصى أو وهب قبل أن يلحق بدار الحرب جاز ذلك لأنه إذا لحق بدار الحرب فقد خرج من ماله وصار ميراثا لورثته، فأما امرأته فيفرق بينه وبينها وتؤمر أن تعتد منه بثلاث حيض منذ يوم ارتد عن الإسلام، وإن كانت حاملا فحتى تضع ما في بطنها ثم تتزوج إن شئت ويقسم ماله بين ورثته من المسلمين. فإن أمر الإمام بقسمة ماله بين ورثته بعد لحوقه بدار الحرب، فإن كانت امرأة قد حاضت ثلاث حيض منذ يوم ارتد إلى يوم أمر الإمام بقسمة ماله فلا ميراث لها لأنها قد حلت للزواج، أرأيت لو تزوجت آخر فمات أكنث أورثها منهما جميعا؟ إنما هي بمنزلة المطلقة ثلاثا في المرض أو واحدة بائنة في الصحة، فإن مات بعد انقضاء العدة لم ترث، وكل شيء يدخل به المرتد من ماله إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فهو غنيمة بمنزلة الغنيمة من الحرب.

قال : وحدثنا أشعت عن عامر وعن الحكم [ بن عتيبة ] في المسلمة يرتد زوجها ويلحق بأرض العدو، فإن كانت ممن تحيض فثلاثة قروء وإن كانت ممن لا تحيض فثلاثة أشهر، وإن كانت حاملا فحين (١) تضع ما في بطنها، ثم تتزوج إن شئت ويقسم الميراث بين ورثته من المسلمين.

قال وحدثنا الأعمش عن أبي عمرو عن علي رضي الله عنه أتى بمستورد العجلى وقد ارتد فعرض عليه الإسلام فأبى فقتله وجعل ميراثه بين ورثته من المسلمين. قال فان رجع هذا المرتد تابا رد إليه ما وجد من ماله قائما بعينه، وما استهلك ورثته فلا ضمان عليهم فيه. وأما مدبروه وأمهات أولاده فان كان الإمام قد أعتقهم فقد مضى عتقهم ولا يرجع في شيء منهم، وإن كان لم يعتقهم فهم على حالهم قبل أن يرتد. وأما المرأة إذا ارتدت ولحقت بدار الحرب فأمر الإمام بقسمة تركتها بين ورثتها ولها زوج فلا ميراث لزوجها، فإنها حين ارتدت فقد حرمت عليه وصار لها غير زوج، ولو كانت هذه المرأة ارتدت وهي مريضة فماتت من ذلك المرض أو لحقت بدار الحرب على حال المرض ففرض الإمام بموتها فاني أستحسن أن أورث زوجها في

(١) في التيمونية «فحتى».

هذه الحالة وأفرق بين ردتها في صحتها وردتها في مرضها الذي مات فيه، وبه كان أبو حنيفة رحمه الله يقول، وليس هو بقياس، القياس أن لا ميراث للزوج، كانت الردة منها في المرض أو في الصحة. فأما الرجل إذا ارتد وهو مريض فلم يتب حتى مات من مرضه ذلك، فإن كانت امرأته قد حاضت ثلاث حيض قبل وفاته فلا ميراث لها وإن لم تكن حاضت ثلاث حيض فلها الميراث وهي بمنزلة المطلقة، وموته ههنا في مرضه مثل لحوقه بدار الحرب في الصحة إذا قضى الإمام بموته وأمر بقسمة ما خلف في دار الإسلام.

قال أبو يوسف : وأما رجل مسلم سب رسول الله ﷺ أو كذبه أو عابه أو تنقصه فقد حرّم بالله وبانت منه زوجته، فإن تاب وإلا قتل، وكذلك المرأة، إلا أن أبا حنيفة قال : لا تقتل المرأة [ وتجر على الإسلام ] (1).

حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه قال : كنت عاملا لعمر بن عبد العزيز، فكتب إليّ أن رجلا كان يهوديا فأسلم ثم تهود ورجع عن الإسلام فكتب إليّ عمر : أن ادعه إلى الإسلام. فإن أسلم فخل سبيله، وإن أبى فادع بالخشبة فأضجعه عليها ثم ادعه، فإن أبى فأوثقه وضع الحرية على قلبه ثم ادعه، فإن رجع فخل سبيله، وإن أبى فاقتله. ففعل ذلك به حتى وضع الحرية على قلبه فأسلم فخل سبيله.

قال أبو يوسف : وأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين مما يصيبه ولاتك في الأمصار مع اللصوص إذا أخذوا من المال [الذهب] (1)، والمتاع والسلاح وغير ذلك فما أصبت معهم من شيء فتقدم إلى ولاتك في أن يصير إلى رجل من أهل الأمانة والصلاح فيصيره في موضع حرّيز، فإن جاء له طالب وأقام بذلك بينة شهودا لا بأس بهم، قوما من أهل التجارة معروفين، رد عليه متاعه وأشهد عليه، وضمته المتاع أو قيمته إن جاء مستحق له. وإن لم يأت له طالب بيع المتاع والسلاح وصير ثمنه والمال الذي أصيب معهم إلى بيت المال، فإن هذا وشبهه مما يذهب به الولاة ولا يحل لهم ولا يسعهم إلا أن يرفعوه إليك، فمر ولاتك في كل بلد ومصر إذا رفع إليهم شيء من هذا أن يثبتوه عندهم ويصيره إلى الذي يجعل إليه حفظ ذلك وتقدم إليه

(1) الزيادة من التيمورية.

في العمل بما حددته له. وتقدم إليه إن جاءه رجل فادعى شيئاً من المتاع أو المال الذي يوجد مع اللصوص فسأله البينة فلم يكن له بينة وكان الرجل ثقة عدلاً أميناً ليس بمتهم على ادعاء ما ليس له أن يحلفه على ما ادعى من ذلك ثم يدفعه إليه، ويضمنه إياه إن جاء مستحق لشيء مما كان دفع إليه. وهذا استحسان لأنه ربما لا يمكن الرجل البينة على متاع أو مال أنه له وهو في نفسه ثقة ليس ممن يدعي ما ليس له. وإن أخذ اللصوص ومعهم متاع وصاحب المتاع معهم وهو أمر ظاهر معروف رد على صاحبه مكانه. ولا يرد الوالي صاحبه يريد بذلك ذهاب متاعه ليضجر الرجل فيدع المتاع فيأخذه. وكذلك الحكم فيما أصيب مع الخناقين والمبتغين فسبيله هذا السبيل: إن جاء له طالب فأقام البينة على شيء وعدلت بينته دفع إليه ذلك. وإن لم يأت له طالب يبيع المتاع وجميع ثمنه ودفع إلى بيت المال. وإذا عرف الخناق أو أقر أو أصيب معه أداة الخناقين ومعه المتاع أمرت بضرب عنقه إن أقر وصلبه. وكذلك المبتغ إذا وجد فأقر أو أصيب معه الطعام الذي فيه بنج- وأصيب معه متاع الناس أو أداة الخناقين فالأمر (١) فيهم إليك إذا كان أمرهم ظاهراً مكشوفاً لا يختل. وما صار إلى القضاة في المدن والأمصار من متاع الغرباء ومالههم وليس لذلك طالب ولا وارث فينبغي أن يرفع إليك ذلك، فانه إن بقي في أيدي القضاة صبروه إلى أقوام يأكلونه. وهذا شبهه ما وجد مع اللصوص مما ليس له طالب ولا مدع إنما هو لبيت مال المسلمين، فتفقد هذا وشبهه. وتقدم إلى ولاتك على البريد والأخبار في النواحي أن يكتبوا إليك بما يحدث من ذلك، ورأيك بعد في ذلك.

قال أبو يوسف: وأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين مما يدفع (٢) إلى الولاة في كل بلد من العبيد والإماء الإباقي، وأنهم قد كثروا في الحبس في كل مصر ومدينة وليس يأتي لهم طالب، فول رجلاً ثقة ترضى دينه وأمانته يبيع من محضرتك بمدينة السلام في الحبس حتى يبيعهم، واكتب إلى ولاتك على القضاء في الأمصار والمدن بذلك حتى يخرج الغلام أو الأمة فيسأل عن اسمه واسم مولاه، ومن أي بلد هو، وأين يسكن مولاه؟ ومن أي القبائل هو؟ ويكتب ذلك في دفتر ويكتب اسم العبد وحليته وجنسه والشهر الذي أبق فيه والسنة، والشهر الذي أخذ فيه والسنة، ثم يثبت ذلك على ما يقول العبد ثم يحبس، فإذا أتى عليه في الحبس ستة أشهر ولم يأت له طالب أخرجه الرجل الذي وليته أمرهم فنادى عليهم فيمن يزيد

(١) في التيمورية «فالحكم».

(٢) في التيمورية «يرفع».

وباعهم وجمع ما لهم وصيره إلى بيت المال وكتب عليه : مال ثمن الاباق. فإن جاء صاحب عبد أو أمة وهو في الحبس ولم يبيع العبد ولا الأمة قال له : سم اسم العبد أو الأمة، وما اسمك ؟ ومن أي بلد أنت ؟ وما جنس العبد أو الأمة وما حليته. وهو ينظر في الدفتر الذي أثبت فيه الأسماء من العبيد والإماء، وفي أي شهر أبق منك ؟ فإذا وافق الاسم الاسم والبلد البلد والحلية الحلية والجنس الجنس أخرج العبد أو الأمة ثم قال له : أتعرف هذا ؟ فإذا أقر أنه مولاه دفعه إليه، وإن جاء المولى وقد يبيع العبد أو الأمة سأله عن اسمه واسم أبيه واسم قبيلته وبلده وعن اسم العبد وحليته، وهو ينظر في الدفتر، فإذا أخبر بذلك على ما كان العبد أخبر به ووافق ذلك ما في الدفتر دفع إليه ثمن العبد الذي كان باعه، وليكن ما يباع به العبد مثبتاً في الدفتر عند ذكر اسمه واسم مولاه، وكذلك الأمة. وإن لم يأت لذلك طالب وطالت به المدة صير ذلك في بيت المال يصنع به الإمام ما أحب ويصرفه فيما يرى أنه أنفع للمسلمين. وينبغي أن يتقدم في الإجراء على هؤلاء الاباق إلى (1)، أن يباعوا كما يجري على من في الحبس على ما كنت قدرت لكل امرئ منهم، وليكن الإجراء عليهم من بيت مال المسلمين، وصير الذي يجري عليهم إلى الرجل الذي توليه أمرهم ويبيعهم، ورأيك بعد في ذلك.

وأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين مما بلغك واستقر (2) عندك وكتب به إليك واليك وصاحب البريد أن في يد قاضي البصرة أرضين كثيرية فيها نخل وشجر ومزارع وأن غلة ذلك تبلغ شيئاً كثيراً في السنة وقد صيرها في أيدي وكلاء من قبله يجري على الواحد منهم ألفاً وألفين وأكثر وأقل وليس أحد يدعي فيها دعوى وأن القاضي ووكلاءه يأكلون ذلك فهذا وشبهه من الواجب عليك النظر فيه إذا استقر عندك فما كان في يد القاضي مما ليس يدعي فيه أحد دعوى وقد استغله وكلاء القاضي وأخذوا غلة ذلك وطالت به المدة ولم يأت أحد يطلب فيه حقاً وقد أمسك القاضي عن الكتاب إليك بذلك لترى فيه رأيك، فقاضي سوء صير هذا وشبهه مأكلة له ولمن معه وهو آثم في ذلك، فتقدم إلى ولاتك في محاسبة القاضي على ما جرى على يديه وأيدي وكلائه حتى يخرجوا منه ويصير ما كان من غلات ذلك إلى بيت مال المسلمين بعد أن لا يكون لوارث ولا لأحد فيها شيء يدعيه، وإذا صح مثل هذا على القاضي

(1) في التيمورية «إلا».

(2) في التيمورية «واشتهر».

من امتناعه من الكتاب إلى الإمام بذلك فقاضي سوء غاش لنفسه وللإمام والمسلمين ولا ينبغي أن يستعان به على شيء من أمور المسلمين. وقد رأيت (1) أن تأمر بإخراج تلك الأرضين من أيدي القضاة الذين يأكلونها ويؤكلونها وأن تختار لها رجلاً ثقة أميناً عدلاً وأن تأمر أن يختار لها الثقات فيتولوا أمرها وتأمر بأن تحمل غلاتها إلى بيت مال المسلمين إلى أن يأتي مستحق لشيء منها، فإن كل من مات من المسلمين لا وارث له فماله لبيت المال، إلا أن يدعي مدع منها شيئاً بميراث يرثه عن بعض من مات وتركها ويأتي على ذلك ببرهان وبينة فيعطى منها ما يجب له، ورأيك بعد في ذلك.

وتقدم إلى صاحب البريد هناك بالكتاب إليك بكل ما يحدث من هذا وشبهه وتوعده على ستر شيء من ذلك. على أنه قد بلغني عن ولاتك على البريد والأخبار (2) في النواحي تخطيط كثير ومحابة فيما يحتاج إلى معرفته عن أمور الولاية والرعية، وأنهم ربما مالوا مع العمال على الرعية وسترُوا أخبارهم وسوء معاملتهم للناس، وربما كتبوا في الولاية والعمال بما لم يفعلوا إذا لم يرضوهم، وهذا مما ينبغي أن تتفقده وتأمر باختيار الثقات العدول من أهل كل بلد ومصر فتوليهم البريد والأخبار وكيف ينبغي ألا يقبل خبر إلا من ثقة عدل؟ ويجرى لهم من الرزق من بيت المال ولْيُدَّرْ عليهم وتقدم إليهم في أن لا يستروا عنك خبراً عن رعيته ولا عن ولاتك ولا يزيدوا فيما يكتبون به عليك خبراً، فمن لم يفعل منهم فنكل به. ومتى لم يكن أصحاب البريد والأخبار في النواحي ثقات عدولاً فلا ينبغي أن يقبل لهم خبر في قاض ولا وال، إنما يحتاج بصاحب البريد على القاضي والوالي وغيرهما فإذا لم يكن عدلاً فلا يحل ولا يسع استعمال خبره ولا قبوله. وتقدم إليهم أن لا يحملوا على دواب البريد إلا من تأمر بحمله في أمور المسلمين فإنها للمسلمين.

حدَّثنا عبيد الله بن عمر أن عمر بن عبد العزيز نهى أن يجعل البريد في طرف السوط حديدة ينخس بها الدابة. ونهى عن اللجم الثقال.

وحدَّثنا طلحة بن يحيى أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه كان يبرأ

(1) في التيمورية «وأرى».

(2) التيمورية «والأجناد».

مولى له رجلا على البريد بغير إذنه فدعاه فقال : لا تبرح حتى تقوم ثم تجعله في بيت المال.

## فصل

وسألت من أي وجه تجرى على القضاة والعمال الأرزاق ؟ فاجعل — أعز الله أمير المؤمنين بطاعته — ما يجرى على القضاة والولاة من بيت مال المسلمين : من جباية الأرض أو من خراج الأرض والجزية لأنهم في عمل المسلمين فيجرب عليهم من بيت مالهم ويجرى على كل وإلى مدينة وقاضيا بقدر ما يحتمل، وكل رجل تصيره في عمل المسلمين فأجر عليه من بيت مالهم ولا تجر على الولاة والقضاة من مال الصدقة شيئاً إلا والي الصدقة فإنه يجرب عليه منها كما قال الله تبارك وتعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ فأما الزيادة في أرزاق القضاة والعمال والولاة والنقصان مما يجرب عليهم فذلك إليك، من رأيت أن تزيده في رزقه منهم زدته، ومن رأيت أن تحط من رزقه حططت، أرجو أن يكون ذلك موسعاً عليك، وكل ما رأيت أن الله تعالى يصلح به أمر الرعية فافعله ولا تؤخره فاني أرجو لك بذلك أعظم الأجر وأفضل الثواب، وأما قولك يجرب على القاضي إذا صار إليه ميراث من موارث الخلفاء وبني هاشم وغيرهم من الذي يصير إليه ويوكل من قبله من يقوم بضياعهم ومالهم فلا، إنما يعطى للقاضي رزقه من بيت المال ليكون قيماً (1) للفقير والغني والصغير والكبير، ولا يأخذ من مال الشريف ولا الوضيع إذا صارت إليه موارثه رزقا، ولم تزل الخلفاء تجري للقضاة الأرزاق من بيت مال المسلمين، فأما من يوكل بالقيام بتلك الموارث في حفظها والقيام بها فيجرب عليهم من الرزق بقدر ما يحتمل ما هم فيه لا يجحف بمال الوارث فيذهب به ويأكله الوكلاء والأمناء ويبقى الوارث هالكا، وما أظن كثيراً من القضاة والله أعلم بيالي بما صنع وكيفما عمل ولا بيالي أكثر من معهم أن يففروا اليتيم ويهلكوا الوارث إلا من وفقه الله تعالى منهم.

---

(1) في التيمومة «فيها».

## فصل

﴿فيمين مر بمسالح الإسلام من أهل الحرب وما يؤخذ من الجواسيس﴾

وسألت يا أمير المؤمنين عن رجل من أهل الحرب يخرج من بلاده يريد الدخول إلى دار الإسلام فيمر بمسلحة من مسالح المسلمين على طريق أو غير طريق فيؤخذ فيقول خرجت وأنا أريد أن أصير إلى بلاد الإسلام أطلب أمانا على نفسي وأهلي وولدي، أو يقول أني رسول، يصدق أو لا يصدق ؟ وما الذي ينبغي أن يعمل به في أمره ؟.

قال أبو يوسف : فان كان هذا الرجل الحربي إذا مر بمسلحة مر ممتنعا منهم لم يصدق ولم يقبل قوله، وإن لم يكن ممتنعا منهم صدق وقبل قوله. فان قال. أنا رسول الملك بعثني إلى ملك العرب، وهذا كتابه معي، وما معي من الدواب والمتاع والريق فهدية إليه فانه يصدق ويقبل قوله إذا كان أمرا معروفا، فان مثل ما معه لا يكون إلا على مثل ما ذكر من قوله إنها هدية من الملك إلى ملك العرب ولا سبيل عليه ولا يتعرض له<sup>(١)</sup>، ولا لما معه من المتاع والسلاح والريق والمال، إلا أن يكون معه شيء له خاصة حملة للتجارة فانه إذا مر به على العاشر عشره، ولا يؤخذ من الرسول الذي بعث به ملك الروم ولا من الذي قد أعطي أمانا عشر إلا ما كان معهما من متاع التجارة فأما غير ذلك من متاعهم فلا عشر عليهم فيه. وإن قال هذا الحربي المأخوذ إنما خرجت من بلادتي وبحث مسلما فان هذا لا يصدق وهو فيء للمسلمين إن لم يسلم، والمسلمون فيه الخيار إن شأوا قتلوه وإن شأوا استرقوه. وإن قدم لتضرب عنقه فقال آمنت بدينك وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ﷺ فان هذا إسلام يحقن به دمه ويكون به ماله فيما ولا يقتل. حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها منعوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله» فان أراد هذا الرسول رسول الملك أو الذي أعطى الأمان أن يرجع إلى دار الحرب فإنهم لا يتركون أن يخرجوا معهم بسلاح ولا كراع ولا رقيق مما أسر من أهل الحرب فإن اشتروا من ذلك شيئا يرد على الذي باعه منهم ورد أولئك الثمن إليهم. فإن

(١) في التيموية «ولا تعرض له».



كان مع هذا الرسول أو الذي أعطى الأمان سلاح جيد فأبدله بسلاح أشر منه أو دابة فأبدلها بأشر منها فذلك جائز ولا بأس بأن يترك يخرج بذلك وإن كان أبدله بخير منه رد عليه سلاحه ودابته ورد ذلك على صاحبه الذي أبدله، ولا ينبغي للإمام أن يترك أحدًا من أهل الحرب يدخل بأمان أو رسولاً من ملكهم يخرج بشيء من الرقيق والسلاح أو بشيء مما يكون قوة لهم على المسلمين، فأما الثياب والمتاع فهذا وما أشبهه لا يمتنعون منه. ولا ينبغي أن يبايع الرسول ولا الداخل معه بأمان بشيء من الخمر والخنزير ولا الربا وما أشبه ذلك لأن حكمه حكم الإسلام وأهله، ولا يحل أن يبايع في دار الإسلام ما حرم الله تعالى. ولو أن هذا الداخل إلينا بأمان أو الرسول زنى أو سرق فإن بعض فقهاءنا قال لا أقيم عليه الحد فإن كان استهلك المتاع في السرقة ضمنته. وقال إنه لم يدخل إلينا ليكون ذمياً تجرى عليه أحكامنا. قال : ولو قذف رجلاً حددته، وكذلك لو شتم رجلاً عززته، لأن هذا حق من حقوق الناس. وقال بعضهم إن سرق قطعته وإن زنى حددته. وكان (1)، أحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم أن تأخذه بالحدود كلها حتى تقام عليه. ولو سرق منه مسلم لم تقطع له يد المسلم. ولو قطع مسلم يده عمداً لم تقطع له يد المسلم، والقياس كان أن تقطع له (2)، وأن يقطع المسلم إذا سرق منه، إلا أنني استحسنت موافقة من قال بهذا القول.

قال : فإن كان الداخل إلينا (3)، بأمان امرأة ففجر بها مسلم حد في قول أبي يوسف وقولهم.

وإن أقام هذا المستأمن فأطال المقام أمر بالخروج، فإن أقام بعد ذلك حولاً وضعت عليه الجزية.

قال : ولو أن مركباً من مراكب المشركين من أهل الحرب حملته الريح بمن فيه حتى ألقته على ساحل مدينة من مدائن المسلمين فأخذوا المركب ومن فيه فقالوا نحن رسل بعثنا

(1) في التيمورية «فكان».

(2) في التيمورية : «أن يقتص له».

(3) في التيمورية : «فان كانت الداخلة».

الملك وهذا كتابه معنا إلى ملك العرب وهذا المتاع الذي في المركب هدية إليه فينبغي للوالي الذي يأخذهم أن يبعث بهم وما معهم إلى الإمام، فإن كان الأمر على خلاف ما ذكروا كانوا فينا لجميع المسلمين وما معهم والأمر فيهم إلى الإمام إن رأى أن يستبقهم (١)، فعل، وإن رأى قتلهم فعل والإمام في ذلك موسع عليه.

وإن كان أهل المركب إنما قالوا نحن تجار حملنا معنا تجارة لندخلها بلادكم لم يقبل ذلك منهم وصبروا وما معهم فينا لجماعة المسلمين ولم يقبل قولهم إنا تجار.

وسألت يا أمير المؤمنين عن الجواسيس يوجدون وهم من أهل الذمة أو أهل الحرب أو من المسلمين فإن كانوا من أهل الحرب (٢)، أو من أهل الذمة ممن يؤدي الجزية من اليهود والنصارى والمجوس فاضرب أعناقهم، وإن كانوا من أهل الإسلام معروفين فأوجعهم عقوبة وأطل حبسهم حتى يحدثوا توبة.

قال أبو يوسف : وينبغي للإمام أن تكون له مسالح على المواضع التي تنفذ إلى بلاد أهل الشرك من الطرق فيفتشون من مر بهم من التجار فمن كان معه سلاح أخذ منه ورد، ومن كان معه رقيق رد، ومن كانت معه كتب قرئت كتبه، فما كان من خير من أخبار المسلمين قد كتب به أخذ الذي أصيب معه الكتاب وبعث به إلى الإمام ليرى فيه رأيه، ولا ينبغي للإمام أن يدع أحدًا ممن أسر من أهل الحرب في أيدي المسلمين يخرج إلى دار الحرب راجعًا إلا أن يفادى به فأما على غير الفداء فلا.

قال : ولو أن الإمام بعث سرية فأغاروا على قرية من قرى أهل الحرب فأخذوا من فيها من الرجال والنساء والصبيان فأمر بهم الإمام إلى دار الإسلام فقسّمهم الإمام واشتراهم من القسم وصاروا له فأعتقهم جميعًا، ثم أرادوا الرجوع إلى دار الحرب — الرجال والنساء — فلا ينبغي أن يتركهم وذلك ولا يدع أحدًا منهم يعود إلى دار الحرب بعد أن يصيروا في دار الإسلام إلا على ما وصفت لك من الفداء يفادى بهم.

(١) في التيمورية : «أن يسترقهم».

(٢) في التيمورية : «من أهل الخارج».

حدَّثنا أشعث عن الحسن قال : لا يحل لمسلم أن يحمل إلى عدو المسلمين سلاحا يقوهم به على المسلمين ولا كراعا ولا ما يستعان به على السلاح والكراع.

قال : وحدَّثنا هشام بن عروة عن أبيه أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ هدية وهو مشرك فقبلها.

وحدَّثنا مسعر عن أبي عون عن أبي صالح عن علي رضي الله عنه قال : أهدى أكيدر دومة إلى النبي ﷺ ثوب حرير قال : فأعطاه عليا فقال : «شققه خمرًا بين النسوة».

## فصل

﴿ في قتال أهل الشرك وأهل البغي وكيف يدعون ﴾

وسألت يا أمير المؤمنين عن أهل الشرك أيدعون إلى الإسلام قبل الحرب أم يقاتلون من غير أن يدعوا ؟ وما السنة في دعائهم وقتالهم وسبي ذراريهم ؟ وعن أهل البغي من أهل القبلة كيف حرهم ؟ وهل يدعون إلى الإسلام والدخول في الجماعة قبل أن يوقع بهم ؟ وما الحكم في أموال من ظفر به منهم وذريته ؟

قال أبو يوسف : لم يقاتل رسول الله ﷺ قوما قط فيما بلغنا حتى يدعوههم إلى الله ورسوله. حدَّثنا الحجاج عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن عبد الله بن عباس قال : ما قاتل رسول الله ﷺ قوما قط حتى يدعوههم. وحدَّثني عطاء بن السائب عن أبي البختري قال : لما غزا سلمان المشركين من أهل فارس قال : كفوا حتى أدعوهم كما كنت أسمع رسول الله ﷺ يدعوههم، فأتاهم فقال «إنا ندعوكم إلى الإسلام، فإن أسلمتم فلكم مثل ما لنا وعليكم مثل ما علينا، وإن أبيتم فأعطونا الجزية عن يد وأنتم صاغرون، وإن أبيتم قاتلناكم. قالوا أما

الإسلام فلا نسلم، وأما الجزية فلا نعطيها، وأما القتال فانا نقاتلكم. فدعاهم كذلك ثلاثاً فأبوا عليه فقال للناس : انهضوا إليهم (1)».

وقد قال بعض الفقهاء والتابعين : إنه ليس أحد من أهل الشرك ممن يبلغه جنودنا إلا وقد بلغته الدعوة وحل للمسلمين قتالهم من غير دعوة. حدّثني منصور عن إبراهيم قال : سألته عن دعاء الديلم، فقال : قد علموا ما يدعون إليه. وحدّثنا سعيد عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن لا يدعى المشركون اليوم، ويقول : إنهم قد عرفوا دينكم وما تدعون إليه.

وكان النبي ﷺ لا يغير على قوم بليل، ولا يغير عليهم إلا بعد الصبح، وكان إذا طرق قوماً فإن سمع أذاناً أمسك. وحدّثني محمد بن طلحة عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ سار إلى خيبر وانتهى (2)، إليها ليلاً، وكان إذا طرق قوماً لم يغير عليهم حتى يصبح، فإن سمع أذاناً أمسك. وحدّثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن نوفل عن رجل من المزنيين عن أبيه قال : كان رسول الله ﷺ إذا بعث سرية قال لهم «إذا رأيتم مسلحاً أو سمعتم أذاناً (3)، فلا تقتلوا أحداً.

فأما الإغارة على العدو وهم غارون فقد بلغنا أن النبي ﷺ فعل ذلك، أغار على بني المصطلق وهم غارون وبعضهم على الماء يسقي، وكانت جويرية ابنة الحارث ممن أصاب يومئذ كانت في الخيل، وكان النبي ﷺ إذا أراد أن يغزو قوماً وري بغيرهم إلا في غزوة تبوك فإنه سافر في حر شديد وأراد أن يستقبل سفيراً بعيداً فأخبر الناس بذلك ليتأهبوا لعدوهم، وكان ﷺ إذا لقي العدو فلم يقاتل أول النهار آخر القتال إلى أن تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر وكان ﷺ إذا لقي العدو دعا فقال «اللهم أنت عضدي، نصري (4)، بك أجول، وبك أصول ولك أقاتل» قال وكان من دعائه ﷺ على العدو إذا لقيهم أن يقول «اللهم منزل الكتاب، سريع الحساب، هازم الأحزاب، اهزمهم وزلزمهم». وكانت رايته ﷺ سوداء.

(1) انهضوا كأنهضوا وزنا ومعنى.

(2) في التيمورية «فانتهى»

(3) في التيمورية «مؤذناً»

(4) في التيمورية «نصرتي».

حدثني محمد بن اسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت راية رسول الله ﷺ سوداء من مرط كان لعائشة مرجل (1)

حدثني عاصم عن الحارث بن حسان قال : قدمت المدينة فإذا النبي ﷺ على المنبر وإذا رايات سود، فقلت : لمن هذه ؟ قالوا : عمرو بن العاص قدم من غزاة، وبلال بين يدي النبي ﷺ متقلدا سيفاً، وكان النبي ﷺ إذا بعث جيشاً أو سرية بعثهم في أول النهار وكان يدعو بالبركة لأمته في بكورها، وكان يحب السفر يوم الخميس. حدثنا يعلى عن عمارة بن حديد عن صخر الغامدي قال : قال رسول الله ﷺ «اللهم بارك لأمتي في بكورها».

قال : وكان إذا بعث سرية أو جيشاً منهم في أول النهار. وكان ﷺ يعقد لأمر الجيش لواء في رمح، عقد لعمر بن العاص لواء في غزوة ذات السلاسل، وعقد بعده أبو بكر الصديق رضي الله عنه لخالد بن الوليد لواء في رمح، ثم قال له : «سر فإن الله معك». وكان ﷺ إذا غلب على قوم أحب أن يقيم بغرصتهم ثلاثاً، حدثني سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال «كان رسول الله ﷺ إذا غلب على قوم أحب أن يقيم بغرصتهم ثلاثاً».

وكان ﷺ إذا أراد أن يخرج في سفر قال : «اللهم أنت الصاحب في السفر، والخليفة في الأهل، اللهم إني أعوذ بك من الفزعة في السفر والكآبة في المنقلب. اللهم قبض لنا الأرض وهون علينا السفر». وإذا رجع يقول «آييون تائبون عابدون لربنا حامدون» فإذا دخل على أهله قال «توباً توباً، لربنا أوباً، لا يغادر علينا حوباً» (2) حدثني بذلك منال عن عكرمة عن عبد الله وعن معهم من المسلمين خيراً ويقول «اغزوا بسم الله، تقاتلون من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا امرأة ولا وليدا».

وحدثني أبو جناب عن أبي الهجبل عن علقمة بن مرثد — أو عن رجل عن علقمة بن مرثد — عن سليمان بن برهدة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا اجتمع إليه جيش من أهل الإيمان بعث عليهم رجلاً من أهل الفقه والعلم فاجتمع إليه جيش فبعث عليهم سلمة

(1) لوط فوب يحد من رب وربما كان غر أو غيره. والمرجل كذا هنا والرواية المشهورة «المرجل» بالهاء المهملة أي بصور الرجال.

(2) أكدا بالنسختين. والكلام غير متصل، فالظاهر أن هنا سقطاً.

ابن قيس فقال «سر بسم الله تقاتل في سبيل الله من كفر بالله فإذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم إلى ثلاث خصال : ادعوهم إلى الإسلام فإن أسلموا فاختراروا دارهم فعملهم في أموالهم الزكاة. وليس لهم في فيء المسلمين نصيب، وإن اختاروا أن يكونوا معكم فلهم مثل الذي لكم وعليهم مثل الذي عليكم، فإن أبوا فادعوهم إلى إعطاء الجزية، فإن أقروا بالجزية فقاتلوا عدوهم من ورائهم ورفعوهم لخراجهم ولا تكلفوهم فوق طاقتهم فإن أبوا فقاتلوهم فإن الله ناصركم عليهم، وإن تحصنوا منكم في الحصن فسألوكم أن ينزلوا على حكم الله وحكم رسوله فلا تنزلوهم على حكم الله ولا حكم رسوله، فإنكم لا تدرون ما حكم الله وحكم رسوله فيهم، وإن سألوكم أن تنزلوهم على ذمة الله وذمة رسوله فلا تعطوهم ذمة الله وذمة رسوله، وأعطوهم ذمة أنفسكم، فإن قاتلوكم فلا تغدروا ولا تغفلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا» قال سلمة : فسرنا حتى لقينا عدونا من المشركين فدعوناهم إلى ما أمر به أمير المؤمنين فأبوا أن يسلموا، فدعوناهم إلى إعطاء الجزية فأبوا أن يقرروا بها، فقاتلناهم، فنصرنا الله عليهم، فقاتلنا المقاتلة وسبينا الذرية.

حدثنا اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جبرير قال : قال لي رسول الله ﷺ : ألا تريخي من ذي الخلصة ؟ بيت كان لحنهم كانت تعبده في الجاهلية يسمى كعبة الجمانية (1). قال : فخرجت في مائة وخمسين راكبًا فحرقناها حتى جعلناها مثل الجمل الأجر، قال : ثم بعثت إلى النبي ﷺ رجلا يبشرو، فلما قدم عليه قال : والذي بعثك بالحق ما أتيتك حتى تركناها مثل الجمل الأجر قال : فبرك النبي ﷺ على أحسن وخيلها (2). وقد كره قوم التحريق في بلاد العدو وقطع الشجر المشمر والنخل، ولم ير به آخرون بأسًا، واحتجوا في ذلك بقوله عز وجل في كتابه : ﴿ ما قطعتم من لينة (3) أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ﴾ وقوله تعالى في كتابه العزيز ﴿ يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين ﴾ وما فعله جبرير من التحريق لذي الخلصة وأن النبي ﷺ لم يعب ذلك عليه ولم ينكره وأحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم أنه لا بأس أن يقاتل أهل الشرك بكل سلاح وتفرق المنازل وتُحرق بالنار ويقطع الشجر والنخل ويرموا بالمجانيق، ولا يعتمد في ذلك

(1) بيت كان فيه صنم لدروس وخضرم وبجيلة وغيرهم. وقيل ذو الخلصة الكعبة الجمانية التي كانت باليمن.

(2) أي دعا لها بالبركة.

(3) اللينة بالسكر النخلة الناعمة.

صبي ولا امرأة ولا شيخ كبير، وأن يُتبع مدبرهم ويذفف على جريحهم (1)، وتقتل أسراهم إذا خيف منهم على المسلمين، ولا يقتل إلا من جرت عليه المواسي ومن لم تجر عليه لم يقتل وهو من الذرية، فأما الأسارى إذا أخذوا وأُتي بهم إلى الإمام فهو فيهم بالخيار إن شاء قتلهم وإن شاء فادى بهم، يعمل في ذلك بما كان أصلح للمسلمين وأحوط للإسلام، ولا يفادي بهم إلا أسارى المسلمين، وكل ما أجلبوا به إلى عسكرهم أو أخذ من أموالهم وأمتعتهم فهو فيء بخمس، والخمس منه لمن سمى الله عز وجل في كتابه العزيز، وأربعة أخماسه يقسم بين الجند الذين غنموه : للفرس سهمان وللراجل (2) سهم، فإن ظهر على شيء من أرضهم عمل فيه الإمام بالأحوط للمسلمين إن رأى أن يدعها كما ترك عمر بن الخطاب رضي الله عنه للسواد في أيدي أهله ويضع عليهم الخراج فعل، وإن رأى أن يقسم ذلك بين [ المسلمين ] (3) الذين افتتحوه أخرج الخمس من ذلك وقسم، وأرجو أن يكون ما فعل من ذلك موسعاً عليه بعد أن يخطأ للمسلمين فيه.

[ قال ابو يوسف (4) : حدثني الحجاج عن الحكم [ بن عتيبة ] عن مقسم عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء، وحدثني عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي النبي ﷺ فنهى عن قتل النساء والولدان، حدثنا ليث عن مجاهد قال : لا يقتل في الحرب الصبي ولا المرأة ولا الشيخ الفاني. وحدثنا داود عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان إذا بعث جيوشه قال «لا تقتلوا أصحاب الصوامع».

قال : وحدثنا أشعث أو غيره عن الحسن أن الحجاج أتى بأسير، فقال لعبد الله بن عمر : قم فاقتله، فقال ابن عمر : ما بهذا أمرنا، يقول الله تبارك وتعالى ﴿حتى إذا اتخنتهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء﴾.

حدثنا أشعث عن الحسن قال : كان يكره قتل الأسرى.  
حدثنا ابن خديج عن عطاء أنه كره قتل الأسرى.

(1) تذييف الجريح الإجهاز عليه.

(2) في التيمورية «الرجل».

(3 و 4) الزهادة من التيمورية.

وأنا أقول : الأمر في الأسرى إلى الإمام، فإن كان أصلح للإسلام وأهله عنده قتل الأسرى قَتْلًا، وإن كانت المفاداة بهم أصلح فادى بهم بعض أسارى المسلمين.

حدَّثني محمد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن قال: قال عمر : لأن أستنقذ رجلا من المسلمين من أيدي الكفار أحب إلي من جزيرة العرب.

قال : وحدَّثني ليث عن الحكم [ بن عتيبة ] ومجاهد قالا قال أبو بكر : إن أخذتم أحدا من المشركين فأعطيتُم به مُدَّين دنائير فلا تفادوه (١). حدَّثنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حماد عن إبراهيم قال : الإمام في الأسارى بالخيار : إن شاء فادى وإن شاء من، وإن شاء قتل. حدَّثنا بعض المشيخة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران قال : قال ابن عباس قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه : كل أسير كان في أيدي المشركين من المسلمين ففكأكه من بيت مال المسلمين.

وحدَّثنا عطاء بن السائب عن الشعبي عن عبد الله قال : كنَّ النساء يجهزن على الجرحي يوم أُحد (٢).

وإذا غنم المسلمون غنيمة من أهل الشرك فأحب إليَّ أن لا تقسم حتى تخرج من دار الحرب إلى دار الإسلام، وإن قسمت في دار الحرب نفدت، لأنها ليست بمحرزة مادامت في دار الحرب. وقد قسم رسول الله ﷺ غنائم بدر بعد منصرفه إلى المدينة، وضرب لعثمان بن عفان رضي الله عنه فيها بسهم وكان خَلْفَه على رقية بنت رسول الله ﷺ وهي زوجته وكانت مريضة، وضرب لطلحة بن عبيد الله فيها بسهم ولم يكن حضر الواقعة، كان بالشام، وقسم رسول الله ﷺ غنائم حنين بعد منصرفه من الطائف بالجرعانة. وقد قسم أيضا غنائم خيبر بخيبر ولكنه كان ظهر عليها وأجلى عنها فصارَت مثل دار الإسلام، وقسم غنائم بني المصطلق في بلادهم فإنه كان افتتحها وجرى حكمه عليها وكان القسم فيها بمنزلة القسم في المدينة.

(١) اللد : مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكا.

(٢) في النهاية : حديث ابن عباس رضي الله عنه «فيداوين الجرحي ويخذين من الغنيمة» أي يعطين.



حدَّثنا يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ قال «أحل لي المغنم ولم يحل لأحد كان قبلي».

وحدَّثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ «لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤوس قبلكم، كانت تنزل نار من السماء فتأكلها» فلما كان يوم بدر أسرع الناس في الغنائم فأنزل الله عز وجل ﴿لَوْ لَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ. فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾.

قال أبو يوسف : ولا ينبغي لأحد أن يبيع حصته من المغنم حتى يقسم. وحدَّثنا الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع المغنم حتى يقسم.

ولا بأس بأن يأكل المسلمون مما يصيبون من المغنم من الطعام ويلقون دوابهم مما يصيبون من العلف والشعير، وإن احتاجوا أن يذبحوا من الغنم والبقر ذبحوا وأكلوا. ولا خمس فيما يأكلون ويلقون. قد كان أصحاب النبي ﷺ يفعلون ذلك، ولا يبيع أحد منهم شيئاً من ذلك، فإن باع لم يحل أكل ثمن ذلك ولا له انتفاع به حتى يرده إلى المقاسم. إنما جاءت الرخصة في الطعام والعلف، ولم تأت في غير ذلك فمن تعدى إلى غير الأكل وأعلام الدواب فإنما هو غلول.

حدَّثني يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى يعني ابن حبان (1) عن أبي عمرة أنه سمع زيد بن خالد الجهني يحدث أن رجلاً من المسلمين توفي بخير، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال «صلوا على صاحبكم» فتغيرت وجوه القوم لذلك، فلما رأى الذي بهم قال «إن صاحبكم غل في سبيل الله» ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزاً من خرز اليهود ما يساوي درهمين.

قال : وحدَّثنا هشام بن الحسن قال : كان أصحاب محمد ﷺ يأكلون من الغنائم

(1) في التيمورية «ابن جناب».

إذا أصابوا ويعلفون دوابهم ولا يبيعون شيئاً من ذلك، فإن يبيع ردوه إلى المقاسم. قال : وحَدَّثنا مغيرة عن حماد عن إبراهيم قال : كانوا يأكلون من الطعام في أرض الحرب ويعلفون قبل أن يخمسوا.

قال أبو يوسف : ولا بأس أن ينفل الإمام أو واليه على الجيش الرجل أو السرية يقول : من قتل قتيلاً فله سلبه، أو من خرج <sup>(1)</sup> فأصاب كذا وكذا فله منه كذا، أو من أصاب شيئاً فله منه كذا وكذا، ما لم تحرز الغنيمة فإذا أحرزت الغنيمة لم يكن للوالي أن ينفل أحداً شيئاً. حَدَّثنا الحسن بن عمار عن حبيب بن نهار عن أبيه قال : كنت أول من أوقد في باب تُستَر، فلما فتحناها أمرني الأشعري على عشرة من قومي ونفلي سهما سوى سهمي وسهم فرسي قبل الغنيمة.

قال أبو يوسف : ويضرب للناس في الغنيمة على مداخلهم من الدرب، من دخل بفرس فعقر فرسه بعد إحراز الغنيمة أو بعضها قبل القسمة أسهم لفرسه، ومن دخل راجلاً فأصاب فرساً يقاتل عليه لم يضرب لفرسه، فأما الذمي والعبد يستعين بهما المسلمون في حربهم فلا يضرب لهما بسهم، ولكن يرضخ لهما <sup>(2)</sup>. وكذلك المرأة إذا كانت لها منفعة في مداواة الجرحى وسقي المرضى رُضخ لها ولم يضرب لها بسهم، وإن لم يكن لها ولا للعبد والذمي منفعة لم يرضخ لهم بشيء، فأما الأجير والحمال والتجار وأمثالهم وأهل الأسواق <sup>(3)</sup> فمن حضر الحرب والقتال منهم أسهم له وكل من لم يحضر لم يسهم له، ومن وكله الإمام أو واليه بحفظ الثقل والعسكر ضرب له بسهم. حَدَّثنا محمد بن اسحاق عن الزهري عن يزيد عن هرمز <sup>(4)</sup> كاتب ابن عباس قال : كتب نجدة إلى عبد الله بن عباس يسأله عن النساء، هل كن يحضرن مع رسول الله ﷺ الحرب ؟ وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ قال يزيد فأنا كتبت كتاب ابن عباس إلى نجدة : قد كن يحضرن مع رسول الله ﷺ، فأما يضرب لهن بسهم فلا، وقد كان يرضخ لهن.

(1) في التيمونية «أو من جرح».

(2) الرضخ : الإعطاء.

(3) في التيمونية «من أهل الأسواق».

(4) لعله يزيد بن هرمز لأنه سيأتي أن المكاتب يزيد لا هرمز.

قال : وحَدَّثَنَا الحسن قال حَدَّثَنِي محمد بن يزيد عن عمير مولى آبي اللحم قال : شهدت خيبر وأنا عبد مملوك، فلما فتحها النبي ﷺ أعطاني سيفًا فقال «تقلد هذا» وأعطاني من خُرثي المتاع (١) ولم يضرب لي بسهم.

قال : وحَدَّثَنِي الحجاج عن عطاء عن ابن عباس قال : «ليس للعبد في المَنَم نصيب».

قال : وحَدَّثَنِي أشعث عن الحسن وابن سيرين في العبد والأجير يشهدان القتال قال : لا يعطيان شيئًا من الغنيمة.

[قال أبو يوسف (٢)]: «ولا تسرى سرية إلا بإذن الإمام أو من يوليه على الجيش، ولا يحمل رجل من عسكر المسلمين على رجل من المشركين ولا يبارزه إلا بإذن أمير الجيش.

حَدَّثَنَا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، في قول الله عزَّ وجلَّ ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم﴾ قال : الأمراء.

وحَدَّثَنَا أشعث عن الحسن قال : لا تسرى سرية بغير إذن أميرها، ولهم ما نَقَلُهم من شيء.

ولو قتل المسلمون رجالًا من المشركين فأراد أهل الحرب أن يشتروه منهم، فإن أبا حنيفة قال : لا بأس بذلك، ألا ترى أن أموالهم محل للمسلمين أن يأخذوها بالغصب، فإذا طابت أنفسهم بها فهو أحل وأفضل [لأن دمهم ومالهم حلالان على المسلمين (٣)]، وأنا أكره ذلك وأنها عنه، ليس يجوز للمسلمين أن يبيعوا حرمًا ولا خنزيرًا ولا ميتة ولا دماء من أهل الحرب ولا من غيرهم مع ما روى لنا في ذلك عن عبد الله بن عباس.

(١) خُرثي المتاع : سقطه.

(٢) الزهادة من التيمورية.

(٣) الزهادة من التيمورية.

حدثنا ابن أبي ليلى (1) عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن رجلا من المشركين وقع في الخندق فأعطي المسلمون بحيفته مالا، فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فنهاهم.

قال أبو يوسف : وما حبس من دواب المسلمين في أرض الحرب أو ثقل عليهم من متاعهم أو سلاحهم إذا أرادوا الخروج من دار الحرب لخوف أو غير ذلك فإن أصحابنا اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم : يتركه المسلمون على حاله. وقال بعضهم : بل تذبح الدواب ثم تحرق وما يترك معها بالنار [شيء (2)]، فكان الذبح والحرق أحب إلى لكلا ينتفع أهل الحرب بشيء من ذلك. وكل ما غلب عليه أهل الحرب من متاع المسلمين : من رقيقهم ودوابهم فأصابه المسلمون في غنائمهم، فإن وجده صاحبه قبل القسمة أخذه بغير قيمة، وإن وجده بعد القسمة أخذه من الذي صار في سهمه بقيمته وإن اشتراه مشتر من الذي صار في سهمه أو من أهل الحرب فله أن يأخذه بالثمن الذي اشتراه به، فإن وهبه أهل الحرب لإنسان أخذه منه بقيمته.

حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (3) أن عبداً له أبى وذهب له بفرس فدخل في أرض العدو فظهر عليه خالد بن الوليد فرد عليه أحدهما — وذلك في حياة رسول الله ﷺ — ورد الآخر بعد وفاة رسول الله ﷺ.

حدثنا سماك بن حرب عن تميم بن طرفة قال : أصاب المشركون ناقة لرجل من المسلمين فاشتراها رجل من العدو فخاصمه صاحبها إلى رسول الله ﷺ وأقام له البينة فقضى له النبي ﷺ أن تدفع إليه بالثمن الذي اشتراها به من العدو وإلا خلى بينها وبينه. وحدثنا الحجاج عن الحكم عن إبراهيم قال : ما ظهر عليه المشركون من متاع للمسلمين ثم ظهر عليه المسلمون فجاء صاحبه قبل أن يقسم فإنه يرد عليه، وإن جاء بعد القسمة كان أحق به بالثمن. وحدثنا ليث عن مجاهد مثل ذلك. وحدثنا مغيرة عن إبراهيم في الحر أو الحرة

(1) هامش البلاقية «في نسخة : ابن أبي نعيم».

(2) كذا في التيمورية. وفي البلاقية «عن ابن عباس».

المسلمين أو الذمية أو الذمي [الحرّين] (1) يأثمهم العدو فيشتريهم الرجل من المسلمين قال : لا يكون واحد منهم رقيقاً، وعليهم أن يسعوا للرجل في الثمن الذي اشتراهم به حتى يؤدوه إليه. قال أبو يوسف : وهذا أحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم. وكذلك أم الولد والمدير لا يملكان ويرجع عليهما بالثمن إذا اعتقا. وفي الحرّ بأسره العدو فأسلموا عليه على أن يكون لهم رقيقاً فإنه حر ولا يكون رقيقاً. وكذلك أم الولد وكذلك المدير ويرجعان إلى مواليهما، وكذلك المكاتب يرجع إلى حال كتابته ولا يكون واحد منهم رقيقاً. وكل ملك لا يجوز فيه البيع، فإن أهل الحرب لا يملكونه إذا أصابوه وأسلموا عليه، لكنهم لو كانوا أصابوا عبداً أو أمة أو متاعاً للمسلمين ثم أسلموا عليه كان لهم ولا يأخذه مولاة.

حدّثنا الحسن بن عمارة قال : حدّثنا منير عن عبد الله (2) عن أبيه قال : قدمنا فأسلمت وقلت : يا رسول الله اجعل لقومي ما أسلموا عليه ففعل. وحدّثنا الحجاج عن عطاء قال : يكون للرجل ما أسلم عليه.

حدّثنا ابن جريج عن عطاء قلت في نساء حرائر أصابهن العدو فابتاعهن رجل أبيضين ؟ قال : لا، ولا يسترقهن ولكن يعطيهن أنفسهن بالذي أخذهن به ولا يردهن عليه.

قال أبو يوسف : وإذا حاصر المسلمون حصناً لأهل الحرب فضالحوهم على أن ينزلوا على حكم رجل سموه فحكم ذلك الرجل فيهم أن تقتل المقاتلة وتسبى الذرية فإن حكمه هذا جائز، هكذا حكم سعد بن معاذ في بني قريظة. حدّثني محمد بن اسحاق أن رسول الله ﷺ حاصر بني قريظة فنزلوا على أن يحكم فيهم سعد بن معاذ وكان جريحاً من سهم أصابه يوم الخندق وكان في خيمة رفيدة، فأتاه قومه فحملوه على حمار ثم قالوا إن رسول الله ﷺ قد ولاك الحكم في بني قريظة وهم مخلّواك فقال : قد آن لسعد أن لا يخاف في الله لومة لائم. فخرج من كان ممن سمع مقالته إلى دار قومه بنعي رجال بني قريظة، فلما وقف (3) على رسول الله ﷺ قبالة من ذلك المكان أخبروه بما جعل إليه في ذلك فقال : عليكم العهد والميثاق أن

(1) الزيادة من التيمورية.

(2) كذا في التيمورية. وفي البلاقية «منير بن عبد الله».

(3) في التيمورية «وفد».

الحكم فيهم ما حكمته ؟ وهو غاض طرفه عن موضع رسول الله ﷺ قال : فقال رسول الله ﷺ والمسلمون «نعم» فقال [في الناحية الأخرى مثل ذلك، فقالوا «نعم» فقال (1)] : حكمت فيهم أن تقتل المقاتلة وتسبي الذرية. فقال النبي ﷺ «قد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات» فأمر بهم رسول الله ﷺ فاستنزلوهم [وحبسهم (1)] في دار امرأة من بني النجار يقال لها ابنة الحارث حتى ضرب أعناقهم.

قال أبو يوسف : ولو لم يكن الحكم حكم بقتل المقاتلة وسبي الذرية ولكنه حكم أن توضع عليهم الجزية فإن ذلك مستقيم، ولو كان إنما حكم فيهم أن يدعوهم إلى الإسلام فدعوا فأسلموا فذلك جائز وهم أحرار مسلمون وكذلك لو كانوا رضوا بأن يحكم فيهم الإمام أو واليه على الجيش كان الحكم على ما وصفنا [وجاز كما يجوز حكم من رضوا به (2)]، ولو كانا رضوا بحكم رجل من المسلمين ونزلوا على ذلك نمت الرجال الذي رضوا بحكمه قبل الحكم فينبغي أن يعرض الوالي عليهم تصيير الحكم إلى غيره فإن قبلوا ذلك فالجواب على ما وصفت، وإن لم يقبلوا نبد إليهم وكان على محاربتهم، هذا إذا كانوا في حصنهم، فإن كانوا قد نزلوا ثم لم يقبلوا ما عرض عليهم ردوا إلى حصنهم ثم نبد إليهم. ولو نزلوا على حكم رجلين فمات أحدهما قبل الحكم فحكم الثاني ببعض الوجوه التي وصفت لك لم يجوز ذلك إلا أن يرضوا به، فإن اختلفوا ولم يرضوا بذلك سموا ثانيًا مع الباقي مكان الميت، ولو لم يمت واحد منهما ولكنهما اختلفا في الحكم فيهم لم يجوز ما حكمنا به أيضًا، إلا أن يرضوا بحكم أحدهما يرضى به الفريقان جميعًا ولو رضي أحد الفريقين دون الآخر لم يجوز، ولو رضي كل فريق بحكم رجل على حدة لم يجوز، ولو حكم الرجلان جميعًا بأن يعادوا إلى الحصن كما كانوا فإن هذا ليس بحكم، هذا خروج منهما كأنهما قالا لا نقبل الحكم، ولو حكمنا أن يردوا إلى مأماتهم وحصونهم من دار الحرب لم يجوز حكمهما، وقد خرجا من الحكم، ويستأنف التحكيم إن رضوا بذلك أو الحصار كما كانوا. ولو سألوا أن ينزلوا على أن يحكم فيهم بحكم الله تعالى أو حكم القرآن فإن الحديث جاء بالنهي أن ينزلوا على حكم الله فيهم، لأننا لا ندرى ما حكم الله فيهم، فلا يجابوا إلى ذلك، فإن أجابوهم ونزل القوم على ذلك فالحكم فيهم إلى الإمام يتخير أفضل ذلك للدين والإسلام إن رأى أن قتل المقاتلة وسبي الذرية أفضل للإسلام وأهله أمضى ذلك فيهم

(1) الزيادة من التيموية.

على حكم سعد بن معاذ، وإن رأى أن يجعلهم ذمة يؤدون الخراج أفضل للإسلام والدين وأحسن في توفير الفقه الذي يتقوى به المسلمون عليهم وعلى غيرهم من المشركين أمضى ذلك الأمر فيهم، ألا ترى أن الله عز وجل يقول في كتابه العزيز ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ وأن رسول الله ﷺ كان يدعو أهل الشرك إلى الإسلام فإن أبوا فاعطاء الجزية، وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حقن دماء أهل السواد وجعلهم ذمة بعد أن ظهر عليهم، وإن أسلموا قبل أن يمضي الإمام الحكم فيهم، وكذلك إن دعاهم إلى الإسلام قبل أن يحكم فيهم بشيء من هذه الوجوه فأسلموا فهم أحرار مسلمون وأرضهم لهم وهي أرض عشر، وإن صيرهم ذمة فالأرض لهم وعليها الخراج، ولو حكم فيهم بقتل الرجال وسبي الذرية فلم يمس ذلك فيهم حتى أسلموا لم يقتلوا ولم تسب ذراريتهم، وإن لم يسلموا حتى قتل الرجال وسبيت الذرية فالأرض فيء إن شاء الإمام خمسها ثم قسم ما بقي منها وإن شاء تركها على حالها وأمر واليه أن يدعو إليها من يعمرها ويؤدي خراجها كما يعمل في معطل أرض أهل الذمة مما لا رب له، وإن سألوا أن ينزلوا على حكم رجل من أهل الذمة لم يجابوا إلى ذلك لأنه لا يحل أن يحكم أهل الكفر في حروب المسلمين في أمور الدين، فإن أخطأ الوالي وأجابهم إلى ذلك فحكم فيهم ببعض هذه الوجوه لم يجز شيء من حكمه، وكذلك لو كانوا سألوا أن ينزلوا على حكم قوم من المسلمين أحرار وهم محدودون في قذف لم يجز لأن شهادة هؤلاء لا تجوز. وكذلك الصبي وكذلك المرأة وكذلك العبد لا ينبغي أن يجابوا إلى أن يحكم واحد من هؤلاء في حروب الدين والإسلام، فإن أخطأ الوالي وأجابهم إلى ذلك لم يجز حكم واحد منهم فيهم إلا أن يحكموا فيهم بأن يكونوا ذمة يؤدون الخراج فيقبل ذلك منهم ويجوز لأنهم لو صاروا ذمة بغير حكم قبل ذلك منهم.

قال : ولو أمنتم امرأة أو عبداً يقاتل عرضت عليهم أن يسلموا أو يصيروا ذمة وإن حكموا مسلماً ونزلوا على ذلك فحكم فيهم بأن تقتل المقاتلة والذرية والنساء فقد أخطأ الحكم والسنة، فلا تقتل الذرية والنساء وتقتل المقاتلة خاصة، ويجعل الذرية والنساء سبيًا، وإذا حكم بقتل رجال من رجالهم وأكابرهم ممن يخاف غدره وبغيه وأن يصير بقية الرجال مع الذرية ذمة فذلك جائز. وإن نزلوا على حكم رجل ولم يسموه فذلك إلى الإمام يحكم فيهم ببعض هذه الوجوه ما رأى أنه أفضل للإسلام وأهله، ولا ينبغي للوالي أن يقبل في الحكم مثل هذا منهم ولا يحكم صبيًا ولا امرأة ولا عبداً ولا ذميًا ولا أعمى ولا محدودًا في قذف ولا فاسقًا ولا

صاحب رية وشر، إنما يتخير في هذا ويقصد أهل الرأي والدين والفضل والموضع من المسلمين ومن كانت له حياطة على الدين، فأما من لا تجوز شهادته على أحد لو شهد عليه ولا حكمه على اثنين اختصا إليه فكيف يحكم في هذا وما أشبهه ؟ وإن نزلوا على حكم من يختارونه من أهل العسكر فاختاروا رجلا موضعا لذلك قبل منهم ذلك وإن اختاروا بعض من وصفناه ممن لا تجوز شهادته ولا حكمه لم يقبل ذلك منهم وردوا إلى موضعهم الذي كانوا فيه لا يردون إلى حصن أحسن منه، ولا إلى منعة أكبر من منعتهم إن سألوا ذلك قيل لهم اختاروا رجلا موضعا للحكم وإن سألوا أن ينزلوا على حكم رجل من المسلمين وسموه ورجلا منهم فلا يجابوا إلى ذلك ولا يشرك في الحكم في الدين كافر ولو أخطأ الوالي فأجابهم إلى ذلك فحكما لم ينفذ حكمهما الإمام إلا في أن يصيروا ذمة للمسلمين أو يسلموا فانهم لو أسلموا لم يكن عليهم سبيل، ولو صاروا ذمة قبل ذلك منهم بغير حكم وإن كان في أيديهم أسارى من أسرى المسلمين فسألوا أن ينزلوا على حكم بعضهم لم يجابوا إلى ذلك فإن أجابهم الإمام لم يجز حكم الأسير فيهم إلا بأن يصيروا ذمة ويسلموا فلا يكون عليهم سبيل وكذلك التاجر المسلم الذي معهم في دارهم، وكذلك من أسلم منهم وهو مقيم في دارهم، وإن كان مقيما في عسكر المسلمين وهو منهم فلا أحب أن يقبل حكمه وإن كان مسلما، من قبل عظم هذا الحكم وخطره وما يتخوف على الإسلام، وإن نزلوا على حكم رجل من المسلمين فرضي ونزلوا بالذراري والأموال والرقيق ومعهم أسرى المسلمين وريق من رقيقهم وأموال من أموالهم فمات الرجل المحكم قبل أن يمضي الحكم فسألوا أن يردوا إلى حصنهم ومأمنهم حتى ينظروا في أمورهم ويتخيروا من ينزلون على حكمه خلى بينهم وبين ذلك كله ما خلا أسارى المسلمين فانهم ينزعون من أيديهم ويبيعون الرقيق من المسلمين ويعطونهم القيمة، وكذلك لو كان في أيديهم أهل ذمة من ذمتنا أحرار ينزعون من أيديهم، وإن كان في أيديهم قوم قد أسلموا فسألوا أن يردوا معهم لم يردوا معهم ولينزعوا من أيديهم من قبل أن الحكم لا ينفذ فيما بينهم يزد المسلمين إلى دار الحرب والشرك وريق ذمتنا مثل رقيقنا، ولو كان في أيديهم عبيد لهم قد أسلموا فسألوا ردهم معهم لم يردوا وأخذوا منهم بالقيمة، وليس لمن استعان بهم المسلمون في حربهم من أهل الذمة أمان في العدو ولا يجوز أمان أهل الذمة على أمان أهل الإسلام. فأما لعبد ثابن كان يقاتل فأمانه جائز للحديث الذي جاء «ويسعى بذمتهم أدناهم» وإن كان لا يقاتل فقد اختلف فيه الفقهاء فمنهم من قال يجوز ومنهم من قال لا يجوز. وكل قد روى في ذلك حديثا يوافق ماذهب إليه. وقد جاء عن عمر أنه أجاز أمان عبد ولم يبلغنا أنه كان ممن



يقاتل أو لا يقاتل. فأما النساء فأمانهن جائز لما جاء عن رسول الله ﷺ في أمان زينب لزوجها وفي أمان أم هانئ لرجلين من اختانها. فأما الصبيان الذين لم يبلغوا فلا أمان لهم، وكذلك الأسير من المسلمين في أيدي أهل الحرب، وكذلك تجار المسلمين في دار الحرب لا يجوز أمانهم على المسلمين.

قال : ولو أن رجلا أشار إلى رجل بأمان بإصبعه ولم يتكلم بذلك فإن الفقهاء اختلفوا في هذا، فمنهم من يقول يجوز ومنهم من قال ليس بأمان، فكان أحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم أنه أمان لما جاء عن عمر في ذلك أنه جعله أمانا، وكذلك لو كلمه بالأمان بلسان الفارسية (1) كان أمانا. حدثنا عاصم عن فضيل بن يزيد الرقاشي قال كتب إلينا عمر : أن عهد المسلم من المسلمين وذمته من ذمتهم يجوز أمانه. حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم».

حدثنا الأعمش عن أبي وائل قال : أتانا كتاب عمر ونحن بخانقين (2) «وإذا حاصرتم حصنا فأرادوكم أن ينزلوا على حكم الله فلا تنزلوا فإنكم لا تدرون اتصيون فيهم حكم الله أم لا، ولكن أنزلوهم على حكمكم ثم اقضوا بعد فيهم بما شئتم» وإذا قال الرجل للرجل «لا تؤجل» فقد أمنه، وإن قال له «لا تخف» فقد أمنه، وإذا قال له مطرس (3) فقد أمنه فإن الله يعلم الألسنة.

حدثني بعض المشيخة عن أبان بن صالح عن مجاهد قال : قال عمر «أما رجل من المسلمين أشار إلى رجل من العدو لئن نزلت لأقتلنك فنزل وهو يرى أنه أمان فقد أمنه».

قال : وحدثني محمد بن اسحاق عن سعيد بن أبي هند عن أبي هريرة مولى عقيل بن أبي طالب عن أم هانئ بنت أبي طالب قالت : لما افتتح رسول الله ﷺ مكة فرّ إلي رجلان من أحماني فأجرتهما — أو قالت كلمة شبيهة بهذه الكلمة — فدخل عليّ أخى فقال : لأقتلنهما فأغلقت الباب عليهما ثم أتيت رسول الله ﷺ وهو بأعلى مكة فقال : «مرحبا بأمر

(1) بهامش البلاقيّة «في نسخة بلسان غير العربية، وفي أخرى غير الفارسية».

(2) بلدة من سواد بغداد سميت بذلك لأن النعمان خنق بها عدي بن زيد.

(3) مطرس بتشديد الطاء : معرب مترس، كلمة فارسية معناها لا تخف.

هانيء. ما جاء بك ؟ قالت قلت : يا نبي الله، فر إلى رجلان من أحمائي فدخل عليّ أخي فزعم أنه قاتلتهما فقال «لا، قد أجزنا من أجرت وأمنا من أمنت». وحدثنا الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : ان كانت المرأة لتأخذ على المسلمين. حدثنا هشام عن الحسن قال أمان المرأة والمملوك جائز [ وحدثنا الشيباني أن سعد بن مالك غزا بقوم من اليهود فرضخ لهم (1) ].

قال أبو يوسف : ولا يحل لمسلم أن يطأ جارية من السبي حتى تقسم الغنيمة، فإذا قسمت فوقع في سهم رجل جارية فلا يحل له وطؤها حتى يستبرئها بحیضة أو حیضتين إن كانت ممن تحيض، وإن لم تكن ممن تحيض (3) تركها شهرين أو ثلاثة حتى يتبين أنها حامل أم لا، ثم يطأ إن لم يكن بها حمل، نبى رسول الله ﷺ عن وطء الجبالى حتى يضعن. حدثنا أبيان بن أبي عياش عن أنس أن رسول الله ﷺ قال «لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر يجتمعان على امرأة في طهر واحد».

وإذا وقعت المجوسية في سهم رجل فلا يحل له وطؤها، قد كره ذلك غير واحد من الفقهاء مع ما جاء عن النبي ﷺ في مناكحة المجوس. حدثني قيس بن الربيع عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن الحنفية قال : صالح رسول الله ﷺ مجوس أهل هجر على أن يأخذ منهم الجزية غير مستحل مناكحة نسائهم ولا أكل ذبائهم. قال : وحدثنا سماك بن حرب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، في الرجل يسبي الجارية المجوسية أو يشتريها قال «لا يطؤها حتى تسلم» قال : وحدثنا سعيد بن قتادة عن معاوية بن قرّة قال : كان عبد الله يكره وطء الأمة المشركة. قال : وحدثنا مغيرة عن حماد عن ابراهيم قال : إذا سبيت المجوسيات وعبدت الأوثان عرض عليهن الإسلام وأجبرن عليه ووطنن واستخدمن، فان أبين أن يسلمن استخدمن ولم يوطأن. قال : وحدثنا مغيرة عن حماد عن ابراهيم في اليهوديات والنصرانيات يسبين قال : يعرض عليهن الإسلام، فان أسلمن أو لم يسلمن ووطنن واستخدمن وأجبرن على الغسل. قال أبو يوسف : وهذا أحسن ما سمعنا في ذلك، والله أعلم.

(1) الزيادة من التيمومة وفي هامش البلاقية أنه في نسخة.

(2) في التيمومة «وان لم تكن ممن لم تحض».

قال أبو يوسف : وإن وادع الوالي قومًا من أهل الحرب سنين مسماة على أن يرد إليهم من أتاها منهم مسلمًا فلا ينبغي للامام أن يعطي المودعة على هذا ولا يجوز ما فعل واليه من ذلك إذا كان بالمسلمين قوة عليهم. ولا يجوز أن يوادع (١) الوالي قوما من أهل الحرب إذا كان بالمسلمين قوة عليهم، فإن كان إنما أراد تألفهم بذلك حتى يدخلوا في الإسلام أو في الذمة فلا بأس أن يوادعهم حتى يستصلح أمرهم وإن حصر قوم من العدو قومًا من المسلمين في حصن فخافوا على أنفسهم ولم يكن لهم قوة عليهم فلا بأس بأن يوادعهم ويفتدوا منهم بمال ويشتروا لهم أن يردوا لهم من جاء منهم مسلما. وإذا كان بالمسلمين قوة عليهم لم يحل لهم أن يعطوهم واحدا من هذين الأمرين. وحدثني محمد بن اسحاق عن الزهري أن رسول الله ﷺ أراد يوم الخندق أن يقتدي بثلاث ثمار المدينة فاستشار سعد بن معاذ وسعد بن عباد فقال «إني قد رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة وكاليوم من كل جانب وقد رأيت أن نفتدي بثلاث ثمار المدينة ونكسرهم بذلك إلى أمد ما». فقالا : يا رسول الله قد كنا نحن وهؤلاء على شرك وهم لا يطعمون من ذلك في غمرة الأسرى (٢) وفي قرى (٣)، فنحن إذ جاء الله بك وبالإسلام نعطيهم أموالنا ؟ ليس لنا بهذا حاجة قال : فقال رسول الله ﷺ «فانتم وذلك» (٤).

قال أبو يوسف : وقد وادع رسول الله ﷺ قريشا عام الحديبية وأمسك عن محاربتهم، فلإمام أن يوادع أهل الشرك إذا كان في ذلك صلاح الدين والإسلام وكان ويرجو أن يتألفهم بذلك على الإسلام. حدثني هشام بن عروة عن أبيه، وحدثني محمد بن اسحاق والكلبي — زاد بعضهم على بعض في الحديث — أن رسول الله ﷺ خرج إلى الحديبية في رمضان وكانت الحديبية في شوال، حتى إذا كان بعسفان (٥) لقيه رجال من بني كعب، فقالوا : يا رسول الله إنا تركنا قريشا قد جمعت أحابيشها تطعمهم الخزير (٦) يريدون أن يصدوك عن البيت. فخرج رسول الله ﷺ حتى إذا برز من عسفان لقيهم خالد بن الوليد طليعة لقريش

(١) في التيمورية «يولى».

(٢) كذا بالنسخين ولعلها «إلا سرا» أو «الاشراء» والذي في البداية والنهاية لابن كثير «الا قرى أو بيعا».

(٣) أي ضيافة.

(٤) في التيمورية «وذاك».

(٥) قبة بين الجحفة ومكة على مرحلتين من مكة.

(٦) في التيمورية «الخزير» وهو بعيد، والخزير لحم يقطع صفارًا ويصب عليه ماء كثير فإذا نضج ذر عليه الدقيق فان لم

يكن فيه لحم فهو عصيدة.

فاستقبلهم على الطريق فأخذهم رسول الله ﷺ بين سروعتين (1) ومال عن سنن الطريق حتى نزل الغميم (2) فلما نزل الغميم تشهد فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال «أما بعد فإن قريشاً قد جمعت أحابيشها (3) تطعمهم الخزير يريدون أن يصدونا عن البيت فأشيروا على ما ترون، أترون (4) أن نعدم إلى الرأس — يعنى أهل مكة — أو نعدم إلى الذين أعانوهم فنخالفهم إلى نسائهم وصبيانهم فإن جلسوا جلسوا مهزومين موتورين، وإن طلبونا طلبوا طلباً مدانياً ضعيماً فأخزاهم الله» فقال أبو بكر : نرى يا رسول الله أن نعدم إلى الرأس — يعنى أهل مكة — فإن الله جل ثناؤه ناصرك، وإن الله معيك وإن الله مظهرك. وقال المقداد : إنا والله لا نقول كما قالت بنو إسرائيل لنبيها «اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون» فخرج رسول الله ﷺ حتى إذا غشي الحرم ودخل أنصابه (5) بركت ناقته الجداء فقال الناس : خلأت (6). فقال رسول الله ﷺ : «ما خلأت وما الخلاء بعادتها، ولكن حبسها حابس الفيل عن مكة، لا تدعوني قريش إلى تعظيم المحارم فيسبقوني إليه، هلموا ههنا» لأصحابه — وأخذ ذات اليمين فسلك ثنية تدعى ذات الخنظل حتى هبط على الحديبية، فلما نزل استقى الناس من بئر (7) فنزفت (8) ولم تقم بهم، فشكوا ذلك إليه ﷺ فأعطاهم سهماً من كنانته فقال «اغرزوه فيها» فغرزوه فجاشت وطمي ماؤها حتى ضرب الناس عنه بالعطن (9)، فلما سمعت به قريش أرسلوا إليه أخا بني الخلس (10) وكان من قوم يعظمون المهدي فلما رآه ﷺ قال «هذا ابن الخلس وهو من قوم

(1) في التيمورية «بين تبين وعين وهو خطأ، والسروعة رابية من الرمل.

(2) مكان بين رابغ والجمحة.

(3) هم أحياء من القارة انضموا إلى بني ليث في محاربتهم قريشاً. والتحبش التجمع. وقيل حالفوا قريشاً تحت جبل اسمه حبشى (بضم فسكون) فسموا بذلك.

(4) في التيمورية : «ما تأمرون، أتهدون».

(5) جمع نصب وهو ما جعل علامة على حدود الحرم من الحل.

(6) الخلاء (بكر الحاء) للنوق كالإلحاح للجمال والحران للذئاب.

(7) في التيمورية «من البئر».

(8) أي فني ماؤها من كثرة الاستقاء.

(9) العطن ميرك الإبل حول الماء، يقال عطنت الإبل إذا سقيت وبركت عند الحياض لصعد إلى الشرب مرة أخرى.

(10) في البخاري أنه رجل من كنانة.

يعظمون الهدي فابعثوا له الهدي حتى يراه» فلما نظر إلى الهدي في قلائده لم يكلمهم كلمة واحدة، ورجع من مكانه إلى قريش فقال : أتى القوم بالهدي (1) والقلائد — فعظم عليهم وحذرهم — قال فشتموه وجبهوه وقالوا : إنما أنت أعرابي جلف لا علم لك، ولسنا نعجب منك، وإنما نعجب من أنفسنا حيث أرسلناك. ثم قالوا لعروة بن مسعود الثقفي : انطلق إلى محمد ولا تؤتني من قبل رأيك فसार إليه عروة فلما لقيه قال : يا محمد، جمعت أو باش الناس ثم سرت بهم إلى عترتك وبيضتك التي تفلقت (2) عنك لتبيد خضرأهم. تعلم أنني قد جئتك من عند كعب بن لؤي وعامر بن لؤي قد لبسوا جلود الثور عند (3) العوذ المطافيل يقسمون بالله لا تعرض لهم خطة إلا عرضوا لك أمر منها، فقال رسول الله ﷺ : «إنا لم نأت لقتال، ولكن أردنا أن نقضي عمرتنا، وننحر هدينا، فهل لك أن تأتي قومك فانهم أهلي، وإن الحرب قد أخافتهم، وإنه لا خير لهم أن تأكل الحرب منهم إلا ما قد أكلت، فيجعلون بيني وبينهم مدة يزيد فيها نسلهم ويؤمن فيها شرهم ويخلوا بيني وبين البيت فنقضي عمرتنا وننحر هدينا ويخلوا بيني وبين الناس، فإن أصابوني فذلك (4) الذي يريدون وإن أظهرني الله عليهم اختاروا لأنفسهم إما قاتلوا معدين وإما دخلوا في السلم وافرين، فإني والله لأقاتلن على هذا الأمر الأحمر والأسود حتى يمضي أمر الله أو تنفرد سالفتي» (5) فلما سمع عروة مقالته رجع إلى قريش فقال تعلمن أنكم أحوالي وعشيرتي وأحب الناس إليّ، وقد استنشرت لكم (6) الناس في المحامع فلما لم ينصروكم أتيتكم بأهلي حتى سكنت بين أظهركم إرادة أن أواسيكم. تعلمن ما أحب الحياة بعدكم، وتعلمن أنني قد رأيت العظماء وقد قدمت على الملوك، فأقسم بالله أنني ما رأيت ملكا ولا عظيما أعظم في أصحابه من محمد ﷺ، إن منهم رجلا يتكلم حتى يستأذنه في

(1) في المطبوعة «أتى قوم الهدي».

(2) في التيمورية «تفلقت عليك».

(3) كذا بالنسختين «عند» وفي صحيح البخاري «معهم العوذ المطافيل» يريد النساء والصبيان. والعوذ في الأصل جمع

عائد وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها.

(4) في التيمورية «فذلك».

(5) السالفة صفحة العتق، وكنتي بانفرادها عن الموت.

(6) في التيمورية «استنصرت».

لكلام فان أذن له تكلم وإن لم يأذن له سكت، ثم إنه ليتوضأ فيبتدرون وضوءه يصبونه على رؤوسهم يتخذونه حنائاً قال : فلما سمعوا مقالة عروة أرسلوا إلى سهيل بن عمرو ومكرز بن حفص فقالوا : انطلقا إلى محمد فإن أعطاكم ما ذكره لعروة فقاضياه على أن يرجع عنا عامه هذا ولا يخلص إلى البيت حتى يسمع من سمع من العرب بسيره أنا قد صددناه. فأتياه فذكرا له ذلك، فأعطاهما وقال : «اكتبوا : بسم الله الرحمن الرحيم» فقالا : لا والله لا نكتب هذا أبداً. فقال النبي ﷺ «فكيف نكتب» ؟ فقالا (1) : اكتب باسمك اللهم. فقال رسول الله ﷺ : «وهذه حسنة أكتبوها» فكتبوها ثم قال : «اكتبوا : هذا ما تقاضى عليه رسول الله ﷺ» فقالوا : والله ما نختلف إلا في هذا. قال : «فكيف ؟» قالوا : «اكتب اسمك واسم أبيك : محمد بن عبد الله. قال ﷺ : «وهذه حسنة اكتبوها» فكتبوها فكان في شرطهم أن يبننا العيبة المكفوفة (2)، وأنه لا اغلال ولا اسلال (3)، وأنه من أتاكم منا رددتموه علينا، ومن أتانا منكم لم نرده عليكم. فقال رسول الله ﷺ «من دخل معي فله مثل شرطي» وقالت قريش : من دخل معنا فله مثل شرطنا. فقالت بنو كعب : ونحن معك يا رسول الله. وقالت بنو بكر : نحن مع قريش. فبينما هم في الكتاب إذا جاء أبو جندل بن سهيل بن عمرو أحد بني عامر بن لؤي وهو موثق بالحديد مسلماً قد انفلت منهم إلى رسول الله ﷺ، فلما راه المسلمون قالوا اللهم أبو جندل فقال رسول الله ﷺ «هو لي» وقال أبوه سهيل — وهو الذي كان يقول رسول الله ﷺ — قد لجأت القضية بيني وبينك قبل أن يأتيك هذا فهو لي، فانظروا في الكتاب فانظروا فوجدوه لسهيل، فردوه إليه، فنادى أبو جندل : يا رسول الله، يا معاشر المسلمين أتردونني إلى المشركين يفتنونني في ديني ؟ فقال له رسول الله ﷺ «يا أبا جندل قد لجأت القضية بيننا وبينهم ولا يصلح لنا الغدر، والله جاعل لك ولبن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً فقال عمر : يا أبا جندل، هذا السيف وإنما هو رجل وأنت رجل فقال سهيل : اعنت علي يا عمر، فقال النبي ﷺ لسهيل «هه لي» قال : لا. قال :

(1) في المطبوعة «فقالوا».

(2) أي بينهم صدر نقي من الغل والخداع مضى على الوفاء بالصلح، والمكفوفة المشرقة المشدودة. وقيل أراد أن بينهم مودعة ومكافاة عن الحرب، تجريان مجرى المودة التي تكون بين المتصافين الذين يثق بعضهم ببعض.

(3) الاغلال الحيانة أو السرقة الخفية. وقيل لبس الدروع. والاسلال السرقة الخفية، ويقال الاغلال الغارة الظاهرة، وقيل سل السيف.

«فأجره لي» قال مكرز : قد أجرته لك يا محمد ولن يهيج (1). قال فقال رسول الله ﷺ «يا أيها الناس انحروا وحلقوا وأحلوا» قال : فما قام رجل من الناس. ثم أعادها، فما أحد. قال : ودخلهم من ذلك أمر عظيم. قال : فدخل رسول الله ﷺ على أم سلمة فقال : «ما رأيت ما دخل على الناس» ؟ فقالت : يا رسول الله اذهب فانحر هديك واحلق وأحل، فإن الناس سيحلون. قال ففعل فنحر الناس وحلقوا وأحلوا ثم انصرف رسول الله ﷺ « فلما قدم المدينة أتاه أبو بصير رجل من قريش مسلمًا، فبعثت قريش في طلبه رجلين، فدفعه رسول الله ﷺ إليهما وقال له انحوا مما قال لأبي جندل، فخرجا، حتى انتهيا به إلى ذي الحليفة فقال لأحدهما أصارم سيفك هذا يا أخا بني عامر ؟ قال : نعم. قال : فأنظرُ إليه ؟ قال : نعم. قال : فاخترطه ثم علاه به حتى قتله. وخرج صاحبه هاربًا. وأقبل أبو بصير حتى وقف على رسول الله ﷺ ثم قال : قد وفيت ذمتك وأدى الله عنك، وقد امتنعت بديني أن يقتوني. فقال له رسول الله ﷺ «ويل امه محش حرب (2) لو كان له رجال» فخرج أبو بصير حتى نزل بذي الحليفة، فجعل كل من أسلم من أهل مكة يأتيه فينضم إليه حتى صار معه سبعون رجلا. وكان نقطع الطريق على تجار قريش وعلى غيرهم، حتى كتبت قريش إلى رسول الله ﷺ يسألونه بأراحامهم ان يقبلهم فلا حاجة لهم فيهم، فقبلهم رسول الله ﷺ. ثم هاجرت النساء في هذه الهدنة وحكم الله فيهم (3) وانزل ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٌ﴾ الآية فأمرها أن يردوا الأصدقة على أزواجهن. فلم تزل الهدنة حتى وقع بين بني كعب وبين بني بكر قتال، فكانت بنو بكر ممن دخل مع قريش في صلحها وموادعتها، فأمدت قريش بني بكر بسلاح وطعام وظللت عليهم حتى ظهرت بنو بكر على بني كعب وقتلوا فيهم، فخافت قريش أن يكونوا قد نقضوا، فقالوا لأبي سفيان اذهب إلى محمد فأجد الحلف وأصلح بين الناس. فانطلق أبو سفيان حتى قدم المدينة، فقال رسول الله ﷺ : «قد جاءكم أبو سفيان وسيرجع راضيًا بغير حاجة» فأبى بكر رضي الله عنه فقال : يا أبا بكر أجد الحلف وأصلح بين الناس، فقال أبو بكر : ليس الأمر إليّ الأمر إلى الله ورسوله. ثم أتى عمر رضي الله عنه فقال له انحوا مما قال لأبي بكر. فقال له عمر : أنقضكم. فما كان منه جديدًا فأبلاه الله، وما كان

(1) في صحيح البخاري ما يفيد أن قريشا لم تمض جوار مكرز لأبي جندل، بل أخذ وبقي في أساره حتى انفلت ولحق بذي الحليفة مع أبي بصير كثيرهما مما كان شأنه كذلك.

(2) محش بكسر الميم وفتح الحاء، يقال : حش الحرب اذا سمرها وهيجهها.

(3) ١٤١ (3) بالنسختين ولعلها «فيهن».

منه شديداً فقطعه الله. قال : فقال أبو سفيان ما رأيت كالיום شاهدت عشيرة ليس من قوم ظللوا على قوم وأمدهم بسلح وطعام أن يكونوا نقضوا (1) ثم أتى فاطمة رضي الله عنها فقال : هل لك يا فاطمة في أمر تسودين فيه نساء قومك ؟ ثم ذكر لها نحواً مما ذكره لأبي بكر، فقالت : ليس الأمر إلّاي، الأمر إلى الله وإلى رسوله، ثم أتى علياً رضي الله عنه فقال له نحواً مما قاله لأبي بكر. فقال له علي رضي الله عنه : ما رأيت كالיום رجلاً أضل (2)، أنت سيد الناس فأجّد الحلف وأصلح بين الناس. قال : فضرب إحدى يديه على الأخرى وقال : قد أجرت الناس بعضهم من بعض. ثم مضى حتى قدم على أهل مكة فأخبرهم بما صنع، فقالوا : والله ما رأينا كالיום وافداً قدم، والله ما أتينا بحرب فنحذر، ولا بصلح فنأمن، ارجع. قال : وقدم وافد بني كعب على رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت قريش وبمعونتها لبني بكر ودعاه إلى النصرة وأنشد :

لاهم إلّاي ناشد محمداً	جلف أينا وأبيه الأتليدا
ووالدا كنا وكنت ولدا	ثمة أسلمنا فلم ننزع يدا
إن قريشاً أخلفوك الموعدا	ونقضوا ميثاقك المؤكدا
وزعموا أن لست تدعو أحدا	فهم أذل وأقل عددا
هم يبتوننا بالوتير (3) هجدا	وقتلونا ركعاً وسجداً
وجعلوا لي في كداء رصدا (4)	فانصر رسول الله نصرّاً عتدا
وابعث جنود الله تأتي مدداً	في فيلق كالبحر يأتي مزبدا
فيهم رسول الله قد تجردا	إن سيم خسفاً وجهه تربدا (5)

قال : ومرت سحابة فأرعدت. فقال رسول الله ﷺ «إن هذه لترعد بنصر بني كعب». ثم قال لعائشة : «جهزي بني ولا تعلمين بذلك أحداً» فدخل عليها أبو بكر فأنكر

(1) كذا بالنسختين قول أبي سفيان. فليحذر.

(2) بمطبعة بولاق «أصل».

(3) اسم ماء لحزاعة بأسفل مكة.

(4) كداء بأعلى مكة عند المحصب.

(5) أهد الوجه وأريد : تنير إلى الكدرة.



بعض شأنها، فقال : ما هذا ؟ فقالت : أمرني رسول الله ﷺ أن أجهزه. قال : إلى أين ؟ قالت : إلى مكة. قال : والله ما انقضت الهدنة بيننا وبينهم بعد، فال فجاء أبو بكر إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، فقال له النبي ﷺ «انهم أول من غدر» ثم أمر رسول الله ﷺ بالطرق فحبست، ثم خرج ﷺ يريد مكة والمسلمون معه، ففتحتها الله عليه. قال : وقد كان العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال : يا رسول الله لو أذنت لي فأنتيت أدل مكة فدعوتهم وأمنتهم ؟ قال : وهذا بعد أن شارف النبي ﷺ مكة، ووجه الزبير من قبل أعلاها وخالدًا من قبل أسفلها. قال فأذن له، فركب العباس بغلة النبي ﷺ الششاء وانطلة. فعاد رسول الله ﷺ «ردوا عليّ أي، ردوا عليّ أي، إن عم الرجل صنو أبيه. إني أخاف أن تفعل به قريش ما فعلت [بابن مسعود دعاهم إلى الله فقتلوه (1)] أما والله لئن ركبوها منه لأضرمها عليهم نارا» فانطلق العباس حتى قدم مكة فقال : يا أهل مكة اسلموا تسلموا فقد استبطنتم (2) بأشهب بازل، هذا الزبير من قبل أعلى مكة، وهذا خالد من قبل أسفل مكة، من ألقى سلاحه فهو آمن.

قال : وأما ما سألت عنه يا أمير المؤمنين عمن خالف من أهل القبلة إذا حاربوا كيف يقاتلون قبل أن يدعوا أو بعد أن يدعوا ؟ وما الحكم في أموالهم ونسائهم وذرائعهم وما أجلبوا به في عسكرهم ؟ فإن الصحيح عندنا من الأخبار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه لم يقاتل قوماً قط من أهل القبلة ممن خالفه حتى يدعوه، وأنه لم يتعرض بعد قتالهم وظهوره عليهم لشيء من موارثهم ولا لنسائهم ولا لذرائعهم، ولم يقتل منهم أسيراً، ولم يذفف منهم على جريح، ولم يتبع منهم مديراً، وأما ما كان من عسكرهم وما أجلبوا به إليه، فقد اختلف علينا فيه فمنهم من قال : قسم ما أجلبوا به عليه في عسكرهم بعد أن خمسه وقال بعضهم : رده على أهله ميراثاً بينهم وأما ما لم يكن معهم في عسكرهم من الأموال والمساكن والضياع فتركها لأهلها ولم يتعرض لها، وما ترك النشاستج (3) بالكوفة لطلحة، وأموال طلحة والزبير بالمدينة، وضياع أهل البصرة ومساكنهم وأموالهم. وقال بعض أصحابنا : إن عسكر أهل البغي إذا كان

(1) الزيادة من التيمورية.

(2) في التيمورية «استطيم» في نهاية ابن الأثير : «فقد استبطنتم أشهب بازل» أي رميت بأمر صلب شديد لا طاقة لكم به، يقال يوم أشهب وسنة شهباء وجيش أشهب أي قوى شديد وأكثر ما يستعمل في الشدة والكراهة. وجعله بازلاً لأن يزول البعير نهايته في القوة.

(3) النشاستج قرية على نهر الكوفة.

مقيماً قتل أسراهم واتباع مدبرهم وذفف على جريحهم وإن لم يكن لهم عسكر ولا فئة يلجأون إليها لم يتبع مدبر ولم يذفف على جريح ولم يقتل أسير، فإن خيف من الأسارى أن يكون لهم جمع يلجأون إليه إذا عفى عنهم استودعهم السجن حتى تعرف توبتهم.

ولا يصلي على قتلى أهل البغي، ويورث قاتلهم من أهل العدل من موارثهم مثل ما يورث نظراؤه ممن لم يقتل من قبل أن القاتل قتله على حق، ولا يورث الباغي إذا قتل من أهل العدل أحدا ميراثاً منه إن كان قتله بيده لأنه قتله بباطل، ويصلي على قتلى أهل العدل، وهم في الصلاة عليهم والدفن لهم بمنزلة الشهداء ولا يغسلون، ويكفنون في ثيابهم إلا أن يكون عليهم حديد أو جلد، فينصبون ولا يحنطون، ويفعل بهم كما يفعل بالشهداء. هذا إذا كانوا في المعركة، وأما إذا حمل الواحد منهم على أيدي الرجال وبه رَمَقَ [ فمات على أيديهم أو (1) ] إلى (2)، رحله غسل وكفن وحنط وصنع به ما يصنع بالميت من عليه. ومن تاب من أهل البغي وتابعت الإمام وسمع وأطاع فلا يؤخذ بدم ولا جراحة كانت منه في الحرب ولا شيء استهلكه، فإن وجد في يده شيء لأهل العدل قائم بعينه أخذ منه ورد على صاحبه، وكذلك المحارب الذي يقطع الطريق ويقتل ويأخذ الأموال إذا جاء تائباً قبل أن يقدر عليه طالباً للأمان وسمع وأطاع لم يؤخذ بشيء كان منه من جراحة ولا شيء استهلكه في حال حربه، فإن وجد في يده شيء لإنسان قائم بعينه أخذ منه ورد عليه، وما استهلكه فلا ضمان عليه فيه، وما أصيب في أيدي أهل العدل من سلاح أو كراع لأهل البغي فهو فيء يخمسه الإمام ويقسم الأخماس. وحدثني محمد بن اسحاق عن أبي جعفر قال : كان علي رضي الله عنه إذا أتى بالأمير يوم صفين أخذ دابته وسلاحه، وأخذ عليه أن لا يعود، وسبيله، وحدثنا أشعث عن الحسن قال كان يكره قتل الأسارى. وحدثنا بعض المشيخة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً رضي الله عنه أمر مناديه فنادى يوم البصرة «لا يتبع مدبر ولا يذفف على جريح ولا يقتل أسير، ومن أغلق بابيه فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن» قال : ولم يأخذ من متاعهم شيئاً، وحدثنا مغيرة عن حماد عن إبراهيم في رجل أصاب حداً ثم خرج محارباً ثم طلب الأمان فأمن قال : يقام عليه الحد الذي كان أصابه. وحدثنا الحجاج عن الحكم [بن عتيبة] قال : كان

(1) الزيادة من التيمورية.

(2) في التيمورية «في».

أهل العلم يقولون : إذا أمن المحارب لم يؤخذ بشيء كان أصابه في حال حربه إلا أن يحس شيئاً أصابه قبل ذلك، فيؤخذ به. هذا أحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم.

وكان أبو حنيفة يقول فيمن حارب الله ورسوله : إذا أخذ المال قطعت يده ورجله من خلاف ولم يقتل ولم يصلب، فإن قتل مع أخذ المال فالإمام فيه بالخيار : إن شاء قتله ولم يقطعه، وإن شاء صلبه ولم يقطعه، وإن شاء قطع يده ورجله ثم صلبه أو قتله. وإذا قتل ولم يأخذ المال قتل. قال ونفيه من الأرض صلبه، رواه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم. <sup>١</sup> إذا قتل وأخذ المال صلب، وإذا قتل ولم يأخذ المال قتل، وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف. وحدثنا الحجاج بن أرطاة عن عطية عن عباس مثل ذلك.

قال : أخبرني شيخ من قريش عن الزهري أن مصر والشام افتتحت في زمن عمر رضي الله عنه، وأن إفريقية وخراسان وبعض السند افتتحت في زمن عثمان رضي الله عنه. قال : فقام تميم الداري — وهو تميم بن أوس رجل من لحم — فقال : يا رسول الله إن لي جيرة من الروم بفلسطين لهم قرية يقال لها جيرون <sup>(١)</sup>، وأخرى يقال له عينون <sup>(٢)</sup>. فان فتح الله عليك الشام فهبما لي. فقال : هما لك. قال فاكتب لي بذلك كتاباً، قال : فكتب له «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد رسول الله تميم بن أوس الداري أن له قرية جيرون وبيت عينون قرية كلهما وسهلها وجبلها وماؤها وحرثها وأنباطهما وبقرها ولعقبه من بعده لا يحاقه فيهما أحد ولا يلجها عليهم أحد بظلم، فمن ظلم واحداً منهم شيئاً فإن عليه لعنة الله» قال : فلما ولى أبو بكر رضي الله عنه كتب لهم كتاباً نسخته «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا الكتاب من أبي بكر أمين رسول الله ﷺ الذي استخلف في الأرض بعده، كتبه للدارين أن لا يفسد عليهم سيدهم ولبيدهم <sup>(٣)</sup> من قرية جيرون وعينون فمن كان يسمع ويطيع الله فلا يفسد منهما شيئاً وليقم عمودى الناس عليهما ولتنتعما من المفسدين».

---

(١) عند باب دمشق وكانت سقيفة مستطيلة على عمد وسقائف وحولها مدينة تخليف بها.  
(٢) قيل هي من بقرى بيت المقدس وقيل قرية من وراء البنية من دون القلزم (البحر الأحمر) في طرف الشام.  
(٣) السبد : القليل من الشعر، واللبد : الكثير.

سألت أبا حنيفة رحمه الله تعالى عن اليهودي والنصراني يموت له الولد أو كيف يعزى ؟ قال : يقول «إن الله كتب الموت على خلقه، فنسأل الله أن يجعله خير غائب ينتظر، وإنا لله وإنا إليه راجعون. عليك بالصبر فيما نزل بك، لا نقص الله لك عددًا».

وبلغنا أن رجلاً نصرانياً كان يأتي الحسن ويغشي مجلسه، فمات. فسار الحسن إلى أخيه ليعزيه فقال له «أثابك الله على مصيبتك ثواب من أصيب بمثلها من أهل دينك، وبارك لنا في الموت وجعله خير غائب نتظره. عليك بالصبر فيما نزل بك من المصائب».

﴿ تم كتاب الخراج لأبي يوسف، والحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلاته على محمد رسوله وعبداه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين ﴾

﴿ ورضي الله عن كل الصحابة أجمعين ﴾

﴿ وغفر الله لوالدي ورحمه رحمة واسعة. آمين ﴾

## الفهارس

صفحة

218

فهرس الفصول

220

شيوخ المؤلف

الأعلام التاريخية :

224

(1) الأفراد

237

(2) الجماعات

240

الأعلام الجغرافية

## فهرس

سمحة

- 5 خطاب من المؤلف إلى أمير المؤمنين هارون الرشيد
- 6 موعظة المؤلف لأمر المؤمنين
- 7 أحاديث ترغيب وتحضيض
- 20 باب في قسمة الغنائم
- 26 فصل في الفيء والخراج
- 31 ما عمل به في السواد
- 41 فصل في أرض الشام الجزيرة
- 44 فصل. كيف كان فرض عمر لأصحاب رسول الله ﷺ
- 49 فصل. ما ينبغي أن يعمل به في السواد
- 59 فصل في ذكر القطائع
- 61 في أرض الحجاز الحرمين واليمن وأرض العرب التي افتتحها النبي ﷺ
- 62 خطأ الخوارج في إنزال قرى عربية منزلة قرى عجمية
- 62 في أن أرض البصرة وخراسان بمنزلة السواد
- 65 فصل في إسلام قوم من أهل الحرب وأهل البادية على أرضهم وأموالهم
- 66 فصل في موات الأرض في الصلح والعنوة وغيرهما
- 70 فصل: الحكم في المرتدين إذا حاربوا ومنعوا الدار
- 71 فصل في أهل القرى والأرضين والمدائن وأهلها وما فيها
- 72 فصل حد أرض العشر من أرض الخراج
- 72 فصل فيما يخرج من البحر

- 73 فصل في العسل والجوز واللوز
- 74 فصل. قصة نجران وأهلها
- 78 فصل في الصدقات
- 82 نقصان الصدقة وزيادتها وضياعها
- 89 فصل في بيع السمك في الآجام
- 91 فصل في إجارة الأرض البيضاء وذات النخل
- 94 فصل في الجزائر في دجلة والفرات والغروب
- 97 فصل في القنى والآبار والأنهار والشرب
- 101 اتخاذ الرجل مشرعة في أرضه على شاطئ نهر يؤجر ما يسقي الناس منها
- 106 فصل في الكلا والمروج
- 109 فصل في تقبيل السواد واختيار الولاية لهم والتقدم إليهم
- 123 فصل في شأن نصارى بنى تغلب وسائر أهل الذمة وما يعاملون به
- 125 فصل فيمن تجب عليه الجزية
- 129 فصل في لباس أهل الذمة وزهيم
- 131 فصل في المجوس وعبدة الأوثان وأهل الردة
- 135 فصل في العشور
- 140 فصل في الكنائس والبيع والصلبان
- 150 فصل في أهل الدعارة والتلصص والجنائيات وما يجب فيهم من الحدود
- 180 فصل في الحكم في المرتد عن الإسلام
- 187 من أي وجه تجري على القضاة والعمال الأرزاق ؟
- 188 فيمن مر بمسالح الإسلام من أهل الحرب وما يؤخذ من الجواسيس
191. فصل في قتال أهل الشرك وأهل البغي وكيف يدعون

## شيوخ المؤلف

الذين روى عنهم ما في هذا الكتاب من تشريع وأحكام وأخبار

« الأسماء مرتبة على حروف الهجاء »

- |                                      |                                     |
|--------------------------------------|-------------------------------------|
| أبان بن أبي عياش 8، 54، 56، 58،      | 15، 17، 19، 26، 37، 59،             |
| 134، 165، 185، 215                   | 73، 84، 86، 117، 118،               |
| الأحوص بن حكيم 58، 73                | 119، 120، 123، 124،                 |
| أبو إسحاق الشيباني 107، 158، 166     | 128، 132، 132، 133، 151،            |
| 214، 176                             | 152، 196، 205، 214،                 |
| إسرائيل بن يونس 11، 37، 56،          | الأعمش (انظر سليمان بن محمد)        |
| 120، 118                             | بعض أشياخنا الكوفيين 18، 122، 133   |
| إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر البجلي | بعض أشياخنا من أهل المدينة (وانظر : |
| 12، 17، 124، 137، 151                | شيخ) 37، 48، 64، 156                |
| إسماعيل بن أبي خالد 12، 15، 31       | بعض أصحابنا 56                      |
| 34، 116، 134، 178، 194               | بعض أهل العلم 141                   |
| إسماعيل بن مسلم 104                  | أبو بكر بن عبد الله الهذلي 14       |
| إسماعيل 37، 168، 178                 | ثابت أبو حمزة اليماني 51            |
| أشعث بن سوار 22، 25، 57              | حريز بن                             |
| 59، 64، 104، 156، 163                | حريز ابن عثمان الحمصي 99            |
| 165، 168، 173، 174                   |                                     |
| 177، 178، 181، 182،                  | أبو جناب 193                        |
| 192، 195، 199، 214،                  | الحجاج بن أرقطاة 41، 52، 59،        |
| أشياخ المؤلف ( وانظر : بعض           | 67، 93، 122، 132، 165،              |
| أشياخنا. و شيخ) 8، 12،               | 157، 170، 173، 175،                 |
|                                      | 178، 191، 195، 199، 200، 214        |



- الحسن بن عبد الملك بن ميسرة 154  
الحسن بن عمارة 20، 40، 55، 68،  
72، 78، 84، 86، 90، 100،  
104، 105، 153، 199، 201  
حصين بن عبد الرحمن 40  
حصين بن عمرو بن ميمون 128  
حصين 32، 32، 35  
حصين (عن الشعبي) 165، 172  
أبو حصين 118  
بو حنيفة 17، 21، 23، 54، 54،  
65، 66، 72، 79، 81، 90، 93،  
124، 135، 137، 139، 157،  
161، 164، 167، 170،  
171، 173، 174، 177، 181،  
183، 196، 199، 215، 216  
ابن خديج (لعله ابن جريج، وهو عبد  
الملك) 195  
داود بن أبي هند 15، 86، 122،  
179، 195  
السري بن اسماعيل 38، 39، 138  
سعيد بن أبي عروبة 16، 38، 68،  
160، 165، 167، 171، 177  
181، 192، 193، 206  
سعيد بن مسلم 10  
سعيد (هو ابن أبي عروبة)
- سفيان بن عيينة 51، 55، 64، 80،  
86، 126، 132، 177، 180، 192  
سليمان بن محمد بن مهران الكاهلي  
(الأعشى) 9، 11، 12، 39، 49، 64،  
80، 93، 115، 120، 131، 154  
168، 170، 172، 179، 180  
182، 188، 197، 199، 205  
سليمان (لعله الأعشى) 150  
شعبة 157  
الشيبياني (انظر : أبو اسحاق)  
شيخ من علماء البصرة 133  
شيخ من أهل الشام 18، 120  
شيخ من علماء أهل الكوفة 134  
شيخ لنا قديم 49  
شيخ من قريش 215  
شيخ من المدينة (وانظر : بعض  
أشياخنا) 48، 134  
طارق بن عبد الرحمن 118  
طلحة بن يحيى 186  
عاصم بن سليمان 138، 163، 172،  
193، 205  
عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري  
25، 41  
عبد الله بن علي 11، 16، 48، 56،  
90، 159، 173

- عبد الله بن المحرر 58، 73  
عبد الله بن واقد 10  
عبد الله بن الوليد المدني (الزني) 48،  
60، 119  
عبد الرحمن بن اسحاق 14  
عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان 88  
122، 130، 135، 183  
عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي  
133، 139، 169، 172  
عبد الرحمن بن معمر 56  
عبد الملك بن جريح 138، 167، 168  
170، 173، 177، 182، 201  
عبد الملك بن أبي سليمان 119، 169  
عبيد الله بن أبي حميد 14، 120،  
138، 189، 211  
عبيد الله بن عمر 188  
عبيدة بن أبي راطة 86  
عتبة بن عبد الله (أبو العميس) 105  
ابن أبي عروة (انظر : سعيد)  
عطاء بن السائب 23، 191، 196  
عطاء بن عجلان 85  
العلاء بن كثير 100  
العلاء بن المسيب 90  
علماء المدينة 27  
علي بن عبد الله (صوايه : عبد الله بن  
علي) 48  
عمر بن نافع 129  
عمرو بن عثمان 46  
عمرو (أو عمر) بن مهاجر 31  
عمرو بن ميمون بن مهران 139  
عمرو بن يحيى بن عمارة 56  
أبو عميس (هو عتبة بن عبد الله) 105  
غيلان بن قيس الهمداني 12  
الفضل بن مرزوق (أو مسروق) 10  
قطر بن خليفة 133  
قيس بن الربيع الأسدي 21، 57، 59  
105، 132، 140، 206  
قيس بن مسلم 23، 206  
كامل بن العلاء 131  
الكلبي (انظر : محمد بن السائب)  
الليث بن سعد 28  
ليث بن أبي سليم 57، 63، 116، 117  
178، 179، 195، 196، 201  
ابن أبي ليلى (انظر : محمد بن عبد الرحمن  
مالك بن أنس 107  
مالك بن مغول 10  
المجالد بن سعيد 31، 40، 45، 47،  
63، 116، 123، 163، 179  
محمد بن اسحاق 9، 12، 22، 23  
29، 31، 39، 45، 53، 67، 69  
74، 84، 100، 105، 121، 143  
154، 156، 168، 169، 176  
193، 198، 201، 205، 207  
214  
محمد بن أبي حميد 116  
محمد بن السائب الكلبي 21، 52، 132

- مغيرة 22، 59، 155، 158، 159
- محمد بن سالم 56
- محمد بن طلحة 192
- 163، 164، 167، 170، 171، 176،  
178، 181، 198، 200،  
206، 214
- منصور 115، 154، 157، 192
- منهال 193
- ميسرة بن معبد 168
- ابن أبي نجيح 44، 63، 191، 200
- هشام بن سعد 10، 108، 153
- هشام بن عروة 64، 65، 67، 84، 85،  
128، 153، 169، 191، 207
- هشام 116، 197،  
163، 174، 200
- محمد بن عجلان 8، 163
- محمد بن عمرو بن علقمة 47، 176
- محمد (?) 212
- مسعر بن كدام 16، 33، 120، 124
- 179، 206
- المسعودي (انظر : عبد الرحمن بن عبد الله)
- مسلم الحزامي (أو الحراني) 54
- مطرف بن طريف 10، 180
- أبو معاوية 186
- أبو معشر 46، 110
- يزيد بن أبي زياد 90، 154، 197
- يزيد بن سنان 9
- يعلی (عن عمارة بن حديد) 193

# الأعلام التاريخية

## 1 - الأفراد

- أبان بن صالح 205  
 ابراهيم بن عبد الأعلى 129  
 ابراهيم بن محمد بن سعد 34  
 ابراهيم بن المهاجر 29، 54، 93  
 124، 137  
 ابراهيم بن ميسرة 86  
 ابراهيم بن يزيد النخعي 21، 54، 57  
 79، 90، 120، 139، 154  
 154، 157، 158، 164، 168  
 170، 171، 172، 174، 176  
 178، 179، 181، 192، 196  
 198، 200، 206، 206، 214، 215  
 ابراهيم عن إسماعيل بن أبي حكيم 13  
 أحد (انظر الأعلام الجغرافية)  
 أسامة بن زيد 45، 154، 180  
 أبو أسامة (انظر : زيد بن حارثة)  
 اسحاق بن عبد الله بن أبي بكر 56  
 اسحاق بن عبد الله 21، 90  
 أبو اسحاق 11، 37، 49، 55  
 80، 86  
 أسلم مولى عمر 108، 139  
 أسماء بنت عميس 13  
 إسماعيل بن أبي حكيم 13، 19  
 إسماعيل بن محمد بن السائب 48  
 إسماعيل (عن ابن شهاب) 170  
 الأسود (عن عائشة) 206  
 ابن الأشعث (انظر عبد الرحمن بن محمد)  
 الأشعث بن قيس 35، 70  
 الأشعري 198  
 أعرابي 37  
 الأعرج 11  
 الأقرع بن حابس الحنظلي 76  
 اكيدر دومة 191  
 امرأة من جهينة 165  
 امرأة من قريش 154  
 الإنجيل 146  
 أنس بن سيرين 137، 140  
 أنس بن مالك 6، 9، 10، 52، 54  
 56، 57، 137، 140، 159، 176  
 192، 206  
 الأنصاري 53  
 إلياس بن قبيصة الطائي 145، 146  
 أيوب 51  
 أبو أيوب الأنصاري 56  
 أيوب بن موسى 169  
 بحالة بن عبدة العنبري

- ثعلبة بن يزيد الحماني 39  
 أبو ثور (هو عمرو بن معدي كرب)  
 جابر الجعفي 141  
 جابر بن عبد الله 22، 44، 55  
 117، 173، 180، 188  
 جامع بن شداد 139  
 الجاهلية 25، 105، 108، 194  
 جبير بن مطعم 12، 22  
 الجدعاء (ناقة) 208  
 جرير بن عبد الله البجلي 31، 32،  
 35، 147، 194  
 جرير بن يزيد 153  
 جزء بن معاوية 132  
 جعفر بن برقان 151  
 جعفر بن محمد 132، 214  
 أبو جعفر 22، 45، 92، 214  
 الجماجم (واقعة حربية) 60  
 أبو جندل بن سهيل بن عمرو  
 العامري 116  
 أبو الجهم 12  
 جوهرية بنت الحارث الخزاعية (أم  
 المؤمنين) 45، 192  
 الحارث (عن علي) 80، 165، 172  
 الحارث بن حسان 199  
 الحارث بن زياد الحميري 11  
 الحارث العكلي 90  
 حارثة بن مضرب 39، 40، 49  
 أبو البختری 11، 191  
 بدر (الغزوة) 20، 25، 45، 46،  
 70، 196، 197،  
 البراء بن عازب 10  
 أبو برزة 163  
 بشر بن عاصم 85  
 بشر بن عمرو السكوني 107  
 أبو بصير 211  
 ابن ببيعة 145  
 أبو بكر الصديق 8، 12، 14، 16، 22،  
 23، 27، 42، 44، 44، 53، 64،  
 70، 76، 77، 83، 132، 133،  
 144، 145، 146، 149، 152  
 165، 173، 175، 176، 179  
 193، 196، 202، 212، 215  
 أبو بكر بن عمرو بن عتبة 166  
 أبو بكر بن محمد 105  
 أبو بكر 129  
 بلال بن رباح 26، 28، 38، 129، 193  
 بلال بن الحارث المزني 29  
 بلال بن يحيى العبيسي 105  
 تميم بن أوس الداري 215  
 تميم بن طرفة 200  
 التوراة 146  
 ثابت بن ثوبان 88، 122، 130،  
 135، 183

- ابنة الحارث النجارية 202  
أبو حازم 8، 21، 100، 153  
حبان بن زيد الشرعي الحمصي 99  
حبيب بن أبي ثابت 11، 28، 64، 131  
حبيب بن نهار 198  
الحجاج بن علاط البصري 116  
الحجاج بن يوسف الثقفي 55، 69،  
194  
الحجاجي (مكيال) انظر : قفيز الحجاج  
39  
حجية بن عدي 169  
الحديبية (الموادعة فيها) 207، 208  
حذيفة بن اليمان 36، 39، 49، 84،  
179، 87  
حرقوص 178  
حسان بن المخارق 166  
الحسن البصري 12، 14، 21، 51،  
54، 58، 85، 104، 124  
134، 138، 156، 158، 160،  
167، 168، 172، 174، 177  
178، 191، 192، 195، 197،  
199، 206، 214، 216  
الحسن بن سعد 170  
الحسن بن علي 45، 46، 66، 161  
الحسن بن محمد بن الحنفية  
206، 133، 23  
الحسين بن علي 45، 46، 66،  
الحصين (عن علي) 165  
أبو حصين 91  
أم حصين 11  
حفصة بنت عمر أم المؤمنين 92  
الحكم بن عتيبة 20، 40، 50، 52،  
57، 59، 84، 90، 158، 173،  
182، 195، 196، 200، 214  
حكيم أبو الأحوص 58، 73  
حكيم بن جابر 118  
حكيم بن جبير 84  
حكيم بن حكيم بن العلاء 168  
ابن المجلس 208  
حماد بن أبي سليمان (شيخ أبي حنيفة)  
54، 80، 90، 139، 157، 158،  
164، 167، 170، 171، 174،  
178، 196، 198، 206، 214،  
215  
حمران بن أبان 77  
حميد بن عبد الرحمن 181، 192، 196،  
أبو حميد الساعدي 84، 86  
حنش 150  
حنظلة (أبو علي) 176  
الحنفية (قول عمر أنا الشيخ الحنفي)  
139  
حنين (واقعة حربية) 21، 69، 196  
خالد بن عرفطة 34

- خالد بن الوليد 31، 42، 144، 149  
 193، 200، 207، 213  
 خالد بن وهبان 11  
 خباب 63  
 خشف بن مالك 158  
 الخندق (واقعة حربية) 176، 200  
 201، 207  
 خوات بن جبير 64  
 خير (انظر الأعلام الجغرافية)  
 الداناج (عبد الله بن فيروز) 165  
 داود بن كردوس 123  
 أبو الدرداء 115  
 دهقان عين التمر (صلوبا) 147  
 ذات السلاسل (غزوة) 193  
 أبو ذر الغفاري 11، 21  
 أنحو أبي ذر الغفاري 21  
 ذو الجناحين (ملك الفرس في نهاوند)  
 35، 36  
 راشد بن حذيفة 76  
 رافع بن خديج 84، 91، 174  
 ابن رافع بن خديج 91  
 أبو رافع 64  
 الراية النبوية 193  
 الربع الهاشمي (مكيال) 55  
 ابن أبي ربيعة القرشي 167  
 رجاء بن حيوة 168  
 أبو رجاء 59  
 رجل من ثقيف 17، 34  
 رجل من قريش 179  
 رجل من المزنيين 192  
 رجлан من أشجع 85  
 أبو رزين 151  
 أم رزين 168  
 رسم 32، 145  
 رفيدة 201  
 رقية بنت النبي ﷺ 196  
 رياح بن عبدة 122  
 زبيد بن الحارث الياامي 13  
 الزبير بن العوام 28، 64، 153، 173، 213  
 أبو الزبير 8، 22، 55، 140، 173  
 زر بن حبیش 84  
 أبو زرعة بن عمرو بن جرير 153  
 زريق بن حيان 139  
 زكريا عليه السلام 14  
 زكريا بن الحارث 21  
 أبو الزناد 11، 25  
 الزهري (انظر : محمد بن مسلم بن شهاب)  
 زياد بن حدير الأسدي (عامل عمر  
 على العشور) 124، 137، 139  
 زياد بن عثمان 179  
 زياد بن أبي مریم 86  
 زياد بن أبيه 63  
 زيد بن أسلم (وأسلم مولى عمر) 108

- زيد بن أسلم (لعله البلوى) 163  
 زيد بن ثابت 47، 157  
 زيد بن جبير 157  
 زيد بن حارثة 42  
 زيد بن حبان الشرعي (صوابه حبان  
 ابن زيد الشرعي) 92  
 زيد بن خالد الجهني 197  
 زيد بن وهب 12  
 زيد (عن أبيه عن عمر بن الخطاب)  
 48  
 زينب بنت جحش (أم المؤمنين) 47  
 زينب (بنت النبي ﷺ) 205  
 ابن سابط (انظر : عبد الرحمن بن  
 سابط)  
 سالم الافطس 59  
 سالم بن أبي الجعد 16، 51، 77  
 سالم بن عبد الله بن عمر 68، 79  
 سعد بن إبراهيم 34  
 سعد بن عباد 207  
 سعد بن عمرو الأنصاري 147  
 سعد بن مالك 32، 65، 206  
 سعد بن معاذ 201، 203، 207  
 سعد بن أبي وقاص 27، 32، 34  
 63، 93، 172  
 امرأة سعد بن أبي وقاص 34  
 سعيد بن أبي بردة 16  
 سعيد بن جبير 59  
 أبو سعيد الخدري 9، 56  
 سعيد بن زيد 64، 128  
 سعيد بن العاص 46  
 سعيد بن المسيب 22، 48، 68  
 105، 157، 160، 172  
 أبو سعيد المقبري 25، 41  
 سعيد بن أبي هند 205  
 السفاح بن مطر الشيباني 123  
 أبو سفيان بن حرب 75، 211  
 سفيان بن مالك 85  
 أبو سفيان (عن جابر) 180، 188  
 ذات السلام 193  
 أبو سلامة 118  
 سلمان الفارسي 129، 191  
 أبو سلمة بن عبد الأسد المخزومي 45  
 أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف 47، 206  
 سلمة بن قيس 294  
 سلمة بن كهيل 159  
 أبو سلمة (عن أبي هريرة) 10، 164  
 أم سلمة (أم المؤمنين) بنت أبي أمية بن  
 المغيرة المخزومي 45، 46، 211  
 سليمان بن بريدة 192  
 سليمان بن عمر 9  
 سليمان بن موسى 181  
 سليمان بن يسار 167  
 سماك بن حرب 59، 118، 175، 200  
 206



- سمرة بن جندب 68  
أبو سنان 166  
سهيل بن حنيف 107  
سهيل بن عمرو 210  
سوار (أبو الأشعث) 163  
سويد بن غفلة 129، 179  
سويد بن مقرن 35  
ابن سيرين (انظر : محمد)  
شداد بن أوس 9  
شرحبيل بن حسنة 42  
شرح 65  
الشعبي (انظر : عامر)  
شعيب بن عبد الله بن عمرو بن العاص  
64، 67، 99، 174  
ابن شهاب الزهري (انظر : محمد بن مسلم)  
ابن شهاب 170  
الشهباء (بغلة) 213  
شيخ بالمدينة 49  
أبو صالح 9، 11، 22، 52، 116،  
132، 181، 191، 197، 199،  
205  
صخر الغامدي 193  
صفية (أم المؤمنين) 45  
صلت المكي 64  
صلوبا (دهقان عين التمر) 147  
الضحاك بن عبد الرحمن الأشعري 43  
الضحاك بن مزاحم 10  
طارق (لعله رئيس شرطة بدمشق زمن  
ابن عمر) 176  
طاوس 7، 68، 72، 84، 126  
طلحة بن عبيد الله 27، 38، 45، 196  
213  
طلحة أبو محمد (عن عائشة ابنة مسعود)  
154  
طلحة بن معدان العمري 121  
أبو ظبيان 129، 180  
عائذ الله بن إدريس 9  
عائشة أم المؤمنين 10، 45، 67،  
92، 100، 154، 169، 193،  
206، 212  
عائشة ابنة مسعود 154  
أبو العاص بن الربيع العيشمي (زوج  
زينب بنت النبي ﷺ) 205  
عاصم بن أبي رزين 181  
عاصم بن ضمرة 55، 86  
عاصم بن عدي 25  
عاصم بن عمر 84  
عاصم بن منبه 26  
عاصم بن أبي النجود 119  
العاقب النجواني 77  
عامر الشعبي 10، 14، 31، 39،  
46، 56، 63، 86، 90، 104،  
116، 132، 134، 139، 156،  
158، 160، 164، 165، 167،

- 215، 200، 198، 197، 195  
 كاتب عبد الله بن عباس 198  
 عبد الله بن عمر بن الخطاب 12، 10،  
 58، 78، 57، 53، 52، 45، 28  
 174، 164، 153، 99، 92  
 200، 195، 178، 176  
 عبد الله بن عمرو بن شعيب 105  
 عبد الله بن عمرو بن العاص 35  
 عبد الله بن فيروز 165  
 عبد الله القرشي 14  
 عبد الله بن محمد بن عقيل 116  
 عبد الله بن مسعود 83، 65، 32، 8،  
 169، 157، 105، 92، 90  
 عبد الله (لعله ابن مسعود) 157،  
 206، 196، 175، 172، 168  
 عبد الله بن المغيرة 9  
 عبد الله (أبو منير) 201  
 عبد الله (عن أبيه الصحابي) 201  
 أبو عبد الله (صحابي) 201  
 عبد الحميد بن عبد الرحمن 90، 14،  
 134  
 عبد الرحمن بن سابط 78، 11،  
 عبد الرحمن بن عوف 38، 27،  
 132، 108، 49، 48، 46  
 عبد الرحمن (أبو القاسم) 170  
 عبد الرحمن بن أبي ليلى 22  
 عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة 2
- 172، 168، 178، 179،  
 181، 196  
 عباد بن تميم 56  
 عباد (لعله ابن تميم) 168  
 عبادة بن الصامت 84  
 عبادة بن نعمان التغلبي 123  
 عبادي 33  
 العباس بن عبد المطلب 213، 46، 23  
 عبد الله بن أرقم 48، 128  
 عبد الله بن أنيس 116  
 عبد الله بن أبي بكر 89، 100  
 عبد الله بن جحش 32  
 عبد الله بن أبي حرة 60  
 عبد الله بن حكيم 14  
 عبد الله (الدانا) بن فيروز 165  
 عبد الله بن أبي رافع 77  
 عبد الله بن رواحة 52، 53، 92  
 عبد الله بن الزبير 10  
 عبد الله بن السائب 8  
 عبد الله بن سفيان عن أبيه عن جده 85  
 عبد الله بن سلمة 115، 175  
 عبد الله بن شداد 176  
 عبد الله بن طاوس 126  
 عبد الله بن عباس 10، 14، 20، 22،  
 117، 84، 72، 58، 52، 23  
 175، 158، 167، 150، 132، 126  
 193، 191، 181، 179، 178

أبو عثمان 163	عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث 60
ابن عجلان 116	عبد الرحمن (أبو محمد) 181
عدي بن أوطاة 122، 133	عبد السلام (عن الزهري) 12
عدي بن ثابت 100، 163	عبد الكريم الجزري 86
عدي بن عدي 116، 168	عبد المسيح بن حيان بن بائلة 145، 146
عروة بن روم 120	عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز 19
عروة بن الزبير 64، 66، 68، 86	عبد الملك بن عمير 18، 151
128، 157، 154، 169، 190	عبد الملك بن مروان 34
207	عبد الملك بن مسلم 15
عروة بن شرحبيل 172	عبد الملك بن نوفل 192
عروة بن مسعود الثقفي 208، 209،	أبو عبد الواحد 116
عطاء بن أبي رباح 17، 57، 119،	عبيد بن عمير 10
122، 124، 155، 156، 159،	أبو عبيد بن مسعود 31، 32
166، 169، 173، 177، 195،	أبو عبيدة بن الجراح 31، 42، 94، 116،
199، 201	120، 133، 141، 143، 149،
عطاء الكلاعي 15	150، 179
عطاء بن أبي مروان 166	عبيدة السلماني 166
عطية بن سعد 10	عتبة بن غزوان 64
عطية العوفي 178	عثمان بن حنيف 37، 38، 40، 48،
عطية 215	84، 131، 132
عقيل بن أبي طالب 205	عثمان بن عبيد الله 46
عكرمة بن أبي خالد 85	عثمان بن عطاء الكلاعي 15
عكرمة (التابعي) 150، 167، 168،	عثمان بن عفان 17، 21، 23، 28، 31،
193، 195	38، 65، 77، 93، 108، 133
العلاء بن الحضرمي 133	148، 149، 156، 157، 180
علقمة بن مرثد 193	181، 196، 215
علقمة (لهل ابن مرثد) 179	عثمان بن فرقند 116

215،211،210،205،204  
 عمر بن ذر 18  
 عمر بن أبي سلمة 45  
 عمر بن عبد العزيز 23،19،18،13  
 ،122،118،117،90،28،60  
 ،140،134،133،130  
 187،183،176،155،151  
 عمر بن عطاء 167  
 عمر بن نافع 129  
 عمرو بن حزم 105،74  
 عمرو بن دينار ،132،72،64،55  
 175،168،134  
 عمرو بن شرحبيل 172،168  
 عمرو بن شعيب ،64،58،57،55  
 ،139،105،99،75،69  
 174  
 عمرو بن العاص 193،119،42  
 عمرو بن مرة 175،115  
 عمرو بن معدى كرب 35،34  
 عمرو (مولى أبي بكر) 76  
 عمرو بن ميمون الأودي ،40  
 139 ،119  
 جدة عمرو بن ميمون بن مهران 139  
 أبو عمرو (عن علي) 182  
 عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية (عن عائشة) 193 ،100  
 أبو عمرة 197

علي بن حنظلة 176  
 علي بن زيد 196  
 علي بن أبي طالب 27،23،22،17  
 ،37 ،39 ،46 ،47 ،56  
 ،57 ،62 ،64 ،70 ،77 ،79  
 ،80 ،90 ،109 ،118 ،122  
 ،125 ،139 ،133 ،149 ،151  
 ،154 ،156 ،160 ،161  
 ،163 ،165 ،170 ،172 ،174  
 ،175 ،177 ،178 ،180 ،182  
 ،191 ،212 ،213 ،214  
 عليم الناجي 177  
 عمار بن ياسر 65 ،33  
 عمارة بن حديد 193  
 عمارة بن خزيمة بن ثابت 119  
 عمارة بن عمير 131  
 عمران بن حصين 165  
 عمر بن الخطاب 22،17،13،5  
 ،23 ،27 ،41 ،44 ،49 ،51  
 ،53 ،57 ،64 ،68 ،71 ،72  
 ،76 ،79 ،84 ،85 ،87 ،93  
 ،100 ،102 ،105 ،108 ،115 ،124  
 ،125 ،128 ،132 ،137 ،140 ،142  
 ،148 ،150 ،154 ،156 ،157  
 ،159 ،163 ،165 ،168 ،170  
 ،172 ،173 ،175 ،176 ،179  
 ،181 ،193 ،195 ،196 ،203

- القاسم بن محمد 85  
 قباذ بن فيروز (والد أنو شروان)  
 هامش 122  
 قتادة 133، 84، 68، 38، 16  
 157، 158، 161، 167، 172،  
 179، 181، 192، 193، 206  
 قفيز الحجاج مكيال وانظر: الحجاجي 55  
 أبو قلابة 165  
 قنبر 179  
 قيس بن أبي حازم 194، 116، 34  
 قيس بن الربيع 206  
 قيس بن مسلم الجندلي 206، 132  
 قيس 37، 32، 12  
 كسرى 147، 145، 144، 60، 28  
 كعب بن مالك 121  
 كليب الجرمي 37  
 ابن اللثبية 84  
 ماعز بن مالك 164  
 مالك بن عوف 75  
 أبو المتوكل 177  
 عمة المجالد بن سعد 47  
 مجاهد 57، 84، 167، 179،  
 195، 197، 200، 205،  
 أبو مجلز 133  
 أبو المحجل 193  
 أبو محجن 24  
 المحرر بن أبي هريرة 117  
 مولى عمرة 45  
 عميرة بن سعد 149  
 عمير (مولى أبي اللحم) 199  
 عمير بن غنم 178  
 عوف بن أبي جميلة 133  
 عوف بن الحارث 10  
 عوف بن أبي حية (أبو شبل) الأحمسي 38  
 ابن عوف 41  
 عون 116  
 أبو عون 191  
 عياض بن غنم الفهري 122، 43، 42  
 128  
 عيينة بن حصن 70  
 الغامدية 164  
 غيلان بن عمرو 75  
 فاطمة بنت محمد ﷺ 154، 212  
 فاطمة بنت عبد الملك (زوج عمر بن  
 عبد العزيز) 18  
 الفرافصة الحنفي 153  
 فروة بن نوفل الأشجعي 133  
 أبو فزارة 140  
 الفضل 10  
 فضيل بن عمرو الفقيمي 179  
 فضيل بن يزيد الرقاشي 205  
 الفيل (الذي غزاه الحبشة مكة) 200  
 القاسم بن عبد الرحمن 116، 105  
 119، 137، 169، 170، 172

105،104،19،13،68،58	محمد بن جبير بن مطعم 12
196،176،173،165،154	محمد (أبو جعفر) 214،132
215، 207، 198	محمد بن سعد 34
محمد بن مسلمة 120،85،46	محمد بن سوار 25
محمد بن يحيى بن حبان (أو حيان.أو	محمد بن سيرين 25، 59، 199
جناب) 197،174،85	محمد بن طلحة 154
محمد بن يزيد 199	محمد بن عبد الله <small>صلى الله عليه وسلم</small> 5، 13، 15، 17
محمود بن ليبيد 84	18،19،23،25،26،37،39،
محيرة بن مسعود 52	41،44،48،50،52،54،
المختوم الهاشمي (مكيال) 55،40	58،61،67،69،80،82،
مدرك بن عوف الأحمسي 38	84،86،88،90،93،99،100،
المقال 46	102،104،105،107،115،117،
أبو مروان (والد عطاء) 166	119،121،128،131،134،139،
المستورد بن الأخنف 133	142،145،146،152،154،
المستورد العجلي 182	156،157،163،163،168،169،
المستورد بن عمرو 76	173،178،180،181،183،187،
مسروق 138،131،74	191،203،205،213،215،216،
مسعود بن الأسود 154	محمد بن عبد الله (أو عبيد الله) 78
ابن مسعود 125	محمد بن عبد الله بن جحش 45
أبو مسعود الأنصاري 107	محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان 177
مسلم بن صبيح أبو الضحى 131	محمد بن عبد الرحمن 181
المسيب بن رافع 90	محمد بن علي 21
معاذ بن جبل 8،12،42،56،80،	محمد بن عمر 153
115،131،181	محمد بن كعب القرظي 18
المعافرة (ثياب يمانية) 69،61	محمد بن مالك 10
133	محمد بن مسلم بن شهاب (أبو بكر الزهري)
معاوية بن أبي سفيان 151	11،16،23،29،31،48،

معاوية بن قرة 206	موسى بن طلحة 93،64،57،55
معدان بن أبي طلحة اليعمرى 16	موسى بن عقبة 13
معقل المزني 172،160	موسى بن يزيد 48
معقل 179	مولى عمرة 46
معز بن يزيد 116	ميمون بن مهران 131،118
معيقب 76	نافع 164،131،92،52،8
المغيرة بن شعبة 32،35،36،75،157	200،195،175
المقداد بن عمرو بن ثعلبة (المعروف بابن الأسود الكندي) 208	نجدة 198،175،168،23
مقسم 20،52،59،195،200	أبو نجيح 191
مكحول 176،100،21،12،8	النزال بن سيرة 154
مكحول الشامي 141	نصر بن عاصم الليثي 132
مكرز بن حفص 211	النضر بن أنس 45
ابن ملجم 161	النعمان بن مرة 168
أبو المليلح بن أسامة بن عمير الهذلي 120،14	النعمان بن مقرن 37،35
المنذر بن ساوي 133	النعمان بن المنذر 145
المنذر بن أبي خميسة الهمداني 21	نمرود (صرحه) 91 هامش
المنهال بن عمرو 84	نهار (أبو حبيب) 198
منير بن عبد الله (أو منير عن عبد الله) 212	هارون الرشيد أمير المؤمنين 5
المهاجر بن عميرة 163	هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري 46،33
مهران الفارسي 147،32	هانيء بن جابر الطائي 147
أبو المهلب 165	هانيء (مولى عثمان بن عفان) 17
موسى عليه السلام 208	أم هانيء بنت أبي طالب 205
أبو موسى الأشعري 63،48،18	هرمز 198
181،189،157،138،120	الهرمزان 65،35
	أبو هريرة 100،86،47،11،10،8
	164،153،134،117،115

- يحيى بن عروة 68  
 يحيى بن عمارة بن أبي الحسن المازني 56  
 يحيى بن أبي كثير 165  
 يزيد بن الأصم 140  
 يزيد بن أبي حبيب 26  
 يزيد بن خصيفة 177  
 يزيد الرقاشي 9  
 يزيد بن أبي شفيان 8، 42  
 يزيد (لعله ابن هرمز) 215  
 يزيد بن يزيد بن جابر 21  
 يعلى بن أمية 77، 78، 88  
 يوسف بن مهران 197  
 205، 199، 197، 181، 177  
 هزار مرد الفارسي 144  
 هشام بن حكيم بن حزام 172، 128  
 همام (عن عمرو بن شرحبيل) 172، 168  
 هوذة بن عطاء 152  
 الهيثم بن بدر 178  
 وائل بن أبي بكر 12  
 أبو وائل 205، 115، 84، 32  
 الوليد بن عقبة 77  
 أبو الوليد (هو عبادة بن الصامت)  
 وهيل بن عوف المجاشعي 86  
 يحيى بن الحصين 11



# الأعلام التاريخية

2 — الجماعات

أهل عين التمر 31	الأحاييش 207
أهل فذك 52	أحمس (قبيلة) 194
أهل القادسية 144	أزواج النبي ﷺ 92،47،46،45
أهل الكتاب 142،131،124	الأساورة 147
164	بنو أسد 59
أهل الكوفة 134،116،92،91،35	الإسرائيليون 208
أهل المدينة 165،91	أشجع (رجال منهم) 84
أهل منبج 138	أصحاب رسول الله ﷺ (انظر الصحابة)
أهل حجر 206،133،131،70	الأعراب 16
الأوس 47،27	الأكاسرة 60
إياد 146	الأمويون 46
بجيلة 294، 34	الأنباط 215، 42
البدريون 46	الأنصار 16،27،33،44،47،
بنو بقليلة 146	53، 143
بنو بكر 213،210	أهل أليس 147،144،31
التابعون 153	أهل بانقيا 31
تغلب 127،124،78،64	أهل البصرة 139
148،138،137	أهل الحجاز 169،124،91
تميم 70	أهل الحيرة 145،134،31
ثقيف (رجل منهم) 35	أهل خيبر 92
الجاهلية 75	أهل الردة 180،131
جهينة 165،64 (امرأة منهم 180	أهل الشام 116
بنو المجلس 209	أهل العراق 145،123،39
حمير 48	أهل العمالي 47

العرب 16، 20، 24، 31، 35	بنو حنيفة 70
124، 61، 62، 69، 72، 124،	خثعم 194
125، 131، 137، 138،	خزاعة 212 هامش
146، 150، 169، 188،	الخزرج 27، 47
189، 207، 210	الخلفاء 63، 79، 149، 151،
غطفان 70	187، 288
فتيان قريش 167	الخوارج 62
الفرس (وانظر العجم) 34، 138،	الداريون 215
146، 192	الدهاقين 88، 131، 147
القارة 208	دوس 194
قريش 154 (امرأة منهم)، 168	الديلم 192
(فتيان منهم) 179 (رجل منهم)	الروم 42، 43، 46، 99، 141،
207، 213، 215 (شيخ منهم)	142، 179، 188، 215
بنو قريظة 71، 201	السامرة 125، 126
بنو القين 76	بنو سليم 84، 116
الكتائبون 131، 132، 164	الصائبة 125، 126، 127، 131
كعب بن لؤي (قبيلة) 207، 209	الصحابه 27، 29، 39، 44، 46،
210، 211	55، 62، 64، 116، 117،
كنانة 208	138، 142، 154، 167،
كندة 148	167، 169، 197
لخم 215	طلي 144
بنو ليث 208	عامر بن لؤي (قبيلة) 210، رجل منهم
بنو مالك بن النجار 47	211
المجوس 79، 117، 125، 127،	بنو عبد الأشهل 47
131، 134، 180، 189،	العجم (وانظر : الفرس) 24، 32،
206	69، 74، 88، 145، 150،
المراذية 59، 147	بنو عدي بن كعب 46

130، 132، 134، 138،  
139، 164، 167، 179، 180،  
189، 206، 215  
نصارى بني تغلب 123، 124،  
137  
بنو نصر (أو نصر) 75  
بنو النضير 28، 64، 71  
بنو هاشم 22، 23، 46، 187  
هوازن 69  
الوثنيون 61، 131  
اليهود 52، 88، 125، 126، 127،  
131، 133، 167، 164، 167،  
180، 181، 183، 189، 198،  
206، 215

مزينة 64، رجل منهم 192  
بنو المصطلق 192، 297  
بنو المطلب 22  
مهاجرة الحبشة 46  
المهاجرون 15، 26، 27، 29، 34، 44،  
46، 99، 143  
بنو ناجية 70  
نبط الشام 179  
بنو النجار 202  
النجرانية 76  
نساء المهاجرين والأنصار 46  
النصارى 124، 126، 127،

## الأعلام الجغرافية

- الأبله 140  
 أجمة برس 106، 90  
 أحد (جبل) 176، 196  
 الأحساء 144  
 الأحمر (جبل) 155  
 الأخشبان (جبلان) 155  
 أذربيجان 35  
 الأردن 42  
 أرض الروم 99  
 استينيا 65 هامش  
 اصهبان 63، 35  
 افريقية 215، 31  
 أليس 147، 144، 31  
 الأهواز 31  
 بابل 91 (هامش)  
 البادية 85، 65  
 بانقيا 147، 31  
 البشنة 149، 215 (هامش)  
 البحرين 70، 66، 61، 47، 44  
 بدر (انظر الغزوة في الأعلام التاريخية)  
 بستان موسى (في بغداد) 94  
 البصرة 116، 85، 63، 62، 28  
 140، 131، 126، 118
- 214، 205، 185، 169  
 بغداد 122 هامش، 185، 170، 126  
 اللقاء 34  
 البهقياذات (ثلاث كور ببغداد) 122  
 البيت (الكعبة) 174، 139، 17  
 208، 207  
 بيت المقدس 215 هامش  
 تبوك 192  
 تستر 198، 181، 62  
 جبل حلوان (حد سواد العراق) 41  
 الجحفة 205 هامش  
 الجرف 64  
 الجزيرة (بين النهرين) 41، 28 — 43  
 118  
 جزيرة العرب 196  
 الجمرانة 196  
 جلولاء 35، 33  
 جوشي 49، 41، 40  
 جيرون 215  
 حبشي (جبل) 208 هامش  
 الحجاز 91، 69، 63، 61  
 169، 124  
 الحديبية 207، 206  
 حران 42

الحرقات 180	رابغ 208 - هامش
الحرم (مكة) 61، 125، 208،	رأس العين 42
حصن سرجة 42	رحبة مالك بن طوق 148 هامش
حلوان (جبل) 41	الرُّها (أورفة) 43
ذو الخليفة 211	سرجة حصن بين نصيبين ودارا 42
حمص 117، 42	سقى الفرات 122 هامش
الحيرة 31، 33، 40، 41، 125،	السلسلة 139
134، 145، 147،	سנגار 42، 43
148	السند 31، 215
الخابور 148 هامش	السواد 16، 28، 30، 38، 40، 49، 60،
خانقين 205	62، 63، 66، 69، 71، 87، 109،
خراسان 205، 62، 31	114، 115، 122، 125،
	131، 132، 147، 225
الحنديق - انظر الغزوة في الأعلام التاريخية	سورا (موضع) 32
خيبر 21، 25، 28، 52، 53، 71،	الشام 8، 18، 21، 27، 31، 41،
88، 92، 93، 192، 196، 191 —	44، 71، 76، 116، 117، 120،
الخييف 12	123، 128، 138، 141، 143،
دارا 42، 44	148، 149، 151، 176، 180،
دجلة 33، 39، 42، 49، 95، 97	195، 215
100، 101، 114، 122، 140،	شراف (قرب الأحساء) 144
دست ميسان 132	شط الفرات 40، 49
دمشق 42، 149، 215	الصراة 33
دومة 191	صرح نمرود 91 هامش
دير الجماجم 60	صفين 214
دير المسالح 24	صندوديا (صندوداء) 147
ذات الحنظل (ثنية بالحجاز) 208	صنعاء 26، 48، 64
ذو الخليفة 194	الطائف 57، 61، 62، 66، 73، 196،

طور عبيد 42	« ابن بقليلة » 145
عانات 148	« العديس » 145
العذيب 144، 24	القلزم (البحر الأحمر) 215 هامش
العراق 39، 37، 31، 29، 27، 26	قنسرين 42
77، 76، 70، 62، 60، 59، 40	كداء 212
123، 122، 118، 92، 88، 87	كسكر 35
156، 151، 145، 144، 129	الكعبة المشرفة 12، 139، 174،
عسفان 207	208، 207
عكبراء 17	الكعبة اليمانية 194
عمواس 47	الكواثل (في أطراف الشام) 148
العوالي (ضاحية المدينة) 49	كوث (في العراق) 33
عين الثمر 148، 147، 31	الكوفة، 28، 28، 33، 35، 47،
عينون (قرية بالشام) 215	63، 64، هامش، 91، 92، 108،
الغميم 208	118، 122، 126، 134، 169،
فائد (جبل بطريق مكة) 144	213
فارس (وانظر العجم) 41، 35، 27	ماردين 43، 42
191، 144، 49، 45، 43	ماروسنا 147
فدك 52	ماء ذيبان، أو ماء دينان (ماء دينار) 63
الفرات 97، 94، 49، 42، 33، 23	المخصب (منى) 213
139، 122، 114، 101، 100	المدائن 33
147	المدينة 18، 19، 27، 37، 49، 60،
الفرعاء (قرب الأحساء) 144، هامش	62، 63، 72، 71، 91،
فلسطين 215	107، 108، 119، 125، 134،
القادسية 144، 43، 33، 32	150، 156، 165، 167، 193،
أبو قبيس (جبل بمكة) 155 هامش	196، 204، 211، 213
قرقيساء 148	مدينة السلام (انظر : بغداد)
قصر الأبيض (في الحيرة) 145	المسجد النبوي 45، 48

النجف 147، 144	المشرق (العراق) 149
النشاستج (قرية على نهر الكوفة) 213	مصر 33، 34، 85، 140،
نصيبين 42	215
النقيب 148	المغيثة 144
نهاوند 33، 35، 37،	مكة 45، 61، 62، 70، 125،
نهر الكوفة 213 هامش	138، 139، 144، 205، 207،
نيسابور 143 هامش	211 — 213
هجر 69، 117، 132، 133، 206،	منى 14، 119، 212،
الهند 63	مناذر (في خوزستان) 132
واقصة (قرب الأحساء) 128 هامش	منبج (في أعمال حلب) 138
الوتير (ماء بأسفل مكة) 212	مهرجان قذق 63
الجمامة 42، 70، 144، 145، 148،	الموصل 62
اليمن 48، 61 — 62، 69، 72،	نجران العراق 65، 77،
75 — 78، 80، 140، 194،	نجران اليمن 69، 74 — 78، 88، 125،
	136

تم طبع هذا الكتاب  
بدار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع  
15، شارع فرنسا - تونس  
الطبعة الأولى في تونس  
الإيداع القانوني عدد 147  
الثلاثة أشهر الأولى 1984



التمن 5200